

الخديعة

يوم اغتالت الفوضى الخلاّقة رفيق الحريري

الخديعة

يوم اغتالت الفوضى الخلاّقة رفيق الحريري

محمد حسين بَزّي

دار الأمير

الإهداء

إلى التي أسكنتني الحياة؛ ولم تسكن فيَّ بعدُ..

إلى روح أمّي التي أحسبها من الشهداء.

فهرست

مقدمة

المؤامرة والخديعة

«**الخديعة**» وصفٌ يتناسب مع المسار الملتبس للتطوّرات السياسيّة والقانونيّة والأمنيّة التي تلت جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانيّة الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، أسئلة كثيرة بدأت تُطرح منذ اليوم الأوّل لعمليّة الاغتيال، الإجابات قليلة، لكن الشكوك لا تزال كبيرة إزاء خلفيات ودوافع هذا الحدث الزلزال وتداعياته المستمرة على الوضع اللبناني الداخلي، والأزمات الإقليميّة والدوليّة المرتبطة به.

اتهامات كثيرة أُطلقت، متهمون كُثر تمّت تبرئتهم، وآخرون لا يزالون في دائرة الشك، بأدلّة يعتريها الكثير من النواقص القانونيّة، تمّ فبركتها عبر شهود زور ضلّلوا التحقيق، وبات التوظيف السياسي للجريمة يقيناً بنظر الكثيرين في لبنان والعالم بعد تهافت الحجج والقرائن القانونيّة، وفقدان المحكمة والتحقيق الدولي مصداقيتهما نتيجة تسريبات من داخل منظومة التحقيق، ومنها ما ثبت عن قيام نائب رئيس لجنة التحقيق «**ليمان**» ببيع وثائق وتسجيلات التحقيق الدولي، وأخرى جاءت عبر وثائق الخارجيّة الأمريكيّة التي نشرها موقع «**ويكيليكس**»، كلها حملت في طياتها الكثير من الأسرار المهمّة، وسمحت للجمهور بالتعرّف على بعض المتوّرطين في لبنان وخارجه في لعبة الأمم التي تحدّث عنها يوماً وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي.

أمّا التأجيل غير المبرّر والمريب لصدور القرار الظّني تزامناً مع ما اصطلح على تسميته بالثورات العربيّة التي بدّلت الأولويّات والأجندات في المنطقة، فقد أضاف إلى ما سبق من شكوك دليلاً إضافياً على الاستغلال السياسي لهذه الجريمة، ويبقى البحث عمن اغتال رفيق الحريري مستمراً لحين، كما أنّ البحث عن أسباب اغتياله تبقى خاضعة للتأويلات عند البعض، أمّا انهيار صدقيّة التحقيق الدولي وعمل المحكمة فبات بالنسبة للكثيرين يقيناً، والأدلّة المُسَرَّبة بأكثر من طريقة أكثر من أن تُحصى، ولكنّها باتت كافية لاعتبارها «**خديعة**».

أما وقد صدر القرار الظني، وتبلّغه مدعي عام التمييز القاضي سعيد ميرزا بتاريخ 2011/6/30 ساعة مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي في قصر بعبدا، فكانت ساعة «**دوليّة**» أكثر دقة، **ممّا** جعله (القرار) بحسب الساعة اللبنانيّة أكثر ريبة..! هذا القرار الذي كان صدر في أيلول ألفين وعشرة، ونُشرَ في حزيران ألفين وأحد عشر..! فما كان ظناً أصبح اتهاماً، فدير شبيغل أصدق إنباءً من ديار لاهاي بعدما تفرّدت بمضبطة الاتهام في الثالث والعشرين من أيار عام ألفين وتسعة. ولأنّ كابي أشكنازي، والإعلام الإسرائيلي يعلمان غيب المحكمة منذ خمس سنوات على الأقل، فإنّ أربعة من حزب الله يتقدّمهم مصطفى بدر الدين كانوا من بين الواردة أسماؤهم في القرار الاتهاميّ –المرحلة الأولى– الذي تسلّمه ميرزا، ولأنّ ميرزا هو قاضٍ في خدمة الشعب اللبناني، وتحديداً فرع العائلة الحريرية[1]، فقد أصبح الشعبُ كله على دراية بالأسماء، في وقت كانت تؤكّد المحكمة أنّ قرارها سرّيّ للحدّ من إلحاق الضرر بالتحقيقات الجارية أو اللاحقة. تسرّب الخبر والأسماء في أثناء انعقاد اجتماع وفد المحكمة الدّوليّة والنائب العامّ التمييزي ولم ينتظر السّر أن يتجاوز الاثنين حتّى يشاع، لكن القاضي دانيال فرانسين عاد وقرّر الإبقاء على سرية القرار بعدما كان قد صدّق عليه يوم الثلاثاء 2011/6/28، مبدياً قناعته بوجود أدلّة أوّليّة كافية للانتقال إلى المحاكمة. وقد أحيل القرار مرفقاً بأربع مذكّرات توقيف إلى السلطات اللبنانيّة التي عليها إبلاغ

رئيس المحكمة بالتدابير المتخذة لتوقيف المتهمين في مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. وإذا لم يوقف أي فرد بعد انقضاء المهلة ينشر إعلان في وسائل الإعلام يطلب من المتهم تسليم نفسه، لننتقل بعد ذلك إلى المحاكمة الغيابيّة. صدر القرار الذي عدّله المدعي العام ثلاث مرات لم يعلّق عليه حزب الله مرة واحدة يوم صدوره، لأنّ السيّد حسن نصر الله سيطلّ يوم السبت 2011/7/2 ويحاكم المحكمة بالأدلّة والوثائق والصور هذه المرة. لهذا غابت قيادات الحزب عن ردّ الفعل لحين كلام السيّد، وسجّل الشارع اللبناني أعلى نسبة هدوء منذ جريمة الاغتيال، لأنّ الحزب سبق وأبطل مفعول الظّن والاتهام، وقرأ هذه اللحظة منذ عامين، وأهّل ناسه للنظر في القرار بعيون مُسيّسة، وإلاّ ما هو تفسير المحكمة (بدانياليها) فرنسين وبلمار لنشر تحقيقاتهما في صحف العالم قبل عامين، وفي التلفزيون الإسرائيلي قبل يوم واحد من صدور القرار؟!. ومن أين للإعلامي مرسال غانم أن يعلم بأسماء المتهمين قبل أيام من صدور القرار، ويقوم بإعداد وتقديم حلقة تلفزيونيّة استمرت لساعات عن القرار الظّني ووجهته[2]؟. وكيف تعلم «**دير شبيغل**» وقناة CBC الكنديّة بمضامين الاتهام لحزب الله قبل أن يختلي المدعي العامّ بنفسه لكتابة التقرير؟. وأين الأدلّة والبراهين الدامغة المرفقة مع الاتهام كما وعد المدعي العام، وتعهد الرئيس سعد الحريري؟. ولماذا تحرك القرار النائم يوم مناقشة البيان الوزاري؟ فهل ثبتت رؤى السيّد حسن نصر الله عندما تحدث يوماً عن قرار مشابه بأمّه وأبيه؟.

وهنا، قد يستمر النقاش السياسي والقانوني سنوات عدة دون أن نعرف أسماء القتلة الحقيقيين، وقد لا نعرف هوية المتوّرطين بالأدلّة القاطعة أبداً، ولكن بعد مرور ست سنوات على الجريمة، وخروج الاجتماع السياسي اللبناني من هول الصدمة، فإنّ معرفة خلفيّات هذه «**الخديعة**» وطبيعتها والأسماء المتوّرطة بها داخل لبنان وخارجه لم يعد أمراً عسيراً، فالمعطيات أصبحت كثيرة، والأدلّة أكثر من أن تُحصى، ويوماً بعد يوم تتكشّف فصول جديدة من المؤامرة، وجميعها تؤدي إلى خلاصة واحدة مفادها، أنّ رفيق الحريري لم يقتل لشخصه، ولم تكن عمليّة

اغتياله صدفة، ولم يكن المنفّذون هواة، كما أنّ المخطّطين كانوا يعرفون ما يريدون في اليوم التالي، ومن يريد أن يعرف حقيقة من نفّذ الجريمة، ولأي هدف، لن يصل إلى أي إجابة جديّة إذا ما بحث خارج نطاق «**الفوضى الخلاّقة**»[3] الأمريكيّة التي طالما استفادت «**إسرائيل**» منها حيناً، وقامت وتقوم بتنفيذ خططها أحياناً كثيرة.

وهنا نسأل أيضاً، هل كان اغتيال الرئيس الحريري محطة مفصليّة (خلاّقة) لإعادة خلط الأوراق اللبنانيّة والإقليميّة لخدمة تَشكّل «**الشرق الأوسط الجديد**» بصيغته الأمريكيّة – الإسرائيليّة المُعدّلة؟.

ولكن، حتى نجيب على هذا السؤال، لا بدّ من إعادة رسم المشهد السياسي الدولي الذي سبق جريمة الاغتيال.

من الناحية السياسيّة، فإنّ جريمة بهذا الحجم تحتاج إلى قرار يعرف أصحابه ماذا يريدون بالضبط (محليّاً وعربيّاً ودوليّاً)، لأنّ الرئيس الحريري في علاقاته ومشاريعه كان تخطى لبنان والسعوديّة منذ زمن، فضلاً عن أعماله الماليّة وشركاته العابرة للقارات.. رجل بهذا الثقل السياسي والمالي لا يقَرّر أن يُقتل بثمن بخس في زواريب السياسة اللبنانيّة، وهكذا قرار لا يمكن أن يتخذه إلاّ أرباب لعبة الأمم، لأنّ حساب النتيجة واضح، والمستفيد شاخص. ولهذا، ولذاك، فإنّه من الطبيعي أن يكون في سياق مشروع كبير مُنظّم وبعيد الأمد...، مشروع «**الشرق الأوسط الجديد**» الذي تمّ ترميمه، وإعادة إطلاقه بعد اجتماع النورماندي الشهير بين بوش وشيراك في حزيران/ يونيو 2004، تحت عنوان أنّ الفوضى تُؤسّس للديمقراطيّة.

وفعلاً، بدأ التبشير بالديمقراطيّة «**الخلاّقة**»، وعندها انضمت فرنسا ومن خلفها أوروبا إلى المشروع الأمريكي بعد فترة جفاء وصلت حدّ العداء بسبب تباعد مواقفهما من غزو العراق، وحينها برز لبنان ساحة توافق مثاليّة للطرفين، حيث أرادت باريس استعادة مواقعها القديمة في المنطقة، في حين سعت واشنطن إلى زيادة الضغط على سوريا في الموضوع العراقي عبر أكثر مواقع نفوذها حساسيّة، لبنان.

اتفق الطرفان، لكن جاء التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود ليأخذ طابع المواجهة الواضحة، وازدادت الأمور حدّة بصدور القرار 1559 الذي جاء مفاجئاً لسوريا لجهة إدراكها مدى التقارب الحاصل بين واشنطن وباريس. واستمرت المواجهة التي لم يكن احتلال العراق عام 2003 المقدمة الوحيدة للتغييرات التي أرادها الأمريكيّون لبداية النهاية لسياسة الحفاظ على الوضع القائم (STATUS QUO)، والتي واظبوا عليها طوال ستة عقود، فجورج بوش صدّق «**قانون محاسبة سوريا**» بعد تردّد استمر نحو عام، كما بدأ الكونغرس الإعداد لـ «**قانون تحرير سوريا**» على غرار «**قانون تحرير العراق**»، وتكثّفت الاتصالات الأمريكيّة برموز المعارضة السوريّة في الخارج، وبدأت عمليّة تأهيلها والتلويح بها بديلاً، وصدر قرار مجلس الأمن الرقم 1559، وقرّر الإتحاد الأوروبي يومها تجميد اتفاقيّة الشراكة.. وكان كل ذلك ضمن مشروع كبير واصل حلقاته التصاعدية المتمثّلة بـ«**الفوضى**» التي تمّ إحداثها فعليّاً على الساحة السوريّة في آذار عام 2011، وسَوّق لها الغرب على أنّها ثورة شعبيّة مطلبيّة تحاكي الثورتين التونسيّة والمصريّة.

فما هي الخلفيّة الفكريّة التي يرتكز عليها هذا المشروع؟ وكيف لهذا الاغتيال الزلزال أن يكون حلقة مركزيّة «**خلاّقة**» في مشروع كهذا؟ وكيف استتبعت حلقاته الأخرى في التوظيف السياسي فيما بعد..؟، وهل كان اغتيال الحريري النقطة الصفر لانطلاق «**الفوضى الخلاّقة**» في المنطقة؛ إلاّ أنّ نتائج حرب تموز كانت عطّلت المشروع لحين، ثم عادت واستفادت أمريكا من الربيع العربي، وجولات فليتمان المكوكيّة من بلد لآخر توشك أن تحقق أعلى نسبة زيارات لشخصيّة سياسيّة للمنطقة؟.

محمد حسين بَزّي

بيروت 2011/7/15

هوامش المقدمة

1) أنظر: مقدمة نشرة أخبار قناة الجديد 2011/6/30. بتصرّف.

2) أثناء عرض برنامج «**كلام الناس**» بحلقة استثنائيّة على شاشة LBC مساء 2011/6/30، قال محمد عبيد (مدير عام وزارة الإعلام الأسبق) لمضيفه الإعلامي مرسال غانم أنّ الأخير أبلغه قبل يومين من الحلقة بأسماء المتهمين.

3) الفوضى الخلاّقة: مصطلح سياسي/ عَقَدي، يقصد به تكوين حالة سياسيّة أو إنسانيّة مريحة بعد مرحلة فوضى مُتَعمَّدة الإحداث.

على الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيّات الماسونيّة القديمة، حيث ورد ذكره في أكثر من مرجع وأشار إليه الباحث والكاتب الأمريكي دان براون، إلاّ أنّه لم يطفُ على السطح في الخطاب الأمريكي إلاّ بعد غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكيّة في عهد الرئيس جورج بوش الابن عام 2003، حيث انتشرت بعض فرق الموت والأعمال التخريبيّة التي اتهمت بأنّها مسيّسة من قبل الجيش الأمريكي وبعض المليشيات المسلّحة التي تؤمن بأن «**الخلاص**» لن يظهر إلاّ بعد حالة من انعدام الأمن والنظام. وهناك رأي آخر: أنّ هذه النظريّة تعود إلى «**مكيافيلي**» المتوفى عام 1527م. والمعروف أنّه عميد السياسة النفعيّة، وصاحب المعادلة التراتبيّة التي تقول «**بأنّ السلم ينتج الراحة، والراحة تنتج الفوضى، ومن الفوضى ينشأ النظام**».

يقول عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شامبتر (1883-1950) بأنّ «**الإزاحة التامة لما هو قديم يقوم بها ذلك المقاول المبدع الذي يثوي خلف السلعة الجديدة**». بل إنّ ديف فلمنج أب الكنيسة البنسلفانيّة يقول: «**إنّ الإنجيل يؤكد بأنّ الكون خُلق من فوضى، وأنّ الفوضى خطوة هامة في عمليّة الخلق**». بينما يؤكد هنتنغتون بأنّ «**نظرية الفوضى الخلاّقة ترتكز على (فجوة الاستقرار) التي يجب أن يشعر فيها المواطن بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، فيثور في كل اتجاه**»!!

ويبدو أنّ التأسّيس (الفلسفي) الحديث لهذه النظريّة جاء مع شامبتر في سنة 1942، حيث أصدر كتابه الشهير عن «**الرأسماليّة والاشتراكيّة والديمقراطيّة**» مضمناً إياه تصوّره لآليات اشتغال النظام الرأسمالي، وشارحاً من بين ظهرانيه لمآلها على ضوء الأطروحة الاشتراكيّة السائدة وطبيعة الديمقراطيّة التي من الوارد أن تترتب عن هذه كما عن تلك شكلاً، وعلى مستوى السّيرورة.

وعلى الرغم من تضارب الرؤى حول جهة تصنيف الكتاب (علم اقتصاد أم علم اجتماع أم علم سياسة أم فلسفة أم كل ذلك في الآن ذاته)؛ وتعذّر تصنيف صاحبه بهذه الجهة أو تلك (ليبرالي أم ماركسي أم بعضاً منهما معاً)، فإنّ شهرة الكتاب وصاحبه إنّما تأتتّ لهما من أطروحة مركزيّة (أطروحة «**التدمير الخلاّق**») التي تبدو لنا أنّها تعدت بعد أكثر من ستة عقود، ما كان يرومه الكتاب أو يضمره صاحبه.

يقول شامبتر متحدثاً عن الرأسمالية: «ليس القديم بالرأسماليّة هو الذي يفرز الجديد، بل إنّ إزاحته التامة

هي التي تقوم بذلك.. والذي يتمترس وراء الإزاحة إياها إنّما هو المقاول المبدع الذي يثوي خلف السلعة الجديدة، والمزج الإنتاجي الجديد والسوق الجديد ومصادر الطاقة الجديدة.. هو نظام تقدمي بالتأكيد حتى وإن بدا ظاهرياً غير مرغوب فيه».

ويتابع موضحاً: «**إنّ المنافسة الهدامة هي أيضاً تدمير هدام يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة**».

«وإذا كنّا نعدم الحجة القاطعة للتدليل على أنّ ما ابتدعته الإدارة الأمريكيّة (في إطار ما أضحى يسمّى منذ مدة بـ«**الفوضى البنّاءة**» أو «**الخلاّقة**») إنّما هو استحداث لأطروحة «**شامبتر**» (وهو ملهم معظم مقاوليها بكل الأحوال)، فإنّنا لا نستبعد ذلك إطلاقاً من لدن مراكز الدراسات الاستراتيجيّة التي أعادت استنبات الأطروحة (أطروحة شامبتر) وطوعتها لتغدو عقيدة يُسترشد بها في علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي بداية هذا القرن:

فأمريكا (باسم هذه الأطروحة) دمّرت العراق عن بكرة أبيه، أوّل شيء فعلته قواتها هو نهب أو تسهيل نهب المتحف الوطني العراقي، وقوّضت سبل النهوض من بين ظهرانيه، ووزعته إلى طوائف ومذاهب وأحزاب تتناحر جزئياً أو توشك على التناحر الشامل، واعتبرت ذلك بمثابة «**فوضى خلاّقة**» سرعان ما ستفرز الديمقراطيّة والتعدديّة والنهضة التي غالباً ما تستتبع هذه الفوضى؛ بل توفر لها الأساس والبنية والسياق.

وأمريكا (باسم ذات الأطروحة) استنفرت الاحتراب بين الأطياف والتيّارات اللبنانيّة (على خلفيّة اغتيال رفيق الحريري)، فابتدعت لجنة تحقيق استصدرت انسحاباً فورياً للجيش السوري من لبنان، وأجّجت بموجبها النعرات بين السوريّين واللبنانيّين، وخلقت حالة من الاستعداء الداخلي بلبنان أضحى الحليف نتيجته عدواً، والعدو حليفاً، وبلغت درجة الفوضى بالمنطقة (على الأقل خطاباً وتصريحات) لم يعد الخبير فيها (فما بالك بالمتتبع العادي) يعرف الخيوط الناظمة، ولا الفاعلين الأساس.

وأمريكا أيضاً، فرضت على المنطقة العربيّة الإيديولوجيّة إياها (إيديولوجية «**الفوضى الخلاّقة**») فأثارت حساسيات السودانيين على بعضهم البعض (باسم حق تقرير مصير «**شعب دارفور**») وتمّ تقسيم السودان، فنُزع منه جنوبه الغني بالنفط. ومن فترة لأخرى المصريين ضد المصريين (تحت مسوغ «**اضطهاد المسلمين للأقباط**»)، واستنفرت العصبيات العرقيّة بشمال سوريا، كما المذهبية بالبحرين، وغيرها من دول الخليج والمنطقة وفيلتمان يصول ويجول بحقيبة العصا والجزرة، وفتحت المجال واسعاً للمنظّمات المعارضة تمويلاً وتأييداً بغرض زعزعة هذا البلد أو ذاك.

وأمريكا ضيقت الحصار على إيران عبر الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، وأذكت نار الفتنة بينها وبين جيرانها (سيما بالعراق)، وحملتها «أوزار» ما تعمد إليه المقاومة العراقيّة على خلفيّة من «**تمويلها لمجموعات مناهضة للوجود الأمريكي بالمنطقة**».

ولا تنحصر إيديولوجية «**الفوضى الخلاّقة**»، التي قدمنا لبعض من تمظهراتها هنا، وفي متن الكتاب في جانب

إشاعة الفوضى كغاية في حد ذاتها فحسب، بل وأيضاً كوسيلة وأداة تتغيّأ «**الإمبراطوريّة الأمريكيّة**» من خلالها إدراك ما لم يتم لها إدراكه إنْ استقام النظام بهذه الجهة أو تلك:

- فهي تتطلّع لخلق مسوغات على الأرض (عسكريّاً بالأساس) تفتح لها سبل احتلال الأرض والمواقع الجيو ستراتيجيّة ثم بعد ذلك (وبعد ذلك فقط) تملي طبيعة نظام الحكم السياسي الذي من المفروض (وفق تصورها) إقامته وتعزيز مقوماته، و«**ضمان الاستقرار**» لمكوناته.

بالتالي، فهي لا تقتصر على تسويغ «**إيجابية الاحتلال العسكري**»، بل وتريد إبرازه كما لو أنّه «**الممر الطبيعي والضروري**» لبناء الدولة (عبر التعددية) والاقتصاد عبر التدمير وإعادة «**البناء الإيجابي**»... تماماً كما يعمد شامبتر إلى ذلك.

وهي لا ترتكن في ذلك إلى حدود جغرافية مقامة عقب مرحلة الاستعمار أو منقض عليها بالنواجذ والأظفار من لدن هذه الدولة الصنيعة أو تلك، بل تعتبرها من رواسب مرحلة لم تعد تماشي الطرح الإمبراطوري الذي تعتزم الولايات المتحدة تسيُّده بقوة النار والحديد إن تعذر عليها ذلك بفعل الابتزاز الدبلوماسي، أو بركوب موجة الحصار أو باستنفار «**حقوق الأقليات والطوائف والأعراق**» وما سواها.

وهي لا تضع تمييزاً ولا تمايزاً بين «**مثلها**» في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان (في الأخلاق يقول البعض) وبين مصالحها الآنيّة والمستقبليّة التي على خلفيّة من حمايتها تبنت «**مبدأ الحروب الاستباقيّة**» وحماية الحلفاء (حتى باستبدادهم)، والذود عن الأهداف الاستراتيجيّة بمسوّغ أخلاقي «شرعي» (بمجلس الأمن مثلاً)، أو دونما مسوّغ في ذلك يذكر (حالة غزو العراق واحتلاله وضرب أفغانستان واحتلالها أيضاً).

ولم يترتب عن السلوك إياه اضطرار الدول الكبرى للاصطفاف خلف الولايات المتحدة ومجاراتها في (حربها على الإرهاب) (بعدما تبيّن لها أن لا فائدة من مناطحتها بهذه المنظّمة الدوليّة أو تلك)، بل سار على ركبه حكام عرب مخافة سبل الفوضى التي لا تعدم الولايات المتحدة سبل تأجيج نارها، والذهاب بها إلى مستويات قد تحرق الأخضر واليابس دون مفاضلة.

ولئن كنّا لا نشك في قدرة الولايات المتحدة الفائقة على زرع الفوضى، واستنبات أدوات الفتن والحروب بالمباشر الواضح (كما بالعراق وسوريا – الآن- والسودان ومصر وغيرها)، كما بالتوجيه عن بعد (كما بحالة لبنان على الأقل منذ اغتيال رفيق الحريري)، فإنّنا لا نشك قيد أنملة في الممانعة الحقيقية القائمة في وجه هذه الإيديولوجية بهذه الجهة من العالم كما بتلك.

فالولايات المتحدة لم تَجْنِ من الإيديولوجية إياها إلاّ اشتداد التطرّف من حولها (سياسيّاً بأمريكا الجنوبيّة في سياق انتصار الحكومات اليساريّة المناوئة لها)، وتزايد الاحتقان بين ظهراني شعوب بدأ حكامها يخشون من المضي معها إلى ما لا نهاية تنسيقاً أو انصياعاً أعمى (حالة شعوب المغرب العربي مثلاً، والذي حدث بتونس، ويحدث بليبيا الآن ليس بعيداً عن هذا الرأي).

والولايات المتحدة دمّرت العراق في أفق تحويله إلى «**نقطة إشعاع في الديمقراطية**»، فإذا به يتحوّل إلى نار طائفيّة ومذهبيّة موصدة ينطفئ على محرابها يوماً بعد يوم أمل استعادة العراق لمركزه ورمزيته، ولمستوى الحضارة التي أؤتمن عليها لقرون عديدة مضت.

ولئن كنّا على يقين تام بأنّ أمريكا لم تعمد إلى حلّ الجيش العراقي اعتباطاً، أو نتيجة سوء تقدير من لدنها، فإنّنا نزعم باليقين ذاته في حالة سوء تقديرها للفوضى التي ترتبت عن الحل إياه حتى وإن بنت على أساس من حقيقتها أطروحتها في «**التدمير البنّاء**».

والولايات المتحدة بمساندتها لنظم عميلة لها خلقت أجواء من الاحتقان السياسي والاجتماعي لن يكون من شأنه إلاّ إفراز حركات متطرّفة مناهضة لها، محاربة لها ومصممة على إلحاق الأذى بمواطنيها كما بمصالحها عبر العالم.

قد تكون إيديولوجية «**الفوضى الخلاّقة**» عنوان إيديولوجيّة إمبراطوريّة أضحت تعيش فوق إمكاناتها. وقد يكون مرد ذلك ضعف في البصر لديها (وهي ببداية المنحدر)، أو سوء تقدير مستمر من لدنها يذكيه مع مرور الزمن متطرفون ومحافظون أعماهم جبروت الإمبراطورية» (أنظر: يحيى اليحياوي، الرباط، 2006/3/13. بتصرّف.)

وفي المحصلة فإنّ مصطلحات متعددة كانت تتحد في النهاية على التغيير من خلال الفوضى والبناء، من خلال الهدم الكامل، ولعل في هذا بعض التفسيرات لمن يرى أنّ ما يحدث في الشارع العربي في الوقت الراهن هو خارج عن أي تصور أو تفسير!!.

تمهيد:

«الفوضى الخلّاقة» و «التدمير «الخلّاق»

وجدت هذه النظريّة دينامياتها الفعليّة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001، وهي تقوم على فلسفة سياسيّة تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدّد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة. كما تقوم على افتراض ألاّ يكون التهديد بالضرورة، حاصلاً بالفعل من دولة أو من منظّمة إرهابيّة لكي تُخاض ضده الحرب الوقائيّة، وإنّما يكفي أن يتمّ تصوُّره من جانب مراكز التخطيط الإستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب. ولكي تأخذ هذه الاستراتيجيّة مسارها التطبيقي، عكف الكثير من منظِّري ومفكِّري المحافظين الجُدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب. ولعلّ نظريّة «**الفوضى الخلاَّقة**» التي شكّلت إحدى أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنّما تعني في حقيقتها السعي الإستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنّها تشكّل مصادر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم. ولئن كانت نظريّة «**الفوضى الخلاّقة**» تتأسّس نظريّاً على ثُنائيّة التفكيك والتركيب، فذلك يعني أنّ الفكر الإستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلاّ بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمّة أمريكا في بناء العالم الجديد. إنّ «**الفوضى الخلاّقة**» أو «**البنّاءة**» أو «**المنظّمة**»، مصطلح أعادت إدراجه الإدارة الأمريكيّة مؤخراً، وردّده كبار مسؤوليها، وآخرهم كوندوليزا رايس في حديث لها

أدلت به إلى صحيفة «**الواشنطن بوست**» الأمريكيّة في شهر نيسان/ أبريل من العام 2005، عندما قيل لها إنّ التفاعلات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط لا تترك مجالاً آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلاميّة على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطيّة، لم تتردّد الآنسة رايس في أن تقول «**إنّ الوضع الحالي ليس مستقراً، وإنّ الفوضى التي تفرزها عمليّة التحوّل الديمقراطي في البداية هي من نوع «الفوضى الخلاّقة» التي ربّما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً**»[1].

وخلال عدوان تموز/ يوليو عام 2006 اعتبرت كونداليزا رايس صراحة بأنّ آلام لبنان ستؤدي إلى «**الميلاد العسير لشرق أوسط جديد**».

وخلال مؤتمرها الصحفي في وزارة الخارجيّة في الحادي والعشرين من تموز/ يوليو2006، سُئِلَت رايس عن المبادرات التي تعتزم أخذها معها لإحلال السلام في لبنان.. أجابت: «**ليس لديَّ اهتمام بالدبلوماسيّة من أجل إعادة لبنان وإسرائيل إلى الوضع السابق.. أعتقد أنّ مثل هذا سيكون خطأً... ما نراه هنا (تدمير لبنان)، بمعنى من المعاني، هو تطوّر الولادة العسيرة لشرق أوسط جديد، وأيّاً كان ما نقوم به، يجب أن نكون على يقين من أنّنا ندفع نحو شرق أوسط جديد لن يؤدي إلى القديم**».

وبالتالي، فقد كان تعبير «**الفوضى الخلاّقة**» الذي صُمّم بصيغته الجديدة في معهد «**أمريكان إنتربرايز**» الذي يعتبر قلعة المحافظين الجُدد، والمهتم بصياغة مشروعات بوش السياسيّة للشرق الأوسط، ويلخص إستراتيجية كاملة أُعدّت للمنطقة العربيّة، تهدف إلى إجراء «**حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية**» التي تُفرض بالقوة. وحسب مايكل ليدن، العضو البارز في المعهد، فإنّ «**التدمير البنّاء هو صفتنا المركزية**»، وبالتالي، فإنّ «**الوقت قد حان لكي تُصَدّر الثورة الاجتماعية**»، من أجل إعادة صياغة المنطقة العربيّة عبر تغيير ليس الأنظّمة فقط، بل والجغرافية السياسيّة كذلك، انطلاقاً من رؤية خاصّة تقود إلى

«**تصميم جديد لبناء مختلف**». وتستند هذه الرؤية إلى التراث الإستشراقي خصوصاً برنارد لويس[2] هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلاّ بكونه تجمعاً لأقليّات دينيّة وعرقيّة عاجزة عن العيش سويّة في كيانات وطنيّة موحَّدة، وإذا كان الشعار هو «**قضيّة الديمقراطيّة**» المرتبطة بمصالح أمريكا، فإنّ تحقيقها كما يُفترض، يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفيّة والمذهبيّة في إطار تلك الإستراتيجيّة. بحيث أنّ التنوّع الطائفي والديني والإثني الذي يسكن المنطقة العربيّة، يصبح في حالة تناقض مستحكمة، الأمر الذي يفرض أن يتشكّل كل دين وكل طائفة وإثنية في تشكيل سياسي خاص، حسب وضع كل دولة عربيّة قائمة، وهنا يتحوّل التنوّع إلى كارثة. وتكون الديمقراطيّة هي منتِج «**التدمير الخلاّق**». فنشر الديمقراطيّة، هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكيّة منذ احتلال العراق، استناداً إلى «**نظرية الدومينو**» التي تعني تدحرج النُظم واحدة بعد الأخرى، انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق، وإعادة رسم الجغرافية السياسيّة التي تشكّلت منذ الحرب العالميّة الأولى.
ومما سبق، يمكن الاتفاق مع الدكتور محمد الرميحي[3] في تعريفه للفوضى البنّاءة في الإطار الشرق أوسطي بأنّها «**مصطلح أطلقه نظريّاً بعض أهل اليمين السياسي الأمريكي تجاه مسارات التغيير في الشرق الأوسط، ومفاده أنّ هذه المجتمعات، وتلك القريبة منها في المنطقة، هي مجتمعات راكدة سياسيّاً. ولكي يتحرك ركودها، لا بدّ من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير، وفي ظنهم، أنّه تغيير نحو الأفضل، أو ربّما كان تغييراً من أجل التغيير فحسب**»[4].
إذاً، هي عقليّة السوق الحرّة المطبقة على الجغرافيا السياسيّة، بمعنى أنّ إزالة القيود أمام الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمر) تسمح مباشرة وبشكل آلي بتنظيم السوق وتأمين المصالح الخاصّة والجماعيّة. كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأنّ خلق حالة من الفوضى واللا استقرار سوف يؤديان حكماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحريّة. إنّه العلاج بالصدمة.

وهـذه الخطة تفترض أنّ المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولّدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبيّة. الغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الاستراتيجيّة الأمريكيّة هي الحفاظ على التفوّق الأمـريكي، ولـذلـك هـي تسعى بـأي ثمن، وبـأيـة وسيلة إلى توفير الاستقرار والازدهـار والأمـن للمجتمع الأمريكي أولاً، ومن ثم للحلفاء من جهة، وإغـراق الآخرين بالفوضى والتخلّف والحـروب الأهليّة من جهة أخـرى. وهذه المعادلة دعت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة حتى يكون تدخلها الاستباقي مباحاً وأكثر ردعـاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القوميّة. يقول الفيلسوف الروسي ألكسندر بانارين[5] في مؤلَّفه «**الإغواء بالعولمة**»[6]: «**إنّه من المقرّر استخدام توصيات الداروينيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة على النطاق العالمي. فعند الاستخدام الموسّع لـ «صيغة مدرسة شيكاغو» تظهر العالم مكان المؤسّسات أو الفئات الاجتماعيّة المنفصلة غير القادرة على التكيّف (شعوب غير قادرة على التكيّف لا ينبغي منحها «قروض التنمية» كي لا تغرق كوكبنا الضيق بمادة بشريّة سيئة النوعيّة. بذلك تغدو الداروينيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة «عنصريّة عاديّة»)**». وإذا كان العالم بناءً على هذه النظريّة مقسوماً إلى أقليّة قادرة على التكيّف، وهي تصبح مالكة لموارد الكوكب من غير منازع، وأغلبيّة منبوذة غير قادرة على التكيّف أقصيت عن عمليّة «**الخصخصة**»[7]– بهدف التنمية والتطوّر – أفلا ينتظرنا بالتالي خيار العنف القائم إمّا على عصيان الأغلبيّة المنبوذة وإمّا ديكتاتوريّة «**القطب الواحد**» العالميّة التي تتحضر لقمع هذا العصيان الكامن... – وتكون النتيجة التي نراها اليوم على أرض الواقع – القبول بنتائج الخصخصة والليبراليّة الجديدة، أو تحمل ديكتاتوريّة أمريكا السياسيّة العالميّة، ولكلاهما النتيجة نفسها[8].

الحرب على «الإرهاب»

إنّ الإدارة الأمريكيّة الحاليّة والسابقة استغلت أجواء ما سمته «**الحرب على الإرهاب**» لابتزاز العديد من الدول العربيّة وإجبارها على تقديم التنازلات التي تتلاءم مع السياسات الأمريكيّة في المنطقة، وفي هذا الإطار تعرضت؛ وتتعرّض سوريا ولبنان للابتزازات والتهديدات الأمريكيّة - الإسرائيليّة، ويجري التركيز على نزع سلاح حزب الله الذي استطاع طرد القوات الإسرائيليّة عام 2000، وهزيمة العدوان الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2006. والواقع أنّ الهدف الحقيقي لهذه السياسة كان الضغط على سوريا ولبنان لتطويعهما وجرّهما في فلك السياسة الأمريكيّة، وبالتالي الانصياع للترتيبات الأمريكيّة الإسرائيليّة الخاصّة بتصفية القضيّة الفلسطينيّة محور وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

وقبل الدخول إلى تفاصيل الكتاب، وتسليط الضوء على حجم المؤامرة والخديعة، لا بدّ من عرض بعض التأسّيسات الفكريّة والسياسيّة التي تساعد في فهم المنطلقات العَقَديّة والفلسفيّة التي قامت عليها نظريّة «**الفوضى الخلاّقة**»، التي ستجعلنا نفهم الرابط الحقيقي بين اغتيال الحريري والمشروع الذي رسم للمنطقة، والذي لن يتحقق إلاّ بعد «**زلزال**» كبير.

جاءت بعض الدراسات من واشنطن لتؤكِّد أنّ ما حدث في لبنان (حرب تموز/ يوليو 2006) لا علاقة له بأي شكل من الأشكال باستعادة الجنديين اللذين أسرهما حزب الله. اللب الجوهري في الهجوم كان تنفيذ نظريّة «**الفوضى البنّاءة**» التي تمّت رعايتها وتغذيتها منذ أمد طويل. وطبقاً لما ذكره المتخصّصون بفكر الفيلسوف ليو شتراوس[9]، الذي يُعد أًحد أكبر أساطين المحافظين الجُدد، فالسلطة الحقيقيّة لا يمكن ممارستها إذا ما بقيّ المرء في حالة ثبات، أو حافظ على الوضع الراهن، بل على العكس، ينبغي العمل على تدمير كل أشكال المقاومة. الفكرة باختصار: إغراق الجماهير بالفوضى كيّ تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها. أيضاً، وبحسب رأي الخبراء بفكر ليو شتراوس، بهذا العنف فقط يُمكن أن تندمج

المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة مع المصالح الاستعمارية للدولة العبريّة. الإرادة الإسرائيليّة التي نشاهدها الآن لتفكيك لبنان، وضم جزء من أراضيه، ليست جديدة. لقد أعلن هذا ديفيد بن غوريون[10] عام 1957 في رسالة شهيرة نشرت كملحق في مذكراته التي صدرت بعد وفاته. لقد أضيفت فكرته هذه إلى مشروع استعماري واسع للشرق الأوسط كتب عام 1996 تحت عنوان: «**كسر نظيف: إستراتيجيّة جديدة لتأمين المملكة (إسرائيل)**». تلك الوثيقة، التي كتبتها مجموعة من مفكِّري المحافظين الجُدد (IASPS) قد هيّئت من قبل فريق من الخبراء جمعهم ريتشارد بيرل[11]، ثم أعطيت لـ بنيامين نتنياهو. باختصار إنّها تمثل أفكار وأطروحات الصهيوني فلاديمير جابوتنسّكي[12]. تدعو الوثيقة إلى:

- إلغاء اتفاقيات أوسلو للسلام. (وهذا ما يتم عمليّاً بشكل تدريجي).
- القضاء على ياسر عرفات. (وهذا ما تمّ بالفعل).
- ضم الأراضي الفلسطينيّة. (وهذا ما يتم الآن من خلال تهويد القدس والضفة).
- لإطاحة بصدام حسين لزعزعة استقرار سوريا ولبنان في سلسلة من الأحداث. (وقد تمّ ذلك كله).
- تفكيك العراق وإقامة دولة فلسطينيّة على أراضيه. (تفكيك العراق تمّ ولو بشكل غير مُعلن – الحكم الذاتي للأكراد-).
- استخدام إسرائيل كقاعدة تكميليّة لبرنامج حرب النجوم الأمريكي. (يتمّ يومياً).

ثم جاءت محتويات هذه الوثيقة في الخطاب الذي ألقاه بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي في اليوم التالي لاستلامه لها. جميع عناصر الوضع الحالي في الشرق الأوسط موجودة هناك في تلك الوثيقة، بما فيها المطالبة بضم القدس الشرقية. هذا الرأي يلتقي مع موقف الإدارة الأمريكيّة المُتمثِّل بالسيطرة على المناطق الغنيّة بالنفط التي حدّدها بريجنسّكي[13]، وبرنارد لويس باسم «**قوس الأزمة**».

بمعنى آخر، القوس الممتد من خليج غينيا إلى بحر قزوين وصولاً إلى الخليج، وهذا الأمر يتطلّب إعادة تعريف للحدود والدول والنُظم السياسيّة: أو «**إعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد**[14] **أو الكبير**»، إذا ما أردنا استخدام تعبير جورج دبليو بوش. إذاً، هذا هو «**الشرق الأوسط الجديد**» الذي كانت تدّعي الآنسة رايس أنّها القابلة القانونيّة المأذونة التي تتولّى شؤون مراقبة ولادته العسيرة. الفكرة بسيطة: استبدال الدول الموروثة عن انهيار الإمبراطورية العثمانيّة بكيانات أصغر تتسم بأحادية الطابع العرقي، وتحييد هذه الدويلات بجعل كل واحدة منها ضد الأخرى على نحو مستمر. بعبارة أخرى، الفكرة تتضمن إعادة العمل بالاتفاقيات السريّة المبرمة عام 1916 بين الإمبراطوريتين الفرنسيّة والبريطانيّة، اتفاقيات سايكس – بيكو، وإقامة سيطرة أنكلو- سكسونيّة مُطلقة على المنطقة. لكن من أجل تحديد الدول الجديدة، لا بدّ أولاً من تدمير الدول القائمة. وهذا ما قامت به إدارة بوش وحلفاؤها، وهذا ما تقوم به إدارة أوباما حالياً بحماس لا نظير له، والنتائج على الأرض تعكس معالم هذا المشروع:

- الأراضي الفلسطينيّة المحتلة قُلِّصَت بنسبة 7% حتى بداية عام 2006، والآن زادت النسبة كثيراً.
- قطاع غزّة والضفة الغربيّة مفصولان بجدار. السلطة الفلسطينيّة دُمِّرَت، وزراؤها ونوابها خُطِفوا وسُجِنوا.
- الأمم المتحدة أقرّت عبر مجلس الأمن نزع سلاح المقاومة في لبنان، وانسحاب القوات السوريّة منه. رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريري اغتيل وأصبح لبنان قاب قوسين أو أدنى من انفجار حرب طائفيّة (مذهبيّة) لا تُبقي ولا تذر.
- البنية الاقتصاديّة للبلد دُمِّرَت تدميراً شبه كلّي جراء عدوان تموز 2006.
- ديكتاتورية صدام حسين في العراق استُبدِلَت بنظام غير مستقر البتة. ومئات القتلى يسقطون شهرياً. والعراق في فوضى «**خلاّقة**» عارمة، وهو على حافة التمزّق إلى ثلاثة كيانات.

- الدول العربيّة تعمها الفوضى وما اصطلح على تسميته بالثورات يجعل مستقبل تلك الدول سيما ليبيا واليمن – عدا ما جرى ويجري في الصومال- يبقى مجهولاً حتى إشعار آخر.
- إمارة طالبان الزائفة فُسِحَ لها الطريق لتتحوّل إلى ديمقراطيّة زائفة تحت حكم أشد ظلاميّة في تفسير الشريعة، مع إضافة الخشخاش[15] للديمقراطيّة الجديدة كأحد معالم الثقافة. وكأمر واقع. ثم ضُربت طالبان، وتوزعت الاصطفافات العرقيّة بين بشتون وتاجيك وأوزبك لكلٍ منهم مساحته من جغرافيا البلد، «**قرضاي**» لا حول له ولا قوة سوى في بعض أحياء العاصمة كابول. وعادت أفغانستان عشرات السنين إلى الوراء. النظام في باكستان هش، وبن لادن الذي قتلته (حسب زعمها) القوات الخاصّة الأمريكيّة وألقت بجثته في البحر عبر فيلم أمريكي سيء الإخراج يؤسّس لمرحلة جديدة غير واضحة المعالم، بعد أن قرّرت واشنطن طي صفحة هذه «**الفزّاعة**» التي صنعتها خدمة لمشروع قديم جديد في المنطقة.

«أسواق الدماء»

أمّا في العاصمة واشنطن، فيكاد تلاميذ ليو شتراوس يفقدون صبرهم بتعميم الفوضى إلى السودان -الذي قُسّم بالفعل- وسوريا وإيران. في هذه المرحلة الانتقاليّة، لم يعد أحد يتحدث عن «**ديمقراطيّة السوق**»، إنّما عن أسواق الدماء والدموع فقط.

وهكذا، في ظلّ هكذا مشروع أُعدّ، ويُنفّذ في المنطقة منذ سنوات، يأتي السؤال الكبير: هل كان اغتيال الرئيس الحريري القنبلة «**الخلاّقة**» الأكثر ارتداداً محليّاً ودوليّاً في سبيل إعادة بناء المنطقة أمريكيّاً؛ بعد تدمير مزلزل بهذا الحجم من الاعتبارات السياسيّة والتوزيعات الطائفيّة والإثنيّة في منطقة تُعتبر خزّان نفط

العالم لخمسين سنة قادمة على الأقل؟.

وهل إعاقة مجريات التحقيق اللبناني، ومن بعده (الدولي) في جريمة الاغتيال لأكثر من خمس سنوات؛ عبر تمويل وتصنيع وحماية شهود زور أصبحوا معروفي الهوية والانتماء هو محض صدفة مرّت بكل تفاصيلها وفضائحها على كل أجهزة وأنظمة المستفيدين الحقيقيين – سياسيّاً على الأقل – من جريمة الاغتيال؟.

وهل استبعاد «**إسرائيل**» من الاتهام، أو حتى من مجرّد الشبهة بها وهي المستفيد الأكبر – ولو من حيث النتائج – من جريمة الاغتيال برأي الكثير، فهل هذا الاستبعاد هو محض مصادفة ثانية تلتقي مع المصادفة الأولى في عدد السنين التي ذهبت من أعمار وأرزاق واستقرار اللبنانيّين والعرب؟!.

أليس ما تشهده المنطقة العربيّة من ثورات هناك، و«**مؤامرات**» هنا، وتغيّرات في بِنَى الاجتماع والسياسة والثقافة والقيم، مؤشرات على أنّ المصادفات الكبيرة ممنوعة في منطقة تُرسم فيها تفاصيل الإمساك بأنظّمة الحكم والسياسات الداخليّة منذ سايكس- بيكو وحتى الآن؟.

لهذا، ولذاك، فإنّ أي مراقب نزيه لن يستطيع العبور إلى تصديق ما وصلت؛ وتتوصل إليه لجان التحقيق الدوليّة سابقاً، والمحكمة الدوليّة لاحقاً من دون أن يضع العشرات من علامات الاستفهام التي تؤدي كلها إلى عدم المصداقيّة على الأقل.

وإذا ما ولجنا غمار التحقيقات التي جرت، وتقارير رؤساء اللجان التي صدرت، والتسريبات الخطيّة والمرئيّة من داخل أروقة المحكمة والتحقيقات، مصحوبة بما نشره موقع «**ويكيليكس**» من وثائق الخارجيّة الأمريكيّة، معطوفاً على التأجيل المُتعمّد لصدور القرار الظّني، فهل يطفو على السطح غير الأهداف السياسيّة «**الخلاّقة**» لمشروع «**الشرق الأوسط الجديد**»، وذلك من خلال اغتيالٍ زلزال بهذا الحجم.

الجرائم الكبرى عبر التاريخ لا يكشف عنها – فيما لو كشف – إلاّ بعد مرور

عشرات السنين، ودائماً ما يتبيّن أنّها دُبّرت وخطّط لها بعقول تعمل لمشروع أكبر منها، وحتى لو نُفّذت بأيد مأجورة، أو مندفعة ساذجة، أو عبر حلقات استخباريّة مُفرّغة بين المنفذين المُضَلَّلين – الذين يحسبون أنهم يؤدون عملاً (جهادياً) كتنظيم القاعدة أو من يدور في فلكه العَقَدي – وقادتهم، ومُحكَمة بين القادة والمخططين الحقيقيين للاغتيال.

أوليست الساحة العراقيّة خير شاهد على فتح الطريق أمام تنظيم «**القاعدة**» للعبور إلى العراق، ومن ثم إغراق الوطن العراقي ببحر من الدماء المذهبيّة تارة، والعرقيّة تارة أخرى. أولم يبدأ من العراق (الجديد) الهجوم الأمريكي المضاد؛ السياسي والأمني على الساحتين الإيرانيّة والسوريّة، ومن خلالهما على قوى الممانعة والمقاومة في كلٍ من فلسطين ولبنان؟.

كلها أسئلة تفضي إلى غابة من الأسئلة، نطرحها قبل الدخول لتفاصيل الكتاب، فشهود الزّور فُضح أمرهم، ولجان التحقيق تبيّن عدم مصداقيتهم، ومحكمة لا تصدر القرار الظّني الذي تبدل أكثر من مرة إلاّ حسب المصلحة الأمريكيّة بوجه خاص، والغربيّة بوجه عام، هذا وقد تبيّن تسييسها، وحقيقة هذا المشروع «**الفوضى الخلاّقة**» بلسان أصحابه ومُنظّريه تبيّنت أهدافه، فهل لنا أن نعود ونسأل: هل من مستفيد أكثر وأكبر من مشروع «**الفوضى الخلاّقة**» لجريمة اغتيال بهذا الحجم؟.

تدمير لبنان

جاك شيراك الذي كان يريد أن يتدخّل في لبنان للدفاع عن المصالح الفرنسيّة، وقام بإرسال رئيس وزرائه، دومينيك دو فيلبان إلى هناك، اضطُرّ للتخلّي عن طموحه.. فخلال قمة مجموعة الثماني في سان بطرسبرغ، حرمه جورج بوش الابن من ذلك الطموح بالقول: «**هذه ليست عمليّة إسرائيليّة وافقت عليها الولايات المتحدة، لكنّها عمليّة للولايات المتحدة نفذتها إسرائيل**».. في إشارة لعدوان تموز.

وهكذا لم يكن لدى دو فيلبان شيئ يقوله لمحاوريه في بيروت سوى كلمات عاجزة. بعبارة أدق، مشروع تدمير لبنان قد قُدِّمَ من قيادة الأركان في الجيش الإسرائيلي إلى إدارة بوش قبل العام 2005، طبقاً لما أفادت به الصحيفة الأمريكيّة «**سان فرانسيسكو كرونيكل**»[16]. لقد كان الهجوم جوهر مناقشات سياسيّة جرت في المنتدى العالمي السنوي الذي نظَّمه معهد «**أميركان إنترابريز إنستتيوت**»، في السابع عشر والثامن عشر من يونيو 2006 في بلدة بيفر كريك. لقد اجتمع بنيامين نتنياهو وديك تشيني[17] مطوّلاً مع ريتشارد بيرل وناتان شارانسّكي[18] لإعداد خطة الهجوم. وبعد بضعة أيام مُنِحَ الضوء الأخضر من البيت الأبيض.

وزارة الدفاع الأمريكيّة هي التي تشرف على عمليات الجيش الإسرائيلي العسكريّة، وهي التي تُحدِّد الأسس الاستراتيجيّة واختيار الأهداف. الدور الرئيسي كان يلعبه الجنرال بانتز كرادوك بصفته قائداً عاماً للقيادة الجنوبيّة. ومثلما ظهر خلال عمليّة عاصفة الصحراء، وقيادته القوات البريّة التابعة لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو، فإنّ كرادوك هو اختصاصي بالمدرعات. وهو الرجل الذي كان يحظى بثقة دونالد رامسفيلد، وكان رئيساً لفريق مستشاريه، ومن أجل رامسفيلد قام بإعداد معسكر غوانتانامو.

لقد تعلَّم جنرالات «**إسرائيل**» والولايات المتحدة كيف يتعرّفون على بعضهم الآخر منذ حوالي ثلاثين عاماً، وذلك بفضل اللقاءات المُتبادلة التي ينظّمها المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA)، وهو مؤسّسة تفرض على كبار العاملين فيها متابعة كافة الحلقات الدراسيّة والندوات المتعلّقة بأفكار وأطروحات ليو شتراوس[19].

أحلام بوش

وفي هذا الإطار، لم تكن الحرب (تموز 2006) التي شنّتها ما يسمّى بدولة

«**إسرائيل**» على لبنان ردّة فعل، أو عمليّة انتقاميّة، أو ردعيّة، إنّما هي حرب مُخطّطة مُبيّتة، وكان من المفترض أن تبدأ في أواخر شهر رمضان من العام نفسه، لكنّ اللحظة المناسبة بالنسبة للإسرائيلي ضاعت مع الأحلام الأمريكيّة في المنطقة.

فمشاريع ومخططات وأهداف وأطماع الكيان الصهيوني تاريخيّة واستراتيجيّة، لذلك لم تأتِ هذه الحرب، لتكون الأخيرة، وهي لم تكن الأولى، لكنّها كانت الأخطر إلى حينه.

فالهدف كان أشمل وأوسع، والطامحون أضحوا كثراً، وحرب «**إسرائيل**» لم تُحدد امتداداً لقواعد وقوانين هرتزل، بل إنّها حلم محافظين جُدد، حلم أمريكي في منطقة سقطت فيها الأحلام.

12 يوليو/ تموز حرب إسرائيليّة سادسة، وحرب أمريكيّة أولى بامتياز؛ لتحقيق «**شرق أوسط جديد**»، هذا الشرق الأوسط الذي جاءت كوندوليزا رايس، لتعلن عن بداية مخاضه العسير من على جثث الأطفال في قانا ومروحين، ومن رائحة الموت، وغبار الدمار!.. لقد قالت الحقيقة ومشت.. لكن كيف؟ غادرت مهزومة، يائسة، وبالطبع متفاجئة، لكن تركت وراءها الكثير الكثير.

لقد ألحقت هذه الحرب الأمريكيّة بالآلة الإسرائيليّة في إحصاء شبه رسميّ 1200 شهيد و4000 جريح، مجازر جماعيّة أبيدت فيها عائلات بكاملها عن قصد متعمد.. ومليون مُهجّر، عدا الدمار الهائل، فكيف لتكنولوجيا متطوّرة أن لا تفرّق ما بين ما هو عسكري وما هو مدني؟ فضلاً عن أنّها لم تحقق أيّاً من أهدافها المعلنة، والتي تراجعت بفضل صمود المقاومين.

وعندها، لم يبقَ أمام العدو إلا ارتكاب المجازر؛ معتقداً أنّه بهذا الإرهاب يستطيع أن يوجد شرخاً بين المقاومة وأهلها، فحصل عكس ما أراد، ليزداد العدو غيّاً، وتزداد المقاومة صموداً[20].

إنّ الحرب التي خاضتها «**إسرائيل**» عام 2006 كانت حرباً أمريكيّة بتنفيذ إسرائيلي.. يقول جورج دبيلو بوش: «**الآن، أصبح حزب الله يواجه «إسرائيل» بشكل**

مباشر. كل القادة في القمة الثمانية كانت لديهم نفس ردة الفعل الأولى: حزب الله هو الذي سبب بالنزاع، و«إسرائيل» تملك الحق بالدفاع عن نفسها. أصدرنا بياناً مشتركاً مفاده أنّ «هذه العناصر المتطرّفة ومن يدعمها لا يمكن أن يسمح لها بأن تغمس الشرق الأوسط في الفوضى، وأن تتسبب في توسعة نطاق النزاع». كان الإسرائيليّون يملكون فرصة لتسديد ضربة كبرى لحزب الله ومن يُشغلّهم في إيران وسوريا، ولكنّهم، لسوء الحظ، لم يحسنوا استعمال هذه الفرصة. قام الإسرائيليّون بضرب أهداف مشكوك في قيمتها العسكريّة، بما في ذلك مواقع في شمال لبنان بعيدة عن قاعدة حزب الله، وبدّت مشاهد الأضرار على الشاشات، ورآها الجميع، ولزيادة الأمور تعقيداً، أعلن رئيس الوزراء أولمرت أنّ سوريا لن تكون مستهدفة، وهو أمر أعتبره خطأً. إنّ إزالة تهديد الرد ضد سوريا أراحها، وجرأها على الاستمرار بدعم حزب الله.

ومع استمرار العنف للأسبوع الثاني، طالب عدد من قادة مجموعة الثمانية الذين كانوا في بادئ الأمر داعمين لإسرائيل، طلبوا وقف إطلاق النار، لم أشارك في ذلك، لأنّ وقفاً لإطلاق النار كان سيؤمّن انفراجاً قصير الأمد، ولكنّه لن يحل النزاع من جذوره. وإذا استمر حزب الله كتنظّيم مسلّح جيداً بتهديد «**إسرائيل**» من جنوب لبنان، فإنّ اندلاع قتال جديد أمر مرهون بالوقت فقط.

أردت شراء الوقت لتمكين «**إسرائيل**» من إضعاف قوى حزب الله، وأردت أيضاً أن أرسل رسالة إلى إيران وسوريا: لن يسمح لهما بعد اليوم باستخدام المنظّمات الإرهابيّة الموالية لهما لمهاجمة الأنظمة الديمقراطيّة بدون أن تُعاقبا.

لسوء الحظ، اتجهت الأمور إلى الأسوأ حين قامت «**إسرائيل**» في الأسبوع الثالث للنزاع، بقصف شقق سكنيّة في مدينة قانا اللبنانية، قتل في القصف ثمانية وعشرون مدنيّاً أكثر من نصفهم أطفال.. وقام القادة العرب بخبث، بإدانة القصف، وكانت مشاهد المجزرة تعرض على مدار الساعة على شاشات التلفزيونات في الشرق الأوسط. بدأتُ أقلق من احتمال أن يتسبب الهجوم الإسرائيلي بالإطاحة بحكومة

الرئيس السنيورة الديمقراطيّة».

ويتابع بوش «دعوت لاجتماع لمجلس الأمن القومي لنناقش استراتيجيتنا، واحتدم الخلاف في أواسط الفريق، فقال ديك تشيني: يجب أن نسمح للإسرائيليّين بالإجهاز على حزب الله، فأجابت كوندي: إذا فعلنا هذا، ستكون أمريكا قد ماتت في الشرق الأوسط، واقترحت أن نحاول الحصول على قرار من الأمم المتحدة يدعو لوقف إطلاق النار ونشر قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات.

كلا الخيارين لم يكونا مثاليين. ما كنت أريد أن أراه في أقرب وقت هو حزب الله ومن يدعمه وقد تضرّرا بشكل كبير.

على المدى الطويل، كانت استراتيجيتنا تهدف إلى عزل إيران وسوريا كوسيلة للتقليل من تأثيرهما وتشجيع تغيير فيهما من الداخل.

ولو كانت أميركا قد استمرت في دعم الحرب، لكانت ستضطر إلى إصدار فيتو تلو الآخر لإسقاط قرارات للأمم المتحدة، وسينتهي بنا الأمر بعزل أنفسنا بدلاً من عزل سوريا وإيران. قرّرت في النهاية، أنّ الفوائد المتأتية، على المدى الطويل، من إبقاء الضغط على سوريا وإيران، تفوق تلك القصيرة المدى، التي سنجنيها من تسديد المزيد من الضربات إلى حزب الله. أرسلت كوندي إلى الأمم المتحدة، حيث فاوضت على القرار 1701، الذي دعا إلى وقف فوري للعنف، وإلى نزع سلاح حزب الله وسائر الميليشيات في لبنان، وفرض الحصار على نقل الأسلحة و نشر قوة أمن دوليّة قويّة في جنوب لبنان. قبلت الحكومة اللبنانية وحزب الله و«**إسرائيل**» بالقرار. ودخل وقف النار حيّز التنفيذ صباح 14 آب. إنّ حرب «**إسرائيل**» ضد حزب الله في لبنان هي لحظة جديدة من لحظات الصراع الإيديولوجي. نهضت الديمقراطيّة اللبنانية اليافعة أقوى ممّا كانت عليه قبل الصراع، بالرغم من الضغط الذي مازالت تتعرّض له من سوريا. النتائج بالنسبة لإسرائيل كانت مختلطة، فإنّ حملتها العسكريّة أضعفت حزب الله كما أدّت إلى تأمين حدودها ومن جهة أخرى، لكن الأداء العسكري المهتز للإسرائيليّين كلّفهم مصداقيتهم على

مستوى العالم»[21].

هذا ما قاله بوش، وهكذا كانت حرب تموز الأمريكية بالآلة العسكريّة الإسرائيليّة، وهذا هو جوهر الصراع في لبنان والمنطقة، ضرب المقاومة بأي طريقة، ومهما كان الثمن، لكن البعض في لبنان لا يريد أن يقرأ، ولا حتى أن يسمع، ولا حتى أن يرى.. لا سابقاً، ولا لاحقاً. والاصطفاف السياسي الحاد بين قوى 8 آذار و 14 آذار أدخل البلاد والعباد في أنفاق صعبة، بل موحشة، ليس أقلّها لعبة الأمم وتداعياتها وعدتها وعديدها، والتي لا زالت قائمة على مشروع «**الفوضى الخلاّقة**».

وهكذا كان عدوان تموز «**الخلاّق**» 33 يوماً، لكن سقطت أهدافه بصمود المقاومة، وقبله بسنة كانت الجريمة «**الخلاّقة**»، اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وجاء الاستثمار السياسي «**الخلاّق**» للجريمة، في اليوم ذاته تمّ تحديد هوية القتلة: إنّها سوريا! إنّه الجهاز الأمني اللبناني!

وكلمة السرّ للمنابر السياسيّة والإعلاميّة كانت وصلت بنفس اليوم أيضاً، وصدحت الحناجر: السوريّون قتلوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري!

بعدها بأربع سنوات يُبرّأ السوريّون بلسان وليّ الدم، الرئيس سعد الدين الحريري بحديثه للشرق الأوسط.. الضباط الأربعة[22] يفرج عنهم! لا علاقة لهم بالجريمة قال التحقيق الدولي.. إنّه حزب الله.. قالت إسرائيل! «**دير شبيغل**» تفجّر قنبلة «**خلاّقة**» باللغة الألمانيّة هذه المرة.. «**بوسطة عين الرمانة**» يصفها جنبلاط.. أسماء (القتلة) من حزب الله تُنشر..! والأكثرية تنسى أمريكا حيناً، أو تُحيّدها لحين، ثم تعتبرها المُخلّص المنتظر.. لكن أمريكا هذه المرة هي مَنْ يستثمر أكثر، مرة تتعاون مع التحقيق الدولي، وأخرى لا، كل ذلك طبقاً لأجندتها المُعدة للمنطقة مسبقاً.

وهنا، تتدافع الأسئلة، وتتزاحم حسب أولويّات الجواب، وقد لا ينفعنا منهج التراتبية في دروب (الطواحين) اللبنانيّة التي انبسطت بكل صلافة في أدبيّات

خطاب الاجتماع السياسي اللبناني، وبعض العربي.. ولا في المنهجيّة العلميّة لبناء الأسئلة الصعبة قبل طرحها المفيد للجواب.. المشكلة في لبنان غدت في السؤال أكثر منها في الجواب عليه. الكل دخل النفق، وامتنَع عن طرح حتى الأسئلة، أو مُنِع، عن قصد أو غير قصد، لم يعد يهم.. فالكلّ تهافتت عليه ارتدادات هذا الاغتيال الزلزال بطريقة أو بأخرى.. ولبنان كله مصاب بدوار القلق غير الخصب، وغير المنتج، ولو لمصلحة البلد العليا. مساحة (في مكانك راوحْ) تزداد انبساطاً في الطول، واتساعاً في العرض، والأقدام التي تقف عليها؛ تتقدم، لكن في الهواء الغربي العليل أو الدخيل! لكنّه «**الخلاّق**».. وباتت الأرض غير الأرض، والناس غير الناس، والهواء غير الهواء، اللهم إلاّ قلّة قليلة من الخلق، آثرت الحق بالتريّث في عدم إطلاق الأحكام المُسبقة.

أمام هذه المشهديّة القاتمة، لا بدّ أن ننتبه، ونطرح الأسئلة الخلاّقة، وهذه المرة من دون المزدوجين («»)، بغض النظر عن دروب الطواحين السالفة الذكر، ونحاول تقديم مساهمة متواضعة لمعرفة الحقيقة.. حقيقة من اغتال رفيق الحريري، ولمصلحة أي مشروع..؟.

هوامش التمهيد:

1) أنظر: موقع «**واشنطن بوست**»، أرشيف 2005/2006.

2) برنارد لويس (من مواليد 31 مايو 1916، لندن)، أستاذ فخري لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برنستون. وتخصّص في تاريخ الإسلام، والتفاعل بين الإسلام والغرب، وتشتهر أعماله حول تاريخ الإمبراطوريّة العثمانيّة.

لويس هو أحد أهم علماء الشرق الأوسط الغربيين الذي طالما سعت إليه السياسة.

ولد من أسرة يهوديّة من الطبقة الوسطى في لندن. اجتذبته اللغات والتاريخ منذ سن مبكرة، اهتم عندما كان شاباً باللغة العبرية، ثم انتقل إلى دراسة الآراميّة والعربيّة، ثم بعد ذلك اللاتينيّة واليونانيّة والفارسيّة والتركيّة.

تخرّج عام 1936 من كلية الدراسات الشرقية والإفريقيّة (SOAS)، في جامعة لندن، في التاريخ مع تخصّص في الشرق الأدنى والأوسط. حصل على الدكتوراه بعد ثلاث سنوات، من كليّة الدراسات الشرقية والإفريقيّة متخصّصاً في تاريخ الإسلام.

اتجه لويس أيضاً لدراسة القانون، قاطعاً جزءاً من الطريق نحو أن يصبح محامياً، ثم عاد إلى دراسة تاريخ الشرق الأوسط سنة 1937. التحق بالدراسات العليا في جامعة باريس، حيث درس مع لويس ماسينيون، وحصل على «**دبلوم الدراسات السامية**» في 1937. عاد إلى SOAS في عام 1938 كمساعد محاضر في التاريخ الإسلامي.

أثناء الحرب العالميّة الثانية، خدم لويس في الجيش البريطاني في الهيئة الملكيّة المدرّعة، وهيئة الاستخبارات في 1940، ثم أعير إلى وزارة الخارجيّة. وبعد الحرب في عام 1949 عُيّن أستاذاً لكرسي جديد في الشرق الأدنى والأوسط في سن 33 من العمر.

كتب لويس كثيراً، وتدخل في تاريخ الإسلام والمسلمين؛ حيث اعتبر مرجعاً فيه، فكتب عن كلِّ ما يسيء للتاريخ الإسلامي متعمّداً، فكتب عن الحشّاشين، وأصول الإسماعيليّة، والناطقة، والقرامطة، وكتب في التاريخ الحديث نازعاً النزعة الصهيونيّة التي يصرّح بها ويؤكدها.

نشرت صحيفة «**وول ستريت جورنال**» مقالاً قالت فيه:

وَفّرَ برنارد لويس «**90 عاماً**» المؤرخ البارز للشرق الأوسط الكثير من الذخيرة الأيديولوجيّة لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب؛ حتى إنّه يُعتبر بحق منظّراً لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكيّة في المنطقة.

قالت نفس الصحيفة، إنّ لويس قدّم تأييداً واضحاً للحملات الصليبية الفاشلة، وأوضح أنّ الحملات الصليبيّة على بشاعتها كانت رغم ذلك ردّاً مفهوماً على الهجوم الإسلامي خلال القرون السابقة، وأنّه من السخف الاعتذار عنها.

رغم أنّ مصطلح «**صدام الحضارات**» يرتبط بالمفكر المحافظ صموئيل هنتينغتون فإنّ لويس هو مَن قدّم التعبير أولاً إلى الخطاب العام، ففي كتاب هنتينجتون الصادر في 1996 يشير المؤلف إلى فقرة رئيسية في مقالة كتبها

لويس عام 1990 بعنوان جذور الغضب الإسلامي، قال فيها: «**هذا ليس أقل من صراع بين الحضارات، ربّما تكون غير منطقية، لكنّها بالتأكيد رد فعل تاريخي منافس قديم لتراثنا اليهودي والمسيحي، وحاضرنا العلماني، والتوسع العالمي لكليهما**».

طوّر لويس روابطه الوثيقة بالمعسكر السياسي للمحافظين الجُدد في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين؛ حيث يشير «**جريشت**» من معهد العمل الأمريكي إلى أنّ لويس ظلّ طوال سنوات «**رجل الشؤون العامة**»، كما كان مستشاراً لإدارتي جورج بوش الأب والابن.

في 2006/5/1 ألقى ديك تشيني نائب الرئيس بوش الابن خطاباً يكرِّم فيه لويس في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر تشيني أنّ لويس قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشاراً لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط.

لويس الأستاذ المتقاعد في جامعة برنستون ألّف 20 كتاباً عن الشرق الأوسط من بينها «**العرب في التاريخ**» و«**الصدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط الحديث**» و«**أزمة الإسلام**» و«**حرب مُدنّسة وإرهاب غير مقدّس**».

لم يقف دور برنارد لويس عند استنفار القيادة في القارتين الأمريكيّة والأوروبيّة، وإنّما تعدّاه إلى القيام بدور العرّاب الصهيوني الذي صاغ للمحافظين الجُدد في إدارة الرئيس بوش الابن إستراتيجيتهم في العداء الشديد للإسلام والمسلمين، وقد شارك لويس في وضع إستراتيجية الغزو الأمريكي للعراق؛ حيث ذكرت الصحيفة الأمريكيّة أنّ لويس كان مع الرئيس بوش الابن ونائبه تشيني، خلال اختفاء الاثنين على إثر حادثة ارتطام الطائرة بالمركز الاقتصادي العالمي، وخلال هذه الاجتماعات ابتدع لويس للغزو مبرراته وأهدافه التي ضمّنها في مقولات «**صراع الحضارات**» و(الإرهاب الإسلامي).

في مقابلة أجرتها وكالة الإعلام الأمريكي مع لويس في 20 أيار 2005 قال الآتي بالنص: «**إنّ العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويّون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضّر بموجات بشرية إرهابيّة تدمّر الحضارات، وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإنّ الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينيّة وتطبيقاتها الاجتماعيّة، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإنّ عليها أن تستفيد من التجربة البريطانيّة والفرنسيّة في استعمار المنطقة؛ لتجنُّب الأخطاء والمواقف السلبيّة التي اقترفتها الدولتان، إنّه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربيّة والإسلاميّة إلى وحدات عشائريّة وطائفيّة، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إمّا أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطيّة، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية- دون مجاملة ولا لين ولا هوادة- ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلاميّة الفاسدة، ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقيّة، والعصبيات القبليّة والطائفيّة فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها**».

وانتقد لويس محاولات الحل السلمي، وانتقد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، واصفاً هذا الانسحاب بأنّه عمل متسرِّع ولا مبرر له، فـ«**إسرائيل**» برأيه تمثل الخطوط الأماميّة للحضارة الغربيّة، وهي تقف أمام

الحقد الإسلامي نحو الغرب الأوروبي والأمريكي، ولذلك فإنّ على الأمم الغربيّة أن تقف في وجه هذا الخطر البربري دون تلكُّؤ أو قصور، ولا داعي لاعتبارات الرأي العام العالمي، وعندما دعت أمريكا عام 2007 إلى مؤتمر أنابوليس للسلام كتب لويس في صحيفة «**وول ستريت**» يقول:

«**يجب ألا ننظر إلى هذا المؤتمر ونتائجه إلاّ باعتباره مجرّد تكتيك مؤقت، غايته تعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني، وتسهيل تفكيك الدول العربيّة والإسلاميّة، ودفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، كما فعلت أمريكا مع الهنود الحمر من قبل**».

يؤمن برنارد لويس بضرورة حدوث تقسيم إضافي للأقطار العربيّة والإسلاميّة، والذي اعتمدته إدارة جورج بوش الابن في سياستها في المنطقة.

- في عام 1980 والحرب العراقيّة الإيرانيّة مستعرة صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسّكي بقوله: «إنّ المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (1980) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران، وتستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود اتفاقية سايكس – بيكو.
- عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكيّة «**البنتاغون**» بدأ المؤرخ اليهودي (المتأمرك) برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستوريّة لمجموعة الدول العربيّة والإسلاميّة جميعاً كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج واليمن ودول المغرب العربي، إلخ. وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة، وقد أرفق بمشروعه المُفصّل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربيّة والإسلاميّة المرشّحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح بريجنسّكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر الخاص بإشعال حرب خليجيّة ثانية تستطيع الولايات المتحدة من خلالها تصحيح حدود سايكس- بيكو بحيث يكون هذا التصحيح متسقاً مع الصالح الصهيو – أمريكي.
- في عام 1983 وافق الكونغرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سريّة على مشروع الدكتور برنارد لويس، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكيّة الاستراتيجيّة لسنوات مقبلة.

وفيما يلي تفاصيل المشروع الصهيو – أمريكي لتفتيت العالم الإسلامي لـ برنارد لويس.

مصر والسودان

مصر

يتمُّ تقسيمها إلى أربع دويلات:

- **سيناء**: «**تحت النفوذ اليهودي**» (ليتحقق حلم اليهود).
- دولة قبطيّة تمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب المنيا.
- **دولة النوبة**: تتكامل مع الأراضي الشماليّة السودانيّة، وعاصمتها أسوان.

- **مصر الإسلاميّة**: عاصمتها القاهرة، وتشمل الجزء المتبقي من مصر.

السودان

تقسم إلى دويلات:

- **دويلة النوبة**: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصريّة التي عاصمتها أسوان.
- دويلة الشمال السوداني الإسلامي.
- **دويلة الجنوب السوداني المسيحي**: وهي التي انفصلت فعلاً في الاستفتاء الأخير عام 2011، ليكون أوّل فصل رسمي طبقاً للمخطط.
- **دارفور**: والمؤامرات مستمرة لفصلها عن السودان بعد الجنوب مباشرة حيث إنها غنيّة باليورانيوم والذهب والنفط.

المغرب العربي

تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

- **دولة للأمازيغ**: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.
- **دويلة البوليساريو**: (تمّ إعلانها بالفعل وإن من طرف واحد تحت أسم الجمهوريّة العربيّة الصحراويّة الديمقراطيّة).
- الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

شبه الجزيرة العربيّة (والخليج)

إلغاء السعوديّة والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربيّة المتحدة من الخارطة، ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط.

- **دويلة الإحساء الشيعيّة**: (وتضم الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين).
- دويلة نجد السُّنيّة.
- دويلة الحجاز السُّنيّة.

سوريا

يتم تقسيمها إلى أقاليم متمايزة عرقيّاً أو دينيّاً أو مذهبيّاً إلى أربع دويلات:

- دولة علويّة شيعيّة (على امتداد الساحل).
- دولة سنيّة في منطقة حلب.
- دولة سنيّة حول دمشق.
- دولة الدروز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبيّة السوريّة وشرق الأردن والأراضي اللبنانيّة).

لبنان

تتضمن أفكاره تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقيّة ومذهبيّة ودينيّة:

- دويلة سنيّة في الشمال (عاصمتها طرابلس).

- دويلة مارونيّة شمالاً (عاصمتها جونية).
- دويلة سهل البقاع العلويّة (عاصمتها بعلبك) خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان.
- بيروت الدوليّة (المُدوّلة).
- كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظّمة التحرير الفلسطينيّة (م.ت.ف).
- كانتون كتائبي في الجنوب والتي تشمل مسيحيّين ونصف مليون من الشيعة.
- دويلة درزيّة (في أجزاء من الأراضي اللبنانيّة والسوريّة والفلسطينيّة المحتلة).
- كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

يتم تقسيم إيران وباكستان وأفغانستان كما يلي:

إيران وباكستان وأفغانستان

يتم تقسيمها إلى عشرة كيانات عرقيّة ضعيفة:

- كردستان.
- أذربيجان.
- تركستان.
- عربستان.
- إيرانستان (ما بقيّ من إيران بعد التقسيم).
- بوخونستان.
- بلوشستان.
- أفغانستان (ما بقيّ منها بعد التقسيم).
- باكستان (ما بقيّ منها بعد التقسيم).
- كشمير.

تركيا: انتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع إقامتها في العراق.

الأردن: تصفية الأردن ونقل السلطة للفلسطينيّين.

فلسطين: ابتلاعها بالكامل وهدم مقوماتها وتشريد شعبها.

اليمن: إزالة الكيان الدستوري الحالي للدولة اليمنيّة بشطريها الجنوبي والشمالي، واعتبار مجمل أراضيها جزءاً من دويلة الحجاز. (وهذا ما يجري باليمن الآن فعلاً من حيث الفوضى وشبح التقسيم).

3) محمد غانم الرميحي، أستاذ في علم الاجتماع في جامعة الكويت، ولد عام 1942، وتخرّج من جامعة درهم Durham في بريطانيا عام 1973 من خلال أطروحة دكتوراه بعنوان التغيّير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920– 1970 ، ونشرت بالإنجليزيّة، وترجمت إلى العربيّة، وطبعت أكثر من طبعة، وأصبحت من الأعمال الكلاسيكيّة في موضوعها. عمل الرميحي منذ تخرّجه في جامعة الكويت، وتدرّج في سلك التدريس فيها

حتى درجة الأستاذيّة. نشرت له عدة كتب وبعضها يُدرّس في الجامعات. عمل كرئيس تحرير لمجلة «**العربي**» الكويتيّة المشهورة لمدة سبع عشر عاماً، وأثناء الغزو العراقي للكويت أصدر الرميحي جريدة (صوت الكويت).
عمل الرميحي كأمين عام للمجلس الوطني للثقافة والآداب في الكويت بين 1998– 2003، وعمل على أن تحتفل الكويت عام 2000 كعاصمة للثقافة العربيّة. له العديد من الكتب التي تبلغ أكثر من عشرين كتاباً في الشؤون السياسيّة والاجتماعيّة في الخليج والشؤون العربيّة. كتب مئات المقالات والدراسات المنشورة في العديد من المجلات المُحكّمة (العربيّة والإنكليزيّة).
رأس تحرير مجلة «**حوار العرب**» التي تصدرها «**مؤسّسة الفكر العربي**» من بيروت لمده سنتين، أصدر منها عشرون عدداً في موضوعات مختلفة.

4) **أنظر**: الدكتور محمد الرميحي، المقدمة، مجلة حوار العرب، العدد 12.

5) ألكسندر بانارين (1940- 2003)، ولد في 26 كانون الأوّل من عام 1940 في منطقة دونيتسك (أوكرانيا)، وأنهى عام 1966 مرحلة الإجازة من كليّة الفلسفة في جامعة موسكو، ثم الدراسات العليا في الاختصاص نفسه عام 1971. رأس منذ عام 1984 قسم الفلسفة الاجتماعيّة في معهد الفلسفة في أكاديميّة العلوم الروسيّة، ثم صار منذ عام 1992 بروفسوراً في كليّة الفلسفة في جامعة موسكو الحكومية، ومن ثم صار رئيساً لقسم العلوم السياسيّة في الكلية ابتداءً من عام 1993. بقيّ ألكسندر بانارين زمناً طويلاً محروماً من إمكان العمل بكامل طاقته في الحقل العلمي، ولم تتكشف موهبته كعالم وكاتب إلاّ في التسعينات من القرن الماضي، حين وضع سلسلة من البحوث العلمية (المونوغراف) التي كرّسها لدراسة العمليّات الحضارية العولميّة، ودراسة التماثل الحضاري الروسي. من بين هذه الأعمال: كتاب «**فلسفة السياسة**» (1996)، وكتاب «**ثأر التاريخ: المبادرة الروسيّة الاستراتيجيّة للقرن الواحد والعشرين**» (1998)، الذي منح جائزة «**لومونوسوف**» من الدرجة الثانية؛ وكتاب «**المثقفون الروس في الحربين العالميتين وفي ثورات القرن العشرين**» (1998)، وكتاب «**التنبؤ السياسي العولمي في ظروف عدم الاستقرار الإستراتيجي**» (1999)، وكتاب «**روسيا في دورات التاريخ العالمي**» (1999) وكتاب «**البديل الروسي**» (2000)، وكتاب «**الإغواء بالعولمة**» (2000)، وكتاب «**الحضارة الأرثوذوكسية في العالم العولمي**» (2001).
مُنح بانارين عام 2002 جائزة «**سولجينيتسين**»، واختير عضواً فاعلاً في أكاديميّة العلوم الإنسانيّة، وأكاديميّة العلوم السياسيّة، وعضواً في أكاديميّة العلوم في نيويورك.
في 25 أيلول من عام 2003 توفّي ألكسندر سيرغييفيتش بانارين الفيلسوف الروسي.

6) بانارين، ألكسندر، «**الإغواء بالعولمة**»، ترجمة عيّاد عيد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2005. ص 368 وما بعدها.

7) أعتقد أنّ المقصود هنا هي عمليّة المُحاصصة بين شعوب قادرة على التكيّف، وشعوب غير قادرة على التكيّف. لأنّ مصطلح «**الخصخصة**» يطلق على عمليّة نقل إدارة أو ملكيّة أو الاثنين معاً لمؤسّسة ما من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومن المعروف أنّ الدول أو المجتمعات الفقيرة هي أكثر من تتعرّض لخدعة «**الخصخصة**».

8) **أنظر**: سمير محمود ناصر، «**الحوار المُتمدّن**»، العدد 1521، 2006/. نقلاً عن بانارين. بتصرّف.

9) ليو شتراوس (1899 - 1973)، فيلسوف أمريكي يهودي من أصل ألماني، يعدّه البعض المُلهم المؤثّر لأيديولوجية المحافظين الجُدد التي تسود داخل الحزب الجمهوري الأمريكي بشكل خاص، والاجتماع السياسي الأمريكي المتحالف مع «**إسرائيل**» بشكل عام.

10) دافيد بن غوريون، (16 أكتوبر 1886 - 1 ديسمبر 1973)، أوّل رئيس وزراء للكيان الإسرائيلي. وُلد بن غوريون في مدينة «**بلونسك**» البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمّسه للصهيونية، هاجر إلى فلسطين في 1906. امتهن بن غوريون الصحافة في بداية حياته العمليّة وبدأ باستعمال الاسم اليهودي بن غوريون عندما مارس حياته السياسيّة.

كان بن غوريون من طلائع الحركة العمّالية الصهيونيّة في مرحلة تأسيس ما يسمّى بـ دولة «**إسرائيل**». وخلال فترة رئاسته لمجلس الوزراء الإسرائيلي الممتد من 25 يناير 1948 وحتى 1963 (باستثناء الأعوام 1953 حتى 1955)، قاد بن غوريون «**إسرائيل**» في حرب 1948 التي يُطلق عليها الإسرائيليون، حرب (الاستقلال). ويعد بن غوريون من المؤسّسين لحزب العمل الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيليّة لمدة 30 عاماً منذ تأسيس الكيان الغاصب.

في المرحلة السابقة لتأسيس ما يسمّى بـ«**إسرائيل**»، كان بن غوريون يُوصف بالمعتدل مقارنة بمنظمة «**الهاجاناه**» الصهيونيّة التي تعامل معها البريطانيون في مواقف متعدّدة. ومن جانب آخر، فقد شارك بن غوريون في العمل المسلّح من أجل تأسيس دولة يهودية في فلسطين عندما تعاونت «**الهاجاناه**» مع منظّمة «**الإرجون**» التابعة لـ مناحيم بيغن.

11) ريتشارد نورمان بيرل (1941) (Richard Perle) سياسي يهودي أمريكي، يعد أحد أقطاب المحافظين الجُدد الذين برزوا خلال إدارة جورج بوش الابن، وأحد أعمدة «**تيّار الصقور**» في تلك الإدارة. يوصف في وسائل الإعلام الأمريكيّة بـ«**أمير الظلام**» و«**دراكولا**». كان أحد أهم منظّري السياسة الأمريكيّة العدائيّة للعرب، ومن أبرز من دعوا لاحتلال العراق.

- رأس مجلس السياسة الدفاعية، ورغم أنّه موقع استشاري لا يتمتع بأي سلطات تنفيذية، فإنّ العديد من الأوساط السياسيّة تؤكّد أنّه الشخص الأكثر نفوذاً في تخطيط السياسة الاستراتيجيّة الأمريكيّة في إدارة بوش الابن.
- احتل منصب نائب وزير الدفاع، في إدارة رونالد ريغان في الثمانينيات.
- عمل عضواً في مجلس إدارة «المعهد اليهودي لدراسات الأمن القومي» ومديراً لصحيفة «جيروزليم بوست» الإسرائيليّة.

في تموز 1996 قدّم بيرل وثيقة مكتوبة إلى بنيامين نتنياهو، يطرح فيها سياسة خارجية إسرائيليّة تطالب بنبذ اتفاق أوسلو ومبدأ «**الأرض مقابل السلام**»، وبضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى «**إسرائيل**» بشكل نهائي.
وفي تموز 2002 اقترح بيرل في جلسة لمجلس السياسات الدفاعيّة تطهير قيادة الأركان الحربيّة الأمريكيّة من كل المعارضين للحرب ضد العراق، كما دعا إلى احتلال منابع النفط السعودية عسكريّاً من قبل الولايات المتحدة وقطع جميع الروابط مع آل سعود.
بيرل يعلن عن آرائه بوضوح، ومن أهم أقواله:

- سيكون العراق هو الهدف التكتيكي للحملة، وستكون المملكة السعودية هي الهدف الإستراتيجي، أمّا مصر فستكون الجائزة الكبرى.
- التركيز على مسألة نزع أسلحة العراق كان خطأً ساسيّاً أدى إلى زيادة المعارضة للحرب، والأفضل الدعوة الصريحة لتغيير النظام العراقي.
- على أمريكا تغيير كل النظم غير المرضي عنها في العالم.
- لا مجال للتعامل مع القيادة الفلسطينيّة الحالية.
- لا بدّ من التخلي عن كل الحلفاء التقليديين في الشرق الأوسط.
- علاقة السعوديّة بأمريكا «**وضع شاذ**»، فالمفترض أنّها حليف إستراتيجي، وفي الوقت ذاته لا تزال الأموال تتدفق على الإرهابيين من السعودية.

12) – فلاديمير جابوتنسّكي (1880- 1940)، وأسمه الكامل هو زئيف فلاديمير جابوتنسك، قيادي في الحركة الصهيونيّة. ولد فلاديمير في مدينة أوديسا – أوكرانيا لعائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى. تلقى تعليماً دينيّاً في صغره ولكنّه سرعان ما ابتعد على اليهودية الأورثذوكسيّة. درس القانون في سويسرا وإيطاليا. امتهن الصحافة تحت اسم ألتلينا لصحف تكتب باللغة الروسيّة، ثم باللغة اليديشيّة، ومن ثم باللغة العبريّة.

بدأ جابوتنسّكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس، فاطلع على كتابات الصهاينة الأوائل مثل هرتزل وبنسكر كما تعرف إلى أوسشكين وبياليك، وكان من معارضي مشروع شرق أفريقيا كحل للمسألة اليهودية. انتقل إلى إسطنبول حيث كان مسؤولاً رسميّاً عن شبكة الصحافة الصهيونيّة بين عاميّ 1909 و 1911.

يعد جابوتنسّكي من أهم مؤسّسي «**الصندوق القومي اليهودي**»، و«**الفيلق اليهودي**» الذي شارك في الحرب العالميّة الأولى إلى جانب بريطانيا، وكان يُظن أنّه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور. كان جابوتنسّكي يعتقد أنّه يجب على اليهود أن يساعدوا البريطانيين للاستيلاء على فلسطين التي كانت تحت الوصاية العثمانية لإنشاء موطن يهودي، ففكّر في قوة مسلّحة يهودية وهي الفيلق اليهودي. تولّى قيادة الكتيبة رقم 38 في الجيش البريطاني العام 1917، ورُقيّ إلى رتبة ليفتينانت، وكان من أوائل الجنود الذين عبروا الأردن.

عندما انتهت الحرب العالميّة الأولى، دعا إلى الاستمرار في التجنيد لصالح الكتائب العسكريّة بحجة حماية المستوطنات في فلسطين، ولهذا اصطدم مع زعامة الحركة الصهيونيّة وعلى رأسها حاييم وايزمان، واعتبر جابوتنسّكي أنّ توجّه الصهيونيّة ليّن ومرن أكثر من اللازم. على إثر عمليات الاعتداء على الفلسطينيين التي شنتها «**الهاغاناه**» في نيسان 1920 في القدس تمّ إلقاء القبض عليه وحُكم عليه بالسجن مدة خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة في سجن عكا. أثار الحكم عليه ضجة واسعة في المستوطنات وخارج فلسطين ما دفع بعض القيادات الصهيونيّة إلى وضعه على رأس قائمة المرشحين لحزب «**أحدوت هعفودا**» استعداداً لانتخابات جمعية المندوبين الأولى، ولما أُفرج عنه من السجن في صيف 1920 إثر نيله عفواً عاماً. تقرّب من وايزمان وضُمّ إلى الإدارة الصهيونيّة العامة، وكان من بين الموافقين على التنازل عن المطالبة بالأردن، وهذا قبل إصدار تشرتشل لكتابه الأبيض سنة 1922.

في عام 1921 أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونيّة العالميّة، ولكنّه انشق عن المنظّمة سنة 1923 بعد خلاف معها، وأسّس حركة «**بيتار**» سنة 1923، ثم أسّس حزب الصهيونية التصحيحيّة سنة 1925 أحد أهم أحزاب اليمين الصهيوني المطالب بإنشاء دولة يهودية تمتد ما بين النهرين (النيل والفرات). أثار هذا غضب حكومة الانتداب البريطانيّة التي قامت بمنعه من دخول فلسطين إلى أجل غير مسمّى عام 1930. عارض جابوتنسّكي بشدة خطة التقسيم التي عرضتها لجنة بيل عام 1937، ودعا إلى رفض الاكتفاء بإقامة (إسرائيل) على أرض فلسطين وحدها بل مدها إلى الأردن وصحراء سوريا.

13) زبيغنيو ك. بريجنسّكي Zbigniew K. Brzezin، ولد في 28 آذار، 1928، في وارسو، بولندا، وهو ابن دبلوماسي بولندي أمضى جزءاً من شبابه في فرنسا وألمانيا قبل أن يتوجّه إلى كندا. ويعتبر واحداً من أشهر الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين، وقد ذاعت شهرته بعد أن عمل مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر، وأسهم إسهاماً فعلياً في النتائج الخطيرة التي انتهت إليها الحرب الباردة، حين وضع أسس الخطة التي جذبت السوفيات إلى المستنقع الأفغاني نهاية السبعينيات.

وقد شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر من عام 1977 إلى عام 1981.

ينتمي بريجنسّكي إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدوليّة، وبالتالي يكتب بفهم للطرق التي تؤثر بها الأعمال السياسيّة والعسكرية في جزء من العالم في أجزاء أخرى.

وهو أحد القلّة من الذين يمكن أن يطلق عليه اسم «**مؤسّسة السياسة الخارجيّة**» في واشنطن الذين أعلنوا مبكراً عن انتقاداتهم القاسيّة لفكرة الذهاب بشكل أحادي إلى حرب ضد صدام حسين.

وقد حذّر من العواقب الوخيمة لمثل هذه الحرب إذا لم تأت ضمن خطة إستراتيجية أوسع. وقد بدأ تحذيره من مخاطر الحرب قبل أن تحدث بفترة طويلة نسبيّاً. فكان رأيه منذ عام 2002 بأنّ الحرب هي أمر جدي لا يمكن التنبؤ بديناميكيّة عواقبها. وصرّح قبل شهر من الحرب بأنّ أمريكا التي ستذهب للحرب بشكل أحادي ستجد نفسها وحيدة في تحمل الأعباء وتكلفة ما بعد الحرب.

على عكس أفكار ريتشالد بيرل وولفوفيتز وتشيني المتهوّرة والمريضة والمتعلّقة كلها بإحداث انقلاب في العالم يعتمد على القوة العسكريّة لواشنطن (وكأنّ قوتها كونيّة فعلاً)، كانت نظريّة بريجنسّكي في كتابه «**رقعة الشطرنج**» تتسم بالواقعية والذكاء الاستراتيجي حيث أنّه حدّد العدو الأساسي ووضع الخطط لمجابهته، وهو روسيا، تلك الدولة العظمى التي نجحت ثلاث مرات تاريخيّاً في دحر الطامحين للهيمنة على العالم (التتار، نابليون، هتلر) لذا فإنّ أمريكا لا ينبغي أن تسمح لنفسها بترف المخاطرة بانبعاث روسيا، وانبعاث فكرة أوراسيا معها. فوضع بريجنسّكي توصياته المتعلّقة بتطويق روسيا لأنّها تبقى العدو الأوّل للولايات المتحدة، وقد اعتبر أنّ الخطر الثاني هو حقيقة الصين (ولكن مع الدعم الروسي لها) على المدى المتوسط، أي عام 2050. ولدرايته بعلم الجيوبوليتيك عرف أنّ روسيا تمثل مركز ثقل استراتيجي للعالم ونواة توحّد أوراسيا، فوضع خطة تطويقها، وذلك بالإبقاء على الأحلاف الأساسيّة مع أوروبا، بل واسترضاءهم ومعاملتهم كشركاء وليس كأتباع، بإعطائهم دوراً مركزيّاً في القرارات الدوليّة، وتوسيع دور اليابان الإقليمي ومكافأتها بمقعد دائم في مجلس الأمن، ومسايرة الصين وعقد أحلاف اقتصادية معها لمنعها من أي تقارب مع روسيا، فخطرها ما يزال بعيداً، وعدم فتح جبهة مع إيران، بالتالي تطويق روسيا من كل الاتجاهات.

وبالعودة لسيرته، حصل بريجنسّكي عام 1949 على شهادته الجامعيّة في العلوم السياسيّة من جامعة مكغيل

في مونتريال – كندا. وفي عام 1950، حصل على شهادة الماجستير، حيث ركزت أطروحة تخرجه على تعدد القوميات في الاتحاد السوفييتي. انتقل بريجنسّكي بعدها إلى الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة الدكتوراه التي تركزت دراساته خلالها على الاتحاد السوفياتي والعلاقة بين الثورة الحمراء والدولة اللينينية وممارسات ستالين.

وفي عام 1958 أصبح مواطناً أمريكيّاً.

عمل بريجنسّكي أستاذاً في جامعة هارفارد قبل أن ينتقل إلى جامعة كولومبيا في عام 1961 ويتسلّم رئاسة المعهد الجديد المتخصّص بالشيوعيّة.

خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1960، كان بريجنسّكي مستشاراً للرئيس جون كينيدي في حملته الانتخابيّة، وتابع خلال الستينات منصبه مستشاراً لكنيدي. عموماً، اتخذ مواقف سياسيّة متشدّدة نحو الاتحاد السوفياتي. وكان من الداعمين للرئيس جونسون خلال حملته الانتخابيّة أيضاً وسياسات «**المجتمع العظيم**» و«**الحقوق المدنيّة**» التي طرحها. كما أنّه كان من العناصر المؤثرة وراء تبني إدارة جونسون سياسة «**بناء الجسور**» مع أوروبا الشرقية مع الاستمرار في التحذير من الرؤية الديغوليّة «**أوروبا من الأطلسي إلى جبال الأوراس**»، وكان من مؤيدي التدخل الأمريكي في فيتنام تحديّاً للرئيس الصيني الذي قال بأنّ الولايات المتحدة عبارة عن نمر من ورق.

بين عامي 1966 و1968، عمل بريجنسّكي في مكتب «**رسم السياسات الخارجيّة**» التابع لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة.

خلال الحملة الانتخابيّة لعام 1968، كان بريجنسّكي رئيساً للقوة التنفيذيّة الخارجيّة للرئيس هبرت همفري. وقد نصح همفري بالتخلّي عن عدد من سياسات الرئيس جونسون، خاصّة المتعلّقة بفيتنام، والشرق الأوسط، والاتحاد السوفياتي.

في عام 1973، أصبح أوّل مدير اللجنة الثلاثية، التي ضمت مجموعة من السياسيّين البارزين وكبار رجال الأعمال والأكاديميين من الولايات المتحدة وأوروبا الغربيّة واليابان. وكان الغرض منها تعزيز العلاقات بين المناطق الثلاث.

عندما أعلن كارتر ترشيحه للبيت الأبيض في 1974، كان بريجنسّكي من منتقدي سياسات نيكسون – كيسنجر الخارجيّة، ومع أواخر عام 1975، أصبح بريجنسّكي مستشاراً لكارتر للشؤون الخارجيّة. بعد فوزه في عام 1976، عينه كارتر مستشاراً للأمن القومي.

وكان من دعاة فكرة «**الهندسة المعمارية**» في السياسة التي كان الهدف منها الاستعاضة عن سياسة كيسنجر «**البهلوانية**» في صنع السياسة الخارجيّة. على وجه الإجمال، شدّد بريجنسّكي على مزيد من العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

شهد بريجنسّكي اثنين من الأحداث الاستراتيجيّة الهامة عام 1979: سقوط نظام الشاه في إيران، والغزو السوفياتي لأفغانستان. ويقال أنّ بريجنسّكي كان وراء توريط السوفيات في أفغانستان، وبدعم من السعوديّة والباكستان، قام بريجنسّكي بخلق إستراتيجية لمواجهة التقدم السوفياتي.

لكن بحلول عام 1980، تعرّض بريجنسّكي للنقد الشديد في الصحافة، وأصبح من أقل الشخصيّات شعبية ضمن حكومة كارتر، ومع خسارة كارتر للرئاسة في ذلك العام، أصبح بريجنسّكي خارج مكاتب الحكومة

الأمريكيّة.

خلال السنوات التالية، بقيّ بريجنسّكي مهتمّاً بالعلاقات الأمريكيّة البولنديّة، إلى أن عاد ليعمل كعضو في لجنة الحرب الكيميائيّة التابعة مباشرة للرئيس ريغان. وبين عامي 1987 و1989. عمل بريجنسّكي أيضاً في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجيّة في حكومة الرئيس ريغان.

وفي عام 1988 عمل بريجنسّكي كمدير مساعد في اللجنة الاستشاريّة للأمن القومي للرئيس بوش الأب، وهو العام ذاته الذي ترك فيه بريجنسّكي الحزب الديمقراطي الأمريكي.

شهد بريجنسّكي سقوط الاتحاد السوفياتي، وكان من أكثر المحذرين من حالة عدم التوازن السياسي في النظام العالمي في الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة.

وكان من أكبر منتقدي سياسة الرئيس كلينتون وتردده في التدخل العسكري ضد صربيا في الحرب الأهليّة اليوغسلافيّة.

ومع وصول بوتين إلى السلطة في روسيا، أصبح بريجنسّكي من كبار مؤيدي توسع الناتو.

أنتقد بريجنسّكي كثيراً بعد أحداث 11 أيلول لدوره في تأسيس شبكة المجاهدين في أفغانستان التي تحوّلت فيما بعد لدعم حركة طالبان ووفرت غطاء لمقاتلي القاعدة. وكان من كبار منتقدي نظريّة الرئيس بوش الابن في (الحرب على الإرهاب).

يعمل حالياً باحثاً في مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة CSIS في واشنطن، وعمل مستشاراً لدى الرئيس باراك أوباما أثناء حملته للانتخابات الرئاسية الأمريكيّة الأخيرة.

له عدة مؤلفات في السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة، من أهمها كتابه «**رقعة الشطرنج الكبيرة**».

14) بتاريخ 2011/6/23 نشرت وكالات الأنباء كلمة للبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي قداس في افتتاح أعمال مؤتمر المؤسّسات المانحة لكنائس الشرق R.O.A.C.O المنعقد في روما أعرب فيها عن تخوفه لما ستؤول إليه المظاهرات والاعتراضات في العالم العربي مع ما تنطوي عليه من مخاوف في حال انتهت الأمور الى أنظّمة متشددة طائفياً.

وأبدى الراعي خشيته «**لما تؤول إليه الأمور وهو مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي على ما يبدو، يرمي إلى تقسيم بلدان العالم العربي إلى دويلات طائفيّة**».

15) الخشخاش Poppy هو عدد من الزهور متعددة الألوان تنتمي إلى أسرة الخشخاشيات. ذات ألوان مختلفة يمكن أن تكون بيضاء أو صفراء أو برتقالية أو حمراء أو زهرية اللون وهي تنمو في المناطق الباردة والوحيدة التي تنمو في أقصى الشمال في جرينلاند خلال فترة الصيف القصيرة للغاية وتزهر لأيام قليلة. للخشخاش أصناف كثيرة، ويستخرج من جوزة نبتة الخشخاش مادة الأفيون والهيروين والمورفين.

16) وذكرت أيضاً يومها صحيفة «**سان فرانسيسكو كرونيكل**»، أنّ «الحرب التي تشنها «**إسرائيل**» براً وبحراً وجواً على لبنان، تمّ الإعداد لها منذ أكثر من عام، وكتبت أنّه «**منذ إنهاء «إسرائيل**» احتلالها للجنوب (عام 2000)، وهي تراقب بحذر تعزيز حزب الله لوجوده العسكري في المنطقة، لذا، فإنّ جيشها كان مستعداً للرد فوراً على العمليّة التي أسرت المقاومة خلالها جنديين.

ونقلت الصحيفة عن أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة «**بار إيلان**» الإسرائيليّة جيرالد ستاينبرغ، أنّ من بين كل حروب «**إسرائيل**» منذ عام 1948، فإنّ هذه الحرب (تموز 2006) هي التي استعدت لها «**إسرائيل**» **أكبر**

استعداد»، ويضيف أنّ «التحضير بدأ عام 2000 مباشرة بعد الانسحاب الإسرائيلي، عندما بدا واضحاً أنّ المجتمع الدولي لن يمنع حزب الله من تخزين الصواريخ ومهاجمة إسرائيل»، وقال أنّه «تقرر عام 2004 أن تستمر الحملة العسكريّة (التي نختبرها اليوم) لنحو ثلاثة أسابيع، كما أنّ الجيش الإسرائيلي تمرّن على الحملة مراراً، وعلى طول الحدود، خلال العام أو العامين الماضيين».

وذكرت الصحيفة أنّه «**منذ أكثر من عام، بدأ مسؤول عسكري رفيع المستوى تقديم الشروح إلى دبلوماسيين أمريكيين وغربيين وصحافيين ومراكز أبحاث، من أجل حبك تفاصيل الحملة، ووزّع المسؤول مهمات الحملة العسكريّة على ثلاثة أسابيع:**

- **الأسبوع الأوّل يتركز على تدمير صواريخ «حزب الله» البعيدة المدى، وتفجير مراكز قياداته، واستهداف شبكات المواصلات والاتصال.**
- **وفي الأسبوع الثاني، يتحوّل التركيز إلى الأماكن الفرديّة التي تتواجد فيها قاذفات الصواريخ أو مخازن الأسلحة.**
- **أمّا في الأسبوع الثالث، فتتدخل القوات البريّة بأعداد كبيرة من اجل القضاء على أهداف اكتشفها الجيش خلال مهمات الاستطلاع، من دون أي سيناريو لإعادة احتلال الجنوب على المدى البعيد».**

17) ريتشارد بروس تشيني، المعروف بـ ديك تشيني (Dick Cheney)، ولد في 30 يناير 1941 (1941-01-30)، سياسي أمريكي ونائب الرئيس الأمريكي من 20 يناير 2001 إلى 20 يناير 2009 في فترة حكم الرئيس جورج بوش.

بدايته السياسيّة كانت سنة 1978 عندما انتخب كعضو في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية وايومنغ واستمر في منصبه إلى سنة 1989. وشغل بين مارس 1989 ويناير 1993 منصب وزير الدفاع في عهد جورج بوش الأب. وعمل بين سنة 1995 و2000 كرئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون للخدمات النفطية.

18) أناتولي بوريسوفتش شارانسّكي Anatoly Borisovitch Sharansky، ولد في 20 كانون الثاني/ يناير 1948 في دونتسك بأوكرانيا. سياسي إسرائيلي روسي، تقلّد عدة مناصب حكوميّة وأسّس حزباً سياسيّاً يمينيّاً.

حصل على شهادة الرياضيات التطبيقيّة من معهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا.

حاول الهجرة إلى فلسطين المحتلة عام 1973 إلاّ أنّ السلطات الروسيّة منعته من مغادرة البلاد بحجة الأمن القومي، مما دفعه للعمل كمترجم للغة الإنجليزيّة لكبار الفيزيائيين الروس وللمنشق أندريه ساخاروف، كما أصبح ناشطاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

خلال تلك الفترة ساهم في تأسيس جمعية الدفاع عن الصهاينة المعتقلين في روسيا، وأصبح ناطقاً باسمها، كما كان عضواً في مجموعة هلسنكي لحقوق الإنسان.

في آذار/ مارس 1977 اعتقلته السلطات الروسيّة وفي تموز/ يوليو 1978، وحكم عليه بالسجن لمدة 13 عاماً

بتهمة الخيانة والتجسّس لصالح الولايات المتحدة الأميركية. بعد 16 شهراً قضاها في السجن تمّ إرساله لمعسكر عمل في سيبيريا حيث عمل هناك لمدة 9 سنوات قبل أن يطلق سراحه عام 1986 في صفقة لتبادل الأسرى مقابل إطلاق سراح كارل كوشير وزوجته اللذين اتهما بالعمل لصالح المخابرات الروسيّة بالولايات المتحدة.

بعد صفقة إطلاق سراحه تلكأ شارانسّكي في الخروج من الاتحاد السوفياتي في خطوة منه لتحدي السلطات الروسيّة التي أفرجت عنه مرغمة، بعد ذلك هاجر إلى «**إسرائيل**» في العام 1986، وحوّل اسمه من الروسي «**أناتولي**» لـ «**ناتان**» بالعبريّة.

في العام 1988 انتخب رئيساً للمنتدى الصهيوني، وهو منتدى للصهاينة الروس المهاجرين لـ «**إسرائيل**»، كما عمل في نفس الفترة محرراً في تقرير القدس. في العام 1989 منحه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ميداليّة الحريّة وذلك بعد أن منحة الكونغرس الأمريكي ميدالية الكونغرس الذهبية قبل ذلك بثلاثة أعوام.

في عام 1995 أسّس حزب «**إسرائيل بعلياه**» (إسرائيل عالياً)، وكان ناشطاً في صفوف المهاجرين الروس لفلسطين المحتلة وهدف الحزب لاستيعاب أولئك المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي.

تولّى عدة حقائب وزراية في الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، وكان آخر منصب تقلّده وهو وزير بلا وزارة، ومسؤول عن ملف القدس ويهود الشتات في الفترة من 2003 وحتى 2005 قبل استقالته من حكومة إرئيل شارون احتجاجاً على خطة الفصل الأحادي مع الفلسطينيين. وكان قبل ذلك يشغل منصب وزير البناء والإسكان منذ العام 2001، كما تولّى وزارة الداخليّة (آذار/ مارس –1999 تموز/يوليو 2000)، ووزيراً للصناعة والتجارة (1996–1999).

انتخب عضواً في الكنيست الإسرائيلي في انتخابات آذار/ مارس 2006 عن حزب الليكود، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006 أعلن نيته باعتزال العمل السياسي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 قدم استقالته من منصبه في خطوة تكرس قراره باعتزال الحياة السياسيّة.

حصل على المرتبة الحادية عشر في تصنيف مجلة «**تايم**» الأمريكية لأكثر 100 شخصيّة مؤثّرة في العالم عام 2005 ضمن قائمة العلماء والمفكرين.

منحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2006 وسام الحريّة الذي يعد أرفع وسام أمريكي، وقد اعتبره بوش أثناء تقليده الوسام أنّه «**صوت الحريّة في عهد الاضطهاد**». مشيراً إلى أن النظام السوفياتي كان ربّما يأمل من خلال حبس شارانسّكي في مركز اعتقال عشر سنوات «**في أن ينسى العالم اسم شارانسّكي**» مضيفاً أنّ «**الاتحاد السوفياتي أصبح اليوم من الماضي، لكن العالم لا يزال يتذكر إسم شارانسّكي**».

يعرف عن شارانسّكي تطرفه الشديد وعدائه للعرب والمسلمين، كما يرجع العديد من المراقبين تبلور نظريّة «**الفوضى الخلاّقة**» بصيغتها الجديدة إليه، ففي كتابه قضيّة الديمقراطيّة يشرح شارانسّكي نظريته

تلك، حيث يدعو فيها الولايات المتحدة إلى استخدام الطائفيّة كوسيلة للقضاء على محاور الشر وتحقيق الديمقراطيّة في المنطقة العربيّة.

كما أنّه يعتبر الإسلام حركة إرهابيّة لا تهدد «**إسرائيل**» فقط، وإنّما تهدد العالم الغربي بأكمله، ويرى أنّ استئصال الإرهاب لا يتمّ باستخدام القوة وتجفيف المنابع فقط، وإنّما بمعالجة الأسباب العميقة للإرهاب التي تنبع من سياسات الأنظّمة العربيّة الاستبداديّة والفاسدة وثقافة الكراهيّة التي تنشرها.

وقد أبدى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إعجابه أكثر من مرة في شارانسّكي، وكتابه «**قضية الديمقراطية**»، حيث قال «**إذا أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجيّة فاقرؤوا كتاب (ناتان شارانسّكي)، فإنّه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي أُتخذت، والتي قد تُتخذ**».

19) **أنظر**: تيري ميسان، المحافظون الجُدد وسياسات «الفوضى البنّاءة»، شبكة فولتير. بتصرّف.

Thierry Meyssan.

Periodista y escritor. Presidente de la Red Voltaire. Autor de La gran impostura y del. Pentagate

20) للتفاصيل، **أنظر**: مطالعة للمُؤلِّف قُدمت في مؤتمر «**المقاومة.. خيار أم ضرورة**»، الذي عُقد في القاهرة بتاريخ 17 و2006/9/18.

21) نقاط القرار، (المعروف بـ مذكرات بوش)، كراون للنشر، نيويورك، ص 1353 – 1358، ترجمة خاصّة بالمُؤلِّف.

Decision Points. Crown Publishers. New York.

22) **الضباط الأربعة**:

- **اللواء الركن جميل السيّد**: ولد في النبي أيلا – قضاء زحلة في 15 يوليو 1950. خدم في الجيش اللبناني 30 سنة حتى 1998/12/24، ثم 7 سنوات في الأمن العام حتى 2005/5/5 تاريخ تقديم استقالته في خضم التداعيات السياسيّة التي أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

لدى انقسام الجيش في 1975-1976 رفض الالتحاق بجيش الملازم أوّل أحمد الخطيب (جيش لبنان العربي) الذي أصدر مذكرة باعتقاله مع آخرين. غادر على الأثر إلى البقاع والتحق بالنواة الأولى لجيش الطلائع الذي حافظ على التنوّع الطائفي بقيادة العميد الطيّار فهيم الحاج، وأصبح قائد سريّة مدرعات في اللواء الأوّل بقيادة العميد إبراهيم شاهين. تسلّم في 1983 قيادة فرع استخبارات الجيش اللبناني في البقاع، وعُيّن في آب 1991 نائباً لمدير المخابرات في الجيش اللبناني، وبعد انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية في 1998 عُيّن جميل السيّد مديراً عاماً للأمن العام.

ترأس اللواء السيّد اللجنة العسكريّة اللبنانيّة في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000 التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، ولعب دور ضابط الارتباط بين الدولة والمقاومة وقوات الطوارئ

الدوليّة في جنوب لبنان، وشارك في مفاوضات تحرير الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية. كما كان عضواً شبه دائم في الوفود الرسميّة اللبنانيّة إلى القمم العربيّة وفي زيارات الرئيس لحود إلى الدول العربيّة والأجنبيّة. تابع اللواء السيّد دورات عسكريّة عدة، ونال عدداً من الأوسمة والتنويهات. متزوج من سوسن حمدان ولهما أربعة أولاد: مالك ومازن وسامر وسارة.

- **العميد مصطفى حمدان:** مواليد بلدة شحيم في إقليم الخروب، شغل منصب قائد لواء الحرس الجمهوري، وهو الوحيد الذي لم يستقل من منصبه جراء حملة قوى 14 آذار إثر اغتيال الرئيس الحريري، وهو السُّنّي الوحيد الذي تولّى منصباً درجت العادة على أن يتولاه الموارنة. وكان مقرّباً لرئيس الجمهوريّة العماد إميل لحود.

- **اللواء علي الحاج:** شغل منصب مدير عام قوى الأمن الداخلي، عرفه اللبنانيّون منذ مطلع التسعينات مسؤولاً عن سريّة الحرس الحكومي المكلّفة حماية الرئيس رفيق الحريري، تولّى منصب المدير العام لقوى الأمن الداخلي في تشرين الثاني 2004. بعد جريمة الاغتيال وعلى وقع الأصوات المطالبة باستقالته مع قادة الأجهزة الأمنيّة وضع نفسه بتصرّف وزير الداخليّة حسن السبع بتاريخ 23 نيسان 2005. وفي 21 تموز استجوبه رئيس لجنة التحقيق الدوليّة القاضي ديتليف ميليس ليومين على التوالي على خلفيّة معرفته أو (تلقيه أوامر) بالعبث بمسرح الجريمة.

- **العميد ريمون عازار:** شغل منصب مدير المخابرات في الجيش اللبناني منذ نهاية العام 1998 مع بداية عهد الرئيس لحود. غير شغوف بالظهور الإعلامي والتصريحات. بعد جريمة 14 شباط وعلى وقع المطالبات بتنحي قادة الأجهزة الأمنيّة كان أوّل المبادرين إلى وضع نفسه بالتصرّف في 29 آذار 2005.

الفصل الأوّل

لبنان في قلب العاصفة

لبنان في قلب العاصفة

تحوّلت المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان، والتي شُكلت إثر اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري[1]، تحوّلت إلى قضيّة خلافيّة في لبنان بين الفريقين السياسيّين الأساسيّين، الثامن من آذار، والرابع عشر منه. وتحوّلت هذه المحكمة طوال عام 2010، بعد تسريبات كثيرة عن قرارها الظّني باتهام «**أفراد من حزب الله**»، إلى القضيّة الرئيسة التي ستشغل الأوساط السياسيّة والقضائيّة ليس في لبنان فحسب؛ بل في الدوائر الإقليميّة والدوليّة التي اعتبرت نفسها معنية بأهداف هذه المحكمة، وبمصير المتهم المفترض فيها. هكذا تصدر من لبنان ومن دول عدة مواقف متباينة من هذه المحكمة، ومن اتهامها المتوقع إلى «**أفراد من حزب الله**». وتلخصت تلك المواقف في اتجاهين: **الأوّل** يدافع عن المحكمة وعن استقلاليتها، ويعتبرها وسيلة لتحقيق العدالة وكشف المجرمين ومنع استمرار القتل والاغتيالات في لبنان، **والثاني** يشكك في نزاهة المحكمة ويتهمها بالتسييس والخضوع للرغبات الدوليّة، واعتبارها أداة للنيل من المقاومة ومن حزب الله في لبنان بعد فشل النيل منهما في حرب تموز/ يوليو 2006.

اتهام وتجريم سوريا

خرجت القوات السوريّة من لبنان بعد نحو شهرين على جريمة الاغتيال وعلى التظاهرات اليوميّة المعادية لها، لكن تهمة الاغتيال و«**عدم التعاون مع لجنة التحقيق**» ظلت تلاحقها وتلاحق بعض المسؤولين الأمنيّين والعسكريّين فيها،

واستمر الأمر على هذه التهمة طوال السنوات الأربع على تشكيل لجنة التحقيق. وكانت قوى الرابع عشر من آذار، وفي مقدمتها تيّار المستقبل، تتصرّف على أساس أنّ سوريا هي المرتكب الفعلي وليس المتهم فقط بهذه الجريمة. لذا قامت هذه القوى بحملة تعبئة سياسيّة وإعلاميّة قويّة معادية لسوريا ترافقت مع دعوات إلى ترسيم الحدود بين البلدين، وإلى إعادة النظر في كل الاتفاقيات الموقعة بينهما، وتحوّلت كل تظاهرات هذا الفريق السياسي إلى مناسبات للهجوم على سوريا، وعلى رئيسها بشّار الأسد.

«**تزامنت الاتهامات اللبنانيّة لسوريا مع ضغوط عربيّة ودوليّة في الاتجاه نفسه، ومع انتقال نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام إلى باريس ليقود حملة اتهام ضد النظام بارتكاب تلك الجريمة، في ما بدا وكأنّه محاولة لإحكام الطوق حول نظام الأسد في دمشق**»[2].

وفي 29 نيسان/ أبريل عام 2009، تثير لجنة التحقيق الدوليّة عاصفة من التساؤلات ومن الشكوك حول صدقيّة عملها، وحول التُهم التي وجّهتها، إذ سيطلق في هذا اليوم سراح الضباط الأربعة الذين ظلّوا رهن الاعتقال نحو أربع سنوات من دون أن توجّه إليهم أيّة تهمة حقيقيّة، وستتراجع اللجنة بعد ذلك عن اعتبار سوريا المتهم الرئيس في جريمة الاغتيال، ما يعني أنّ كل ما فعلته هذه اللجنة طوال السنوات الماضية لم يستند إلى ما يكفي من الأدلّة لا لجهة توقيف الضباط الأربعة، ولا لجهة اتهام سوريا بارتكاب الجريمة. لذا باتت لجنة التحقيق الدوليّة بالنسبة إلى المعارضين لها أكثر قابلية للتشكيك في ما تقوم به، وفي نزاهة التوقيفات التي عمدت إليها.

الاعتذار من دمشق

الحدث الآخر الذي لا يقل أهميّة عن إطلاق سراح الضباط الأربعة «**لعدم ثبوت الدليل ضدهم**» هو مصالحة رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري مع القيادة

السوريّة برعاية سعوديّة مباشرة. فقد تراجع التوتر السوري – السعودي، وانكسر جليد العلاقات الفرنسيّة السوريّة، وعادت الولايات المتحدة وأوروبا إلى الحوار المباشر مع سوريا، لكن زيارة الرئيس سعد الحريري إلى سوريا لن تقتصر أهميتها على مجرّد استعادة الحوار المباشر بين الطرفين بعد قطيعة السنوات الأربع الماضية، بل سيحصل ما هو أهم من ذلك بكثير، إذ سيقر الرئيس الحريري في تصريح واضح ومقتضب في 6 أيلول /سبتمبر 2010 إلى جريدة الشرق الأوسط السعوديّة: «**بوجود شهود زور ضلّلوا التحقيق وأساءوا إلى العلاقات بين سوريا ولبنان**». **وبعد هذا التصريح ستتحوّل قضيّة شهود الزّور إلى القضيّة الرئيسة في لبنان التي ستتمسك بها المعارضة (الثامن من آذار) لمعرفة ملابسات من هم هؤلاء الشهود؟ ومن صنّعهم؟ ومن مولهم؟ ومن يحميهم؟ ولماذا ضلّلوا التحقيق؟، في حين سترفض الموالاة (الرابع عشر من آذار) الاعتراف بمثل تلك البساطة بدور هؤلاء الشهود**»[3].

وهذا ما أدى إلى استقالة قوى الثامن من آذار من حكومة الوحدة الوطنيّة خلال لقاء الحريري مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما في البيت الأبيض بتاريخ 2011/1/12.

وكان اعتراف رئيس الحكومة اللبنانيّة بوجود «**شهود زور ضلّلوا التحقيق**» هو نقيض اتهام لجنة التحقيق الدوليّة، وفريق رئيس الحكومة، طوال السنوات الماضية لسوريا بجريمة الاغتيال، أي أنّ الاعتراف ببراءة سوريا وبوجود شهود زور، وبعد إطلاق سراح الضباط الأربعة، هو بالنسبة إلى المعارضة تشكيك في صدقيّة التحقيق بعد التُهم الظالمة والافتراءات على أبرياء.

لم تُوقف المصالحة اللبنانيّة السوريّة الخلاف السياسي والقضائي في لبنان حول أهداف المحكمة الدوليّة، وحول شرعيتها، وما سيزيد من تعقيدات هذه القضيّة هو التلويح الواضح بتحوّل وجهة الاتهام بجريمة الاغتيال إلى حزب الله. فقد عاد التداول وبقوة في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية إلى ما سبق ونشرته صحيفة

«**دير شبيغل**» الألمانيّة في 23 أيار/ مايو 2009 عن ما اعتبرته «**خلاصة جديدة تتجه إليها التحقيقات مفادها أنّ السوريّين لم يخططوا ولم ينفذوا عمليّة الاغتيال، بل القوات الخاصّة التابعة لتنظيم حزب الله الشيعي اللبناني**»، ونقلت مضمون هذا التقرير فضائيات وصحف عربيّة وأجنبية عدة، ودخل لبنان في دوامة من الشائعات عن الموعد المفترض لصدور القرار الظّني الذي سيوجّه الاتهام إلى «**أفراد من حزب الله**» بجريمة الاغتيال.

تركز الخلاف بين القوى السياسيّة اللبنانيّة (الثامن من آذار والرابع عشر منه) حول قضيّتي شهود الزّور وحول القرار الظّني المرتقب الذي سيتهم «**أفراداً غير منضبطين من حزب الله**»، وصاحب هذه التهمة يحاول أن يسير نحو طريقين: أن يتهم عناصر غير منضبطة ليفتح الباب أمام تسوية ما مع حزب الله، أو حين يرفض الحزب يحاول هذا الطرف إيجاد خيوط تصل إلى قيادة الحزب. وبكل الأحوال فقد تمسك الطرف الأوّل بقضية شهود الزّور لمعرفة لماذا ضلّلوا التحقيق، وجعل من هذه القضيّة أولويّة على جدول أعمال أيّة جلسة لمجلس الوزراء، وطالب بإحالة هؤلاء الشهود إلى المجلس العدلي، ورفض هذا الطرف في الوقت نفسه القرار الظّني المرتقب واعتبره قراراً «**مسيّساً**» استناداً إلى الأخطاء السابقة التي وقعت فيها لجنة التحقيق الدوليّة، والى تراجعها عن اتهام سوريا والضباط الأربعة، وانتقالها إلى اتهام حزب الله، وكذلك إلى تصريحات ومواقف شخصيّات ومسؤولين وصحافيّين من دول عدة عربيّة وأجنبية تؤكّد مضمون القرار الظّني، ما يؤكد بالنسبة إلى فريق الثامن من آذار الأغراض السياسيّة للمحكمة خلافاً للسّريّة المفترضة في تحقيق من هذا النوع، وهذا ينزع عن المحكمة نزاهتها وعدالتها، ويسمح بالتالي بعدم الركون إلى ما سيصدر عنها من اتهام.

في المقابل، رفض الطرف الثاني (الرابع عشر من آذار) القبول بإدانة شهود الزّور، ورفض اعتبارهم «**تضليلاً**» للتحقيق، ولم يقبل بربط عمل المحكمة أو صدور القرار الظّني بنتيجة محاكمتهم. واجتهد بعض أطراف هذا الفريق حول معنى

شهادة الزّور. كما اجتهد آخرون حول توقيت محاكمة هؤلاء الشهود لدى القضاء اللبناني، وحتى حول صلاحيّة هذا القضاء نفسه في تلك المحاكمة، لكن فريق الرابع عشر من آذار تمسك في المقابل بالمحكمة الدوليّة، وبدستوريتها وبمشروعيّة ما تقوم به، ودافع عن نزاهتها وعن عدم تسييسها، ودعا إلى التزام ما سيصدر عنها، إذ لا يمكن التراجع عنها لأنّها تمثل المجتمع الدولي ومجلس الأمن، ودعا حزب الله إلى الدفاع عن نفسه وإظهار براءته إذا وجّه القرار الظّني التهمة إليه.

حزب الله والمعركة الاستباقيّة

بعد هذا التحوّل الذي بات مؤكداً في نظر حزب الله من حيث توجّه التحقيق الدولي إلى اتهامه بدلاً من سوريا، هنا بدأ الحزب معركة دفاعيّة استباقيّة ضد هذه المحكمة وضد قرارها الظّني المرتقب. وقد اعتمد الحزب في هذه المعركة على مبررات وذرائع أمنيّة وسياسيّة وقانونيّة ليثبت وهن المحكمة وفقدانها معايير النزاهة والمهنيّة المفترضة للوصول إلى العدالة ولمعرفة القتلة الحقيقيّين. فسأل المحكمة لماذا لم تكن «**إسرائيل**» أحد المتهمين المفترضين بهذه الجريمة؟ ولماذا لم يحاول المحققون التحقيق مع أي من المسؤولين الإسرائيليين؟ علماً بأنّ رئيس لجنة التحقيق الدوليّة «**سيرج براميرتز**» الذي خلف ديتليف ميليس أعلن في 2007/1/10 أنّ «**عشر دول لم تتعاون مع لجنة التحقيق ومن بينها «إسرائيل» (وفرنسا وألمانيا...)**»، كما أكّد حزب الله أنّ طائرات التجسّس الإسرائيليّة لم تنقطع عن الطيران فوق لبنان، بما في ذلك يوم وقوع جريمة الاغتيال وفوق مسرح الجريمة نفسه. وقدم حزب الله من أجل هذه الاتهامات شريطاً مصوراً من أرشيف المقاومة يرصد حركة الطيران الإسرائيلي فوق لبنان، وفوق منطقة جريمة الاغتيال بالتحديد.

استند الحزب أيضاً في هجومه على قرار المحكمة المرتقب إلى التجسّس الإسرائيلي على شبكة الاتصالات اللبنانيّة، بعدما تمّ اكتشاف هذا الأمر، ومعه قدرة إسرائيليّة تقنية عالية على التحكم في الاتصالات المتبادلة بين المشتركين، من دون أن يكون أي مشترك قد أجرى فعلياً أي اتصال بأحد من هاتفه النقال. خصوصاً وأنّ ما تمّ تسريبه حول القرار الظّني يستند في التهمة الموجهة إلى حزب الله على اتصالات جرت بين أفراد منه يوم وقوع الجريمة، ليستنتج الحزب أنّ «**إسرائيل**» قد تكون هي التي فبركت هذه الاتصالات لتوجيه التهمة إليه.

كما لجأ الحزب في إطار هذا الهجوم إلى الإطار القانوني مستعيناً بشخصيات حقوقية بارزة للتأكيد على عدم دستوريّة أصل تشكيل المحكمة، نظراً لعدم توقيع رئيس الجمهوريّة إميل لحود على قرار تشكيلها، ولعدم عرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

ولا يخشى حزب الله من خلال معركته الاستباقيّة ضد المحكمة وقرارها الظّني فقط ما يعتبره «**اتهاماً ظالماً**»، بل كان الحزب يدرك تماماً أنّ مثل هذا الاتهام لن يقتصر على مجرّد تشّويه صورته داخليّاً أو عربيّاً، لأنّ مثل هذا الاتهام سوف يتجاوز ذلك إلى التأكيد أنّ الحزب هو منظّمة إرهابيّة تقوم بالاغتيالات. ويعرف الحزب أنّ الماكينة الإعلاميّة والسياسيّة الغربيّة ستستغل هذه التهمة لتنسب إليه عشرات عمليات الاغتيال التي حصلت في لبنان وفي أماكن أخرى في المنطقة وفي العالم. وقد لا تكون مخاوف الحزب وتقديراته مجرّد أوهام. «**فقد أكّد جيفري فيلتمان السفير الأمريكي السابق في لبنان في جلسة استماع في وزارة الخارجيّة في 2010/6/8 أنّ حكومته أنفقت 500 مليون دولار لتشّويه صورة حزب الله في لبنان، كما أكّد في تصريحات أخرى في شهر أكتوبر/تشرين الأوّل 2010 أنّه يعمل على تمزيق حزب الله وتقديمه هدية الأعياد إلى اللبنانيين**»[4].

«**إسرائيل**» لم تقف متفرجة على ما يجري. وهي ربّما أكثر المعنيين بتداعيات اتهام حزب الله. سواء لجهة ما سيلحق بالحزب من جرّاء هذا الاتهام أو لمخاوفها

من الانعكاسات السلبيّة على التوازن السياسي في لبنان. لذا اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة، الجنرال عاموس يدلين، أنّ القرار الظّني للمحكمة الدوليّة سيشكل ما سماها كارثة دعائيّة على حزب الله، وأنّه سيقوّض الاستقرار في لبنان. وبثّ التلفزيون الإسرائيلي الرسمي في 30 تموز/يوليو 2010 خبراً «**ادعى فيه أنّ المحكمة الدوليّة توصلت إلى نتيجة مفادها أنّ المسؤول عن هذا الاغتيال هو مسؤول عسكري بارز في حزب الله، وليس سوريا كما أشيع في السنوات الماضية**». وقال محرّر الشؤون العربيّة في هذا التلفزيون «**إنّ الشبهات تدور حول مصطفى بدر الدين ابن عم عماد مغنية**»[5][6]. واعتبرت صحيفة «**هآرتس**» في 2010/12/30 أنّ المدّعي العام للمحكمة الدوليّة دانيال بلمار سيقدم قراره الظّني الأولي في منتصف الشهر المقبل (2011/1/15) دون أن ينشر محتوى هذا القرار، أو أسماء الأشخاص الذين سيصدر بحقهم، حيث ستبقى هذه التفاصيل سريّة حتى الانتهاء من مطالعة قاضي المحكمة دانيال فرانسين لهذا القرار، والذي يمكن أن يستمر ما بين شهرين ونصف إلى ثلاثة أشهر، كما نقلت «**هآرتس**» تقديرات ترجح نشر هذه التفاصيل في بداية شهر أبريل/نيسان (2011)، هذا إذا لم يحصل تأجيل إضافي. وقد سبق لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم قوله: «**إنّ إدانة صادرة من المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان ضد حزب الله ستؤدي إلى تطبيق القرار 1559 وإلزاميّة تجريد حزب الله من سلاحه**»[7].

تفكيك قنبلة القرار الظّني

ترافق التوتر حول القرار الظّني مع فشل مساع سوريّة – سعوديّة (عُرفت بمبادرة س – س) لمنع الأزمة من الانفجار في الشارع أو في وجه الحكومة، وكانت المساعي تدور حول إمّا منع القرار من الصدور أو تطويق تداعياته السياسيّة والأمنيّة المحتملة. «**وقد واجهت هذه المبادرة التي حافظت على قدر كبير من السريّة**

والتكتم حول تفاصيلها أكثر من اتجاه داخلي لبناني وخارجي إقليمي ودولي في التعامل معها، بين مؤيد ومشجع وبين معارض ورافض، وفشلت المبادرة بعد أن أجهضتها الإدارة الأمريكيّة بالتعاون مع تيّار سعودي يترأسه الأمير بندر بن سلطان، وهو شديد التأثير على الرئيس سعد الحريري الذي كان يريد في مقابل التخلّي عن القرار الظّني إطلاق يده حكوميّاً في المجالات الاقتصاديّة والخارجيّة والماليّة بعدما منعته المعارضة (حزب الله والتيّار الوطني الحر) عمليّاً من حريّة التحرّك كما يشاء في هذين المجالين. أي ما أطلق عليه البعض «الحكم مقابل المحكمة»[8].

وبعد صدور القرار الظّني يبدو أنّ حزب الله نجح - حتى الآن - في تفكيك قنبلة القرار الظّني، لا بل أسقط حكومة سعد الحريري، وساهم إلى حد كبير في انجاح تشكيل حكومة نجيب ميقاتي.

هوامش الفصل الأول:

1) **رفيق الحريري** (1944 - 2005)، رئيس وزراء لبنان الأسبق، وزعيم لبناني، ورجل أعمال. كان يعتبر من كبار رجال الأعمال في العالم، وهو يحمل الجنسيتين اللبنانيّة والسعوديّة. لعب دوراً مهمّاً في إنهاء الحرب الأهليّة اللبنانيّة من خلال السعي لإبرام اتفاق الطائف. ويعد أحد أغنياء العالم. اغتيل يوم 14 فبراير 2005 بمتفجرة تزن أكثر من 1000 كلغ من الـ TNT في محلة سانت جورج في بيروت. وسبّب اغتياله قيام محكمة دوليّة من أجل الكشف عن القتلة ومحاكمتهم؛ وذلك بموجب القرار رقم 1757 الذي صدر بتاريخ 30 أيار 2007 عن مجلس الأمن الدولي.

سيرة مختصرة: ولد رفيق بهاء الدين الحريري في صيدا في جنوب لبنان لأب مزارع، أنجب رفيق، وشفيق، وابنة واحدة بهية. أنهى رفيق الحريري تعليمه الثانوي عام 1964، ثم التحق بجامعة بيروت العربيّة ليدرس المحاسبة، وفي تلك الفترة انتسب مدة من الزمن إلى حركة القوميين العرب.

حياته العملية: في عام 1965 قطع دراسته بسبب ارتفاع النفقات الماليّة، وهاجر إلى السعوديّة، وعمل مدرّساً للرياضيات في مدرسة ابتدائية في جدة، ثم محاسباً في شركة هندسيّة. وفي عام 1969 أنشأ شركته الخاصّة في مجال المقاولات والتي برز دورها كمشارك رئيسي في عمليات الإعمار المتسارعة التي كانت المملكة تشهدها في تلك الفترة. ونمت شركته بسرعة خلال سبعينيات القرن العشرين؛ حيث قامت بتنفيذ عدد من التعاقدات الحكومية لبناء المكاتب والمستشفيات والفنادق والقصور الملكية.

وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين قام بشراء «**شركة أوجيه الفرنسيّة**» ودمجها مع شركته ليصبح اسمها «**سعودي أوجيه**»، وأصبحت الشركة من أكبر شركات المقاولات في العالم العربي، واتسع نطاق أعماله ليشمل شبكة من البنوك والشركات في لبنان والسعوديّة، إضافة إلى شركات للتأمين والنشر والصناعات الخفيفة. وتمّ منحه الجنسيّة السعوديّة في العام 1978. وفي مطلع الثمانينيات أصبح واحداً من بين أغنى مائة رجل في العالم، وعمل خلال الثمانينيات كمبعوث شخصي لملك السعوديّة فهد بن عبد العزيز في لبنان، ولعب دوراً هامّاً في صياغة اتفاق الطائف.

سياسياً: وزارته الأولى، كانت فترة توليه رئاسة الحكومة الأولى من 1992 وحتى 1998، وقوبل تعيينه آنذاك بحماس كبير من غالبية اللبنانيين. وخلال أيام ارتفعت قيمة العملة اللبنانيّة بنسبة 15%. وقام باقتراض مليارات الدولارات لإعادة تأهيل البنيّة التحتيّة والمرافق اللبنانيّة.

وزارته الثانية: كانت فترة توليه رئاسة الحكومة الثانية من 2000 وحتى 2004، وخلال هذه الفترة أدى عمق المشكلات الاقتصادية إلى زيادة الضغوط على الحكومة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعليه تعهد بتخفيض البيروقراطيّة، وخصّخصة المؤسّسات العامّة التي لا تحقق ربحاً. استقال في أكتوبر 2004 بعد خلاف مع الرئيس إميل لحود.

حياته الأسريّة: تزوّج من زميلته بالجامعة؛ العراقيّة نضال بستاني، وأنجبا: بهاء الدين، حسام الدين (توفي عام 1991 بحادث سير)، سعد الدين (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق).

وبعد طلاقهما، تزوّج عام 1976 من نازك عودة (لقبت بعد الزواج منه بـ نازك الحريري)، وأنجبا: أيمن، فهد، هند.

اغتياله: اغتيل في 14 فبراير 2005 بعد مغادرته المجلس النيابي إثر انفجار مروّع لدى مرور موكبه بجانب فندق سانت جورج في العاصمة اللبنانيّة بيروت. وقد رفضت يومها القوى التي عرفت فيما بعد بـ(14 آذار) رفضت التحقيق الذي بدأته أجهزة الأمن اللبنانيّة، وطالبت بتحقيق دوليّ، فقامت لجنة من الأمم المتحدة بقيادة ديتليف ميليس بالتحقيق في الحادث حيث أشار التقرير (يومها) إلى إمكانيّة تورّط عناصر رسميّة سوريّة وأفراد من الأمن اللبناني – تبين براءتهم فيما بعد –. وتولّى قيادة لجنه التحقيق بعد ميليس القاضي البلجيكي سيرج براميرتز، وصولاً للقاضي الكندي الحالي دانيال بلمار، والذي أصبح مدّعياً عاماً للمحكمة الدوليّة.

2) DANS LE SECRET DES PRESIDENTS- CIA، Maison-Blanche،Elysée: les dossiers confientiels 1981 -2010.
VINCENT NOUZILLE.

داخل أسرار الرؤساء – فنسان نُوزيّ – عن دور الرئيس جاك شيراك في الإعداد للقرار 1559 وفي التحريض على سوريا، وعن محاولاته لإسقاط النظام في دمشق.

3) إنّ ما يسمّى ملف «**الشهود الزور**» هو الذريعة التي اعتمدت من أجل تعطيل المؤسّسات، وهو جزء من سياق لا يزال أصحابه يصرون على تركيب فبركات وخبريات لا تمت إلى الحقيقة بشيء، **أنظر**: افتتاحية جريدة المستقبل بتاريخ 2010/12/31.

4) نشر الكاتب الأمريكي «**فرانكلين لامب**» تقريراً على موقع «**فورين بوليسي جورنال**»، وفيه كلام منقول عن مساعد وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة لشؤون الشرق الأدنى بأنّ المحكمة الدوليّة هي وسيلة بيد «**الولايات المتحدة وإسرائيل لتدمير حزب الله**». (2010/12/13).

5) جريدة «**الشرق الأوسط**»، 2010/7/31.

6) **عماد مغنيّة** 1962-2008.. سيرة موجزة: في حي «الجوار» بمنطقة الشيّاح في الضاحية الجنوبيّة لبيروت، ولد عماد مغنيّة عام 1962. والده فايز مغنيّة، وأمّه آمنة سلامة. وفي مدارس ذلك الحي، تلقّى علومه الابتدائيّة والإعداديّة وعاش مع عائلته التي فقدت أيضاً الابنين الآخرين جهاد الذي أستشهد بمجزرة بئر العبد التي استهدفت أيّة الله فضل الله عام 1984، وفؤاد الذي أستشهد بمتفجرة صفير عام 1995.

في نحو العاشرة من عمره، صار يرافق والده في العطل الأسبوعيّة والصيفيّة إلى مطعمه الصغير الكائن في شارع عبد الكريم الخليل أحد الشوارع الرئيسيّة في منطقة الشيّاح، وفي الأمسيات كان يقضي جلّ وقته في المسجد القريب من المنزل الذي كان يعرف بمسجد الشيخ القبيسي. وعندما بلغ الثالثة عشرة من العمر، قرّر عماد المتأثر كثيراً بعلوم أمّه الدينيّة، التوجّه إلى العراق حيث الحوزة العلميّة في النجف الأشرف. لكن حصل في اللحظة الأخيرة ما عطّل الرحلة.

في 13 نيسان من عام 1975 اندلعت شرارة الحرب الأهليّة في لبنان من ساحة البريد في عين الرمانه، على بعد 50 متراً من مطعم أبيه، وحينها بدأت حياته العسكريّة.

تحوّل طريق «صيدا القديمة»، الفاصل بين الشيّاح وعين الرمانة، إلى جبهة ساخنة كثرت فيها السواتر الترابيّة والكتل الخرسانيّة والمتاريس. في عين الرمانة كان مقاتلو الكتائب والأحرار، وفي الجانب الآخر مقاتلو الحركة الوطنيّة والفصائل الفلسطينيّة. هناك تسنّى لعماد وهو بعمر الرابعة عشرة الاختلاط والتعرّف إلى

اليسار بفصائله وأفكاره المتنوّعة. صادق الشيوعيين وقرأ أفكارهم، وكان لافتاً اهتمامه بتروتسّكي وتشي غيفارا. واختلط بالقوميين السوريّين الاجتماعيين فأعجبَهُ عمقهم وانضباطهم. لكن كل ذلك لم يدفعه للانتماء إلى أي من الأحزاب اللبنانيّة. وأمضى أيامه ولياليه، مثل كل الفتية في الشيّاح، يتنقّل من محور إلى محور، ولصغر سنّه اقتصرت مشاركاته على بناء السواتر الترابيّة لحماية المدنيين من نيران القناصة، ثم صار يشارك في الحراسات الليليّة حيث تعرّف إلى المقاتلين الفلسطينيين، وسمع منهم الحكايات عن بلادهم. أمّا والدته، فكان لها نصيبها الليلي من المشقّة باحثةً عنه تتقفّى أثره من محور إلى آخر، فتعيده إلى المنزل ليلاً ليعود ويغادره صباحاً، ولا يعود إلّا برحلة تقفّي أثر جديدة للحاجة آمنة. تلك السيّدة التي لم تكن تدرك ما سيأتيها لاحقاً. ففي حزيران من عام 1984 شيّعت الحاجة آمنة والحاج فايز ابنهما الأصغر، جهاد. وبعد عقد من الزمن شيّعت الحاجة آمنة والحاج فايز ابنهما الأوسط فؤاد، الذي كان ضمن تشكيل المقاومة، وقد اغتالته الاستخبارات الإسرائيليّة بعبوة ناسفة في منطقة الصفير بالضاحية الجنوبيّة لبيروت. كذلك لم تدرك الوالدة ما خبأته لها الأقدار بشهادة ثالث أبنائها، بكرها الحاج عماد، عام 2008.

كان واضحاً أنّ للتربية الدينيّة أثرها في الفتى عماد، ومنها اهتمامه بفكر الإمام السيّد موسى الصدر، فشارك في أنشطة حركة المحرومين آنذاك مع أبناء منطقته. لكن الأمر الأوضح، أنّه تشبّع أكثر بأفكار الثورة الفلسطينيّة ووجد نفسه أقرب إلى أكبر فصائلها في حينه، حركة فتح. وسرعان ما أتيحت له فرصة التدريب العسكري في مخيمات عدة، في بيروت وخارجها. وتأهّل عسكريّاً ليكون في موقع آمر فصيل. لكن الدورة المفصليّة كانت في معسكر الزهراني «معسكر أبو لؤي»، المعسكر الذي تلقّت فيه الشهيدة دلال المغربي تدريباتها.

عماد وفتح: في مركزيّة فتح في الشيّاح، كان يقيم أبو حسن خضر سلامة (الشهيد علي ديب الذي اغتالته إسرائيل عام 1999)، وكان يعرف أيضاً بـ«أبو حسن البلاتين»، نسبة إلى قضبان البلاتين المزروعة في أنحاء عدة من جسده نتيجة الإصابات المتكررة. أعجب الشاب اللبناني بعماد، ووجد فيه شاباً مناسباً للعمل المتطوّر. وفي وقت قصير، قرّر أبو حسن تعيين عماد نائباً له.

بقيّ ضمن التشكيل حتى عام 1981. وسبب الخروج، عدم التزام عماد قرارات الحركة. ذلك أنّ الشاب المتديّن، تأثّر كثيراً بخطف الإمام الصدر. وعندما تعرّض العلّامة فضل الله لمحاولة اغتيال على يد الاستخبارات العراقيّة في عام 1979، كوّن عماد وبعض رفاقه درعاً أمنيّة للسيّد محمد حسين فضل الله، حيث سهروا على حمايته وإجراءاته الأمنيّة، ثم رافقه في رحلة إلى الحج في عام 1980. ومن حينها صار يعرف باسم الحاج عماد. وجاء استشهاد السيّد محمد باقر الصدر في العراق في نيسان 1980 منعطفاً في توجهاته. وجد نفسه أمام مسؤوليّة الوقوف في وجه البعث الخاضع لسلطة العراق. ويومها اتهم البعث باستهداف علماء الدين وقياديين في حركة أمل، وما كان يعرف في ذلك الوقت باللجان الإسلاميّة. انخرط الحاج عماد في مواجهات مسلّحة مع البعثيين، ما أدّى إلى انفصاله كليّاً عن حركة فتح في النصف الأوّل من عام 1981.

الاجتياح الإسرائيلي: في حزيران من عام 1982 حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان وكان الحاج عماد في حينه يزور العتبات المقدسة في مشهد في إيران. فور سماعه النبأ، عاد إلى سوريا ومنها إلى لبنان، وفي الطريق اختطفته عناصر من الكتائب اللبنانيّة ثم أطلق سراحه بعد تدخّلات سياسيّة، ودخل بيروت ليلتقي مجدداً رفاقاً له من فتح وفصائل فلسطينيّة. وراح الحاج عماد يتنقّل من محور إلى آخر، من خلدة إلى كليّة العلوم جنوب شرق بيروت، إلى الكوكودي غرب الضاحية الجنوبيّة لبيروت، إلى شاتيلا حيث أصيب في إحدى

المواجهات بقدمه إصابة أقعدته في الفراش لفترة وجيزة، استأنف بعدها نشاطه مع الشهيد أبو جهاد (خليل الوزير) الذي كانت تربطه به علاقة شخصيّة وثيقة.

بعدما غادر القادة الفلسطينيون وفصائل الثورة الفلسطينيّة بيروت، تسنّى للحاج عماد معرفة مخازن أسلحة كثيرة. يومها، كوّن الحاج عماد مع رفاقه النواة الأولى لما بات يعرف لاحقاً بالمقاومة الإسلاميّة. وألّفت مجموعات للمقاومة في بيروت والبقاع الغربي والجنوب، بدأوا بشن سلسلة عمليات على دوريات للعدو، ونصب الكمائن وقنص الجنود وقصف التجمعات بالصواريخ..

إلى أن كانت باكورة العمليّات النوعية للمقاومة الإسلاميّة بتاريخ 1982/11/11 حيث دمّر مقرّ الحاكم العسكري في مدينة صور في جنوب لبنان في عمليّة للاستشهادي أحمد قصير.

في تلك الفترة، لم ينقطع الحاج عماد عن أجواء الفصائل الفلسطينية، وبعد ترحيل قادة وكوادر ومقاتلين إلى تونس واليمن والسودان وانكفاء آخرين إلى سهل البقاع، بدأ الشرخ يبرز في العلاقات في ما بينهم، وشعر الحاج عماد بأنّ في مقدوره أداء دور توفيقي، فسعى إلى دفعهم نحو عمل مشترك بوجه إسرائيل فقط. وبحكم علاقته ومعرفته عن قرب بالكثير من المناضلين، قاد الحاج عماد عمليات مشتركة نفّذها مقاتلون من أحزاب لبنانية وآخرون فلسطينيون ومجموعات من المقاومة الإسلاميّة، وساهم الحاج عماد في تسليح العديد من فصائل المقاومة الوطنيّة والفلسطينية وتوفير الدعم اللوجستي لهم.

وعندما وقعت اشتباكات بين عدد من المخيمات الفلسطينيّة وحركة أمل، كان للحاج عماد دور يُشهد له في فض الاشتباكات وحلّ الإشكالات للحؤول دون تفاقم الأوضاع. وكثيراً ما تعرّض للمخاطر أثناء معالجة بعض الحالات الإنسانيّة الصعبة.

عام 1984 شهد أيضاً انفصال الحاج علي ديب (أبو حسن خضر سلامة) رفيق درب الحاج عماد عن حركة فتح، فانضمّ هو وتشكيلاته إلى المقاومة الإسلاميّة وكان سنداً للحاج عماد وذراعه اليمنى. تميّز أبو حسن بقلّة اهتمامه بالمناصب والمواقع التنظيمية. كان مشغولاً بالمهمّات العملانيّة. وهو استمر كذلك حتى استشهاده في عام 1999 بتفجير العدو عبوة استهدفت سيارته في منطقة عبرا شرقي صيدا بعد محاولات عدة فاشلة لاغتياله.

مع أبو عمار وأبو جهاد: كان لشخصيّة الحاج عماد وقع مُحبّب، ومكانة خاصّة لدى الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، أبو عمار. حظيّ باحترامه وثقته رغم التباين الواسع في كثير من التوجهات والاقتناعات والرؤية في ما يتعلّق بأولويّات الكفاح المسلّح في مواجهة العدو. كان أبو عمار حريصاً على التواصل معه والوقوف على آرائه، وقد كان للحاج أبو حسن سلامة دور كبير في هذا المجال، إذ كان بمثابة الرسول بين الاثنين، فكان يلتقي بأبي عمار حاملاً رسائله إلى الحاج، سواء أكان في تونس أم في اليمن أم في مصر، وكم كان يحلو لأبي عمار أن يخاطب الحاج عماد في رسائله بـ ولدي العزيز.

أمّا أبو جهاد، خليل الوزير، فلم تنقطع العلاقة بينه وبين الحاج عماد حتى تاريخ استشهاد أبو جهاد في تونس، وقد كان قناة ورسولاً خاصّاً بينهما، ولا أحد يعرف متى يحين الوقت للحديث عنها.

يقول الحاج عماد: «**كنت أعرف أنّه لن يوافق على تسوية تطيح الحق الفلسطيني. وكلما كانت تطوّرات المواجهة بيننا وبين العدو تتقدّم صوب قرار إسرائيلي بالانسحاب من لبنان، كان «الختيار» يرسل الإشارات إلى الرغبة في الاستعداد لجولة جديدة من المواجهة مع الإسرائيليّين في الداخل. صار أكثر اقتناعاً**

بالحاجة إلى استئناف العمل العسكري. أصلاً لم ينقطع التواصل معه. مرّت العلاقة بفترة عصيبة إثر اتفاقية أوسلو، لكنّنا كنّا نعرف ماذا يجري من حوله، وكان هو يهتمّ بالاحتفاظ بصلة الوصل، كعادته، لم يكن يريد أن يقطع مع أحد. كان يقصد أحياناً شرح الموقف، وبعد انسحاب العدو الإسرائيلي من لبنان عام 2000، جاءت الرسالة الأساسيّة منه: أريد دعماً لوجستيّاً».

كان الحاج جالساً في مكتبه الخاص في قلب الضاحية الجنوبيّة عندما شرح لزائره أنّ حزب الله لم يكن يوماً عقبة أمام أي نشاط لأي طرف في مجال المقاومة. سمع رأيّاً نقديّاً وحتى اتهاميّاً بأنّ الحزب عمل مع سوريا على حصر المقاومة به. لم يكن الحاج انفعاليّاً، لكنّه كان مستفَزّاً في تلك اللحظة. سارع إلى شرح واقع الحال في لبنان والجنوب خلال فترة ما بعد توقف الحرب الأهليّة. لم يكن يقبل بأي إشارة نقد إلى أي جهة أو فصيل له دور في المقاومة. كانت لديه معلومات تفصيليّة عمّا فعله الآخرون من خارج حزب الله. لكنّه شرح بالتفصيل، الواقع الذي دفع بكثير من القوى الأخرى إلى الانسحاب. لم ينفِ الظروف السياسيّة، لكنّه قال بحزم: «**تعرّضنا لكل أنواع القتل، والضغط، والحصار، والقطيعة، لكن قرارنا أولويّة المقاومة وحمايتها كان فوق أي اعتبار آخر. ودافعنا بالدماء عن بقاء المقاومة**».

بعد ذلك شرع الحاج رضوان بالحديث عن فلسطين. قال «**إنّ هدف حزب الله واضح، وهو إزالة «إسرائيل». ليس في الأمر جدل ولا مساومة، ونحن غير معنيين بأي قرار يتخذه أي طرف في العالم لمنح «إسرائيل» شرعيّة البقاء. ونحن لا نتحدث عن شيء غير واقعي. وإلى جانب اقتناعاتنا الدينية، لدينا الكثير من الأسباب العلميّة التي تدفعنا إلى الاقتناع أكثر، بأنّ زوال «إسرائيل» مسألة مرتبطة بما نفعله نحن، أهل فلسطين داخلها وفي محيطها وفي العالم العربي والإسلامي**».

فجأة، وقف الحاج في مكانه، وشرع مع أحد مساعديه في البحث داخل خزانة عن مخطط لعمل استراتيجي. قال لزائره: «**بعد التحرير عام 2000، وعندما تيسّر لنا التعرّف أكثر إلى العدوّ وقدراتنا نحن، صار حلم تحرير فلسطين قابلاً للتحقّق. لقد أنشأنا لجنة لإزالة «إسرائيل». وفي المقاومة، عندنا، ثمّة وحدة خاصّة بفلسطين. نحن لا نقوم بالعمل عن الفلسطينيين، ولن نفعل ذلك. لكنّنا في موقع سياسي وأخلاقي وديني يوجب علينا توفير كل مستلزمات الدعم للمقاومين في فلسطين، ليس فقط لمساعدتهم على البقاء حيث هم الآن، بل لمقاومة الاحتلال ودفعه إلى الخروج ولو تدريجيّاً من الأراضي المحتلّة**».

وللتوضيح أكثر، أشار الحاج رضوان، مع تنويه بأنّه غير قادر على الإفاضة لأنّ تفاصيل كثيرة هي من أسرار العمل، إلى أنّ حزب الله لديه صلات قويّة مع كل مجموعات المقاومة داخل فلسطين ودون أي استثناء.

تحدث بقوة وودّ عن كتائب شهداء الأقصى، وقال إنّ «**العلمانيين واليساريين في فلسطين كانوا من طليعة مَن عملنا معهم. لكن لدينا الآن تحالف استراتيجي مع حماس والجهاد الإسلامي ومع القوى الجدّية في مقاومة الاحتلال**». تابع: «**نحن لا نقبل بأي شكل أن يقوم تنظيم في فلسطين يتبع لنا تنظيميّاً أو إداريّاً أو حتى دينيّاً. والذين اعتنقوا المذهب الشيعي، حاولوا معنا بقوة، العمل على إنشاء تنظيم أو فرع لحزب الله في فلسطين، فلم نقبل بذلك، ولن نقبل. نحن لم نجد في المقاومة خياراً للتحرير فقط، بل مكاناً تقتل فيه الفتنة، ويبتعد السّجال المذهبي والطائفي والعقائدي، وتصبح الخلافات محصورة في كيفيّة تحقيق نجاحات على صعيد مقاومة الاحتلال**».

الحضور الميداني في فلسطين: كان للحاج رضوان علاقة خاصّة مع قيادات حماس والجهاد الإسلامي.

كان حازماً في توفير الدعم المالي والإعلامي لانتفاضتيّ فلسطين، ونسج علاقة متينة مع الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، الأمين العام السابق لحركة الجهاد. ثم ارتبط الحاج عماد بعلاقة وثيقة مع الدكتور رمضان عبد الله شلّح الأمين العام للجهاد بعد الشقاقي، وبنى علاقات استثنائية مع قيادات حماس في الداخل والخارج، حتى إنّ البعض لا يعرف ربّما، أنّ الحاج عماد، قبيل استشهاده بساعات، كان في اجتماع مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في حضور قياديين من الحركة في دمشق.

بعد استئناف التواصل مع أبو عمار، لم يغفل الحاج عماد الحاجة إلى حضور مباشر لمقاومين في الميدان. كان بالإضافة إلى تعاون وثيق ومميّز مع حماس والجهاد، يعمل على تأمين انتقال كوادر ومقاتلين من داخل فلسطين إلى سوريا ولبنان وإيران لإخضاعهم لدورات عسكريّة ومنحهم المعرفة والخبرة والدراسات اللازمة، ثم العمل على إعادتهم إلى الأراضي المحتلّة. وقد طوّرت قوى المقاومة في فلسطين آليات النقل هذه، برغم الحصار الذي كان النظام الأمني لحسني مبارك يفرضه عليهم.

وعندما كان الحاج عماد يشعر بالحاجة إلى الحضور المباشر، لم يكن يتردد في إرسال مَن يجب إرساله إلى الأراضي المحتلة. وقد نجحت «إسرائيل»، مرتين على الأقل، في كشف مقاومين من حزب الله واعتقالهم، سواء بجهود منها، أو بجهود عملاء لها داخل أجهزة أمن السلطة الفلسطينيّة، أو بسبب أخطاء واجهت المقاومين أنفسهم. لكن الحاج لم يكن يترك هؤلاء يعيشون لوقت طويل في السجون، وكان سعيه الدائم إلى تنفيذ عمليات أسر لجنود العدو، يقوى بحافز إطلاق هؤلاء الكوادر.

وقد مثّل تطوّر عمل حماس والجهاد داخل فلسطين المحتلة، ونشوء العديد من التشكيلات النضاليّة والجهاديّة دافعاً مهمّاً للحاج عماد إلى التطوير، وتفرّغ لإعداد الخطط والبرامج لدعم هذه الفصائل داخل فلسطين. وقد شرع في توفير مستلزمات مواجهة العدو تدريباً وتسليحاً ودعماً لوجستيّاً وماديّاً، فأنشأ داخل المقاومة الإسلاميّة تشكيلاً خاصاً لفلسطين، وفّر له المستلزمات المطلوبة، وكان همّه تدريب الشباب الفلسطيني وإيصال السلاح إلى فلسطين، ولعله في داخله كان يردّ بعضاً من الجميل لرفاق الأمس الذين أمدّوه بالسلاح عند انطلاقة المقاومة الإسلاميّة في لبنان. بعد توفير المقوّمات الأساسيّة للصمود العسكري على مستوى السلاح الخفيف والمتوسط لكل من حماس والجهاد وكتائب شهداء الأقصى واللجان الشعبية وكتائب أبو الريش وغيرها من الفصائل المقاومة، شرع الحاج عماد بتنفيذ قرار قيادة المقاومة الإسلاميّة توفير الدعم المفتوح للمقاومة في فلسطين. ووفّرت سوريا وإيران الدعم الإضافي والاستراتيجي، وشرع بتمكين المقاومين في فلسطين من إنتاج القدرة النوعية لمواجهة العدو سعياً إلى تحقيق توازن تكتيكي ونوعي مع العدو. ولم يكن يغفل عن بناء التشكيلات والتخصصات، كالمشاة وسلاح الهندسة والقنّاصة والوحدة المضادة للدروع والقوة الصاروخية، فضلاً عن بناء تشكيلات منظّمة ونموذجية لخوض حرب عصابات مع جيش العدو. حتى أنّ قياديّاً رفيعاً في كتائب عزّ الدين القسّام قال إنّ الحاج عماد كان شريكنا في حرب غزة.

لم يكن الحاج عماد يفرّق بين مقاوم وآخر. لم يدع سبيلاً إلى فلسطين إلّا سلكه غير آبه بكل اللّاءات والممنوعات التي كانت تطوّق فلسطين قبل الأطواق المفروضة من العدو أسلاكاً وجدراناً، فلا عباب البحر ردّه ولا أمواجه العاتية، ولا وعورة الأرض والجبال والوديان حالت دون إيصال السلاح إلى فلسطين من فوق الأرض، ومن تحتها. وفي مدينة دمشق، وبتاريخ 2008/2/12، كانت شهادة الرجل الأسطورة، عماد مغنيّة. (مصادر،

أهمّها: إبراهيم الأمين، جريدة الأخبار. بتصرّف).

7) «**الجزيرة نت**»، أرشيف الأخبار 2010.

8) **أنظر**: د. طلال عتريسي، الجزيرة نت، 2011/1/13.

الفصل الثاني
بداية العاصفة والقرار المشؤوم

بداية العاصفة والقرار المشؤوم

«شكل اغتيال الرئيس رفيق الحريري الرافعة الأساس والأولى التي أدّت إلى تطبيق غالبية بنود القرار 1559 كما خططت له وأرادته أمريكا وفرنسا..» [1]

فما هو هذا القرار (1559)؟ **«الذي دعا إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان، وأشار إلى المقاومة بصفتها ميليشيا يجب نزع سلاحها وتفكيكها.»** [2]

صدر القرار(1559) في 2004/2/2، ويتضمن البنود التالية:

- انسحاب جميع القوات الأجنبية عن أرض لبنان.
- حلّ جميع الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع سلاحها.
- بسط سلطة الحكومة اللبنانيّة على جميع أراضي لبنان.
- دعم إجراء عمليّة انتخابيّة حرّة في الانتخابات الرئاسيّة المقبلة.
- مطالبة جميع الأطراف بالتعاون التام مع مجلس الأمن لتنفيذ هذا القرار.
- مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير في غضون ثلاثين يوماً عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار.

ظروف صدور القرار 1559

- الخلفيّة العدائيّة التي انطلقت منها الإدارة الأمريكيّة برئاسة بوش، وطاقم المحافظين الجُدد، أصحاب مشروع **«الفوضى الخلاّقة»**.

- إحكام السيطرة الأمريكيّة على الشرق الأوسط بعيداً عن مشاركة باقي الدول الكبرى (الشرق الأوسط الجديد).
- موقف الرئيس شيراك العدائي تجاه سوريا وبشّار الأسد شخصيّاً.
- ضغوط الحريري المتكرّرة على الرئيس شيراك لمساعدته على إخراج سوريا من لبنان، حيث «**كان في كل مرة يلتقيه فيها شيراك يشده بطرف قميصه، ويردّد على مسامعه دائماً: جاك إفعل شيئاً لإخراج سوريا من لبنان.**»[3]

أميركا والضغط على فرنسا

«**بعد أن ساءت العلاقة كثيراً بين الرئيسين.. (شيراك/ بوش) ضيقت أمريكا المصالح الاقتصاديّة على فرنسا، ولوّحت لها بإخراج قواتها من أفغانستان، وراحت تلغي دورها شيئاً فشيئاً في رسم سياسة الشرق الأوسط.**»[4]، ممّا ألزم فرنسا بضرورة إعادة الأمور إلى سابق عهدها مع واشنطن، فبدأت بإرسال الرسائل الممهدة لهذا الأمر (توقيف بث قناة المنار، إظهار الموافقة على السياسة العدائيّة تجاه سوريا وإيران وحزب الله..).

«**وجاءت النصيحة لـ شيراك بأن يكون التقرّب من بوش عن طريق الملفين اللبناني والسوري**»[5] «**اختار الرئيس شيراك مستشاره موريس غوردو مونتانيه المعروف بصداقته الوثيقة مع البطريرك الماروني (الأسبق) مار نصر الله بطرس صفير... لصياغة مشروع قرار يجبر سوريا على الانسحاب من لبنان، ويمنع التمديد للرئيس لحود الذي تسعى سوريا للقيام به.**»[6]

زار غوردو مونتانيه سوريا في مطلع 2004 وأبلغ القيادة فيها ضرورة انسحابها من لبنان نظراً لموازين القوى الجديدة على حدودها مع العراق. لكنّها رفضت التجاوب، فازداد غضب شيراك من الرئيس الأسد و«**لقد كان شيراك كالثور الأعمى في تعاطيه مع الرئيس الأسد بحسب ما قاله لي مسؤول سابق في جهاز مكافحة المخابرات الفرنسية.**»[7]

جاءت الفرصة للاتفاق الفرنسي الأمريكي النهائي حول الأمور العالقة بينهما ولم يعد «**يحتاج إلا إلى لقاء الرئيسين ووضع الاستراتيجيّة المستقبليّة للتحرّك.**»[8]

«**غير أنّ الوقت كان ضيقاً، وكان يجب التحرّك سريعاً.. من هنا أعطى شيراك توجيهاته لـ غوردو مونتانيه بوجوب الاتفاق مع اللبنانيّين على نص مشروع قرار قبل نهاية حزيران عام 2004 أي قبل التمديد للرئيس لحود.**»[9]

بدأ التحرّك في جو من الكتمان التام بعيداً عن القنوات الدبلوماسيّة المعروفة، ومن دون علم دبلوماسيي الخارجيّة الفرنسيّة خوفاً من عرقلة الأمر، وحرصاً على عدم التسريب.

«**وتؤكد مصادر.. أنّ غسّان سلامة إلى جانب مروان حمادة.. كانا في عداد الفريق اللبناني الذي أعدّ النص إلى جانب رفيق الحريري نفسه وابنه سعد.**»[10]

رأت القيادة في سوريا أنّ الهجمة قادمة باتجاه سوريا ولبنان ولن تعجز عن خلق الذرائع للأمر، فمشت بالتمديد للحفاظ على تماسك الجبهة اللبنانيّة الداخليّة مع الرئيس الذي خبرت إخلاصه، بعيداً عن المخاطرة والتغيير، أمّا الجهات التي كانت وراء إعداد القرار وتدفع باتجاه إصداره فقد «**اتخذت من عمليّة التمديد للرئيس إميل لحود حجة لهذا الأمر.**»[11]

وهناك حدثان أساسيّان سبقا استصدار هذا القرار، الأوّل في أمريكا، أمّا الثاني فقد حدث في فرنسا. في أمريكا: صدر «**قانون محاسبة سوريا الذي أقرّه مجلس الشيوخ الأميركي على خلفيّة أنّ سوريا تساعد حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي وحماس في توجيه الضربات لإسرائيل.**»[12]

- امتلاك سوريا لأسلحة كيماوية، ومحاولتها امتلاك أسلحة بيولوجيّة تهدد أمن «**إسرائيل**» ووجودها.
- استمرار «**الوجود السوري في لبنان.**»[13]

في فرنسا: «**قام الرئيس الحريري بزيارة إلى باريس في 2004/09/30**»[14]،

«بُعيّد مشاركته بالتصويت على التمديد للرئيس السابق إميل لحود، وقبل استقالة حكومته بأسبوعين، «**وكان برنامجها المعلن ينصّ على اجتماع لمدة 45 دقيقة بين الطرفين، يعقبه مؤتمر صحفي مشترك بين الرجلين**»، ولكن ما حدث هو أنّه «امتد الاجتماع بينهما لأكثر من ساعة، خرج بعدها الرئيس الحريري لوحده من دون الرئيس شيراك، وكان متجهم الوجه.. ولم يرد على أسئلة الصحفيين مكتفياً بجملة واحدة «**حمى الله لبنان من كل سوء**»[15]. ولا شك بأنّ لأمريكا دوافعها الخاصّة من وراء استصدار مثل هذا القرار، كما أنّ لفرنسا دوافعها.

ما هي الدوافع الفرنسيّة

- السعي لمصالحة أمريكا واسترضائها بعد أن ضيقت الخناق عليها.
- رغبة فرنسا في إبقاء قواتها في أفغانستان بمساندة أمريكيّة، دفعها بدورها إلى مساندة أمريكا في العمل على إقراره (1559).
- كسب رضا اليهود بشكل عام، ويهود فرنسا بشكل خاص لدعمه عبر الحديث عن ضرورة نزع سلاح حزب الله (أحد بنود القرار).
- الضغط على إيران في الملف النووي عبر إضعاف حلفائها (سوريا، حزب الله).
- «**أراد شيراك نصرة صديقه والانتقام من الرئيس الأسد**» (بسبب عدم الرضوخ لسياسته، عدم تلزيم فرنسا آبار الغاز والنفط السوريّة).[16]
- رغبة شيراك في أن يسيطر صديقه الحريري على مجمل مفاصل الدولة اللبنانيّة بعد أن «**منعت سوريا عبر إميل لحود الرئيس الحريري من خصخصة هذين القطاعين (الكهرباء والهاتف)، كاسرة بذلك وعود الحريري لـ شيراك خلال مؤتمر باريس2 لدعم لبنان.**»[17]

ماذا عن الدوافع الأمريكيّة

إنّ المصلحة الأمريكيّة من وراء هذا القرار تظهر بوضوح من خلال الترابط الكبير بين بنوده وبين المبادئ التي انطلق منها قانون محاسبة سوريا الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي. ويُظهر هذا الترابط أنّ «**اليد الإسرائيليّة واضحة المعالم في قانون الكونغرس كما في القرار 1559**»،[18] وقد علّق وزير خارجية «**إسرائيل**» مباشرة بعد صدور القرار «**إنّ لبنان سوف يوقع معنا معاهدة سلام.**»[19] وهنا يتضح أنّ هناك اتفاقاً كاملاً بين الفرقاء الدوليّين والمحليّين.. بتوقيع معاهدة سلام بين «**إسرائيل**» ولبنان فور انسحاب سوريا ونزع سلاح حزب الله،»[20] ألم يقل سيلفان شالوم: «**إنّ القرار 1559 هو نتاج عمل إسرائيلي دؤوب.**»[21]

إذاً، يمكننا إيجاز الدوافع الأمريكيّة لاستصدار القرار (1559) بما يلي:

- استصدار ترجمة قانونيّة دوليّة لمبادئ قانون محاسبة سوريا تصدر من مجلس الأمن كي يُصبح أكثر قوة وفعالية، بمشاركة جميع الدول بالتصويت عليه والالتزام ببنوده بعد صدوره.
- إظهار الدعم الأمريكي المطلق لـ«**إسرائيل**» في منطقة الشرق الأوسط.
- «**الضغط على سوريا من البوابة اللبنانيّة من أجل إجبارها على التعاون في العراق.**»[22]
- «**نزع سلاح حزب الله وإعادة تركيبه حزباً ساسيّاً دون أظافر... وبالتالي إجبار العرب على قبول التسّوية كما تريدها «إسرائيل»..**»[23]
- «**امتلاك قرار دولي ضد سوريا يُشكل ورقة ضغط تكتيكيّة في يد أمريكا في كباشها مع إيران وسوريا في العراق.**»[24]

المؤامرة

خلال الأشهر الأولى من سنة 2004، بدأ قصر الإليزيه يُظهر بلمسات صغيرة رغبته بالتقرّب من واشنطن في ما يتعلّق بالملف السوري اللبناني، واللحظة ملائمة،

فالأميركيّون معجبون بفكرتهم حول إحلال الديمقراطيّة في الشرق الأوسط، فمن المجدي في هذه الحال، مطالبتهم بتطبيق نيتهم هذه في لبنان، حيث تحتفظ فرنسا ببعض التأثير. أثار جاك شيراك هذه الأمر في شهر آذار/ مارس 2004 أمام مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الذين يسائلونه حول المشروع الشهير: «**الشرق الأوسط الكبير**». قال شيراك في هذا اللقاء الذي جرى في 19 آذار/ مارس 2004 :«**لنكن واقعيّين، لا يمكن دفع الديمقراطيّة للتقدم إلاّ عن طريق البدء بتثبيتها في مكان هي موجودة فيه أصلاً، وإن بشكل منقوص، كما هي الحال في لبنان. يجب مساعدة هذا البلد على التخلّص من الوصاية السوريّة.**»[25]

كرر شيراك نفس الكلام أمام جورج بوش، أثناء عشائهما معاً يوم 5 حزيران/ يونيو 2004: «**ستجري انتخابات رئاسيّة في لبنان خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول، إنّها فرصة لانطلاقة جديدة للبنان إذا لم يكن الرئيس الجديد تحت السيطرة السوريّة. ربّما سيحاول السوريّون إعادة انتخاب الرئيس الحالي إميل لحود عن طريق تعديل الدستور. لقد تابعنا باهتمام تصريحات كولن باول والدكتورة رايس حول ضرورة إجراء انتخابات حرة من دون أي تدخل أجنبي، بالإضافة إلى قيام هيئة الأمم المتحدة بفرض عقوبات على سوريا، يكون رفعها مشروطاً بالانسحاب السوري من لبنان. فلنعمل معاً**» «**لمَ لا؟ أجاب بوش.**»[26]

كوندي رايس وعدت بالتحدث سريعاً حول هذا الأمر مع نظيرها الفرنسي، المستشار غوردو – مونتاني (لم تكن رايس وزيرة للخارجية في ذاك الوقت)، وتكثّفت الاتصالات الهاتفيّة بينهما مع مرور الأسابيع. نشأ محور جديد مكون من باريس وواشنطن بسبب هذه الصلة المستحدثة، وحول هذا الملف بالذات.

قال السفير الأمريكي في باريس، هوارد ليتش في مقابلة مع الكاتب الفرنسي فنسان نُوزيّ في 21 حزيران/ يونيو 2010: «**لقد اختلفنا نحن الأمريكيّون بشدة مع الفرنسيّين حول العراق، وكان من الأفضل أن نركز على موضوع آخر نعمل**

عليه معاً، لبنان يناسب كلينا تماماً».

جاك شيراك لا يرغب في فضح نيته بإصلاح الأمور مع جورج بوش بأي ثمن، لأنّ رصيد هذا الأخير في فرنسا كان متدنيّاً جداً، وبما أنّ بوش لا يريد سماع رأي مخالف لرأيه عن العراق أو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد وجد شيراك في الموضوع اللبناني فرصة للتصالح مع بوش. صديقه رفيق الحريري كان فرحاً جداً.

بدأ التطبيق العملي للتعاون في صيف 2004. وبدأ السفيران الفرنسي فيليب لو كورتييه والأمريكي جيفري فيلتمان، الذي وصل من بغداد من فترة وجيزة، بتنسيق نشاطيهما.

من جهة أخرى، بدأ سفيرا فرنسا في واشنطن وفي الأمم المتحدة بالتعاون مع الأمريكيّين للإعداد لقرار يقدم إلى مجلس الأمن، يطالب بانتخابات حرة في لبنان، والانسحاب السريع للقوات السوريّة من لبنان. في منتصف آب/أغسطس، وبعد أن انتهى من استقبال البابا الذي قدم زائراً على اللورد، كان جاك شيراك يقضي إلى فترة راحة في حصن بريغانسون في مقاطعة ڤار. استقبل هناك الرئيس الجزائري بوتفليقة، وقرّر إرسال مستشاره غوردو – مونتاني إلى واشنطن.

في مقابلة أجراها نُوزِيّ مع غوردو – مونتاني في 7 أيار/ مايو 2010، قال هذا الأخير: «**ربما كان الأمريكيّون يظنون أنّنا سندعم المرشح الديمقراطي كيري، كان من الضروري أن نؤكد لهم أنّنا شركاء، وإنّ كلاً منّا يحتاج للآخر، وأنّه يمكننا الاستمرار في معالجة بعض الملفات، مثل لبنان، حتى أثناء الحملة الانتخابية.**»[27] التقى مبعوث شيراك بـ كوندي رايس وعدد من المسؤولين الأمريكيّين خلال يومي 19 و 20 آب / أغسطس 2004، قبل أن يتوجّه إلى سردينيا، حيث كان رفيق الحريري مقيماً في قصره الصيفي.

على متن اليخت الذي يملكه الرئيس الحريري، تمت قراءة وتدقيق نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى مجلس الأمن، ولم يكن غضب رفيق الحريري ضد السوريّين يهدأ أبداً.

حدث ما كان يخشاه شيراك بالفعل، فقد قام السوريّون بالتخطيط و تسيير الأمور نحو تعديل الدستور بشكل يسمح لحليفهم إميل لحود بتمديد ولايته لثلاث سنوات إضافية. هذا الأمر المفروض بالقوة كان يفوق قدرة الحريري على الاحتمال.

في 26 آب/ أغسطس، استدعى بشّار الأسد الرئيس الحريري إلى دمشق، وكان الرئيس السوري غاضباً خلال المقابلة، وعلى ذمة نُوزِيٍّ قال للحريري: «**لحود هو نفسي. إذا أراد شيراك أن يخرجني من لبنان، سأحطم لبنان، فإمّا أن تفعل ما أطلبه منك، أو سأنال منك أنت وعائلتك، أينما كنتم.**»[28] «**إنّه تهديد مباشر بالقتل، وتلتها تهديدات أخرى. ازداد قلق شيراك، وحاول بشتى الوسائل أن يعطل التخطيط الذي يقوم به السوريّون، وكان البيت الأبيض يدعمه بشكل حثيث.**»[29]

جرت المناقشات الأخيرة للقرار الفرنسي – الأمريكي في نهاية شهر آب/ أغسطس، وتبادل الدبلوماسيّون الفرنسيّون والأمريكيّون في الأمم المتحدة مسوّداتهم.

كان المستشار غوردو – مونتاني على اتصال مع اللبنانيين، وبشكل غير مباشر، مع وزير الخارجيّة السوري، الذي يبعث برسائله عبر الإسبان. عرض المستشار الفرنسي التعديلات الأخيرة على كوندي رايس، مقاطعاً إياها عدة مرات باتصالاته الهاتفيّة أثناء حضورها مؤتمر الحزب الجمهوري.

يوم 2 أيلول/ سبتمبر، وافق مجلس الأمن على القرار 1559 بغالبية تسعة أصوات، وامتناع ستة، منها روسيا والصين والجزائر.

شكل القرار 1559 صفعة حقيقيّة لسوريا. يطالب القرار بانسحاب كل القوى (الغريبة)، وحلّ جميع الميليشيات، ويدعو إلى انتخابات رئاسيّة حرّة وفق الدستور اللبناني بعيداً عن أي تدخل أو تأثير خارجي.

في اليوم التالي، «**تمكن بشّار الأسد من فرض التمديد للرئيس لحود، بدون أن يكترث للقرار** 1559، **إلاّ أنّه لم يكن يتوقع هذا القرار الدولي ضده، كما لم يكن**

يتوقع التحالف الفرنسي - الأمريكي ضده، خاصّة بعد اجتياح العراق. اعتبر الرئيس الأسد أنّ هذا القرار هو محاولة من رفيق الحريري لإغضابه، وخيانة من شيراك وتحد من جورج بوش، باختصار، كان هذا القرار بالنسبة للأسد إعلاناً للحرب.»[30]

أحداث مريبة

تصاعد التوتر في لبنان، ففي 2 أكتوبر/ تشرين الأول، تعرّض وزير الاقتصاد والتجارة السابق مروان حمادة لمحاولة اغتيال أصيب فيها بجروح بليغة. «**مروان حمادة كان قد صوّت ضد التعديل الدستوري الذي سمح بتمديد ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات إضافية.**»

في يوم 21 أكتوبر تشرين الأول، استقال رفيق الحريري من منصبه كرئيس للوزراء، وبدأ بمحاولة توحيد المعارضة التي تتعرّض لحملات حلفاء سوريا. كان شيراك يدعم صديقه اللبناني دعماً أعمى، واستمر بالتحرّك في هذا الاتجاه، فعيّن أحد مستشاريه في الإليزيه، برنار إيمييه، سفيراً في بيروت، وطلب منه مراقبة الوضع اللبناني عن كثب، والمحافظة على اتصال دائم مع نظيره الأمريكي.

أكثر شيراك كذلك، من النصائح، إلى الدبلوماسي النروجي تيري رود لارسن، الذي كان مكلّفاً بمراقبة تطبيق القرار 1559، كما استمر بملاطفة جورج بوش للمحافظة على المصالحة الفرنسيّة – الأمريكيّة التي بدأت ثمارها بالظهور، فانتهز فرصة انتصار بوش في الانتخابات الرئاسيّة ضد كيري لتهنئته بحرارة.

لقاء شيراك - رايس

في بداية لقائه مع كوندوليزا رايس، بعد تعيينها وزيرة للخارجية، كان شيراك صريحاً جداً: «**إنّ الأقليّة العلويّة تقود سوريا بيد من حديد منذ الحرب الباردة.**

لقد خلف حافظ الأسد ابنه بشّار الذي لا يتمتع بنفس خبرة والده ولا بنفس ذكائه. بشّار الأسد هو القطب في نظام سينهار إذا تمّ إقصاؤه عن الرئاسة». تحدث شيراك كذلك عن الاستقبال الذي تلقاه تيري رود لارسن مبعوث الأمم المتحدة المكلف بمراقبة تطبيق القرار1559، في دمشق، والذي يطالب بانسحاب القوات السوريّة من لبنان: استقبله بعض القادة السوريّين بحرارة، بينما استقبله بعض القادة المتصلبين في مواقفهم، بشكل شبه مهين، فقد كان هؤلاء من دعاة استعادة السيطرة.»[31]

إنّ التصلّب في الموقف السوري، برأي شيراك، كان ظاهراً أيضاً عند الحدود مع العراق، حيث استمر تسرّب مقاتلي القاعدة إلى العراق عبر الحدود السوريّة، كما استمر الدعم المالي للمنظّمات الفلسطينيّة (الإرهابيّة)، بالرغم من النفي الرسمي. وأضاف شيراك إنّ الموقف السوري في لبنان مماثل، فإنّ دمشق ترفض أن يحصل أي تغيير في لبنان، إن يكن في ما يخص استخباراتها أو قواتها العسكريّة.

«ستحاول سوريا التأثير على الانتخابات في لبنان عن طريق قانون انتخابي يناسبها، كما وعن طريق الضغط على المعارضة التي يتوحّد فيها السُّنّة والدروز والمسيحيّون لإحداث انشقاق في صفوفها. يقول شيراك: «**لا يمكننا أن نسمح بخنق الديمقراطيّة في البلد العربي الوحيد الذي تجذرت فيه**»، شيراك مصمّم: «**يجب متابعة الضغط. إنّ القرار 1559 كان ضربة شديدة لدمشق. السيّد رود لارسن يتمتع بكفاءة عالية، وهو على معرفة جيدة بالأشخاص والملفات. كما ويجب لفت الانتباه إلى أمرين:**

في المقام الأول، ألا يتم الخلط بين مستقبل الديمقراطيّة في لبنان وملف السلام، لأنّ ذلك سيكون ورقة بيد دمشق. يجب دعم الديمقراطيّة في لبنان، من أجل الديمقراطيّة ومن أجل لبنان.

في المقام الثاني، يجب التهديد بفرض عقوبات ماليّة جديدة تطال نظام

الفساد السائد بين بيروت ودمشق»[32].

تشديد العقوبات

أوصى شيراك الولايات المتحدة بالذهاب إلى أبعد حدود في ما يخص موضوع العقوبات. كانت رايس تستمع بانتباه شديد، وأعربت عن اتفاقها الكامل مع آرائه، وتابع شيراك قائلاً: «**بالمختصر، يجب التذكير بالقرار1559 عند كل فرصة متاحة، والمطالبة بتطبيقه، فإنّ ذلك سيؤدي إلى إضعاف المتشددين في دمشق، وسيمكن المعتدلين من امتلاك حجة لمسائلة جدوى التوجهات الحالية لدمشق. إنّه ليس من صالحنا بأي شكل من الأشكال، أن ينشأ قوس شيعي (الهلال الشيعي) في الشرق الأوسط، يبدأ في إيران وينتهي بحزب الله في لبنان، مروراً بالعراق وسوريا.**»[33]

هذه الجملة الأخيرة تلخص مجموع المخاوف الشيراكية، التي عبّر عنها مرات عديدة منذ ظهور بوادر الصراع في العراق: لقد كان شيراك يتخوّف دائماً من السيطرة الشيعيّة، التي يعد الرئيس الأسد من حلفائها، ويفضل شيراك السُّنّة: من صدام حسين إلى رفيق الحريري. وكان عبد الله الثاني ملك الأردن تحدث عن الهلال الشيعي، كما أنّ حسني مبارك الرئيس المصري الأسبق تحدث عن «**الشيعة العرب وولائهم إلى إيران**».

ماذا عن سوريا

كانت دمشق تراقب عن كثب تداعيات سقوط بغداد على تخوم حدودها، و«**كانت أمريكا المحافظين الجُدد في عزّ نشوة انتصارها في نيسان عام 2003، وهي ترى انهيار العراق أمام غزوها من دون خسائر تُذكر.**»[34]

«**ذهب وزير الخارجيّة الأمريكيّة كولن باول إلى دمشق بعد أسبوع من سقوط بغداد، والتقى فاروق الشرع... حاملاً إليه شروطاً، على سوريا أن تنفذها**»وعندما

قال الشرع: «**هذه ليست بنوداً للتفاوض بل إنّها شروط استسلام**». أجابه باول: «**ليس هناك تفاوض بين طرفين غير متكافئين.**»[35]

من هذه الشروط حسب ما أوردته شخصيّة عربيّة:

- «**انسحاب الجيش السوري من لبنان.**
- **طرد الفصائل الفلسطينيّة من سوريا.**
- **وقف دعم حزب الله.**
- **الاعتراف بإسرائيل من دون شروط.**
- **الاعتراف بالواقع الجديد في العراق.**
- **وضع قوات سوريّة لمراقبة الحدود مع العراق.**
- **إحداث تغيير ديمقراطي في سوريا وعودة المعارضين السوريّين إليها.**»[36]

وكان عُقد مؤتمر قطري لحزب البعث لمناقشة الاستراتيجيّة السوريّة على ضوء هذه الشروط حدثت فيه مشادة حادة بين عبد الحليم خدام وفاروق الشّرع على خلفيّة تباين وجهتيّ نظرهما في الأمر. حيث أبدى خدام استعداداً كبيراً للرضوخ لمعظم شروط أمريكا والتحايل على الباقي منها، فلا بد برأيه من التعاون مع أمريكا في العراق والتخلّي عن حركات المقاومة والانسحاب من لبنان بعد نزع سلاح حزب الله... في مقابل رأي الشّرع الذي رأى أنّه في تنفيذ أي شرط من الشروط الأمريكيّة يكمن احتمال تهاوي وسقوط سوريا ونظامها.

تبنّى بشّار الأسد وجهة نظر الشّرع من دون الإعلان رسمياً عن موقف بلاده من هذه الشروط، ويقول مسؤول أمني فرنسي سابق خدم في لبنان: «**في الحقيقة إنّ خطة إسقاط الرئيس السوري بشّار الأسد كانت قد قُررت فور تأكد بوش وفريقه من عدم تعاون الأسد مع الأمريكيّين في العراق، لذلك استخدمت قضيّة اغتيال الحريري ذريعة لتنفيذ الخطة.**»[37]

وفي لبنان خاصرة سوريا الرخوة كان فريق إعلامي وسياسي يروج بين السوريّين

«أنّ النظام في دمشق آيل إلى السقوط وعلى كل من يريد إنقاذ نفسه أن يركب قارب النجاة الأمريكي، كي لا يغرق مع النظام الغارق فركبه كثيرون (منهم عبد الحليم خدام، غازي كنعان، مصطفى التاجر»[38]...).

غادر عبد الحليم خدام سوريا إلى باريس، حيث أنزله رفيق الحريري في قصر تملكه السيدة نازك الحريري «**وتم تسليمه مبلغ سبعة ملايين دولار على مدى سنتين.**»[39] ودخلت السعوديّة على الخط وحاولت إدخال تركيا معها عبر إقناعها بأنّ الخطر الإيراني صار على أبوابها ويهدد نفوذها في المنطقة بزيارةٍ قام بها عبد الله بن عبد العزيز إليها فأتاه الجواب أنّ «تركيا لا تحبذ أن يتحوّل الخلاف السياسي في العالم الإسلامي، صراعاً مذهبيّاً.»[40]

ثم تواصلت السعوديّة في هذا السّياق مع الإسرائيليّين للتنسيق معهم عبر لقاءات كان يقوم بها وزير الخارجيّة السعوديّة الأمير سعود الفيصل (القريب من بندر بن سلطان بحكم المصاهرة) مع مسؤولِيّن إسرائيليّين في باريس حيث «**كانت طائرة الفيصل تحطُّ في صبيحة كل يوم سبت في فرنسا في مطار «لوبورجيه» العسكري ومنه إلى ڤيلا يمتلكها في ضاحية «نويي سورسين» الراقية غرب باريس، هذه الڤيلا التي شهدت الاجتماعات بين الفيصل ومسؤولِيّن إسرائيليّين من بينهم كابي أشكينازي الذي كان يتابع الملف اللبناني ووزير خارجيّة «إسرائيل» السابق سيلفان شالوم.**»[41]

الدور السعودي

يقول ايف بونيه، «**إنّ هناك تقاطع مصالح سعوديّة إسرائيليّة في لبنان..**»[42]، «**ولقد قررت العائلة الحاكمة إسقاط الرئيس بشّار الأسد» عبر البوابة اللبنانيّة بتوجيهات وتنسيق بين بندر وبوش**»[43]. فما هي هذه المصالح؟

- تحميل سوريا جزءاً من الفوضى الأمنيّة التي تسود في العراق بسبب دخول

الانتحاريين عبر حدودها.

- «**تولي الشّيعة في العراق السلطة بعد عقود من الاضطهاد**»[44].
- ازدياد تخوف العائلة المالكة من أي تغيير يطرأ على حدودها مع العراق خاصّة مع وجود الترابط العشائري بينهم.
- تنامي نفوذ إيران عدوتها اللدود على حدودها بسبب سوريا كما تعتبر السعودية.
- التعويض عن خسارة العراق بكسب لبنان عبر إخراج سوريا منه وإضعاف حزب الله.
- استبدال حكم بشّار الأسد عبر إسقاطه بحكم آخر موالٍ لما يسمّى خط الاعتدال العربي، وفي هذا الوقت كان يتم التواصل مع جميع المعارضين السوريّين لفض الخلافات التي نشأت بينهم بعد احتلال العراق. وهذا «**يضع علامات استفهام حول الزمن الذي بدأ فيه تحضير ملف لسوريا في لبنان وكانوا يتوافدون جميعاً إلى باريس لتشكيل حلفٍ قوي بوجه النظام، وكان يرعى هذا التحرّك عبد الحليم خدام وفريق العمل اللبناني ومن ورائهم الجهات المموّلة**»(أميركا، السعوديّة، منظمات يهوديّة، آل الحريري).[45]

إنّ كل هذه النشاطات واللقاءات وعمليات التنسيق بين أطياف المعارضة السوريّة فيما بينها أو السوريّة مع المعارضة اللبنانيّة، وكيفيّة تواصل كل هؤلاء مع الجهات الأساسيّة الراعية والمموّلة، كل ذلك كان يتمّ في باريس أو عبرها، «**غير أنّ خطة العمل لتنفيذ المشروع الأمريكي في المنطقة كانت تستدعي الاستعانة بعبد الحليم خدام ورفعت الأسد في هذا الموضوع.**»(46)

ولم يكن عبد الحليم خدام ورفعت الأسد على توافق طيلة سنوات مشاركة الرجلين في حكم سوريا..(47)، وفي المقابل وعلى الطرف الآخر من الحدود كانت الجوقة الإعلاميّة التابعة لثورة الأرز تمجد ما سمته ربيع دمشق وتعتبره حليفاً لها،

وشهدت باريس يومها لقاءات تنسيق بين الطرفين على أثر زيارة رياض الترك إلى فرنسا..».

«وبدأت العاصمة الفرنسيّة تستقبل مسؤولين كباراً في التيّارات السلفيّة.. وذكرت تقارير الصحف الأمريكيّة أنّ هذه المجموعات كانت تُدار مباشرة من قبل بندر بن سلطان». «وكانت الخطة الموضوعة في لبنان وفي باريس تقضي باستغلال هذه المجموعات ضد المقاومة في لبنان، واستخدامها في سوريا لزعزعة الاستقرار الداخلي.»

ويقول المدير السابق لجهاز مكافحة التجسّس في فرنسا ايف بونيه «**إنّ السعوديّة والغرب أوجدا قوى الرابع عشر من آذار لمواجهة سوريا وحزب الله.. ويضيف: إنّ عمليّة اغتيال الحريري نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل، بالتواطؤ مع محيطين بالحريري ومقربين منه... وأنّ اتهام سوريا والضباط الأربعة أتى لإخفاء القاتل الحقيقي والمستفيد الوحيد في هذه الجريمة وهي إسرائيل.**»[48]

سعد الحريري والتآمر على سوريا

وجاءت وثائق «**ويكيليكس**» المُسَرّبة من برقيات صادرة عن الخارجيّة الأمريكيّة لتفضح الفصول الكاملة، لاستخدام المحكمة الدوليّة كوسيلة للتآمر على المقاومة في لبنان ووسيلة لإضعاف سوريا، وأشارت وثائق لموقع «**ويكيليكس**» أنّ سعد الحريري طلب من الأمريكيّين في عام 2006 عزل النظام في سوريا، واقترح استبدال الرئيس السوري بشّار الأسد بتحالف يضم الأخوان المسلمين وعدداً من الشخصيّات التي كانت جزءاً من النظام في السابق.

وبحسب برقيّة دبلوماسيّة للسفارة الأمريكيّة في لبنان، فإنّ الحريري الذي لم يكن في موقع رئاسة الحكومة اللبنانيّة آنذاك، التقى في 24 آب/ أغسطس من عام 2006 مسؤولين أمريكيّين، وحثّهم على عزل الرئيس الأسد، محذراً من وقوع

اضطرابات في لبنان «**بعد الخطاب الأخير لبشّار الذي هدد فيه بحرب أهليّة في لبنان**».

وأضافت الوثيقة أنّه رداً على سؤال حول من يملأ الفراغ في حال سقوط النظام في دمشق، اقترح الحريري، «**شراكة بين الأخوان المسلمين السوريين، وبعض الشخصيّات التي كانت جزءاً من النظام مثل نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، ورئيس الأركان السابق حكمت الشهابي.**»[49]

هوامش الفصل الثاني:

1) حمادة، نضال، صناعة شهود الزّور، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2010، ص 86.
2) حمادة، م. س. ص 86.
3) حمادة، م. س. ص 93.
4) حمادة، م. س. ص 87-88.
5)
6) حمادة، م. س. ص 90.
7) حمادة، م. س. ص 91.
8) حمادة، م. س. ص 91-92.
9) لابفيير، ريتشارد، القصة السريّة للقرار 1559. ص 95-96.
10) لابفيير، ريتشارد، م. س. ص 95-96.
11) Forums.france2.fr 2006/08/Visited on 23
12) حمادة، م. س. ص 100.
13) حمادة، م. س. ص 101.
14) بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئيس رفيق الحريري.
15) حمادة، م. س. ص 83 – 84.
16) حمادة، م. س. ص 94.
17) حمادة، م. س. ص 91.
18) موقع سفارة «إسرائيل» في فرنسا. (عن نضال حمادة) تاريخ الزيارة 2006/8/14.
19) جريدة السفير، 2005/3/2.
20) حمادة، م. س. ص 101.
21) www.primo-info.eu
22) www.ifri.org
23) مركز تعليم استعمال القوة التابع للجيش الفرنسي، 2009/3.
24) حمادة، م. س. ص 113-114.

25)- DANS LE SECRET DES PRESIDENTS- CIA, Maison-Blanche,Elysée: les dossiers confientiels 1981 -2010.
VINCENT NOUZILLE.

داخل أسرار الرؤساء – فنسان نُوزيّ-، ص 455. - ترجمة خاصّة بالمُؤَلِّف من ص 450 إلى ص 476 - (باستثناء ص 459 460-).

26) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء،- ترجمة خاصّة بالمُؤَلِّف-، ص 455.
27) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 456.

28) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 457.
29) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 457.
30) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 457.
31) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 461.
32) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء،- ترجمة خاصّة بالمُؤَلِّف-، ص 461.
33) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 462.
34) الجزيرة نت. تاريخ الزيارة 2005/11/2.
35) حمادة، م. س. ص 114.

36) Le Figaro. 182006/1/.

37) Le Figaro.182006/1/.

38) حمادة، م. س. ص 118.
39) هيرش، سيمور، مقابلة مع محطة CNN بتاريخ 2007/5/20.
40) حمادة، م. س. ص 160.
41) حمادة، م. س. ص 160، 161.
42) هيرش، سيمور، مقابلة، م. س.
43) سعود الفيصل، مجلس العلاقات الخارجيّة الأمريكيّة، 2010/9/2.

44) RFI. 22006/1/.

45) حوار مع عبد الحليم خدام تاريخ 2010/6/15. freesyria
46) حمادة، م. س. ص 182.
47) حمادة، م. س. ص 181، 182.
48) حمادة، م. س. ص 155.
49) أنظر: موقع الأخبار، وثائق «**ويكيليكس**».

الفصل الثالث

الزلزال

الزلزال

لم يكن الرابع عشر من شباط من العام ألفين وخمسة، يوماً عادياً في تاريخ لبنان.

فقد اهتزّ هذا البلد الصغير من أقصاه إلى أقصاه، على وقع اغتيال رئيس حكومته الأسبق رفيق الحريري.

فور بدء التحقيق، تمكّنت قوى الأمن الداخلي ومخابرات الجيش اللبناني، من أن تتوصّل إلى أنّ الانفجار وقع من فوق الأرض وبواسطة سيّارة، وذلك من خلال جملة عوامل حسيّة أساسية:

انعكاس الانفجار على السيّارات المتوقّفة في مسرح الجريمة في محلة عين المريسة، وعلى موكب سيّارات الرئيس الحريري.

العثور على قطع عائدة للسّيارة المستخدمة في تنفيذ الاغتيال. -فالأكس- الأساسي لعلبة السرعة المعروفة بين الناس (بالفيتاس)، كان موجوداً في الحفرة العميقة التي خلّفها الانفجار وراءه، ومطموراً في التراب، وهذا يعني بحسب خبراء المتفجّرات؛ بأنّ الانفجار حصل بواسطة سيّارة ومن فوق الأرض وليس من تحتها.

«وظهر من يقول خلافاً للحقيقة ولمسار التحقيق، بأنّ الانفجار وقع من تحت الأرض انطلاقاً من رفضه لمقولة تردّدت في الخفاء بأنّ الضالعين باغتيال الحريري هم جماعة أصولية،»[1] وتمّ تكليف الدفاع المدني بإجراء مسح بحري

في محيط مكان الانفجار بحثاً عمّا يفيد التحقيق، والتقطت عناصره صوراً عبر الفيديو لقطع سيّارات قذفتها قوّة الانفجار إلى أعماق البحر. واتضح لدى المسؤولين والضبّاط في قوى الأمن الداخلي، بعد مشاهدتهم لشريط الفيديو ومراجعته مراراً بأنّ الانفجار حصل ومن فوق الأرض وليس من تحتها.

بعد خمسة أيّام من الاغتيال، استبقت جريدة «**السياسة**» الكويتية نتائج التحقيق الميداني للأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة، ووجّهت أصابع الاتهام باغتيال الحريري إلى ثلاثة ضبّاط هم: اللواء الركن آصف شوكت، واللواء بهجت سليمان، واللواء الركن جميل السيّد.

«**ولم يعرف من أين حصل صاحب «السياسة» الصحافي أحمد الجار الله على هذه المعلومات، وهو الذي حضر توقيع اتفاق «كامب ديفيد» بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء كيان العدوّ الإسرائيلي مناحيم بيغن في السابع عشر من أيلول من العام ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين.؟**»[2]

إزاء التشكيك بعمل القوى الأمنيّة اللبنانيّة وتحميلها مسؤوليّة الاغتيال، ورفع صور القادة الأمنيّين في تظاهرة الرابع عشر من آذار واتهامهم بالوقوف وراء الجريمة، علت أصوات بعض السياسيّين تطالب بتحقيق دولي، فوصل فريق دولي مكلّف بجمع المعلومات والاستقصاء برئاسة الضابط الايرلندي بيتر فيتزجيرالد، إلى لبنان في الرابع والعشرين من شباط من العام ألفين وخمسة، وباشر عمله وتلقّى شهادات مكتوبة بخطّ يد عدد من السياسيّين الذين سموا أنفسهم لاحقاً، قوى الرابع عشر من آذار، وبرزت بصماتها في تقريره الانقلابي.

مؤامرة باريس

شهدت باريس في شباط 2005 بعد مرور أيام على عمليّة اغتيال الرئيس الحريري حراكاً غير عادي على وقع تبني الرئيس الفرنسي جاك شيراك نظريّة مسؤوليّة سوريا عن الاغتيال، وبسرعة قصوى ظهرت أسماء كثيرة لشخصيات

ولجمعيات ترفع شعارات الديمقراطيّة والحرية للبنان وللعالم العربي عنواناً لتحركها، هذا الحراك السريع الذي تبنته وسائل الإعلام كافة، وفُتحت له ساحات باريس وفنادقها وقصورها ومنابر سياسييها أوحت سرعته وتنظيمه وتمويله بأنّه قد أُعدَّ مسبقاً. «**وبدأت تتوافد شخصيّات جديدة من المعارضة السوريّة وتتردد بشكل دوري شخصيّات لبنانيّة معارضة لسوريا ولحزب الله إلى الاحتفالات والمهرجانات والمؤتمرات التي نشطت بشكل غير عادي يكاد يكون شبه يومي لإثارة حماس الجماهير بالتحريض على سوريا وحزب الله من هذه الشخصيات، مروان حمادة، جبران تويني، سمير قصير، إلياس عطاالله.. وغيرهم.**»[3]

إجبار سوريا على دفع الثمن[1]

في الإليزيه، كان شيراك مصاباً بالصدمة. وذهب لإعلان الخبر السيئ إلى نازك، زوجة رفيق، التي تقيم في باريس، ثم قرّر التوجّه مباشرة إلى بيروت لتقديم التعازي لعائلات الضحايا. وندّد في بيروت، بعد يومين من الحادث «**بالجريمة المروّعة التي تبدو كأنما جاءت من زمان آخر**». بدأ عشرات الآلاف بالتظاهر في شوارع بيروت، صارخين غضباً من سوريا. بدأت المعارضة تطالب بتحقيق دولي، مع الدعوة إلى التحرّك السلمي و الديمقراطي لتحقيق الاستقلال في لبنان. بكى شيراك تأثّراً: «**فهم، قد قتلوا صديقه، (هم) تجرؤوا، وبالنسبة إليه، لا يوجد شك، أنّ مقترفي هذا العمل أو من طلب تنفيذ هذه الفعلة، موجودون في دمشق.**»[4] الحريري كان يعلم أنّه مهدد. كان يزعج السوريين.

«**كان الحريري يتمتع بدعم واسع من الغرب، مما كان سيؤدي إلى تحويله إلى زعيم ذي شعبية طاغية في لبنان وربّما في خارجه كذلك، الحريري سنّي المذهب، كما 90% من سكان سوريا، الذين تقودهم الأقليّة العلويّة التي يمثلها الأسد، بالتالي، كان الحريري يشكل خطراً متصاعداً بالنسبة للنظام في دمشق.**»[5]

في بيروت، وأثناء تناولهما الغذاء معاً في 18 شباط /فبراير، أخبر السفير الأمريكي جيفري فلتمان نظيره الفرنسي برنارد إيمييه، أنّ لديه «شعوراً داخليّاً قوياً في ما يخص عمليّة الاغتيال، وأخبره إيمييه أنّه يشاطره الشعور. فقال فلتمان: «**إنّ التوّرط السوري في العمليّة على أعلى مستوى هو النظريّة البديهيّة مع أو حتى بدون، اشتراك الأجهزة اللبنانيّة.**»[6]

أجرى الرئيس المصري حسني مبارك عدة اتصالات هاتفيّة بـ شيراك في هذه الفترة، وكرّر أنّه هو كذلك يقدر أنّ السوريّين هم المسؤولون.

في واشنطن، كان مساعد وزير الدفاع بول وولفوڤيتز يدعم كذلك نظريّة مسؤوليّة سوريا، ففي 17 شباط/ فبراير، وعند استقباله السفير الفرنسي في واشنطن، جان دافيد- لوفيت، أسرّ الرجل الثاني في البنتاغون إلى الدبلوماسي الفرنسي أنّه ليس لديه شك في دور سوريا في عمليّة الاغتيال. هذا الاغتيال، برأي وولفو ڤيتز، ينم عن «**الضعف والخوف» اللذين يستشعرهما النظام في دمشق، الذي يحاول إحكام سيطرته على لبنان عن طريق التخويف. منذ ذلك التاريخ، حصل تحوّل في موقف وولفو ڤيتز من فرنسا، فهذا الرجل الذي هو في الأساس من أخشن المحافظين الجُدد، وكان متشدداً جداً في اللهجة ضد باريس، يعلن الآن انفتاحه للتعاون الفرنسي – الأمريكي على كل الجبهات، بما فيها العراق وإيران و لبنان، فقال «ينبغي أن نقود معاً، جهداً دولياً لمساعدة لبنان في الأمم المتحدة أو في جامعة الدول العربية، ومحاولة إيجاد إجراءات إضافية نتخذها.**»[7]

شيراك يتّهم الأسد

سيطر موضوع اغتيال الحريري على الحدث أثناء عشاء العمل الذي جمع كلاً من جورج بوش وجاك شيراك يوم 21 شباط/ فبراير 2005، في منزل السفير الأمريكي في بروكسل، وهو أمر متوقع. بطلب من الرئيس الفرنسي، خصّص

الرئيسان الفترة الأولى من لقائهما برمتها لمناقشة موضوع الاغتيال، قبل انتقالهما إلى طاولة العشاء، وأصدرا بياناً مشتركاً بعد اللقاء، طالبا فيه بكشف الحقيقة حول هذا العمل الإرهابي، وتطبيق القرار 1559 (بكل أبعاده). خلال هذا اللقاء الثنائي، كان شيراك هو المتكلم معظم الوقت، كان يتفجر غضباً ولا يسأم: إنّه يريد الثأر لصديقه الحريري.

قبل اللقاء مع بوش، قرأ شيراك البرقيّات التي أرسلها سفيره في لبنان. اقترح برنار إيمييه تقسيم الأدوار في لبنان بين الفرنسيّين والأميركيين، فمن الأفضل، برأيه أن تترك مهمّة (الشرطي الشرير) الذي يواجه سوريا للأميركيين «**فإنّ الأمريكيّين الذين يتحصنون في سفارتهم، ليست لديهم أيّة مصالح في لبنان، وبالتالي، فبإمكانهم اعتماد سياسة يفرضون فيها القصاص ويلعبون دور (الشرطي الشرير)، ويمكننا، حينئذ، تغذيتهم باقتراحات حول عقوبات إضافية، لاسيما الماليّة منها، تستهدف الدعامات الرئيسيّة للنظم السياسي — الأمني — المافيوي السوري - اللبناني، ولكن دون الوصول إلى دفع الأمور باتجاه تغيير للنظام في سوريا، وهي فكرة يبدو أنّها تلقى استحساناً متزايداً في واشنطن.**»[8]

الأولوية هي لاستعادة سيادة لبنان عن طريق معاقبة سوريا، لا عن طريق إزاحة بشّار الأسد. على أوراقه التحضيرية، كتب شيراك عدة مرات بالخط الأحمر: «**أمر أساسي: إطلاق حملة تحقيق دوليّة لمعرفة هوية المنفذين والمخططين.**»

كما يذكر الخوف الذي يتملك كل زعماء المعارضة اللبنانيّة من أن يتعرضوا للاغتيال بدورهم الواحد تلو الآخر، كما ذكر «**هشاشة فرنسا في لبنان**». على صفحة أخرى، سطر العبارة التالية مرتين، بالأحمر والأسود: «**لكي نصيب النظام السوري إصابة قاتلة، ينبغي أن نفشله في لبنان، وهذا الأمر قد بدأ**». كما أضاف عبارة تقول الكثير عن وضعه النفسي في تلك الفترة، فقد كتب: «**لن تدفع سوريا ثمن أفعالها إلا إذا أخفناها وأوجعناها.**»[9]

استمع بوش إلى شيراك دون أن يقاطعه فأكمل شيراك: «**اغتيال الحريري لا**

يمكن أن تنفذه سوى أجهزة منظّمة ومدرّبة، ولمن يعرف كيف يعمل النظام العلوي الحاكم في دمشق، لا يوجد شك في أنّ القرار اتخذه بشّار الأسد بنفسه، كل احتمال آخر لا معنى له على الإطلاق.»[10]

بعد هذا الاتهام الصاعق، الذي أُطلق قبل أن يُجرَى أي تحقيق، يعاود شيراك التأكيد على جملته المفضلة: «يجب أن نكون حازمين. لا يمكننا أن نقول أنّنا نرغب بالديمقراطيّة، ثم ندع البلد العربي الوحيد الديمقراطي في الشرق الأوسط يتعرّض للاختناق. ومع ذلك، يجب أن نتصرّف بحذر وخفاء، وأن نتجنّب مهاجمة سوريا بشكل سافر ومواجهةً، لأنّنا، إن نحن فعلنا ذلك، ستستدعي الدعم العربي بنجاح، ويجب أن يكون هدفنا تحرير لبنان من السيطرة السوريّة، لأنّ سوريا تعتاش من استغلال لبنان بواسطة نظام من الفساد منظّم من القمة إلى أسفل. الأقليّة العلويّة تشكل آخر نظام يحكم بالطريقة الستالينية، ولبنان هو نقطة ضعف سوريا.»[11]

وافق بوش على ما عرضه شيراك وقال «**أوافقك الرأي في أنّنا يجب أن نتفادى مهاجمة سوريا مواجهةً، وأنّ مجابهتها يجب أن تمر من لبنان، ولكن كيف نحقق هذا الهدف؟.**»[12] هنا، عرض شيراك خطته التي كان عمل عليها في الأيام الأخيرة: «**يجب تكوين لجنة تحقيق في الاغتيال، يجب أن تكون هذه اللجنة قوية، وأن يدعمها المجتمع الدولي، فإنّ ذلك سيقوي من موقف المعارضة. في هذه الأيام، ثمّة تحرك شعبي كبير، ولكن قادته يخشون الاغتيال، وبعضهم سيتعرّض للاغتيال بدون شك. من جهة أخرى يجب ألاّ يتم الخلط بين الملف السوري – اللبناني وعمليّة السلام في الشرق الأوسط، لأنّ ذلك سيؤدي إلى خسارة تأييد الشيعة، الذين سينضمون إلى العلويين. على كل حال، إنّ سوريا كانت دائماً ما تتذرع بعمليّة السلام لرفض أي تحريك لملف لبنان.**»[13]

أجاب بوش: سأنقل الرسالة إلى القادة الإسرائيليّين، ولكن، ألاَ يوجد خطر من اندلاع الحرب الأهليّة في لبنان من جديد إذا انسحبت القوات السوريّة؟[14]

أجاب شيراك: «إنّ الظروف الحالية تختلف كثيراً عما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً. وتابع شيراك تشديده على ضرورة تطبيق القرار 1559 قائلاً بأنّ هذا الأمر سيكون قاتلاً للنظام السوري، وإذا لم يتم تطبيق القرار، فإنّ الانتخابات اللبنانيّة لن تكون حرة ولا ديمقراطيّة، وحينئذ، ينبغي أن نعود من جديد إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة، ولكنٍ، يجب ألاَ ننتظر حصول هذا الاحتمال، يجب دراسة إمكانيّة فرض عقوبات ماليّة مباشرة أو غير مباشرة. كل النظام السوري يرتكز على نهب لبنان.»[15] خطة جاك شيراك تتسم بالخشونة، بالإلحاح، ويغذيها الحقد الذي لم يعد يتمكن من كتمانه على بشّار الأسد. الصداقة التي كانت تجمعه بالحريري في حياته جعلته غير قادر على التفكير والحكم بشكل واضح: لقد كان شيراك مقتنعاً حقاً بأنّ النظام السوري سينهار من تلقاء نفسه عند الانسحاب من لبنان. نجح جاك شيراك في التأثير على بوش، الذي اقتنع بحجته. سوريا ليست العراق، لقد تعلّم بوش بعض الدروس.

هذه المرة، هو متفاجئ جداً من ظهور هذا الطبع الهجومي لدى شيراك، إنّ الجو في هذه القمة لا يشبه ذاك في سابقاتها. بعد المواجهات العدوانية والخلافات حول أمور عديدة، بدأ عهد جديد: تحالف سرّي فرنسي – أميركي. علّق بوش: «**أرى بوضوح الطريق الذي يجب أن نسلكه، إنّه مشروع مهم، إنّها لحظة هامة**».

كان وزيرا خارجية البلدين، ومستشارا الرئيسين يحضرون اللقاء، واتفقوا على البقاء على اتصال لتبادل المعلومات. واقترحت كوندي رايس إبلاغ تيري رود لارسن بنتيجة الاجتماع «**ليشارك في الاستراتيجيّة بدون أن تكون له علاقة بلجنة التحقيق في الاغتيال**».

انسحاب القوات السوريّة من لبنان

استفاد البيت الأبيض والإليزيه من الموجة المعادية لسوريا التي تجتاح شوارع بيروت لتصعيد الضغط ضد سوريا. في 6 أيار/ مايو 2005، أعلن أمام البرلمان عن

عزمه سحب القوات السوريّة من بلد الأرز، فقال (الأسد) «**لا يمكننا أن نبقى في لبنان إذا أصبح وجودنا هناك مصدراً للانقسام بين اللبنانيين**».

اتصل جورج بوش بـ شيراك لتقييم صدقيّة هذا الإعلان. «**سيقوم السوريّون بتنازلات، سينسحبون بشكل جزئي، ولكنّهم سيحاولون الاحتفاظ بنواة قوتهم في لبنان**» أكّد شيراك، وأوصى ببذل كل المحاولات لإقناع حزب الله بالتباعد عن سوريا، ولتفادي تطوّر الاضطرابات التي تثيرها سوريا في المخيمات الفلسطينيّة. يتحدث شيراك من جديد بما يتنبؤه عن إحداث تغيير للنظام في سوريا، فيقول «**إنّ إظهار نية من هذا النوع هو ما تريده سوريا. إذا تمكننا من تحقيق انسحاب للقوات السوريّة من لبنان، وإفلات قبضتها على لبنان، سينهار النظام السوري من تلقاء نفسه. ثمّة قوس شيعي قد تكوّن يبدأ في إيران و ينتهي في لبنان، ويمر بالعراق وسوريا (العلوية)، ولكن، بما أنّ العلويين هم أقلية، ففي سوريا الغد، ستحمل الديمقراطيّة إلى السلطة السُّنّة والمسيحيّين، مما سيحدث ثغرة في القوس الشّيعي.**»[16]

إنّ خوف شيراك من الامتداد الشّيعي يشكل عمدة رأيه السياسي في ما يتعلّق بالشرق الأوسط ؛ وكان يكرر هذا الأمر أمام الرئيس بوش آملاً بالحصول على دعم من البيت الأبيض، حيث يتطابق المحافظون الجُدد معه في هذا الرأي.

بعد عدة أسابيع، سلّم الرئيس الأسد تيري رود لارسن خطة مفصّلة تشرح كيفيّة مغادرة جنوده وأفراد أجهزة الاستخبارات للبنان، الأمر الذي يجب أن ينتهي في 30 نيسان/ أبريل 2005. من جهة أخرى، وافق مجلس الأمن في 7 نيسان/ أبريل، على إنشاء لجنة تحقيق دوليّة حول مقتل رفيق الحريري، كما كان يتمنى جاك شيراك. كُلّف قاضٍ ألماني شهير برئاستها، هو ديتليف ميليس. اجتهد الفرنسيون لمحاولة الحفاظ على الإجماع الذي نشأ بسبب موت الحريري، فكان شيراك يتواصل مع سعد الحريري، الوريث السياسي لوالده. وكان السفير الفرنسي في بيروت، بيرنار إيمييه يلعب دور الوسيط بين الفئات اللبنانيّة المختلفة. أسس الدبلوماسيّون علاقات مع حزب الله لإقناعه بلعب لعبة الانتخابات والابتعاد

عن دمشق. (التقى الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله سراً بالسفير الفرنسي إيمييه في 16 نيسان/ أبريل، كان اللقاء مثمراً بالرغم من تأكيد قائد حزب الله على الاستمرار بالمقاومة في مواجهة الخروقات الإسرائيليّة وأصر أنّه يجب عدم إضعاف سوريا.)[17].. تمّ إعلام الأمريكيّين على الفور بمحتوى هذا اللقاء الفائق الحساسية، بموافقة الإليزيه. بينما كان الأمريكيّون يريدون إدراج حزب الله على قائمة المنظّمات الإرهابيّة، كانت الرسالة الفرنسيّة واضحة: «**من الأفضل اعتماد سياسة المداراة مؤقتاً. وافق البيت الأبيض على التريّث استجابة للرغبة الفرنسيّة بدون أن يكون ذلك نابعاً من تغيير في الرأي.**»[18]

اعتبرت كلاً من باريس وواشنطن أنّ دمشق لم تنفذ كل البنود المتعلّقة بها في القرار 1559، لذا قررت الدولتان أن الضغط على سوريا يجب أن يستمر. لكن حسب المستشار الدبلوماسي الفرنسي، فإنّ الحكم الذي أصدره الأمريكيّون على النظام السوري قاسٍ بشكل واضح، وهو يتلخص كما يلي: «**الأسد ليس مصلحاً. لا يمكن أن ننتظر منه شيئاً. النظام غير قابل للإصلاح. نظام الأسد ليس منيعاً ضد احتمال انهيار، والشعب السوري متعطش للتغيير**». التقييم الفرنسي للوضع يختلف، وهو حسب غوردو – مونتاني: «**اللعبة لم تنقضِ بعد، الإصلاحيون والمحافظون يتواجهون الآن في سوريا، والرئيس الأسد هو من جانب الإصلاحيين على الأغلب، ولكنه يعطي إشارة توحي بأنّه من الجهة المقابلة، يجب أن نلزمه بكلامه، ونحكم عليه من خلال أفعاله. لا بدّ لنا من استئناف التواصل مع دمشق، وإن كان ذلك لا يزال مبكراً، فإنّ هذا الأمر لا يمكن تفاديه. تجاهل سوريا سيدفعها إلى الراديكالية.**»[19]

شيراك يسعى لحصول محاكمة دوليّة

كانت كلٌّ من واشنطن وباريس تراقبان عن كثب هذا الملف، في الوقت الذي كان فيه ديتليف ميليس يتهيأ لتقديم النتائج الأولى المستخلصة من التحقيق حول مقتل

الحريري، وتيري رود – لارسن يتهيأ لتقديم تقريره حول الانسحاب السوري، كان جاك شيراك يستقبل كوندوليزا رايس في الإليزيه، في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2005. تمحور اللقاء بشكل أساسي حول موضوع سوريا ولبنان.

فقالت رايس: «الرئيس بوش يظن أنّ الوقت صار ملائماً للتنسيق في ما بيننا حول المسار الذي يجب اعتماده، ما هو رأيكم في الوضع؟»

كان الرئيس شيراك سعيداً جداً لأنّ الأمريكيّين يطلبون مشورته، فأجاب «**ينبغي أن يكون لبنان أولويتنا المطلقة، من جهة استقلاله واستقراره وديمقراطيته. النتائج التي بدأت تظهر منذ عدة أشهر غنية بالمعلومات: النظام السوري يتضعضع شيئاً فشياً، فهو لن يمكنه أن يقاوم الضغط المزدوج الذي يأتيه من جهة، من لبنان المستقل، الذي يرفض مشروع سوريا الكبرى، والتناقضات التي ينتجها هذا الوضع في وسط الأقليّة العلويّة الحاكمة من جهة أخرى. لهذا السبب، يجب ألا نسعى لإحداث تغيير في النظام في دمشق، لأنّ هذا الأمر سيحدث من تلقاء نفسه، فنحن، إن فعلنا ذلك، سنفقد ميزة مهمة: الدعم الذي تقدمه حالياً الدول العربيّة الكبرى مثل مصر و العربيّة السعوديّة. من المؤكد أنّ هذه البلدان تتمنى حدوث تغيير مماثل، لكن تريده أن يحدث من تلقاء نفسه، وهم يرفضون أن يتواجدوا في وضع يُطلب فيه منهم المشاركة في عمليّة تستخدم القوة ضد نظام عربي آخر».20 على ما يبدو، كان جاك شيراك لا يزال مقتنعاً بأنّ بشّار الأسد سيسقط كثمرة ناضجة! وأنّ كل ما يحتاجون لفعله هو الانتظار. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لشيراك، فإنّ عدم تمكن ديتليف ميليس من إجراء تحقيقاته بحرية كاملة في دمشق، سيشارك في زعزعة الوضع السوري.**

أمّا بالنسبة لانتحار وزير الداخليّة السوري اللواء غازي كنعان، فإنّ هذه المسألة التي يكتنفها الغموض، تدل على تهالك النظام السوري من الداخل، بالنسبة لشيراك.

يتابع شيراك شارحاً لـ رايس: «إنّ تقرير ميليس سيكون في الغالب قاسياً جداً

على سوريا، وحتى لو كنّا لا نعلم الآن، على أي مستوى سيحدد التقرير مسؤوليّة سوريا، فهو على الأقل، سيقرر بأنّ سوريا متورطة في اغتيال الحريري، وأنّها لم تتعاون مع التحقيق. في هذا السياق، لا بد من تمديد مهلة ميليس. لقد أصبح هذا القاضي الألماني تجسيداً للعدالة والديمقراطيّة في لبنان. ميليس لا يصدق رواية أنّ كنعان انتحر. وقد طلب بالسماح لمفتشيه بالذهاب إلى سوريا لمعاينة الجثمان، للتأكد من أنّه فعلاً اللواء كنعان والاطلاع على ظروف الوفاة، فـ ميليس يبدو مقتنعاً بأنّ كنعان ربّما أُخفي أثره، ولم يقتل، بالطبع، لن يوافق السوريّون على هذا الطلب، ولكن ميليس مستعد لإطالة مدة مهمته، وهذا الأمر ضرورة نفسية وسياسية.»[21]

ويعرض جاك شيراك أفكاره الأخرى حول التحقيق: «**يجب أن نقرر كيف ستتم محاكمة الجناة. لا بأس بمحكمة لا مركزيّة على طريقة «لوكربي»، فيها قضاة دوليون تحت الرئاسة النظريّة لقاضٍ لبناني، كما حدث أيضاً في كمبوديا. يمكننا تخيل كل التركيبات الممكنة، لكن من الضروري الحصول على نتائج التحقيق بسرعة. كل اللبنانيّين يتمنون حدوث هذا الأمر، ولن يفهموا عدم حصول تقدم**». أوصى شيراك بشكل واضح بأن يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار جديد حول الموضوع: «**يجب اتخاذ إجراءات حازمة للضغط على سوريا وكذلك على لبنان، إذ أنّ الرئيس لحود قد يكون متورطاً، ولو عن طريق أنّه أحد دعائم نظام الفساد. إذا استطعنا أن نعتمد بسرعة وبالإجماع عدداً من المطالبات لسوريا وحتى من العقوبات، ستكون النتائج مهمة، وقد يصل تأثيرها إلى حد سقوط النظام.**»[22]

أعربت كوندوليزا رايس عن اهتمامها الشديد بما قدمه الرئيس شيراك. وهي وافقت شيراك بأنّ تقرير رود – لارسن سيفيد بأنّ سوريا انتهكت القرار 1559 عن طريق إعادة تسليح المخيمات الفلسطينيّة في لبنان، وإنّ معالجة هذا التهديد بالنسبة لـ رايس، تساوي من حيث الأهميّة ما تبقى من محتويات تقرير ميليس.

فقالت: «**إنّ الرئيس المصري مبارك قلق جداً من هذه التطورات (تسليح**

المخيمات) التي قد تؤثر على الوضع الأمني في قطاع غزة، وهو أمر تتأثر به مصر عن كثب». محمود عباس مستاء جداً كذلك، ف بشار الأسد لا يخفي ما يفعله: لقد التقطت له الصور مع القادة الفلسطينيّين المنشقين! إنّ تصرفه هذا يظهر أنّ الأمور لا تتوقف عند هذا الحد».

أكملت كوندي حديثها عن تراخي السوريّين في ضبط حدودهم مع العراق: «**كل يوم، يُقتل جنود أميركيون ومواطنون عراقيون أبرياء في هجمات يقوم بها إرهابيون وانتحاريون قدموا من جميع أنحاء العالم العربي، ومروا في طريقهم على العراق، عبر مطار دمشق، ومن سوريا، يقطعون الحدود السوريّة العراقيّة بلا عناء. نحن نقوم بعمليات عسكرية، ولكن لا غنى عن قطع الإمدادات، لاسيما الإرهابيين الانتحاريين. المجتمع الدولي لا يمكنه أنّ يظل صامتاً. إنّنا نعاني من هذه المشكلة، ونحتاج دعم فرنسا لإحداث تغيير في تصرفات سوريا، إنّ مسألة تغيير النظام ليست هي الأساس، إذا تمكننا من الحصول على نتائج بالتعاون مع الأسد، فذاك أفضل، وإلاّ، لا بد من فعل شيء.**»[23]

فإذاً، كوندي رايس ترغب في دفع الأمور إلى درجة أبعد من الاكتفاء بتحقيق دولي حول مقتل الحريري: «**لا يمكننا الانتظار عاماً أو عامين**» أكّدت رايس.

وافق شيراك على صحة ما قالته رايس عن الدعم السوري للمنشقين الفلسطينيّين والانتحاريّين قائلاً: «**من المؤكد أنّ الأسد يسهل انتقال هؤلاء إلى الأراضي العراقيّة، هذا إذا لم يكن هو نفسه يدفع لهم المال**».

«**في ختام هذا التبادل، اقترحت رايس أن يصير العمل مرتكزاً على استصدار قرارين من مجلس الأمن بشكل متوازٍ، الأوّل يتعلّق بعدم تعاون سوريا مع التحقيق الدولي الذي يقوده ميليس حول مقتل الحريري، والثاني يتناول سائر ارتكابات سوريا، بعد تسليم تقرير تيري رود – لارسن.**»

مازال الحلف الفرنسي – الأمريكي صامداً، ففي الأوّل من تشرين الثاني/

نوفمبر 2005، أصدر مجلس الأمن قراراً يطلب فيه بإلحاح من سوريا أن تتعاون بشكل أفضل مع ميليس ومحققيه، بعد أن سلّم هذا الأخير تقريره الذي يتهم فيه سوريا، كما كان متوقعاً.

حرب تموز

بعد عدة أسابيع، طلبت (الحكومة اللبنانيّة) رسميّاً من هيئة الأمم المتحدة إنشاء محكمة دوليّة لمحاكمة مرتكبي الاعتداء الذي أدى إلى موت رفيق الحريري واثنين وعشرين شخصاً آخرين. وبدعم من واشنطن وباريس، وافق مجلس الأمن على هذا الطلب في 29 آذار/ مارس 2006. لكن ما حصل هو أنّ الحملة العسكريّة التي شنتها «إسرائيل» على لبنان في 13 تموز/ يوليو 2006، بعد قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليَّين، سمحت لسوريا بأنّ تتنفس قليلاً.

رأى شيراك في هذا الأمر محاولة ماهرة دبرها بشّار الأسد مستعيناً بحليفه حزب الله، لتحويل الاهتمام عنه، فقال: «**إنّ الأسد يحاول عن طريق أزمة إقليميّة كبرى، أن يستعيد مكانته كمتحدث لا غنى عنه، والتخلص من الضغوط التي فرضت عليه.**»[24]

اضطرت القوى الكبرى لأن تحاول إنهاء هذا الانفجار الجديد. فعندما كانت القوات الإسرائيليّة تقصف لبنان بكثافة، كانت كوندوليزا رايس في زيارة إلى باريس، وتحدثت مع نظيرتها الإسرائيليّة تزيبي ليفني من هاتف مكتب نظيرها الفرنسي فيليب دوست – بلازي فقالت للوزيرة الإسرائيلية: «**إنك ترتكبين حماقة كبيرة!**» في نفس الوقت، كان المستشار الفرنسي غوردو – مونتاني يحاول التوصل إلى تهدئة عن طريق تكثيف الاتصالات بطاقم رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت.

وأخيراً، انشغل الدبلوماسيون بصياغة مشروع قرار يقدَّم لمجلس الأمن، يطالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي ونشر الجيش اللبناني. وافق مجلس الأمن على

القرار بالإجماع يوم 11 آب/ أغسطس 2006.

اضطرت «**إسرائيل**» إلى التقهقر، في نهاية حملة عسكريّة انتهت بفشلها بمقابل حزب الله. بعد طوفان النار، خفت حدة الطوق الفرنسي الأمريكي المفروض على لبنان. أسرّ شيراك لـ بوش في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006: «**مازلت قلقاً من موقف سوريا العدواني، ويجب الضغط على «إسرائيل» للتوقف عن طلعاتها الجويّة فوق لبنان، التي تفسر على أنّها استفزازات.**»[25]

نُظّم مؤتمر للمانحين لإعادة إعمار لبنان في كانون الثاني/ يناير 2007، تحت رعاية واشنطن وباريس. على هامش هذا المؤتمر، سنحت فرصة أخيرة لـ شيراك ليتحدث عن نقاط الالتقاء بين الفرنسيّين والأمريكيّين حول الملف الدقيق الذي هو مقتل الحريري. «**بلد الأرز تنفس قليلاً، ولكن قتلة الحريري (الحقيقيين) ما زالوا طلقاء، وبشار الأسد ما زال في منصبه في دمشق، وخلافاً لتمنيات شيراك التي كررها باستمرار، فإنّ نظام الأسد لم يتعرّض للانهيار. الرئيس الأسد، بمهارة فائقة، أرخى الوثاق الذي كان يمسكه في يده عندما اضطر إلى ذلك، وعندما هبت العاصفة، أدار ظهره لها محتمياً، حتى مرّت، ليس هذا فقط، ولكنه تمكن من كسر العزلة الدوليّة المفروضة عليه منذ حزيران/ يونيو 2007، حين مدّ له الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي يده، وهكذا انطوت صفحة الحنق الشيراكي الذي ظهر في النتيجة، أنّ فعاليته كانت محدودة.**»[26]

هوامش الفصل الثالث:

1) راجع الفيلم الوثائقي «**الخديعة**»، إعداد علي الموسوي، قناة المنار.
2) راجع الفيلم الوثائقي «**الخديعة**»، م. س.
3) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 463.
4) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 463.
5) تصريح لدبلوماسي فرنسي في مقابلة أجراها مؤلف كتاب داخل أسرار الرؤساء معه سنة 2009.
6) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 464.
7) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 464.
8) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 465.
9) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
10) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
11) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
12) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
13) أنظر: نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
14) أنظر: نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 466.
15) أنظر: نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 467.
16) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 468.
17) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 469.
18) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 469.
19) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 469.
20) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 471.
21) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 472.
22) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 472.
23) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 473.
24) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 474.
25) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 475.
26) نُوزِيّ، داخل أسرار الرؤساء، م. س. ص 476.

الفصل الرابع

أهداف الجريمة.. وتسريبات التحقيق

أهداف الجريمة وتسريبات التحقيق

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكيّة و«**إسرائيل**» المستفيدتين الوحيدتين من اغتيال رفيق الحريري، كما أدت عمليّة الاغتيال إلى نتيجة طالما سعت إليها «**إسرائيل**» وهي وضع جزء مهم من الشعب اللبناني في موقع مناهض لحزب الله، ولا شك بأنّ لهذا الاغتيال أهدافاً عديدة كشف الكثيرون عنها أو عن بعضها، فما تلك الأهداف؟؟

«إنّ اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري في بيروت، تمّ التخطيط له وتنفيذه بعناية فائقة، بحيث أُريد أن يطلق العنان لسلسلة تفاعليّة من الأحداث في المنطقة، وهي الأحداث التي قد تمهد الطريق أمام عقيدة راسخة خاصّة بعصبة المحافظين الجُدد التي كانت تُدير البيت الأبيض في حينها وهذه الوثيقة صيغت في العام 1996 من قبل ريتشارد بيرل ودافيد وورسر ودوغ فيث تحت إشراف ديك تشيني وتقول إنّ على «إسرائيل» تشتيت انتباه سوريا في لبنان عن طريق استخدام عناصر المعارضة اللبنانيّة بهدف زعزعة السيطرة السوريّة وتقويضها في هذا البلد.»[1]

بعد إجراءات قامت بها الحكومة اللبنانيّة بشخص رئيسها السنيورة وبالتعاون مع مجلس الأمن الدولي وبدعم كبير من الإدارة الأمريكيّة تمّ إنشاء محكمة دوليّة خاصّة بلبنان للتحقيق بعملية اغتيال الرئيس الحريري.

عيّن مجلس الأمن الدولي القاضي الألماني ديتليف ميليس محققاً في قضيّة

الاغتيال المذكورة. فمن هو ديتليف ميليس ؟؟ وكيف كان مسار تحقيقه ؟؟

- هو ألماني الجنسية وكان قاضياً مثيراً للجدل في بلاده.
- شغل منصباً رفيع المستوى في النيابة العامّة في برلين الغربيّة 1980.
- تولّى التحقيق في قضيّة قتل ثلاثة جنود أميركيين في مقهى في برلين. تعاون فيها مع المخابرات الإسرائيليّة وتوصل معهم إلى اتهام ليبيا.»[2]
- تولّى في العام 1998 مسؤوليّة مكتب شبكة القضاء الأوروبية ومكافحة الجريمة في محافظة برلين.
- يُعرف بفساده وعلاقاته الوثيقة بالمخابرات الأمريكيّة والإسرائيلية، وقد صرّح الكثير من زملائه بهذا الأمر عبر وسائل الإعلام.

اعتمد ميليس على رأيه السياسي في التحقيق الذي بدأه، وكانت له آراء مسبقة وتحليلات شخصيّة عمل على إثباتها عبر شهود الزّور والظهور الإعلامي بدلاً من القيام بتحقيق جدي ومهني. وإلى جانبه نائبه اليهودي غيرهارد ليمان المعروف بعدائه للعرب والمسلمين. وقد تبنى في بناء نظرياته كل أقوال شخصيّات الرابع عشر من آذار الذين كانوا يواكبونه في جميع جولاته التحقيقية ورحلاته السياحية والترفيهية (كما كان ظهر على شاشات التلفزة).

أمّا نظريّة ميليس في التحقيق فهي مبنية على أساس وجود مؤامرة سوريّة لبنانية. يشهد على تفاصيلها محمد زهير الصدِّيق الذي قدّمه ميليس على أساس أنّه ضابط في الجيش السوري. وفي هذا الموضوع يقول المعارض السوري نزار نيوف في حوار مسجل أنّ زهير الصديق هو من صناعة مروان حمادة، وأنّه ليس ضابطاً في الجيش السوري وشرح تفصيل كذب هذه المعلومة.. في أيار عام 2005، أي قبل قدوم ميليس إلى لبنان. «**وهذا الأمر يدعو إلى التساؤل عن وجود زهير الصديق قبيل تأسيس المحكمة.**»[3]

«**أخذ تقرير ميليس بنظرية تهديد الرئيس السوري للحريري، وقال بعدم**

تعاون سوريا الكافي مع لجنة التحقيق الدولية.. كما أشار إلى إهمال السلطات اللبنانيّة في التحقيق.»[4]

«كما أشار التقرير إلى سيارة الميتسوبيشي كان يقودها انتحاري، وقدم تحليلاً لمسار السيارة بناء على صورة كاميرا بنك[5]**»**(HSBC).

مجلس الأمن

في 2005/11/25 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصّة تشاورية غير رسميّة لمناقشة تقرير ميليس. أبدت الدول الكبرى فيه استعدادها لاستصدار قرار من مجلس الأمن على أساس تقرير ميليس. مثل (أميركا، فرنسا، «**إسرائيل**»، بريطانيا) تدخل سفير الجزائر قائلاً: «**إنّ خلاصة تقرير ميليس لا يجب أن تُفسح في المجال أمام الاستغلال السياسي من قبل بلدان المنطقة، وأضاف يجب أن لا يتحوّل مجلس الأمن إلى محكمة.»**[6] وأظهر السفير الجزائري بعض الثغرات القانونيّة الفاضحة في التقرير، منها أنّ زهير الصديق ملاحق قضائياً في بلده.

وأثار مندوب الأرجنتين مسألة شاحنة الميتسوبيشي، وطرح عدة أسئلة جوهرية حول: كيف تمّ اكتشاف هذا الخيط ودرسه؟ وما هي الطريق المؤكدة التي سلكتها الشاحنة من اليابان إلى المنطقة..

وتعاونت سوريا مع ميليس عبر لجنة قانونيّة (كما نصحها الخبراء) بعيداً عن الحملات الإعلاميّة، على خلفيّة مكر ميليس وعدائه السياسي لها، وإمكانية إيقاعها في شباك تآمره، هذه الشخصيّة لميليس أوجدت له خصوماً وأعداء كثر من القضاة المحترفين والقديرين في ألمانيا، سهُل الوصول إليهم ونشر فضائح ميليس على الملأ، وهذا ما ساعد على إسقاط مصداقيته بعد أشهر قليلة..

وقد ساعدت أجواء الرشوة والفساد السياسي في لبنان على انزلاقه سريعاً. حيث صُوِّرَ بوضعيات محرجة في أماكن مختلفة في لبنان وقُدّمت الصور بقرص مدمج

(DVD) إلى مجلس الأمن خلال مناقشة تقرير ميليس في إحدى جلساته. وكان يسعى ميليس بكل جهده عبر شهود الزّور للإيقاع بسوريا. وقال مصدر فرنسي «إنّ ديتليف ميليس طلب من الرئيس الفرنسي جاك شيراك المساعدة المباشرة للحصول على قرار دولي يجبر السوريّين على المجيء إلى المونتيفردي!!؟ للتحقيق معهم، وحسب المصدر، إنّ اختيار النمسا جاء بناء على اقتراح روسي وبدعم صيني... وقد وجهت سوريا كلاماً واضحاً إلى النمسا مفاده: إنّ أي اعتقال لضابط سوري يعني حالة حرب بين سوريا والنمسا. ونصحت أجهزة الأمن الفرنسيّة، الرئيس شيراك بالابتعاد عن فضائح ميليس، فاقترحت فرنسا تغيير المحقق الألماني وتعيين آخر يتمتع بشيء من المصداقيّة العلنية على الأقل، فُطرح اسم مساعده الألماني (غيرهارد ليمان) من قبل جوني عبدو.»[7]

التحقيق الدولي وانتهاك مبدأ السّريّة

الأجندة الدوليّة فرضت تحولاً في مسار الاتهامات، وهنا بدأت مؤامرة تحويل الاتهام بالجريمة إلى حزب الله ولم تكن خافية على أحد أنّ التسريبات الصحفية، والتصريحات الرسميّة التي تناولت التحقيق الدولي نقلاً عن مصادر فيه تهدف إلى ذلك، وبدأ هذا الأمر منذ الساعات والأسابيع الأولى للاغتيال مع صحيفة «السياسة» الكويتية بتاريخ 21 أيار 2005، وبعدها صحيفة "لوفيغارو الفرنسية» بتاريخ 19 آب 2006. ومرة جديدة «**السياسة**» الكويتية بتاريخ 28 آذار 2009، ومن ثم «**دير شبيغل**» الألمانيّة بتاريخ 23 أيار 2009، وموقع «**إيلاف**» بتاريخ 8 تموز 2009، وصحيفة «**لوموند**» الفرنسيّة بتاريخ 14 شباط 2010، وقناة الـ cbc الكنديّة، والعديد من المقالات الأخرى والوثائقيّات التلفزيونية، التي تبيّن أنّ مضامينها مستقاة من مصادر مطلعة في التحقيق الدولي.

وهذه التسريبات لم تحصل بشكل عفوي، وإنّما هي متعمدة من قبل أفراد

في التحقيق الدولي، والقصد منها هو القدح والذم والافتراء على حزب الله بمعزل عن القرار الاتهامي توقيتاً ومضموناً، وهذا استثمار واضح لحركة قضائيّة يُفترض بها أن تحافظ على قرينة البراءة حتى تثبت الإدانة، لا بل هو انتهاك لمبدأ سريّة التحقيق الذي هو من أبسط المعايير الدوليّة للعدالة. ومن المعروف أنّ مبدأ سريّة التحقيق هو مبدأ سائد في مختلف قوانين أصول المحاكمات الجزائيّة، على غرار مبدأ شموليّة التحقيق. المادة 53 من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة اللبناني لحظت صراحة مبدأ سريّة التحقيق، فنصّت على أنّ التحقيق يبقى سريّاً حتى إحالة الدعوى على قضاء الحكم، باستثناء ما يتعلّق بالقرار الظّني الذي هو قرار علني، بحيث يتعرّض كل من يُفشي سريّة التحقيق للملاحقة أمام القاضي المنفرّد الجزائي ويعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

إنّ من شأن انتهاك مبدأ سريّة التحقيق عند اعتماد أعلى معايير العدالة الجنائيّة الدوليّة أن يُبطل التحقيق، لاسيما إذا ما تمّ استخدامه لغايات سياسيّة محلية أو إقليميّة من شأنها تقويض السلم الأهلي أو الإقليمي، وهو ما يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

الحرب الأمنيّة بين حزب الله و «إسرائيل»

بما أنّ تقرير الـ CBC الكنديّة قائم على حرب أدمغة في التكنولوجيا ووظائفها الأمنيّة والاستخبارية، فلا بدّ من وقفة سريعة مع آخر محطة من الحرب الأمنيّة التكنولوجية التي دارت، وتدور بين جهاز أمن المقاومة والعدو الصهيوني منذ أكثر من ربع قرن.

كان من أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها لجان التحقيق العسكريّة الكثيرة التي شكلها الجيش الإسرائيلي للتعرّف على خلفيّة أسباب إخفاقه في تحقيق الأهداف التي حددتها حكومة أيهود أولمرت للحملة العسكريّة على لبنان في أعقاب

أسر حزب الله لاثنين من جنوده، كانت بلا شك الحاجة إلى زيادة الاستثمار في مجال جمع المعلومات الاستخبارية.

فقد كان واضحاً لهذه اللجان أنّ هذه الحرب أبرزت العديد من مظاهر القصور في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، وأدت في النهاية إلى عجز «**إسرائيل**» عن حسم المعركة لصالحها، رغم تفوقها بشكل هائل على حزب الله. فالاستخبارات الإسرائيليّة فشلت في التنبؤ بإمكانية أن يقوم حزب الله بأسر الجنديين، كما أنّه عندما أعلنت تل أبيب الحرب، تبيّن أنّه لم يكن لدى هذه الاستخبارات معلومات دقيقة عن إمكان تخزين ونصب صواريخ حزب الله، الأمر الذي أتاح للحزب مواصلة إطلاق الصواريخ حتى آخر يوم في الحرب، **مما** أدى ولأول مرة إلى نزوح عشرات الآلاف من الإسرائيليّين عن مستوطنات الشمال، وترك آثاراً مدمرة على المزاج العام للجمهور الإسرائيلي، وبعضهم قد غادر فلسطين المحتلة فعلاً.

وفيما كان الانشغال السياسي بملف المحكمة الدوليّة يطغى على كل شيء، كانت المقاومة تواصل حربها الأمنيّة المشتعلة في الخفاء مع «**إسرائيل**» على وقع مؤشرات تفيد أنّ هذه الحرب دخلت طوراً جديداً عنوانه تفكيك شبكات التجسّس التقني، بعدما قطعت عمليّة تفكيك شبكات التجسّس البشري أشواطاً كبيرة.

واتخذت المرحلة الجديدة من المواجهة السريّة بين حزب الله و«**إسرائيل**» طابعها الخاص في ضوء لجوء الأخيرة إلى الاعتماد بشكل متزايد على المصادر الفنية لتتبع أجهزة المقاومة في محاولة للتعويض عن العمى الاستخباري الذي أصابها جراء تعطيل الجزء الأكبر من شبكة مصادرها البشرية. وفيما يبدو أنّه تشخيص دقيق من المقاومة لطبيعة صراع الأدمغة الذي يخوضه العدو الإسرائيلي ضدها، تشير التطورات التي سجلتها الأشهر الأخيرة أنّ المقاومة قررت مجاراة أجهزة العدو من خلال الانتقال بثقلها الأمني إلى الحلبة الجديدة التي اعتقدت الاستخبارات الإسرائيليّة حتى أمس القريب أنّها تلعب فيها دون منافس.

فبعدما نجحت المقاومة في كشف ثلاثة أجهزة تجسّس على شبكة اتصالاتها الخاصّة منذ نهاية العام الماضي، تبيّن أنّ الأجهزة المختصة فيها رصدت شكلاً آخر من التجسّس التقني القائم على زرع أجسام في صخور توضع في أمكنة معنية تتميز بإطلالتها الكاشفة على مساحات واسعة وذات صلة مفترضة بنشاط المقاومة، ويتمّ تشغيلها بآليات تحكم عن بعد متطوّرة جداً، مما يتيح للعدو الحصول على صور وتسجيلات من أنواع مختلفة.

فبالإضافة إلى تدمير أجهزة التنصّت على شبكة الاتصالات السلكيّة التابعة للمقاومة في منطقتي بنت جبيل ومرجعيون، جاء الكشف عن الأجهزة التجسّسية في تلال صنين والباروك ليسجل إنجازاً استخباريّاً نوعياً لكلٍ من الجيش والمقاومة، فيما لم يحل بعد لغز الانفجار البحري على شاطئ صيدا، والذي تردد في «**إسرائيل**» أنّه ناجم عن تدمير منشأة تنصّت ورصد تقنية كانت مزروعة في البحر.

على أنّ السؤال الأهم إسرائيلياً الآن هو: هل يعني السقوط المتدحرج لوسائط التجسّس تدميراً تلقائياً لبنك الأهداف الذي كانت الاستخبارات الإسرائيليّة عملت على جمعه خلال الأعوام الماضية، والذي لا ينفك قادة العدو يتباهون به بوصفه الورقة الرابحة ضد المقاومة في الحرب المقبلة..؟ سؤال فرض نفسه على الأجندة السياسيّة والإعلامية في داخل «**إسرائيل**»، خلال الفترة الماضية، وإن تمت مقاربته على الطريقة الإسرائيليّة النموذجية التي تتقن المزج بين المكابرة والإقرار.[8]

حرب أدمغة

بعد الفشل الذريع للجيش الإسرائيلي في عدوان تموز 2006 ودحره على يد المقاومة، نشطت حركة الاستخبارات الإسرائيليّة خلال السنتين الأخيرتين باتجاه استباحة لبنان أمنياً عبر عدوان واسع على شبكة اتصالاته، إلاّ أنّ هذا العدوان مُنيَ بإخفاقات عدة أصابته بها عين المقاومة الساهرة بالتعاون

مع الجيش اللبناني، لتحبط المخططات والمؤامرات التي تستهدف كل لبنان. وتستمر حرب الخروقات للسّيادة اللبنانيّة التي تشنها «إسرائيل» سيما في مجال الاتصالات (كما سيأتي لاحقاً)، فبعد استباحة قطاع الاتصالات الخلويّة والثابتة، عمد الإسرائيليّون من جديد إلى تركيب أجهزة رصد وتجسّس في جبال لبنان لتوسيع دائرة رصدها لحركة المقاومين، ولجعل لبنان تحت عيونهم بشكل مستمر. وفي ظلّ العمل الحثيث والإصرار على المواجهة في الحرب الأمنيّة ـ الاستخباراتيّة ـ التجسّسية، تمكن جهاز أمن المقاومة بتاريخ 15، و2010/12/16 من رصد منظومتين متطورتين بالتعاون مع استخبارات الجيش اللبناني، وحققت انجازاً استخباراتيّاً نوعيّاً، حيث تمكنا (المقاومة والجيش) من تفكيك المنظومتين التجسّسيتين في منطقتيّ أعالي صنين والباروك الإستراتيجيتين.

منظومة صنين

في الوقائع المتعلّقة بهذا الانجاز النوعي المتمثل في الكشف عن منظومتي تجسّس للمراقبة والرصد في أعالي المنطقتين المذكورتين، أبرزها أنّ منظومة التجسّس في أعالي صنين، عبارة عن صخرتين، واحدة مزودة بكاميرات تصوير تغطي لمسافة 20 كيلومتراً وتُقرّب الهدف المنشود إلى حدود المتر الواحد، والأخرى عبارة عن ركائن، أي بطاريات تزود الكاميرات بالطاقة وتؤمن هذه التغذية لسنوات طويلة.

وكانت منظومة صنين تحتوي على خمسة أجزاء:

1- نظام بصري.

2- نظام إرسال الصورة والبث عبر الأقمار الصناعيّة.

3- نظام استقبال إشارات التحكم، أي تشغيله عن بعد.

4- نظام إدارة التحكم بالمنظومة.

5- نظام التغذيّة بالطاقة.

ومهمة هذه المنظومة كشف أهداف بعيدة المدى وتحديدها بشكل دقيق، وتحديد إحداثيّات لأهداف أرضيّة وإرسالها عبر الأقمار الصناعية أو بالطائرات لتسهيل ضربها، وهي تغطي كامل السلسلة الشرقيّة لجبال لبنان والمناطق المجاورة، وأنّ كل ما يحدث في هذا النطاق ينقل مباشرة عبر النظامين البصري وإرسال الصورة، (كل منطقة الحدود اللبنانيّة ـ السوريّة شرقاً بالإضافة إلى معظم سهل البقاع).

منظومة الباروك

أمّا منظومة التجسّس في الباروك، والتي هي أكثر تعقيداً من الناحية التقنية، فإنّ الوصول إليها وكشفها وتفكيكها استغرق حوالي 18 ساعة، بسبب وجودها في منطقة وعرة ومغطاة بالثلوج.

وكانت الوحدات العسكريّة التابعة للجيش اللبناني اضطرت إلى شقّ طريق بواسطة الآليات المجنزرة، حيث تمّ اكتشافها على جرف صخري يعلو 1715 متراً عن سطح البحر، وهذه المنظومة كانت تكشف معظم بلدات البقاعيّن الغربي والأوسط، وصولاً إلى بوابة المصنع والمناطق السوريّة، وعدد كبير من مدن وبلدات وقرى الجنوب، وصولاً إلى الحدود مع فلسطين المحتلة.

ومنظومة الباروك هي أيضاً عبارة عن صخرتين وهميتين مزروعتين في المنطقة المذكورة، حجم كل صخرة حوالي المتر مكعب: الصخرة الأولى تحوي على جهاز الكتروني مهمته التقاط الاتصالات وبثّها إلى الأراضي الفلسطينيّة المحتلة ومنها، ومهمته أيضاً تغذية محطات أخرى مزروعة على الأراضي اللبنانيّة كمحطة وسيطة مما يدل على أنّ هناك محطات أخرى تمّ زرعها وتتغذى منها. وهذا الجهاز يحتوي على سبعة هوائيات خمسة منها موجهة باتجاه موقع إسرائيلي في رويسات العلم، واثنان موجهان نحو البقاع الغربي وباتجاه الأراضي السوريّة، والجهاز من صنع إسرائيلي.

أمّا الصخرة الثانية، فعبارة عن ركائن للتغذية تكفي لتأمين الطاقة للجهاز لعدة سنوات وهي بحالة جيدة.

و«إسرائيل» تعترف

هذا الدور البطولي الذي لعبته المقاومة والجيش اللبناني في حرب الأدمغة، وهذا التنسيق الهادف إلى إخماد العيون الإسرائيليّة التي تعمل على استهداف قوة لبنان وضرب الاستقرار فيه، كان محط ذهول الإسرائيليّين، حيث جاءت سريعاً ردة الفعل الإسرائيليّة على هذا الانجاز الأمني.

مستشار سابق للأمن القومي الإسرائيلي يقول «**إنّ «إسرائيل» لا تستطيع هزيمة حزب الله في مواجهة مباشرة، وأنّ حزب الله سيلحق ضرراً بالغاً بالجبهة الداخليّة لإسرائيل في حال اندلاع حرب.**»[9]

وكتب معلق الشؤون الأمنيّة في موقع صحيفة «**يديعوت أحرونوت**»، رون بن يشاي، إنّ «**اكتشاف منظومتي التجسّس في قمتي صنين والباروك، أضرّ بشكل خطير جداً بقدرة أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة على جمع المعلومات، لأنّها (هذه الأجهزة) كانت قد مكنتها من مراقبة تعاظم قدرات حزب الله (العسكرية)، وربّما أيضاً تحديد أهدافه**»، وفيما وصف نجاح «**إسرائيل**» في زرع منظومات متطوّرة جداً في جبال لبنان على أنّه «**إنجاز استخباري عسكري من الدرجة الأولى**»، شدّد في المقابل على حجم «**الآثار الخطيرة**» المترتبة على اكتشاف المنظومتين.

من جهتها قالت صحيفة «**إسرائيل اليوم**»، إنّ ما كشفته المقاومة والجيش اللبناني، «**ليس سوى رأس جبل الجليد**» مؤكدة أنّ «**ما خفيَّ أعظم، وأنّ المعركة في الشمال بين «إسرائيل» وحزب الله، لم تتوقف للحظة**». وأكد معلق الشؤون العسكريّة في الصحيفة، يوآف ليمور، «**على وجود حرب استخباريّة متبادلة ومتواصلة من دون كلل بين الطرفين، ويحاول كل طرف في هذه الحرب، أن يجمع معلومات أكثر**

عن الطرف الآخر، بينما يسعى عدوه بدوره إلى عمليات التضليل والتعمية.» وفيما أقرّت الصحيفة بأنّ الكشف عن المنظومتين يشكل «**خيبة أمل**» بالنسبة لتل أبيب، إلا أنّها أكّدت في المقابل أنّ «**الحدث يُبيّن انجازات تسجل لصالح «إسرائيل»، كونه أثبت بأنّ اللبنانيّين قابلون للخرق من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة، بل ويُبيّن أيضاً بأنّ «إسرائيل» أكثر تقدماً من حزب الله، من الناحيتين التكنولوجية والعملياتيّة**»، وتابعت تقول «**لا يجوز الوقوع في الخطأ، فالمعركة في الشمال لم تتوقف للحظة، لكنّها تُدار فقط عبر وسائل تجسّس واستخبارات، كجزء من الاستعدادات المتواصلة، لحرب لبنان الثالثة**». وتأكيداً على المقاربة الإسرائيليّة الرسميّة، رأت الصحيفة أنّه «**لا يمكن فصل اكتشاف المنظومتين عن السّياق الأوسع، المتصل باحتدام السّجال الداخلي في لبنان، على خلفيّة اتهام المحكمة الدوليّة لحزب الله**» باغتيال الحريري.

وكانت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، استضافت مجموعة من الخبراء والمعلقين في أعقاب الإعلان عن اكتشاف المنظومتين، الذين اقروا بأنّ الضرر فادح جداً لإسرائيل، وأنّ «**الكشف يشير إلى قدرة استخباريّة متطوّرة لدى وحدة مكافحة التجسّس في حزب الله.**»

وذكر الخبير الإسرائيلي في شؤون الاستخبارات، يوسي ميلمان، أنّه «**من المرجح أن تكون وحدة مكافحة التجسّس لدى حزب الله، قد تزودت بوسائل تقنية متطوّرة ساعدت على تطوير أساليبه بشكل كبير، الأمر الذي شكّل لديه قفزة نوعية على المستوى الاستخباري، في السنوات الأخيرة**»، وبحسب الخبير الإسرائيلي «**يمكن القول إنّ حزب الله قد اكتشف المنظومتين منذ مدة وعمل عليها وتعرّف على مكوناتها، ومن غير المستبعد أن يكون قد نجح بإدخال معلومات كاذبة ومضللة لإسرائيل، قبل نقل هذه الأجهزة من مكانها.**» **وأقرّ المسؤول السابق عن العمليّات التنفيذية في الموساد الإسرائيلي، غاد شمرون،** بـ «**تطوّر حزب الله استخباريّاً**»، مؤكّداً على «**وجود حرب أدمغة بين حزب الله**

والاستخبارات الإسرائيلية»، وبحسب شمرون «ليس جديداً أنّ «إسرائيل» تتجسّس على لبنان، وهي غير مضطرة إلى وضع جاسوس على مفترق كل طريق، بل عليها أن تُركّب وسائل تنصّت وتجسّس مختلفة، وما المنظومتين الأخيرتين التي تمّ الكشف عنهما، سوى جزء من هذه الوسائل.»[10]

وقال الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، اللواء غيورا آيلاند، إنّ «**إسرائيل**» لا تستطيع هزيمة حزب الله في مواجهة مباشرة، وأنّ «**الميليشيا اللبنانية**» ستلحق ضرراً بالغاً بالجبهة الداخليّة الإسرائيليّة، في حالة اندلاع حرب، مشيراً إلى أنّ «**إسرائيل**» لا تعرف كيف تهزم حزب الله.» وأضاف آيلاند، الذي شغل في السابق رئيس شعبة العمليّات في الجيش الإسرائيلي، إنّ نشوب حرب بين «**إسرائيل**» وحزب الله، قد يكبد حزب الله خسائر فادحة، لكن حزب الله سيلحق أضراراً أشد فداحة بالجبهة الداخليّة الإسرائيليّة، عما تسبب به من أضرار قبل أربع سنوات ونصف السنة» – حرب تموز –2006، مشيراً إلى أنّ «**الوسيلة الوحيدة لمنع الحرب وللانتصار فيها إذا وقعت، هي أن نوضح للجميع بأنّ أي حرب بيننا وبين حزب الله، ستكون حرباً بين «إسرائيل» ولبنان، وستتضمن تدميراً للدولة اللبنانيّة». وبحسب آيلاند، بما أنّ أحداً لا يريد ذلك، بما يشمل حزب الله والسوريّين أو الإيرانيّين، فهذا يعني أنّها الطريقة الوحيدة لإيجاد ردع في مقابل حزب الله.»**[11]

وبعد أن عجزت أجهزة الأمن الإسرائيليّة عن كسب الحرب الأمنيّة مع حزب الله استعانت بأمريكا، حيث اكتشفت وحدة مكافحة التجسّس في حزب الله في حزيران 2011 ثلاثة أشخاص من الحزب مخترقين أمنيّاً، اثنان منهم يعملان لصالح الاستخبارات الأمريكيّة CIA، بعد أن تمّ تجنيدهما من قبل السفارة الأمريكيّة في بيروت، والأخير يعمل لصالح جهاز لم يحدد لحينه. واعتُبِر هذا الاكتشاف انجازاً نوعيّاً لجهاز أمن المقاومة.

«CBC» الكنديّة على خط الاتهام

لم يجرِ التعاطي مع ما قام به المراسل الكندي نيل ماكدونالد في فيلمه الذي بثته محطة «CBC» الكنديّة على أنّه سبق صحافي كشف عن حقيقة محجوبة عن الرأي العام المحلي والدولي، ولم يتردد معظم المراقبين في وضعه في خانة لعبة استخدام المحكمة الدوليّة الخاصّة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهي اللعبة التي تعوّل عليها قوى دوليّة وعربيّة ومحليّة في إعادة التوازن بالمنطقة لمصلحة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي بعد الهزيمة القاسية التي مني بها في أكثر من محطة وأكثر من مكان خلال الأعوام الخمسة الماضية، وإذا كانت العين لا تخطئ مشاهدة الأفخاخ الاستخباريّة البارزة بوضوح في لقطات الفيلم المذكور، إلاّ أنّ ما ظهر من قراءات تلت عرضه، كانت أعجز من أن تفك كامل ألغازه، أو الجوانب الغامضة والمحيرة فيه، فالفيلم كما يحمل أكثر من رسالة ووظيفة، ينطوي على مؤشرات ودلالات، وبعضها يضيء على السيناريوهات الجهنميّة التي تعد للمنطقة؛ والتي ستتخذ لبوس القرارات الظنية على دفعات، بقصد تفريغها من عناصر قوتها المتمثلة بمقاوماتها الموجودة في ساحات المواجهة، وخصوصاً مع العدو الإسرائيلي، ولتعطيل أي مشروع يقوم على تلاقي إرادات أبناء المنطقة في إدارة مصيرهم وبلدانهم وثرواتهم بعيداً عن أي هيمنة أو وصاية خارجيّة. أسئلة كثيرة تدفقت بعد فيلم ماكدونالد، لكن ليست كثرتها وحدها هي التي تشوّش ما يتراءى لنا من المرحلة المقبلة، إنّما تضارب الاجتهادات في الأجوبة على هذه الأسئلة، فالفيلم وهو في طريقه إلى الهدف، أي اتهام المقاومة باغتيال رفيق الحريري، أثار غباراً كثيفة اختلط فيها حابل الضحايا والمحققين بنابل المتهمين والمظنون بهم، ومع ذلك، يبقى هناك ما يستعصي على الانحجاب والاختفاء، فالتماس الرؤية قد يكون ميسراً بحدود معينة من زاوية توقيت الفيلم، والجهة المنتجة، وما ينكشف من الرسائل التي يحملها والتوقعات المتوخاة منه، سيما وأنّ البعض من قوى 14 آذار وحلفائهم المحليّين والدوليّين قد روّجوا للفليم وكأنّه كشف

خطير في عالم تحليل الاتصالات والاعتماد عليها في الوصول إلى نتائج لا سابقة لها في العالم الأمني.

لذا، رأينا عرض التقرير كاملاً، ومن ثم القيام بـ «**محاكمته**» محاكمة أمنيّة منطقيّة تعتمد على الثغرات الكثيرة التي لبست سطوره.

عودة لـ CBC الكندية

بعد عرض آخر فصل معلوم من فصول الحرب الأمنيّة التكنولوجيّة التي دارت، وتدور بين جهاز أمن المقاومة و«**إسرائيل**» وأمريكا مؤخراً، نعود لتقرير الـ cbc الكنديّة الذي اتهم حزباً أعجزَ «**إسرائيل**» أمنيّاً وعسكريّاً، اتهمه بجريمة اغتيال الحريري، وذلك بعد أن سُوِّق لهذا التقرير وكأنّه كشف خطير في مجريات التحقيق المتعلّق بجريمة الاغتيال، وسنرى الآن حجم الاخفاقات والتلفيقات التي وردت في ثناياه.

النص الكامل لتقرير الـ CBC[12]

لم يكن حتى أواخر عام 2007 حين توصل ما يسمّى بشكل غريب بلجنة التحقيق الدوليّة المستقلة التابعة للأمم المتحدة فعلاً إلى القيام ببعض التحقيقات الجدية في قضيّة الحريري. بحلول ذلك الوقت، كان قد مضى ما يقرب ثلاث سنوات على الاغتيال الدراماتيكي الفاضح لرئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

والحريري الباني هو زعيم ملياردير استعاد تراث بيروت المعماري من حطام حرب أهلية، وجعل مهمته استعادة الزعامة التجارية في لبنان. كما كان الحريري، الرجل القومي الشجاع الذي وقف ضد سوريا التي كانت (تحتل لبنان) منذ فترة طويلة، وعُد في ذلك الوقت أهم مصلح في الشرق الأوسط بأسره.

وقد أطلق التفجير الهائل الذي أودى بحياته في 14 شباط 2005 العنان لقوى لم يعرف أحد بوجودها مسبقاً. حيث بدا لبنان كله وكأنّه ينهض في أعقاب الاغتيال، مشيراً بأصابع الاتهام بشراسة في وجه حكام البلاد السوريين. وكان الافتراض المعقول هو أنّ الحريري قد مات بسبب معارضته دمشق. فحقّق غضب لبناني بسرعة ما فشل الزعيم الراحل في تحقيقه خلال حياته.

كما وأطلقت جريمة الاغتيال ما يسمّى بثورة الأرز، وهي إجماع نادر للآراء السياسيّة في لبنان. وهنا سحبت سوريا، مذعورة من الغضب الجماعي، قواتها من الأراضي اللبنانيّة. وفي الأمم المتحدة، ضغطت فرنسا والولايات المتحدة مجلس الأمن لإيفاد لجنة تحقيق خاصة. ولبعض الوقت، بدا فعلاً كما لو أنّ لبنان كان يتجه نحو سيادة القانون والديمقراطيّة الحقيقيّة.

لكن، بحلول نهاية عام 2007، انحسر كل ذلك. وبقيّ القتلة طلقاء. وبدأت سوريا باستعادة نفوذها تدريجيا. وتواصل اغتيال لبنانيين بارزين آخرين.

وفي البيت الأبيض، بدأ مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكيّة بالاستنتاج أنّ محكمة الأمم المتحدة الشهيرة بعيوبها لم تصل إلى أي شيء. واتضح أنهم كانوا على حق.

بدوره، وجد تحقيق قامت به الـ cbc على مدى أشهر طويلة، بالاعتماد على مقابلات مع مصادر متعددة داخل تحقيق الأمم المتحدة وبعض سجلات اللجنة نفسها، نماذج على جبن المحكمة وجمودها البيروقراطي وعدم كفاءتها إضافة إلى إهمالها الجسيم.

من بين أمور أخرى، علمت CBC نيوز ما يلي:

إنّ الأدلّة التي جمعتها الشرطة اللبنانيّة، وفي وقت لاحق الأمم المتحدة بعد ذلك بكثير، تشير بقوة إلى أنّ القتلة كانوا من حزب الله، الميليشيا التي ترعاها سوريا وإيران إلى حد كبير. وقد حصلت CBC نيوز على أدلّة من هواتف محمولة وغيرها

من الأدلّة التي لها علاقة بالاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة التي تصب في جوهر القضيّة.

لقد توصل محققو الأمم المتحدة إلى الاعتقاد بأنّ التحقيق قد تمّ اختراقه في وقت مبكر من قبل حزب الله، وأنّ أمن اللجنة المتراخي أدى على الأرجح إلى مقتل شرطي لبناني شاب كان يعمل على تتبع القضيّة من تلقاء نفسه، متعاوناً مع التحقيق الدولي.

يشتبه مطلعون داخل لجنة الأمم المتحدة أيضا أنّ رئيس البرتوكول الخاص بالحريري في ذلك الوقت، وهو رجل يرأس المخابرات اللبنانيّة حالياً (فرع المعلومات)، كان متواطئاً مع حزب الله. غير أنّ هذه الشكوك، والمنصوص عليها في مذكرة داخليّة واسعة، لم تتم متابعتها لأسباب دبلوماسيّة بالدرجة الأولى.

الجزء الأوّل:

ربط أجهزة الخلوي

في الأشهر الأولى، بدا تحقيق الأمم المتحدة واعداً في الواقع. حيث سلّم المفوض الأول، القاضي الألماني ديتليف ميليس، بسرعة تقريراً عنيفاً يوحي بأنّ سوريا، هي التي أمرت، إن لم تكن نفذت فعلياً، عمليّة التفجير. وأكد ميليس أنّ وكلاء غير محددين، هم الذين قاموا بالعملية.

غير أنّ خليفة ميليس، وهو مدعي عام بلجيكي يدعى سيرج برامرتز، بدا أكثر اهتماماً في تجنب الجدل بدلاً من السعي وراء أي نوع من التحقيق الجدي، على الأقل وفقاً للأشخاص الذين عملوا لصالحه.

وتحت قيادته، أنفقت المفوضيّة معظم وقتها في مطاردة ما اتضح أنّه أدلّة مغلوطة وفي دحض نظريات المؤامرة الجامحة.

هذا لا يعني أنّ اللجنة لم يكن لديها بعض المحققين الجيدين. بل بخلاف ذلك لقد كان لديها في الواقع، حفنة من أفضل وكالات الشرطة الغربيّة.

غير أنّهم لم يتمكنوا من إقناع براميرتز بإعطائهم الإذن لاستخدام التقنية التي أراد هؤلاء المحققون استخدامها أكثر من أي شيء آخر: تحليل معلومات الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة، وهذا ربّما يكون أداة جمع المعلومات الاستخباريّة الأكثر أهميّة في العصر الحديث.

ويستخدم محللو الاتصالات أجهزة كمبيوتر قويّة وبرمجيّات متطوّرة للغاية للتدقيق عبر الملايين من المكالمات الهاتفية، بحثاً عن أنماط، وعمليات الرجوع والإحالة المرجعية، لتحديد الشبكات والترابط بينها.

وتطلق قوات الشرطة على العمليّة اسم «telecomms» «**تيليكومز**». فيما تسميها وكالات التجسس«sigint». وهي تقود إدانات في المحاكم وضربات صاروخية في أماكن مثل أفغانستان واليمن.

وبشكل لا يصدق، وعلى الرغم من تلك الحقائق، لم تقم لجنة الأمم المتحدة في لبنان بأي تحليل للاتصالات على الإطلاق في السنوات الثلاث الأولى من وجودها. لم يكن حتى نهاية ولاية براميرتز حين حثّ محقق عنيد برامرتز على السماح للتحقيق بفحص سجلات الهاتف.

الاختراق

عند هذه النقطة، وفي تشرين الأوّل من عام 2007، بدأت الأمور تتحرك بشكل سريع. وتمكن موظفو اللجنة فعلاً من الحصول على سجلات هاتفية لكل مكالمة أجريت في لبنان في السنة التي اغتيل فيها الحريري - كمية مذهلة من البيانات - حيث تمّ تقديمها إلى شركة بريطانيّة تدعى FTSلإجراء التحليلات المُتخصّصة.

وعلى اثر الشبكات. أنشأ المحققون رسماً بيانياً أظهر روابط دائمة التوسع بين الفريق المشتبه به بالقيام بالتفجير وحاملي هواتف خلوي آخرين.

وعمل كتبة الأمم المتحدة ليلاً ونهاراً على إدخال البيانات في برنامج يسمّى IBase. ومن ثم، وفي شهر كانون الأول، بدأ متخصّص من FTS بدراسة ما كان ينتج عن الكمبيوتر.

في غضون يومين، دعا محققو الأمم المتحدة إلى الاجتماع. وكان قد حدد شبكة صغيرة من الهواتف النقالة، بلغ عددها ثمانية، والتي كانت تظلل الحريري في الأسابيع التي سبقت وفاته.

وقد كان هذا الاختراق الأكبر والأوحد الذي أنجزته اللجنة منذ تأسيسها – وعلى حد تعبير أحد الموجودين في الغرفة في اليوم الذي تمّ التعرّف فيه على الشبكة، أنّه أمر «**مزلزل**». فما أظهره المحلل البريطاني لم يكن سوى فريق العمل الذي نفذ عمليّة القتل، أو على الأقل الهواتف المحمولة التي كانت بحوزتهم في ذلك الوقت.

وللمرة الأولى، شعر محققو اللجنة بالذهول. فالمشكلة كانت، أنّ الأدلّة الآن كانت تبلغ ثلاث سنوات من العمر، أي أنّها جاءت بعد وقت طويل من «الوقت الذهبي» لحصاد أفضل القرائن.

ومع ذلك، لقد كان انجازاً. وعندما بدأ المحققون بالمراجعة، والتأكد من عملهم، وجدوا اكتشافاً آخر، وهو مزلزل أكثر من الذي سبقه.

فخلال البحث في سجلات اللجنة ظهر تقرير لشرطي لبناني ذو رتبة متوسطة كان قد أرسله إلى مكاتب الأمم المتحدة بعد ما يقرب العام ونصف العام من الاغتيال، في الأشهر الأولى من عام 2006.

ولم يكن الشرطي قد حدد ما وصفته الأمم المتحدة في نهاية المطاف بـ«**الشبكة الحمراء**» فحسب – أي الفريق الذي نفّذ العملية– بل كان الشرطي قد اكتشف أكثر من ذلك بكثير. لقد عثر على الشبكات الموجودة وراء الشبكات.

في الواقع، لقد أناط الشرطي اللثام عن مؤامرة معقدة ومضبوطة على مدى سنة من التخطيط على الأقل، وكان قد استجوب المشتبه بهم بالفعل.

وأكثر من ذلك، كل ما كان الشرطي قد اكتشفه كان يشير بأصابع الاتهام إلى متهم واحد هو: حزب الله.

كل هذا كان موجوداً في تقرير الشرطي، الذي كان قد أرسل بإخلاص لمسؤولي الأمم المتحدة الذين كان يفترض أنّه يساعدهم. ولجنة الأمم المتحدة قد أضاعته على الفور.

الجزء الثاني:

موت رجل وطني بحق

قبل موته العنيف في عام 2008، كان وسام عيد شخصيّة غير عادية في عالم الشرطة العربيّة المظلم الفاسد في كثير من الأحيان.

لم يرد عيد يوماً أن يصبح شرطياً، أو ضابط مخابرات. ففي المجتمع العربي السلطوي، لم يكن لديه مصلحة في أن يصبح رجلاً من رجال السلطة. ومع ذلك لم يكن لديه خيار آخر.

فعندما كان يؤدي خدمته العسكريّة أثناء التسعينات، لاحظت قوى الأمن الداخلي شهادة عيد في هندسة الكمبيوتر. وكان جهاز الأمن في ذلك الوقت يحاول إنشاء وحدة لتكنولوجيا المعلومات. وكان هذا ما حدث.

ويقول والده محمود فيما كان يجلس في غرفة المعيشة داخل منزل العائلة في دير عمار، على مشارف طرابلس «**لقد كان وطنياً**». ويتوسط الغرفة، على الطريقة العربية، مزار لابنهما. حيث يحدق وجه الشاب، في وجه الزوار فوق العديد من الثناءات والشهادات.

والدته سميرة، وهي صورة للوقار الإسلامي، هي امرأة متديّنة. وهو أمر يساعدها على حزنها.

ورغم أنّ البقية في عائلتها ليسوا ملتزمين، لكنّهم يتفهمون جميعاً الحقائق الوحشية لبلدهم، وكيف اصطدمت تلك الحقائق بملاحقة عيد العنيدة لبعض الأشخاص الأكثر خطورة في العالم.

وبحلول الوقت الذي قتل فيه الحريري في عام 2005، كان عيد نقيباً في قوى الأمن الداخلي. وكان رئيسه الكولونيل سامر شحادة قد جلبه إلى التحقيق. وقيل لعيد أنّه تحقيق لبناني، ولكنه أيضاً تحقيق للأمم المتحدة. وكان على عيد التعاون مع الأجانب الذين كانوا يعملون في الفندق القديم المهجور على التلال التي تعلو بيروت.

عملية الإقصاء (حذف الخيارات)

لم يكن النقيب عيد، رغم ذلك، مهتماً بالخوض في بعض النظريات المتطرفة التي كانت رائجة في لبنان في ذلك الوقت. وعلّل ذلك بأنّ العثور على الآثار الأولى للقتلة هي عمليّة إقصاء، (حذف خيارات).

وقد حصل من خلال شركات الهاتف اللبنانيّة على سجلات المكالمات من الهواتف المحمولة التي سجلت عبر أبراج الهواتف في المناطق الملاصقة لفندق السان جورج، حيث أحدث الانفجار الضخم حفرة عميقة.

وما إن حصل عيد على هذه السجلات، بدأ بحصر مئات الهواتف في المنطقة في ذلك الصباح، طارحاً تلك التي كان يحملها القتلى الذين بلغ عددهم 22، ثم تلك التي أجريت من قبل حاشية الحريري، ومن ثم الأشخاص الذين كانوا قريبين من موقع الانفجار، والذين تمّ مقابلتهم وكان لديهم حجج غياب.

وبعد ذلك بشكل وجيز، عثر عيد على «**الهواتف الحمراء**» التي استخدمت من قبل الفريق الذي نفذ التفجير.

لكنّه لم يتوقف عند هذا الحد. فعبر تتبع الأبراج التي رصدت الهواتف الحمراء في الأيام التي سبقت عمليّة الاغتيال، ومقارنة تلك السجلات مع جدول أعمال

الحريري، اكتشف عيد أنّ هذه الشبكة كانت تتعقب رئيس الوزراء السابق.

لقد بدا بوضوح أنّ أولئك الذين كانوا يحملون الهواتف الحمراء كانوا داخل مجموعة منضبطة. فقد تواصلوا مع بعضهم البعض تقريباً دون هواتف خارجية. ومباشرة بعد الاغتيال، اختفت الشبكة الحمراء وإلى الأبد.

ولكن عيد وجد خيطاً آخر. لقد حدد في النهاية ثمانية هواتف أخرى كانت قد استخدمت لعدة أشهر أبراج الهواتف نفسها كما الهواتف الحمراء. ويسمّي خبراء الاستخبارات هذه الإشارات هواتف «**متشاركة في الموقع**».

ما اكتشفه النقيب عيد هو أنّ الجميع في فريق الاغتيال كان يحمل هاتفاً ثانياً، وأنّ أعضاء الفريق استخدموا هواتفهم الثانية للتواصل مع شبكة دعم أكبر من ذلك بكثير وجدت لمدة سنة على الأقل.

في نهاية المطاف، أطلقت الأمم المتحدة على تلك المجموعة اسم الشبكة «**الزرقاء**».

المزيد من الشبكات

وقد مارست الشبكة الزرقاء بدورها انضباطاً ملحوظاً أيضاً. حيث بقيت هي الأخرى شبكة «**مغلقة**». فلم يقم أي عضو من أعضاء الشبكة الزرقاء بأي خطأ قد تتمكن شرطة الاتصالات من البحث عنه.

لكن هؤلاء كانوا يحملون هواتف متشاركة في الموقع، وواصل عيد تتبع الدرب الآخذة في الاتساع من الأدلة.

وجاء الاكتشاف الكبير عندما أُغلقت الشبكة الزرقاء، وجُمعت الهواتف المحمولة من قبل أخصائيي الكترونيات ثانويين يعملون لصالح عبد المجيد غملوش في حزب الله. وكان غملوش على حد تعبير أحد المحققين السابقين للأمم المتحدة، «**أحمقاً**».

فغملوش الذي أُوكلت إليه مهمّة جمع والتخلّص من الهواتف الزرقاء، لاحظ

أنّ أحد الهواتف كان لا يزال يحمل بعض الوقت المتبقي واستخدم هذا الهاتف للاتصال بصديقته، (سوزان)، وأثناء ذلك كشف عن نفسه للنقيب عيد. كان كمن كتب اسمه ببساطة على لوحة بيضاء ويعلقها خارج مقر قوى الأمن الداخلي.

وقد قاد غباء غملوش في نهاية المطاف عيد إلى شقيقين يدعيان حسين ومعين خريس، وكلاهما عناصر من حزب الله. وأحدهما كان في الواقع في موقع الانفجار.

ومجدداً واصل النقيب عيد المضي قدماً، وحدد المزيد والمزيد من الهواتف المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الفريق الذي نفذ الاغتيال. وقال أنّه وجد نواة شبكة ثالثة، وهي شبكة فريق مراقبة طويلة الأجل التي من شأنها أن يطلق عليها في نهاية المطاف اسم الشبكة «**الصفراء**».

وقد أدّت التحقيقات التي أجراها عيد إلى اكتشاف آخر: كل شيء كان له صلة، مهما كان وجيزاً، بالخطوط الأرضية لمستشفى الرسول الأعظم جنوب بيروت، وهو قطاع من المدينة يسيطر عليه حزب الله بالكامل.

وقيل منذ فترة طويلة أنّ المقاتلين الأصوليين يشغلون مركزاً للقيادة في المستشفى.

وفي نهاية المطاف، حددت شرطة الاتصالات شبكة أخرى مكونة من أربعة تدعى «**الهواتف الزهرية**»، والتي كانت تتواصل مع المستشفى، ومع الشبكات الأخرى بشكل غير مباشر.

وقد تبيّن أنّ هذه الهواتف هي بالغة الأهمية. فقد اتضح أنّه تمّ إصدارها من قبل الحكومة اللبنانيّة نفسها، وعندما استفسرت وزارة الاتصالات عن أصحاب هذه الهواتف، جاء الجواب على شكل سجل حكومي.

وقد حصلت CBC على نسخة من هذا السّجل المقدم إلى اللجنة. وبناء عليه، سلط أحدهم الضوء على أربعة بيانات ضمن عمود طويل من أرقام هاتفية من ستة أرقام. وإلى جانب الأرقام التي تمّ التركيز عليها، كتبت كلمة «**حزب الله**» باللغة العربية.

إنّ لدى حزب الله عدداً من المقاعد في البرلمان اللبناني، وفي ذلك الوقت كان الحزب جزءاً من الائتلاف الحاكم، وبالتالي أصدرت له الحكومة هواتف.

وأخيراً، حصل عيد على دليل من أفضل مصدر ممكن: لقد تمّ الاتصال به من قبل حزب الله نفسه، وقالوا له إنّ بعضاً من الهواتف التي كان يطاردها استخدمت من قبل عناصر من حزب الله لإجراء عمليّة مكافحة تجسّس ضد وكالة التجسّس الإسرائيلي الموساد، وأنّ عليه التراجع عن ملاحقتها. لم يكن ممكناً أن يكون الإنذار أكثر وضوحاً.

والجدير بالذكر أنّ مدير عيد، الكولونيل شحادة كان قد استهدف، من قبل مهاجمين في أيلول من العام 2006. وقد قتل الانفجار أربعة من حراسه الشخصيين، وكاد أن يودي بحياة شحادة، الذي تمّ إرساله إلى كيبيك لتلقي العلاج الطبي.

بحلول ذلك الوقت، كان النقيب عيد قد أرسل تقريره إلى تحقيق الأمم المتحدة وانتقل إلى عمليّة أخرى.

وقد أُدرج تقرير عيد داخل قاعدة البيانات التابعة للأمم المتحدة من قبل شخص إمّا "أنه لم يفهمه، أو أنّه لم يهتم بما فيه الكفاية لتقديمه إلى مرؤوسيه. وهكذا اختفى التقرير.

ممزوجاً بالعار

وبعد عام ونصف العام، في كانون الأوّل من عام 2007، عندما عاود تقرير عيد الظهور أخيراً، كان رد الفعل الفوري لفريق الاتصالات للأمم المتحدة هو الشعور بالحرج. ثم الشك.

لقد ادّعى عيد أنّه أجرى تحليله باستخدام جداول البيانات «**إكسل**» فقط، فيما قال الخبير البريطاني أنّ هذا كان مستحيلاً.

وقال الخبير البريطاني أنّ أحداً لا يمكنه انجاز شيء من هذا القبيل من دون مساعدة جهاز كمبيوتر قوي والقيام بالتدريب اللازم. ولا يمكن لهاو، وهذه هي

الطريقة التي ينظر بها المتخصصون إلى عيد، أن يخوض الملايين من التبديلات الممكنة لسجلات الهاتف ويستخرج شبكات فردية.

ويعتقد خبراء الاتصالات أنّ لا بد وأن النقيب عيد قد حصل على العون. وأنّه لا بد وأن شخصاً ما قد أعطاه هذه المعلومات. ربّما كان متورطاً بشكل من الأشكال؟

والى ذلك الوقت، جاء كانون الأوّل من العام 2008. وعُيّن مفوض جديد للأمم المتحدة، وهو مسؤول قضائي كندي يدعى دانيال بلمار. وكان المحققون قد توصلوا أخيراً إلى الاعتقاد بأنّهم كانوا قد أحرزوا نتيجة ما.

وتمّ إيفاد وفد من خبراء الاتصالات للاجتماع بعيد. واستجوبوه، وعادوا مقتنعين بأنّه، بطريقة أو بأخرى، قد حدد الشبكات بنفسه.

لقد بدا عيد أنّه أحد أولئك الأشخاص الذين يمكن أن يستشعروا الأنماط الرياضية، من النوع الذي يفكر بعدة تحركات مقبلة خلال لعبة الشطرنج. وأفضل من ذلك، لقد كان على استعداد للمساعدة بشكل مباشر. لقد كان يريد أو يواجه قتلة الحريري العدالة، ضارباً تحذير «**حزب الله**» عرض الحائط.

لقد كانت فرصة مثيرة لفريق الأمم المتحدة. وكان هنا محقق لبناني فعلي، برؤى واتصالات لم تتمكن الأمم المتحدة من مضاهاتها.

وبعد أسبوع، التقى فريق أكبر من الأمم المتحدة النقيب عيد، ومرة أخرى، جرت الأمور على ما يرام.

ومن ثم، وفي اليوم التالي وفي 25 من شهر كانون الأوّل 2008، أي بعد ثمانية أيام من لقائه الأوّل مع محققي الأمم المتحدة، لقي النقيب وسام عيد بالضبط مصير الحريري نفسه. فالقنبلة التي استهدفت سيارته قتلت أيضاً حارسه الشخصي وثلاثة من المارة الأبرياء.

وقد قدم لبنان لعيد جنازة متلفزة، وثارت ثائرة تحقيق الأمم المتحدة، لكنّه كان غضباً ممتزجاً بالعار.

ولأنّه لم يكن هناك أدنى شك في ذهن أي عضو من أعضاء فريق الاتصالات لماذا قتل عيد: فقد استنتجوا أنّ حزب الله، قد اكتشف تقرير النقيب عيد، وأنّه التقى محققي الأمم المتحدة وأنّه وافق على العمل معهم.

وعلى الفور، جمع فريق الاتصالات سجلات الأبراج الخلويّة بالقرب من موقع انفجار عيد، استناداً إلى منطق أنّ القتلة قد يتركون مرة أخرى بصمات رقمية يمكن تتبعها.

غير أنهم لم يجدوا شيئاً هذه المرة. فهذه المرة قام القتلة بما كان ينبغي أن يفعلوه منذ البداية: استخدموا أجهزة الراديو، لا الهواتف المحمولة. فأجهزة الراديو لا تترك أي أثر.

وقد تركوا فريق الأمم المتحدة مع مشكلة واضحة. وهي أنّ خصمهم كان يعرف بوضوح ما يفعله محققو الأمم المتحدة، وأكثر من ذلك لقد كان يعرف ذلك بقدر كبير من التفصيل.

وكلما فكر محققو الأمم المتحدة في الأمر، كلما زاد تركيزهم على رجل واحد: العقيد وسام الحسن المدير الجديد للمخابرات اللبنانيّة (فرع المعلومات).

الاغتيال المركزي

لم يكن حادث تفجير سيارة رفيق الحريري في عام 2005 حادثاً معزولاً في تاريخ لبنان المضطرب. فمنذ عام 1977، تمّ اغتيال ما لا يقل عن عشرة من القادة السياسيّين البارزين، بمن فيهم الرئيس بشير الجميل عام 1982 ورئيس الوزراء رشيد كرامي في عام 1987.

وقد قتل ابن شقيق الجميل، بيار الجميل، الذي كان زعيماً في حزب الكتائب المسيحي ووزيراً للصناعة في ذلك الوقت، في انفجار سيارة ملغومة في تشرين الثاني من عام 2006، أي بعد عام ونصف العام من اغتيال الحريري، وعندما كان

حزب الله في خضم الانسحاب من حكومة الوحدة الوطنيّة احتجاجاً على المحكمة الخاصّة للأمم المتحدة.

وآخر اندلاع للعنف الطائفي على نطاق واسع في لبنان كان في كانون الأوّل – شباط من عام 2008 عندما تقاتلت ميليشيات مسلحة، كانت تتألف من مسلحين على غرار أولئك المسلحين السُّنة الموالين للحكومة الموجودين في الصورة أعلاه[13]، في شوارع طرابلس ومدن كبيرة أخرى.

الجزء الثالث:

وسام الحسن حجة غياب غير مفهومة

في تاريخ رؤساء الاستخبارات في الشرق الأوسط، يعتبر العقيد الحسن شخصيّة محيرة، ومرهوبة حتى في بلاده.

وقد كان الحسن على رادار الأمم المتحدة منذ البداية، لسببين: الأوّل أنّه سرعان ما أصبح أحد أبرز رجال التواصل بين التحقيق وقوى الأمن الداخلي، بالإضافة إلى أنّه كان مسؤولاً عن أمن الحريري في وقت الاغتيال.

غير أنّه لم يكن في القافلة يوم الانفجار. وقد كان عذره، بعبارة ملطفة، واهياً.

في تموز 2005، قال العقيد الحسن لمحققي الأمم المتحدة أنّه التحق بدورة كمبيوتر، «**الإدارة الاجتماعيّة والبشرية**»، في الجامعة اللبنانيّة.

وقال أنّه في اليوم السابق للاغتيال، 13 شباط، تلقى مكالمة من أستاذه، يحيى ربيع، يبلغه فيها أنّه كان مطلوباً للقيام بامتحان في اليوم التالي.

وقال للمحققين أنّه بعد عشرين دقيقة، اتصل به الحريري، واستدعاه. وقال العقيد الحسن أنّه وصل إلى مقر الحريري في 9:30 مساءاً من ذلك اليوم، وحصل على إذن رئيسه لحضور الامتحان في اليوم التالي.

وقال إنّه أمضى صباح اليوم التالي بأكمله في الدرس للامتحان، وأنّه أطفأ هاتفه عندما دخل إلى الجامعة، وهو الوقت الذي قتل فيه الحريري.

وقال للمحققين «**لو لم أكن جالساً في الامتحان لكنت موجوداً مع السيّد الحريري عندما مات**».

قصة مختلفة

لكن سجلات هاتف الحسن تروي قصة مختلفة تماماً.

ففي الواقع، إنّ الكولونيل الحسن هو الذي اتصل بأستاذه، وليس العكس. وقد أجرى الحسن المكالمة بعد نصف ساعة من لقائه الحريري في وقت سابق من مساء ذلك اليوم.

وقد أعدّ محققو الأمم تقريراً عن العقيد الحسن في أواخر عام 2008 شكك في حجة غيابه، وأوصى باستدعائه من أجل القيام باستجواب مفصل.

وقد أظهرت أبراج الهاتف الخلوي إلى جانب منزل الحسن أنّ الكولونيل الحسن قضى ساعات في اليوم التالي قبيل اغتيال الحريري، وهو الوقت الذي يفترض فيه أنّه كان يدرس، على الهاتف.

وقد أجرى الحسن 24 مكالمة، بمعدل مكالمة كل تسع دقائق.

إلاّ أنّ ما أقلق محققي الأمم المتحدة هو أنّ المسؤولين الأمنيّين الكبار في لبنان لا يخضعون عادة للامتحانات. وقال تقرير سري للأمم المتحدة يعتبر الحسن «**مشتبهاً به محتملاً في اغتيال الحريري**»: «**إنّ عذره ضعيف وغير متناسق**».

وقد أعد هذا التقرير الذي حصلت أخبار CBC على نسخة منه، في أواخر عام 2008 لغاري لوبكي، وهو مسؤول سابق في شرطة الخيالة الملكية الكنديّة العليا الذي كان قد تولّى مهام المحقق الأوّل في ذلك الصيف. وقالت الوثيقة أنّ حجة غياب

الحسن «**لا يبدو أنّه تمّ التحقق منها بشكل مستقل.**»

ولم يكن ذلك لعدم وجود رغبة من جانب محققي الأمم المتحدة. لقد أرادوا التحقق من حجة غياب الحسن، من أجل «**مواجهته بها**» على حد قول أحد المحققين السابقين، والتدقيق في قصته.

وعلى أقل تقدير، لقد أرادوا الاتصال بربيع، بروفسور الحسن.

لكن براميرتز، مفوض الأمم المتحدة الثانية، أزال هذا الخيار عن الطاولة. واعتبر الحسن قيماً جداً وأنّ أي تحقيق من هذا النوع هو مدمر للغاية.

منفى بلا نهاية

لا يمكننا أن نفهم الصراع الطائفي في لبنان منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية تماماً دون الإشارة إلى تدفّق اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد في أعقاب قيام دولة «**إسرائيل**» في عام 1948، والحرب العربيّة الإسرائيليّة في 1967.

في الآونة الأخيرة، أمضت نهلة عايد وزملاؤها من راديو كندا وقتاً طويلاً في لبنان لتوثيق التاريخ ومحنة هؤلاء اللاجئين، وما يمثلونه بالنسبة لمستقبل المنطقة. ويمكن قراءة قصصهم في تقريرنا الخاص: منفى بلا نهاية: الفلسطينّيون في لبنان.

قد يضر بالعلاقات ..!

ويقرّ التقرير السّري بأنّ التحقيق مع وسام الحسن قد يكون له مساوئه: فهو «**قد يضر بعلاقات اللجنة مع قوى الأمن الداخلي، وإذا كان متورطاً بشكل ما في اغتيال الحريري، فإنّ الشبكة قد تلجأ إلى التخلّص منه**».

ومع ذلك، يذكر التقرير أنّ العقيد الحسن «**هو محاور رئيسي للجنة. وأنّه يشغل موقعاً فريداً للتأثير على التحقيق. وعلى هذا النحو، إنّ المسائل المتعلّقة بولائه ونواياه ينبغي حلها.**»

«**ولذلك، من المستحسن أن يتمّ التحقيق مع الحسن بهدوء**». ولكن حتى ذلك لم يحدث. لقد تجاهلت إدارة لجنة الأمم المتحدة هذه التوصية.

ولا يزال محققو الأمم المتحدة السابقين يشككون حتى يومنا بالحسن، الذي يعتبرون أنّه أُخرج في نهاية المطاف من دائرة لجنة التحقيق.

ولكن الحسن أصبح مديراً للنقيب عيد بعد اغتيال الحريري. وقد عرف بالتأكيد بشأن الاهتمام المفاجئ بتقرير عيد، وباجتماعاته.

وقال مسؤول سابق كبير في الأمم المتحدة «**لقد كان له طابع بغيض**». وأضاف «**لا اعتقد أنّه شارك في عمليّة القتل، لكن ليس هناك طريقة لجعله يقر بما يعرف**».

وقال مسؤول آخر «**لقد كان على أقل تقدير شخصاً مثيراً للاهتمام**». وعند الاتصال بالحسن اليوم رفض الحسن مراراً التعليق على الموضوع.

المزيد من الاتصالات

وعلى الرغم من أنّه طلب منهم التراجع، إلاّ أنّ محققي الأمم المتحدة تمكنوا من جمع سجلات هاتف الحسن في أواخر عام 2004 وكل سجلات عام 2005.

في ذلك الوقت، أجرى الحسن 279 مناقشة مع حسين الخليل، المعاون السياسي لزعيم حزب الله حسن نصر الله. وتحدث خليل بدوره 602 مرة مع وفيق صفا، الذي يعرف في الأوساط الاستخباريّة بأنّه الرجل الصلب الذي يدير الأمن الداخلي في حزب الله.

ولم يسأل أحد الحسن حول تلك المكالمات أيضاً.

ومع ذلك إنّ لدى الحسن الكثير من المدافعين عنه. فهو لا يزال حليفاً وثيقاً لسعد الحريري نجل رفيق الحريري، رئيس الوزراء الحالي.

ويؤكد مسؤولون أميركيون سابقون، والذين كان بعضهم في المكتب البيضاوي عندما عبّر الرئيس جورج بوش عن شعوره بالإحباط لعدم كفاءة اللجنة الواضح، أنّ الحسن هو في الحقيقة عدو لدود لحزب الله، وإنّ الاشتباه به يخدم المجموعة.

ويقول أحد المسؤولين السابقين في الأمن الأمريكي أنّ كتابة تلك الملاحظة حول حسن، تدل على أنّ اللجنة ليس لديها أدنى فكرة عما تفعله.

ويعتقد العديد من محققي الأمم المتحدة السابقين بالإجماع أنّ حزب الله اخترق اللجنة واستخدم الحسن في هذه العملية.

وقال أحدهم «**لقد كذب علينا بشأن حجة الغياب، كان يجدر به أن يموت في تلك القافلة، وهذا يترك علامة استفهام**».

الجزء الرابع:

الإفصاح عن أسماء

لقد مرّ الآن ما يقرب من ست سنوات على اغتيال الحريري. وقد تمّ توسيع تفويض الأمم المتحدة في نهاية المطاف ليشمل تسعة تفجيرات، و 11 هجوم واغتيال مستهدف، بما في ذلك النقيب عيد.

لقد أشرف دانيال بلمار على تحول اللجنة إلى محكمة خاصّة بلبنان، وهو يقيم في لاهاي، وقد أصبح الآن المدّعي العام بها.

وحتى الآن، أنفق تحقيق الأمم المتحدة قرابة 200 مليون دولار وهناك حديث دائر الآن، بأنه يستعد لتقديم لوائح اتهام، وربّما في أواخر هذا العام أو في أوائل عام 2011.

إنّ لدى المحكمة في الوقت الحالي ميزانية سنوية تتجاوز 40 مليون دولار وأكثر من 300 موظف من 61 بلداً. كما أنّ لديها مقرات، وفريقاً من المدعين العامين،

ومكتباً للدفاع وقضاة وكتبة، ومحققين وموظفي أبحاث، ولديها إمكانيّة الوصول حتى إلى مرافق الاحتجاز، ولكنه ليس لديها متهم واحد.

وبيلمار يتحفظ بشكل متفرّد عن التقدم الذي تمّ إحرازه، كما كان براميرتز. وقد أكّد بيلمار من وقت لآخر لوسائل الإعلام اللبنانيّة أنّ العدالة تتقدم، وأنها يجب أن تبقى سرية، وينبغي ألا نستعجلها.

وقد رفض بلمار الطلبات المتكررة للتحدث مع CBC نيوز حول هذا التقرير.

بدوره أنتج فريق اللجنة للاتصالات في نهاية المطاف سلسلة من الرسوم البيانية المعقدة التي تصور شبكات الهاتف وراء مقتل الحريري. وقد حصلت cbc نيوز على نسخة حديثة نسبيّاً.

وفي الأشهر الأخيرة، أرفق محققون أسماء بعض الهواتف الحمراء التي كان يحملها الفريق الذي نفذ اغتيال الحريري.

لكن المشكلة الأكبر، وفقاً لمصادر عدة، هو تحويل تحليل معلومات الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة إلى أدلّة التي من شأنها أن تقف بشكل صلب في محكمة قانونية.

هذا يعني أنّه ينبغي على شخص ما أن يجد سجلات مالية، أو شهود أو أدلّة أخرى، من أجل أن تثبت أنّ سجلات الهواتف تعود فعلا للجناة المزعومين.

واعتباراً من منتصف عام 2009، تقول المصادر إنّ اللجنة لم تفعل ذلك.

ويقول أحد المطلعين على بواطن الأمور «**لم يكن هناك دليل [مساعد] على الإطلاق**». وأضاف «**لم يكن هناك أي أمل في الحصول على أي دليل، لأنّه من الذي سينزل على الأرض في الضاحية الجنوبيّة لبيروت من أجل البحث عن الأدلّة؟ لا يمكنك أن تضع أي شخص على الأرض. إنّه أمر مستحيل**».

والأكثر من ذلك، هو أنّ اللجنة لم تستخدم قط التنصّت على المكالمات الهاتفية، حتى بعد أن حددت بعض الهواتف في الشبكات التي لم ينقطع استخدامها.

وفي جميع الاحتمالات، إنّ أي طلب رسمي إلى السلطات اللبنانيّة للاستفادة من

الهاتف كان من شأنه أن يصبح معروفاً لحزب الله في وقت قصير، نظراً لارتباط الاثنين. ولم يكن بيلمار ليسمح لمحققيه بشراء واستخدام تكنولوجيا التنصّت من تلقاء أنفسهم.

ولكنه على الرغم من ذلك قد ذهب إلى واشنطن، سعياً لطلب مساعدة من وكالات مخابراتها. وهناك، التقى مستشار بوش للأمن القومي ستيفن هادلي، ووزيرة الخارجيّة في ذلك الوقت كوندوليزا رايس.

ولكن رُفض طلبه. فبيلمار لم يكن موضع اختيار واشنطن للمنصب، وهو لم يكن محل استحسان المسؤولين الأمريكيين. فقد كانوا على علم أنّه كان يمضي الكثير من وقته مهووساً بزخارف مكتبه في الأمم المتحدة، وطلب الملابس المخيطة التي تحمل دمغة المصمّمين المشهورين، متباهياً بشجاعته وتصميم معطف للأسلحة الشخصية.

وقد شاهده مرؤوسوه، مرتبكاً، فيما كان يرسل موظفي الأمن إلى أسواق بيروت الأكثر عصرية للاستفسار عن نقش صورة العائلة على قطعة من المجوهرات.

وقال أحد مسؤولي بلمار السابقين «**لو أنني أصدق نظريّات المؤامرة**»، «**لكنت اعتقدت أنّه وضع هناك عمداً حتى لا يحقق شيئاً**».

لا يمكن استخدام التنصّت السري من وكالات الاستخبارات مثل وكالة المخابرات المركزية أو وكالة الأمن القومي في محكمة مثل المحكمة الخاصّة للأمم المتحدة. وبسبب معرفتهم بالتسريبات وغيرها من المشاكل في لجنة الأمم المتحدة، لم تكن أي وكالة استخباراتيّة في الغرب مستعدة لتسليم مواد حساسة من هذا القبيل.

وعندما سأل بلمار بأدب عما يعتبره (بلمار) نجاحاً – لوائح الاتهام، اعتقالات فعلية، أو إعلانات عن مشبوهين رسميين؟ – تردد القاضي الكندي، مبدياً عدم قدرته أو غياب رغبته في تقديم إجابة دقيقة.

وفي الوقت نفسه، ومرة أخرى في لبنان، بدأ حزب الله بشن حملة للتأكد من أنّ جمع أدلّة داعمة سيظل أقرب إلى المستحيل.

وفيما بدأت الشائعات تطفو على السطح في الصحف اللبنانيّة بأنّ محكمة الأمم المتحدة اقتربت من إصدار لوائح اتهام، بدأ نصر اللّه، زعيم حزب اللّه، بالتحذير بأنّه لن يسمح ببساطة باعتقال أي أحد من عناصره.

هذا ليس تهديداً فارغاً.. فنصر اللّه يدير ميليشيا خاصّة أقوى من الجيش اللبناني إلى حد كبير. وقد طالب أيضاً بأن يتمّ حلّ محكمة الأمم المتحدة، والتي يتمّ تمويلها جزئياً من قبل لبنان.

وفي الأشهر الأخيرة، وصل نصر اللّه إلى حد ادعاء أنّ إسرائيل هي في الواقع التي قتلت الحريري.

ويعتقد أكثر من محقق سابق في الأمم المتحدة أنّه إذا ما طرح دليل الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة أمام الجمهور اللبناني، فإنّ حسن نصر اللّه سيعترف بأنّ عناصره كانوا في الشارع عندما قتل الحريري، ولكنه سيدعي بأنّهم كانت يطاردون القتلة الإسرائيليين.

لا تشير أي من الأدلّة التي كشفتها الأمم المتحدة إلى إسرائيل. بل إنّ جميع الأدلّة تشير إلى حزب اللّه. لكن استحضار إسرائيل دائماً أمر يكتسب تعاطفاً في العالم العربي.

التراجع

وقال مسؤول سابق كبير في اللجنة أنّ اللجنة حقّقت «**تقدماً كبيراً**» خلال الأشهر الأخيرة من ولاية بيلمار في جمع الأدلّة لدعم دليل الاتصالات السلكيّة واللاسلكية. ولكنّه يعترف أنّ الأدلّة لا تزال ظرفيّة إلى حد كبير.

وقد يشكل هذا العذر الذي يجعل رئيس الوزراء سعد الحريري وحلفاءه السياسيّين بحاجة إلى ترك هذه اللجنة تموت. فسعد الحريري وأنصاره وجهوا أصابع اللوم إلى سوريا بشأن الاغتيال. ولكنّهم كانوا يسيرون بشكل تراجعي في الأشهر الأخيرة.

فقد برأ الحريري سوريا مؤخراً، متنكراً ليمينه في الإفادة التي قدمها لمحققي الأمم المتحدة في 2005. كما دعا الحريري إلى إجراء تحقيق في مزاعم نصر الله بأنّ إسرائيل قتلت والده.

وقال ديتليف ميليس، المفوض الأوّل للأمم المتحدة، لـ CBC نيوز مؤخراً بأنّه كان واضحاً دائما بأنّ سوريا هي التي أصدرت الأمر بقتل الحريري. وإنّ استخدامها حزب الله، الذي كان وكيلاً لها منذ فترة طويلة، كما يقول، هو أمر منطقي.

وأشار ميليس أنّ الحريري الأب، كان يسعى ليس فقط لانسحاب سوري ولكن أيضاً لنزع سلاح ميليشيا حزب الله المخيفة.

كما يقول سكوت كاربنتر، وهو مسؤول سابق في إدارة بوش أُرسل من قبل البيت الأبيض إلى لبنان في أعقاب اغتيال الحريري، أنّ الحقيقة واضحة. ولكنه يضيف: **«هل سيفلت حزب الله من العقاب؟ نعم، تحريفات أقل ستكون أفضل. أنا لا أرى أين ستعمل الإرادة الدوليّة، وأنا بالتأكيد لا أرى، كيف سيعمل الشعب اللبناني في غياب الإرادة الدولية؟»**

استذكار شهيد

لا يبعد قبر النقيب عيد، الذي تمت ترقيته بعد وفاته إلى رتبة رائد كثيراً عن منزل العائلة في دير عمار.

صورته في كل مكان في المدينة، على المقاهي والشوارع والمطاعم. حيث يوصف بشكل موحد بأنّه شهيد بلاده.

ولدى عائلته القليل جداً ليتذكروه به. عدد قليل من الصور، وقصاصات من القصص الإخبارية عن وفاته، وبضع دقائق فيديو مصور له.

ويقول محمد عيد أنّه بحلول أواخر عام 2007، بدأ شقيقه الأكبر بالسكن في مكتبه، اقتناعاً منه أنّه ربّما لم يكن لديه الكثير من الوقت للحياة.

وقد طلب من محمد تصوير هذا الفيديو الذي يصوره وهو يعمل في مكتبه في مقر قوى الأمن الداخلي في بيروت. وفي ذلك الفيديو، يمزح مع أناس قبالة الشاشة، إنّها لقطات عادية، ولكنّها تخيم على أي شخص يعرف قصته.

وتقول والدة عيد، سميرة، أنّ ابنها كان هدية إلى وطنهم، وتعتقد أنّه، كشهيد، سيبقى معها إلى الأبد.

«**لو كان لدينا عدد قليل من الأشخاص مثل وسام لكان الوطن بخير**»، قالت بينما زوجها يحدق بحزن في الفضاء.

هي وزوجها وأبناؤهما الثلاثة يعرفون بشكل مؤكد تقريباً من الذي قتل وسام.

ولكن هذا هو لبنان، وهم يفهمون عواقب الحديث عن الأمر. وتقول سميرة «**لا استطيع أن افتح فمي لدينا شبان آخرون يجب أن نحميهم**».

ويقول محمد عيد أنّ الأسرة باتت تدرك الآن أنّ لبنان قد يدفع ثمناً دموياً إذا ما تمت محاكمة قتلة أخيه.

أمّا في ما يخص مهارة أخيه التحقيقيّة، فالعائلة ليس لديها أي شك في ذلك.

والد وسام عيد ما زال يحتفظ ببطاقة العمل الشخصيّة الخاصّة بإحدى محققات الأمم المتحدة، يقول: بكت بينما كانت تقول له أنّ اللجنة لما كانت تصل إلى مكان لولا العمل الذي قدمّه ابنها (وسام) قبل أن يموت.

(انتهى تقرير cbc الكنديّة)

محاكمة تقرير الـ CBC

كما أصبح واضحاً، فإنّ التقرير صيغ على شكل قصة دراميّة بوليسيّة شيّقة، وهو يصلح لأن يكون سيناريو فيلم سينمائي أكثر منه تقرير سياسي تحقيقي في جريمة

بهذا الحجم من الأهميّة والخطورة، وذلك لما ينطوي عليه – التقرير- من خيال وحبكة درامية، كما أنّ البعد السياسي الواضح فيه لمصلحة «**إسرائيل**» غير خافٍ، إذا يقول: «**وفي الأشهر الأخيرة، وصل نصر الله إلى حد ادعاء أنّ إسرائيل هي في الواقع التي قتلت الحريري**».. ويتابع: «**لا يشير أي من الأدلّة التي كشفتها الأمم المتحدة إلى إسرائيل**».. يعني تبرئة «**إسرائيل**» مسبقاً، فضلاً عن استغرابه من مجرّد من اتهامها، أو حتى الشبهة بها.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التقرير يستند في اتهاماته لحزب الله بشكل أساسي على مسألة الاتصالات، والتي ثبت بما لا يقبل الشّك إمكانيّة التلاعب ببياناتها من الناحية التقنية، كما ثبت وبشكل قاطع الخرق الأمني الإسرائيلي لقطاع الاتصالات في لبنان - كما سيأتي بيانه لاحقاً -. هذا عدا أنّ التقرير يطفح بالكثير من المغالطات السياسية، والتناقضات الحسيّة المعلومة للعدو والصديق؛ ومنها أنّ جهاز أمن المقاومة لا يستخدم الهاتف الخلوي البتة في تحركاته الميدانية، ولكن لن نقف عند الكثير من هذه الأمور لسهولة ملاحظتها من قبل القارئ، سيما اللبناني.

ولكن أيضاً، سنماشي التقرير على قاعدة «**حذف الخيارات**» التي استخدمها مُعدّهُ (نيل ماكدونلد)، ولنرى ماذا سيبقى؟.

إنّ الهواتف الواردة في التقرير، والتي هي أهم ما فيه، قد تمّ تحديدها منذ بداية التحقيق بُعيّد جريمة الاغتيال، ومن قبل الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة بالتحديد، وتمّ نشر ذلك في وسائل الإعلام، وظلت مادة للسّجال السياسي لفترة طويلة. وقد تبيّن يومها أنّه تمّ شراؤها (الأرقام – الشرائح -) من مدينة طرابلس شمالي لبنان، وقد فُتحت هناك، واستخدم بعضها في طرابلس من قبل جريمة الاغتيال.

أمّا في الحرب «الأمنيّة التكنولوجيّة» والتي لم تستطع «**إسرائيل**» إحراز نتائج مرضية فيها، فقد صار واضحاً، سيما بعد أن أقرّت (إسرائيل) في أكثر من مناسبة

بصعوبة خرق أمن المقاومة، خصوصاً شبكة اتصالاتها لما تتمتع به هذه الشبكة من حماية عالية ومتقدمة. وهذه الشبكة هي نفسها التي اعتمدتها المقاومة منذ انطلاقتها للتواصل بين كوادرها ومجاهديها، وهذا لم يعد خافياً على أحد.

إنّ شبكة الاتصالات من أهم الأسلحة التي ساهمت في انتصارات المقاومة، وكانت السلاح الأمضى في حرب تموز 2006، ومن أجل حماية هذه الشبكة وقعت أحداث 7 أيار 2008، وكاد البلد أن يصل إلى ما لا تحمد عقباه.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل من الممكن بالعقل والمنطق والخبرة لـ هكذا جهاز – جهاز أمن المقاومة– أن يقع بأخطاء ساذجة تُعد من الهرتقات في العالم الأمني، حسب ما ورد في فيلم ماكدونالد..؟

وهنا، بات من الواضح أنّ تقرير التلفزيون الكندي «cbc» كان الهدف الرئيسي منه ترسيخ نظريّة تورّط حزب الله في جريمة الاغتيال، وتسويقها من خلال صناعة الإعلام الذي يسهم بشكل أو بآخر في تشكيل وعي مستعد مصدق لاستقبال ما هو قادم من لعبة الأمم وفوضاها الخلاّقة، ليتم بعدها اتهام حزب الله رسميّاً باغتيال الحريري، وهذا ما بات مؤكداً بعد صدور القرار الظّني. ولكن تبقى علامة الاستفهام الكبيرة حول ما تطرّق إليه التقرير من اتهامات إلى العقيد وسام الحسن.. وما مصلحة التقرير في ذلك..؟ نترك الجواب للأيام القادمة، أو للعقيد الحسن، أو لكليهما معاً.

تهافت تقرير الـ CBC

تعليقات سريعة

مقدمة: من المعروف للعدو والصديق أنّ الجهاز الأمني لحزب الله خلال أي

عمل يقوم به لا يستخدم شبكة الهاتف الخلويّة البتة كما تقدم، ولا حتى الشبكة الثابتة (الأرضيّة)، فلديه شبكته الخاصة، ولكنّنا هنا سنحاكي التقرير من حيث هو، ولكشف تناقضاته ليس إلاّ.

أولاً: التقرير في حديثه عن الشبكة الحمراء، يتحدث عن أسلوب ينطوي على فطنة وعلى معرفة بأمن الاتصالات، «**وكما بات معلوماً أيضاً، فإنّ هواتف الشبكة الأولى قد تمّ شراؤها من منطقة طرابلس، وفتحت هناك قبل فترة وجيزة من عمليّة الاغتيال**»، بينما في الثانية «**الزرقاء**»، يتحدث عن أسلوب مختلف، حيث كانت تعمل هذه الهواتف لأشهر قبل عمليّة الاغتيال، مستخدمة أبراج الهواتف نفسها كما «**الهواتف الحمراء**» كما أسماها التقرير. والسؤال هنا، كيف يكون للشخص نفسه فطنة في مكان، وعدم فطنة في نفس المكان؟، وكيف يكون للشخص نفسه أسلوب عمل في مكان، وأسلوب مختلف في المكان نفسه..؟! لأنّ التقرير يقول أنّ الشخص نفسه يحمل هاتفاً من الشبكة الحمراء وآخر من الشبكة الزرقاء.

ثانياً: الهواتف المتشاركة في الموقع بالاستناد إلى بيانات الاتصالات – التي اعتمدها التقرير – وإنْ كانت تشير إلى أنّها موجودة في نفس النطاق الجغرافي الذي يغطيه برج الهاتف، إلاّ أنّها لا تعني بالضرورة أنّها موجودة في نفس النقطة الجغرافية الضيقة، فمن المعلوم أنّ برج الهاتف يغطي مساحة كبيرة، وترتبط به جميع الهواتف المنتشرة في الزمان الواحد على مساحة نطاق تغطيته، حتى وإنْ سجّلت بيانات انتقال لأكثر من هاتف في التوقيت ذاته من برج لآخر ومن دون أي تخلّف، لأنّ ذلك لا يعدو كونه احتمالاً ليس إلاّ، وحتى وإنْ تكررت هذه العمليّة بالتعاقب لدى عدد من الأبراج، فهذا يمكن أن يحصل مثلاً لدى وجود أكثر من هاتف داخل سيارة واحدة تنتقل من منطقة لأخرى، ومثال على ذلك حافلة للنقل العام.

ثالثاً: إنّ ما يقوله التقرير من أنّ الجميع في فريق الاغتيال كان يحمل هاتفاً ثانياً، وأنّ أعضاء الفريق استخدموا هواتفهم الثانية للتواصل مع شبكة دعم أكبر

من ذلك بكثير وجدت لمدة سنة على الأقل، فهذا معناه أنّ فريق الاغتيال كان ينشط منذ عدة أشهر في تعقب الحريري، مستخدماً شبكة الهواتف الزرقاء في التواصل ما بين أعضائه من جهة، ومع شبكة دعم أكبر وجدت لمدة سنة على الأقل، ومن ثم بدأ هذا الفريق وقبل فترة وجيزة من التنفيذ باستخدام شبكة هواتف أخرى «**الحمراء**» مترافقة مع استخدامه للشبكة السابقة «**الزرقاء**»، ولكن تمّ حصر استخدام هذه الشبكة بين أعضاء الفريق فقط من جهة ثانية..! والسؤال هنا، هو بكل بساطة، لماذا؟، وما هي الفائدة الأمنيّة من ذلك؟، فإذا كان الجواب على هذا السؤال، هو لإزالة الربط بين ما سُمّي بالشبكة الحمراء والشبكة الزرقاء المرتبطة بشبكة دعم أكبر، فإنّ ذلك ينطوي على معرفة الجهة المخططة بإمكانية الربط الفني بينهما، وبالتالي فإنّه من الأولى ألا تلجأ هذه الجهة إلى هذا الأسلوب الغبي، وتقع في هذا الخطأ الفادح، حيث إنّ الربط يمكن أن يحصل من خلال أبراج الهواتف ذاتها، وهذا ما ذهب إليه التقرير. ثم إنّنا لم نقرأ بعد في كل العمليّات الأمنيّة المحترفة عن أنّ فريقاً محدداً قام بتعقب هدف ما للاغتيال ولعدة أشهر؛ ثم بعد ذلك قام هو نفسه بتنفيذ عمليّة الاغتيال، ولجأ في تغطية نفسه إلى استخدام شبكة هواتف جديدة قبل فترة وجيزة من التنفيذ، ولكنه أبقى إلى جانبها الشبكة السابقة.

رابعاً: إنّ الحديث عن استخدام الهواتف الثانية للتواصل مع ما أسماه شبكة دعم أكبر بكثير وجدت لمدة سنة على الأقل، هو إشارة أخرى على الاختلاف بين ما أسماه الشبكة الحمراء والشبكة الزرقاء، كما أنّ ذلك يتناقض مع ما قاله التقرير عن أنّ الشبكة الزرقاء مارست بدورها انضباطاً.. (فلم يقم أي عضو من أعضاء الشبكة الزرقاء بأي خطأ قد تتمكن شرطة الاتصالات من البحث عنه كما ورد لاحقاً»)، وكأنّه أيضاً قد خانه مكره بهذه الفقرة، فقام بالفصل بين الشبكتين، حيث عبّر عن الزرقاء بقوله: «**أعضاء الشبكة الزرقاء**»، بينما هو في الأساس لا يتحدث عن شبكتين منفصلتين من حيث الأعضاء، وإنّما من حيث الهواتف فقط.

خامساً: يقول التقرير: (فغملوش الذي أُوكلت إليه مهمّة جمع والتخلّص من الهواتف الزرقاء، لاحظ أنّ أحد الهواتف كان لا يزال يحمل بعض الوقت المتبقي

واستخدم هذا الهاتف للاتصال بصديقته، (سوزان)، وأثناء ذلك كشف عن نفسه للنقيب عيد. كان كمن كتب اسمه ببساطة على لوحة بيضاء ويعلقها خارج مقر قوى الأمن الداخلي.)

في هذه الفقرة يخرج التقرير عن الاستنتاج بالاستناد إلى بيانات فنية مُدّعاة بحسب ما هو مبني عليه التقرير، ليتحدث عن وقائع بلغة الواثق المتأكد، وكأنّ غملوش أو أي أحد من الذين يعملون لصالحه بحسب المدّعي قد اعترف بذلك..!

فهل اعترف غملوش؟!

سادساً: يلاحظ اتساع الفارق في طبيعة الشبكات التي حددها التقرير، فمن شبكة «**حمراء**» فتحت أجهزتها وخطوطها قبل عمليّة الاغتيال بفترة وجيزة، وأقفلت بعدها مباشرة، واختفت إلى الأبد.. إلى شبكة بدأت بالعمل قبل عدة أشهر من عمليّة الاغتيال وترتبط بشبكة وجدت لمدة سنة على الأقل، إلى شبكة مُكوّنة من أربعة هواتف ثابتة، ومسجّلة بشكل رسمي باسم حزب الله..!!

سابعاً: يلاحظ أنّ محور التقرير هو تعمّد الربط بين ما أسماه بالشبكتين الحمراء والزرقاء، حيث ذهب إلى القول، وبكل بساطة، أنّها كانت بحوزة نفس الأشخاص، ومن ثم تعمّد الربط بين الزرقاء وما تلاها؛ ليصل إلى هواتف مسجّلة بشكل رسمي ومعروفة أنّها لحزب الله (بحسب التقرير)، ولم يجد مبرراً وداعماً لهذا الربط، إلاّ اعتباره أنّ غملوش أحمقاً..! كونه (لاحظ أنّ أحد الهواتف كان لا يزال يحمل بعض الوقت المتبقي واستخدم هذا الهاتف للاتصال بصديقته.. فكشف نفسه).. والأسخف، هو ربط كل ذلك بالخطوط الأرضيّة لمستشفى الرسول الأعظم حيث توجد قيادة العمليات، ولعل لجنة التحقيق الدوليّة تعتبر غرفة العمليّات الجراحيّة الخاصّة بالمستشفى، غرفة عمليات أمنيّة..!، فهل بعد هذا من بساطة وسخافة..؟!، ولكن الأمور اتضحت بعد صدور القرار الظّني، واتضح الهدف الذي كانت ترسمه أمريكا و«**إسرائيل**» من خلال إعداد أو بثّ أو ترويج أو هكذا تقارير.

جريمة العصر

وتحت عنوان «جريمة العصر» عرض تلفزيون الجديد اللبناني تحقيقاً صحافياً حول اغتيال الرئيس الحريري، مبني على معلومات أمنية، سياسيّة ودوليّة ومحلية، فندت من خلاله الثغرات التي جاء جزء منها في تقرير التلفزيون الكندي، وسخرت من بعض الأدلّة والاتهامات التي تظهر أنّ منفذي عمليّة الاغتيال من الهواة غير المتمرسين.

وأشار تحقيق «**الجديد**» إلى أنّ «**الأسماء التي أوردتها «دير شبيغل» لم يبتكرها الخيال، ومن المتوقع أن يكون لعبد المجيد غملوش حصة في لائحة الظنون مبنية على اتصالات رصدت تتصل من رقمه بمتهمين في موقع اغتيال الحريري، ومواقع شهداء آخرين. ولكن «غملوش لم يكن يوماً يملك منصباً في حزب الله، وقيل أنّه ترك الحزب قبل اغتيال الحريري بحوالي سنة. أمّا مصطفى بدر الدين الرجل الثاني في «دير شبيغل» هو نفسه الرجل الثاني في المقاومة العسكريّة لحزب الله والذراع الأيمن لرفيق دربه عماد مغنيّة**»، وتابع تقرير «**الجديد**»: «**من يعرف بدر الدين، لا يعرف عنه شيئاً، فهو لا يستخدم الهاتف، ولا حتى للاطمئنان على عائلته، وحين يزورهم تكون دائماً زيارة مفاجئة.**

وبذلك الرجل الذي لا يستخدم هاتفاً لا يمكن أن يرصد له اتصال. والرجل المتخفي حتى عن عائلته لا يمكن أن ترصده العدسات، إلّا إذا دخل على خط بدر الدين صدِّيق جديد.»[14]

وأشار التقرير، إلى حصول انقلاب في مكتب المدّعي العام على ملك تربع على عرش الشهود لسنوات طويلة، فبالنسبة للتحقيق فإنّ محمد زهير الصدِّيق ليس ذا مصداقية، وليس ضمن برنامج حماية الشهود، ومكتب المدّعي العام ليس بحاجة إلى شهادته. ومحاكمته ليست مقرّة ضمن مهام المحكمة لأنّ التحقيق الذي جرى مع الصدّيق كان في عهد لجنة التحقيق الدوليّة وهي تابعة للأمم المتحدة على

خلاف مكتب المدّعي العام الحالي الذي يعتبر مؤسّسة مستقلّة بحد ذاتها.

«خيط» الاتصالات

أمّا الملف المصنّف ثانياً من بعد شهود الزّور هو ملف الاتصالات، وأول من أمسك بطرف خيطه هو وسام عيد، وفي طلب رسمي بتاريخ 2005/9/12 أرسل عيد كتاباً للحصول على تفاصيل عدد من أرقام الهواتف وجاء فيه:

«توافرت من خلال إجراء تقاطعات على الاتصالات الخلويّة في حادثة اغتيال الحريري وجود حركة اتصالات من مناطق ساحة النجمة و فينيسيا وزقاق البلاط والباشورة.»

ولم تجرِ الاتصالات سوى فيما بينها، وأنّها أجرت الاتصالات في الدقائق التي سبقت حصول الانفجار وتوقفت من بعدها.»وحددت الخيوط الثمانية التي نفذت جريمة اغتيال رفيق الحريري، هذه الخيوط لم يتمّ شراؤها من الشمال، وحسب، بل تمّ تشغيلها بمنطقة الضنيّة بتاريخ 21 من كانون الأوّل ديسمبر عام 2004. أوّل اتصال عبرها كان في الخامس من كانون الثاني/ يناير عام 2005 أي قبل حوالي نحو شهر ونصف من اغتيال الحريري. رصدت هذه الخطوط تتصل من فيترون، عيون السيمان، فقرا، كاراكاس، وخط الساحل، وهي كلها أماكن قصدها الرئيس رفيق الحريري في تلك الفترة.

إذاً، بداية مسيرة الاتصالات فكّكها في ذلك الوقت العقيد غسان طبيلي رئيس الفرع التقني في استخبارات الجيش، إلّا أنّه أُقصّي من مهامه وتسلّم هذا العمل وسام عيد.

ما عرضته CBC كان نتيجة العملين معاً، ولأنّ التصريح الأخير للمدّعي العام دانيال بلمار جاء أقرب إلى تأكيد عمل الـ CBC من عدم التعليق عليه، فقد أكملت «قناة الجديد» من حيث انتهى هذا التحقيق.

وعرض التقرير الأسماء والتواريخ الموجودة في الدوائر الرسميّة اللبنانيّة لأرقام الهواتف التي عرضتها الـ CBC، وتمت مطابقة الأرقام على الأسماء، إلّا أنّه وبعد التأني والتدقيق تبيّنت تفاصيل جديدة لا يمكن التغاضي عنها، فإمّا أنّ هناك غباءً محترفاً لدى الأصوليّة وحزب الله في أثناء تنفيذ عمليّة اغتيال الحريري، وإمّا أنّ ثمّة عملاً منظّماً في صلب تنظيم عمل الاتصالات.

«سنبدأ باللون الأحمر، أي الأرقام التي نفذت عمليّة الاغتيال، كل هذه الأرقام عائدة إلى أفراد من طرابلس أو المنية أو عكار، بدأت تعمل في النهار نفسه، وتوقفت عن العمل باليوم نفسه، وكما أصبح معروفاً أنّها أسماء مستعارة، إلّا أنّ بين هذه الأرقام هاتفاً عائداً إلى المدعو عبد الهادي عبد الله، وفي اللوائح الرسميّة اللبنانيّة هذا الرقم 9613478662 كان مسجلاً بشكل رسمي وشرعي تحت اسم خالد طه من العام 2003 وحتى الرابع من نيسان ابريل 2004، ثم انتقل مباشرة إلى المدعو عبد الهادي عبد الله. ومن لا يعرف خالد طه فهو صديق أحمد أبو عدس وأحد أهم عناصر مجموعة 13 الأصولية، وهو الحلقة المفقودة في ملف أبو عدس لكونه بقيّ متوارياً عن الأنظار.»

«ولهذه الحالة تفسيران، أمّا أنّ خالد طه بَخِلَ بعشرة دولارات على جريمة العصر وعلى كشف هويته وعلى شراء رقم جديد لم يقم إلاّ بتبديل أسماء مالكي الأرقام؛ وإمّا أنّه قُصد لخالد طه أن يكون الخيط الذي يُفعّل النظريّة الأصوليّة في التحقيق.»

وفي ملف الاتصالات، تحالف بين دائرة خالد طه الأصوليّة ودائرة حزب الله الشيعيّة. محمود الرفاعي يمثل الدائرة الأصوليّة هو بدوره يتصل بعبد الرحمن عياش أحد أعضاء حزب الله في يوم اغتيال الحريري وتحديداً عند الساعة الحادية عشر والثمانية والخمسون دقيقة، أي قبل أقل من ساعة على اغتيال الحريري.

عياش يفتح أبواب الحقيقة أمام التحقيق، حين تطابقت مع رقمه عشرات الأرقام

التابعة لحزب الله. هذه الأرقام كلها تمّ شراؤها من مناطق تابعة لحزب الله كبئر العبد، حارة حريك، الكفاءات، الباشورة، برج البراجنة، وكلها بدأت تعمل في اليوم نفسه، وتوقفت في النهار نفسه، والأسماء المسجّلة تحت هذه الأرقام هي كلها من عائلات شيعية.

وبحسب تقرير «**تلفزيون الجديد**» فإنّ بصمات حزب الله في عمليّة اغتيال الحريري لم تنته هنا، لأنّ أحد الأرقام مسجل في الدوائر الرسميّة باسم عبد المجيد غملوش، وهو اسم حقيقي لأحد أعضاء حزب الله سابقاً الذي برز اسمه كمتهم باغتيال الحريري في تحقيق «**دير شبيغل**» والكثير من التحقيقات الأجنبية الأخرى. في هذا التصرّف أيضاً تفسيران؛ «**إمّا أنّ الحزب الذي انتصر على «إسرائيل» بمقاومته وتقنياته العالية لم يجد من يزوّر له أسماء مالكي الأرقام ليضعها تحت أسماء من طوائف ومناطق أخرى، فسلّم أمره لله؛ وسجلها بأسماء المنفذين الحقيقيين على أمل أن لا ينتبه أحد، وإمّا أنّه قُصد لحزب الله أن يتسلل إلى التحقيق من نافذة المتهم الضالع في العمل الأمني مقاوماً كان أو مجرماً، محققاً أم قاضياً، ضابطاً أم أصولياً يدرك جيداً أنّ جريمة كتلك التي طالت الرئيس تتمتع بمعايير أمنيّة عالية الاحتراف والتنظيم، ومن ينظم عمليّة بهذا الاحتراف قد يخطئ فهو إنسان، ولكنه لا يقدم على خطأ بهلواني كاستخدام هواتف تترك بصماتها عليها في كل مكان، خصوصاً وأنّه متعارف عليه دولياً أنّ أولى الخيوط في أي تحقيق يبدأ بالاتصالات.**»[15]

ومن الاستفسارات والتحريات التي قمنا بها؛ تبيّن ولدى تتبع الأرقام المذكورة أعلاه أنّها عائدة جميعها إلى أشخاص في الشمال.»

استمع فرع المعلومات إلى معظم أصحاب الأرقام الواردة أسمائهم، وتبيّن أنّه تمّ استخدام هوياتهم لشراء الأرقام من دون علمهم. إلّا أنّ فرع المعلومات لم يستطع الوصول إلى شخصين هما المدعو عبد الهادي عبد الله لكونه موقوف لدى الجيش

اللبناني بجريمة الفرار من الخدمة العسكريّة، والمدعو زياد عيد لكونه مسافراً إلى استراليا.

تنفيذ الاغتيال

وبحسب تحقيق «**الجديد**» فإنّ مكتب المدّعي العام يملك مشاهد لمنفذي الجريمة يوم الاغتيال وقبل دقائق من حصول الانفجار واليوم الأسود.

فقبل دقيقتين واثني عشر ثانية من هذه العمليّة دخلت سيارة الميتسوبيشي الشهيرة موقع الجريمة وفي داخلها أربع أفراد، توقفت ولكن بقيّ محرك السيارة يعمل، ترجّل من السيارة ثلاثة أشخاص، وساروا على الكورنيش باتجاه فندق المونرو وهم: خ.م.ط. المتواري أو المُغيّب، م.ت.ع. قتل في أيار 2006، م.ر.م. قتل صيف 2005 في العراق. وفي الميتسوبيشي الانتحاري، إلاّ أنّ التحقيقات أظهرت أنّه ليس أبو عدس بل أصولي من أصل سعودي.

على بعد مئة وعشرين متر من موقع الجريمة، وتحديداً أمام فندق المونرو تمركز الفريق الذي تحكم بتفجير الميتسوبيشي، والمُكوّن من شخصين، موقعهما الجغرافي أعطاهما رؤية واضحة، أولاً الطريق البحرية، أي في حال أتى موكب الحريري من البيال باتجاه السان جورج، وثانياً في حال سلك الموكب الخط الموازي لفندق الفينيسيا باتجاه السان جورج، وأخيراً موقع هذا الفريق أعطاه رؤية واضحة من نقطة نهائية لموكب الحريري، أي مكان وجود شاحنة الميتسوبيشي.

فيما كان شارع الموت يمد سجادة دماء، خرج الرئيس رفيق الحريري من مجلس النواب غير مكترث لعيون المجرمين التي أحاطته من كل مكان، ست فرق مراقبة تأهبت من مواقع مختلفة للتأكد من الطريق الذي يسلكه موكب الحريري:

الفريق الأول: جلس مقابل مدخل البرلمان وتحديداً السفارة الإيطالية، وبدوره أبلغ فور دخول الحريري موكبه.

الفريق الثاني: تمركز مقابل محل Roche Bobois وبدوره بلّغ عن عدد سيارات الموكب، وحدّد موقع السيارة التي يقودها الحريري والاتجاه الذي يسلكه.

انطلق موكب الحريري باتجاه شارع الأحدب، إلاّ أنّه ذهب عكس السير ودخل شارع فوش، هذا الاتجاه أربك المجرمين؛ كون هذا المسار لم يكن في الحسبان، ولا تحت المراقبة.

الموكب توقف لأكثر من دقيقة عند تقاطع شارع فوش، حيث أدعت السيارة رقم (6) أنّ سيارة أوبيل خضراء اللون تلاحق الموكب إلاّ أنّه سرعان ما تبيّن عدم وجود أحد يلاحقهم، هذا الأمر أثار استغراب لجنة التحقيق وأخذ حيزاً في التحقيق الميداني.

غاب موكب الحريري عن فريق المراقبة الثالث، الرابع والخامس، حتى ظهر الموكب مجدداً على فريق المراقبة السادس، قادماً من البيال باتجاه السان جورج.

موكب الحريري مكوّن من ستة سيارات.

السيارة الأولى: تابعة لقوى الأمن.

الثانية: نوعها تويوتا وفيها أمن الحريري الخاص.

والثالثة: مارسيدس يقودها الحريري وبجانبه (النائب) باسل فليحان.

الرابعة: سيارة إسعاف.

الخامسة والسادسة: فيها أمن الحريري الخاص وأجهزة التشويش.

دخل موكب الحريري الخط الأحمر، مرّت السيارة الأولى والثانية سالمتان، إلّا أنّ السيارة الثالثة لم تسلم، وهي التي كانت قد حُدّد بداخلها الحريري من قبل فريق المراقبة، كسرت (التفت) الميتسوبيشي على السيارة الثالثة حيث شكلا معاً سبعين درجة، وهي الإشارة المتفق عليها كي يضغط فريق التفجير المتمركز بقرب المونرو على جهاز التفجير.

«**انسحبت الفرق المراقبة من مواقعهما، ومن بينهم الفريق الأهم أي الذي**

ضغط على زر التحكم بمصير الرئيس الحريري ومصير الشهداء الباقين وسنين من الشرخ في لبنان.»[16]

الفريق المُكَوّن من شخصين هما الأخوان (ش) ترجلا من موقعهما وأدخلا جهاز التفجير، توجها إلى الفندق الذي كانا يمكثان فيه، والذي نتحفّظ عن ذكر اسمه. وعند الساعة الثانية والثمانية وعشرين دقيقة قاما بعمليةcheck out من الفندق وتوجها إلى المطار.

مقتل شاهد

أسقط على لجنة التحقيق، شهودٌ من آل الـزّور، والجميع يعلم تفاصيل هذه السلالة التي فتحت على اللجنة أبـواب اتهام سوريا وحـزب الله، أمّـا الشاهد الوحيد، الذي التقى الجناة المفترضين، فهو عامل في متجر الهواتف، الذي اشترى منه أصحاب الخطوط الثمانية هواتفهم واستخدموها في جريمة الاغتيال، ولكن علاقة الشاري بالبائع لم تنته فبعد أن تزودوا بالهواتف، وجدوا أنّ أحدها لا يعمل، ما دفعهم إلى مراجعة الدونا، وتلك غلطة الشاطر التي ستحتسب بألفٍ لكلا الطرفين. «**وضع الدونا خطه في الهاتف لمعاينته، وراح يدل الشاري عن كيفيّة تشغيله. وقع رقمه في الشرك، ومن ثمّ تحوّل إلى شاهد في الجريمة التي لم تقع بعد، ولأنّ للصدفة مكانها الدّائم في حالاتٍ كهذه، فإنّ الدونا مات في حادث سير بعد ما واجه التحقيق الدولي، وقبل أن يكتمل ملفه، إنّها صدفة القضاء والقدر، بين شهود الزّور، والقضاء والقدر. انتكس هذا المحور وخطفت أضواء الشهادات، ولكن بقيت خيوط سوريا وحزب الله في البال.»**[17]

صاروخ «جو - أرض»

لماذا لا يمكن لإسرائيل أن تقتل الحريري؟

هذا السؤال يتعزّز بحسب تقرير «**الجديد**» حين تجد في أدراج لجنة التحقيق الدوليّة، دراسة تحليلية ونظرية وعمليّة في انفجار 14 شباط لخافيير لاروش، وهو مهندسٌ في علم الطب الشرعي، يعمل في مجال إنفاذ القانون بمنصب منسق للطب الشرعي للمحكمة الدوليّة، والذي في نهاية دراسته يقول:

«**إنّ الاحتمال الأكبر لانفجار الحريري ناتج عن قنبلة جوية مزودة بمواد متفجرة تزيد على 500 kg من الـ TNT وانفجرت بعد اصطدامها بسطح الأرض أو بعد تأخير بسيط سمح لجزء منها باختراق الأرض وإحداث الحفرة وبقيّ الجزء الآخر منها فوق سطح الأرض ليدمر الأهداف القريبة من منطقة الانفجار.**»[18]

أولاً: يشير التقرير إلى أنّه تمّ التأكد من أنّ هذه الشخصيّة ليست وهمية، وفعلاً خافيير لاروش يعمل مع المحكمة، وهو حائز على الدبلومات العلمية التالية: شهادة هندسة من الأكاديميّة العسكريّة في سانسير، شهادة من جامعة باريس باختصاص القانون والعلوم الجنائيّة، وماجستير في جامعة لوزان بعلم الطب الشرعي.

ثانياً: التفاصيل التقنية لن يفهمها سوى ذوي الاختصاص، «ولأنّنا لسنا ذوي الاختصاص، قمنا باستشارة أكثر من خبير وبعضهم في مناصب رفيعة لنتأكد من مهنية الدراسة ونفهم تفاصيلها، ولكوننا ننشر الوثيقة اليوم، بات رأي الخبراء واضحاً»، دراسة لاروش أجرت تجارب عمليّة على الأرض، وطبقت معادلات نظريّة لاحتمالات متعددة لاستنتاج طريقة التفجير في 14 شباط، يأتي لاروش في ختام دراسته إلى الخلاصة التالية:

الميتسوبيشي الشهيرة ليست مفخخة، ولم تكن مزوّدة بمواد متفجرة مكافئة لـ 1000 إلى 2000 kg من الـ TNT.

عدم حدوث انفجار بيروت نتيجة لاستخدام 500 kg من الـTNT ومثبتة على

عمق 1.7 م تحت سطح الأرض، حيث من المستحيل أن تعطي الأثر التدميري نفسه في الوسط والمحيط، وهذا يعني أنّ الأثر التدميري يكون أقل بكثير في حال كان التفجير تحت الأرض.

احتمال حدوث انفجار بيروت تحت تأثير كتلة متفجرة مكافئة لطُنّين من الـTNT مثبتة مباشرة على سطح الأرض، ما يعني في لغتنا أن تكون العبوة على مستوى الزفت، أي ليس داخل الميتسوبيشي، ولا تحت الأرض في حال استخدام سيارة مفخّخة أي ميتسوبيشي، وللحصول على حفرة مشابهة لانفجار الرابع عشر من شباط فإنّ كتلة الشحنة المستخدمة تتراوح بين الـ5 والـ10 طن من الـ TNT.

احتمال حدوث الانفجار نتيجة قنبلة طائرة، مكافئة لـ 1000كغ من الـ TNT، حيث ساعدتها طاقتها الحركية على اختراق سطح الأرض حتى عمقٍ محدّد، إلى 1.5 متراً بحيث بقيّ جزءٌ من الطاقة الانفجارية تحت الأرض لإحداثٍ الحفرة، أمّا الجزء الآخر من الطاقة الانفجارية الذي بقيّ فوق سطح الأرض فهو الّذي أدّى إلى التدمير فرق سطح المحيط.

وفي ختام دراسة لاروش مقارنة بين انفجار الرابع عشر من شباط والانفجارات الناتجة عن القصف الإسرائيلي عام 2006، وخلالها يستخلص لاروش أموراً أهمها وجود حفر كثيرة متشكلة عن القصف الإسرائيلي، شكلها يشبه إلى حد كبير شكل حفرة انفجار الرابع عشر من شباط، الحفر المتشكلة نتيجة القصف الإسرائيلي الأخير عمقها أكبر من عمق انفجار الحريري، أي أنّ هذه الأنواع من القنابل مخصصة لاختراق الأهداف المراد تدميرها ومن ثم الانفجار، التأخير الطفيف أو غير الملحوظ للأهداف المجاورة اللاحقة الانفجار. ما يؤكد أنّ الانفجار يتمّ على عمقٍ كبير تحت سطح الأرض يزيد على الثلاثة أمتار أحياناً، وهنا لكون الأثر التدميري لانفجار الحريري لم يكن هائلاً قياساً على كمية المتفجرات المستخدمة، فلو حصل الانفجار عبر الميتسوبيشي لكان الأثر التدميري أكبر بكثير في حين أنّ سيارة الحريري بقيت قطعة واحدة على الرغم من التشوّه الذي لحق بها.

ولذلك، يُرجّح لاروش «**أنّ الاحتمال الأكبر لانفجار الحريري ناتج عن قنبلة جوية مزوّدة بمواد متفجرة تزيد على 500 kg من الـTNT، وانفجرت بعد اصطدامها بسطح الأرض، أو بعد تأخير بسيط سمح لجزء منها باختراق الأرض وتشكيل الحفرة، وبقيّ الجزء الآخر منها فوق سطح الأرض ليدمّر الأهداف القريبة**»[19] من منطقة الانفجار. إذاً، فرضية حدوث الانفجار في الجو لا يعني سوى احتمال أن تكون «إسرائيل» اغتالت رفيق الحريري، ولأنّه احتمال ممنوع الغوص فيه، تمّ سحبه من التداول، فهذه الدراسة الممهورة بختم سريّ للغاية، قدّمت إلى لجنة التحقيق قبل شهر فقط من تقرير قاضي التحقيق السابق سيرج براميتز بتاريخ الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر من العام 2006، والذي فتح آنذاك احتمال الانفجار الجوي إلّا أنّه سرعان ما أغلقه في التقارير التي تلت.

هنا أصبح لدينا أكثر من احتمال مُقنع لجريمة اغتيال الرئيس الحريري، ومن هنا، سنغوص بتفاصيل احتمال أن تكون «**إسرائيل**» من قتل الرئيس الحريري ضمن مشروع أمريكي (خلّاق)، وهي أكبر المستفيدين منه.

هوامش الفصل الرابع:

1) EIR. 22005/3/.

2) EIR. 22005/3/.

3) حمادة، صناعة شهود الزّور، ص 124.

4) حمادة، م. س. ص 124.

5) تقرير ميليس، 2005.

6) AFP. 252005/11/.

7) حمادة، م. س. ص 134.

8) أنظر: الموقع الالكتروني جريدة الأخبار: فصل جديد من الحرب الأمنيّة بين المقاومة و«**إسرائيل**» اصطياد المصادر التقنية؛ بعد البشرية. بتصرّف.

9) أنظر «**جريدة السفير**». 18 كانون الأول/ ديسمبر2010. بتصرّف.

10) أنظر: جريدة الأخبار، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010. بتصرّف.

11) أنظر: موقع الانتقاد الإخباري، تاريخ الزيارة 2010/12/18.

12) نُشرت عدة ترجمات لتقرير الـ CBC – باختلاف يسير بينها – وكان أهمّها الترجمة التي نشرها موقع «**العربيّة نت**»:

http://www.alarabiya.net/articles/2010127122/23/11/.html

بتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين تاني 2010، والترجمة التي نشرها موقع «14 آذار»:

http://www.14march.org/news-details.php?nid=MjYxMzUx

بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون أوّل 2010. وغيرها من المواقع الإخبارية، عدا ما بثته شاشات التلفزة اللبنانيّة والعربيّة تحت عنوان: من قتل رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري؟ لـ نيل ماكدونلد)، ولكن عندما عدنا للنص الأصلي باللغة الإنكليزية على موقع الـ CBC:

http://www.cbc.ca/news/world/story/201019/11//f-rfa-macdonald-lebanon-hariri.html

ولكن وجدنا أنّه تمّ التلاعب بترجمة بعض الفقرات، الأمر الذي دعانا لإعادة تدقيق كامل الترجمة من جديد، وترجمة بعض الفقرات التي لم تكن مترجمة بالأصل.

13) إشارة للصورة المنشورة على موقع CBC.

14) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، «**جريمة العصر**»، الموقع الرسمي للقناة.

15) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، م. س.

16) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، م. س.

17) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، صاروخ جو – أرض، الموقع الرسمي للقناة.

18) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، م. س.

19) أنظر: تقرير «**قناة الجديد**»، م. س.

الفصل الخامس

شبهات حول «إسرائيل»

شبهات حول«إسرائيل»

تحت عنوان (خطة لاغتيال الحريري وبري) نشرت جريدة الشرق الأوسط السعوديّة التي يملكها الأمير سلمان بن عبد العزيز في 24 آب/ أغسطس من العام 2001 ، العدد 8305، أي قبل عشر سنوات من اليوم، وقبل ثلاثة أعوام ونصف العام من اغتيال الحريري، نشرت خبراً تحدث عن وجود خطة لاغتيال رفيق الحريري ونبيه بري، متهمة صراحة سمير جعجع والموساد بالتوّرط بالخطة.

والتفاصيل:

حصلت «**الشرق الأوسط**» على معلومات خاصّة عن اعترافات قدمها مسؤول عسكري فلسطيني كان معتقلاً في سوريا وسلمته إلى السلطات اللبنانيّة أخيراً. وتحدث الضابط المعتقل عن توّرط قائد «**القوات اللبنانيّة**» المنحلة سمير جعجع مع الإسرائيليّين في خطط ومشاريع ضد الدولة اللبنانيّة. كما تحدث عن خطط إسرائيليّة لتفجير الوضع بين الفلسطينيّين واللبنانيّين وأعدّ خطة لاغتيال شخصيّات سياسيّة بينها رئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ووضعت تفاصيلها بدقة بما في ذلك الطريق الذي يسلكه موكب الرئيس بري، لكن تمّ الكشف عنها للسلطات الأمنيّة اللبنانيّة قبل التنفيذ. وذكرت مصادر مطلعة أنّ أجهزة الأمن المكلّفة وضعت المشتبه فيه تحت الرقابة أثناء تعامله مع ضابط إسرائيلي. واعترف المسؤول المعتقل أنّه كُلّف بالكشف عن مصير الطيّار الإسرائيلي المفقود رون أراد، وكذلك معرفة مصير الجندي الإسرائيلي سمير أسعد.

وعلمت «**الشرق الأوسط**» أنّه تمّ تجنيد العسكري الفلسطيني من خلال ضابط موساد إسرائيلي يدعى «**ديفيد**» أعلمه أنّه يهودي من مواليد لبنان ومن منطقة وادي أبو جميل في بيروت، وكان الرابط بين (خ.ي) و«**ديفيد**» لبنانياً يلتقيه الأول دورياً في طرابلس (شمال لبنان) من دون أن يعرف هويته.

وتتابع «**الشرق الأوسط**»، ويأتي هذا التطوّر الخطير ليزيد تعقيداً وضع المستشار السياسي لـ«**القوات**» المنحلة توفيق الهندي الذي جرى توقيفه مساء الثلاثاء الماضي. فقد ورد في هذه الاعترافات التي أدلى بها أخيراً (خ.ي) وهو رائد في إحدى المنظّمات الفلسطينيّة وقال فيها إنّ سمير جعجع مستمر في الرهان على «**إسرائيل**». وأشارت هذه المعلومات، التي حصلت عليها «**الشرق الأوسط**»، إلى أنّ الاعترافات المنسوبة للهندي الذي جرى توقيفه مساء الثلاثاء الماضي هي سلسلة في هذه العلاقة مع المشروع الإسرائيلي.

وأوضحت المعلومات، التي تنشر لأول مرة، أنّ الرائد الفلسطيني الموقوف (خ.ي) تحدث عن خطة إسرائيليّة تهدف إلى ضرب الصيغة التعددية للمجتمع اللبناني وإحراج سوريا، من خلال افتعال مشكلة فلسطينيّة ـ لبنانيّة والعودة إلى موجة التفجيرات، وذلك بغية توفير الظروف المناسبة لتبرئة سمير جعجع من الأحكام الصادرة بحقه والتهم الموجهة إليه تمهيداً لإطلاقه.

وأفادت المعلومات المتصلة بملف التحقيق مع المسؤول العسكري الفلسطيني أنّه اعترف بما نسب إليه لجهة إقدامه على التعامل مع العدو الإسرائيلي منذ عام 1986، وأنّه زوّد «**إسرائيل**» بمعلومات أمنيّة عن كل التنظيمات الفلسطينيّة الموجودة في لبنان وكُلّف كشف مصير الطيّار الإسرائيلي رون أراد، ومعرفة مصير الجندي الإسرائيلي سمير أسعد.

وأضافت المعلومات إنّ علاقة (خ.ي) كانت مع ضابط الموساد الإسرائيلي المدعو «**ديفيد**»، الذي كلّفه العمل على تنفيذ خطة إسرائيليّة لتبرئة سمير جعجع وإطلاق سراحه بالتعاون مع «**قواتيين**» لم تعرف هوياتهم الشخصيّة. وأوضحت

المعلومات أنّ «**ديفيد**» أفهم العميل (خ.ي) ما حرفيته أنّ هناك معادلة في السياسة الإسرائيليّة تقول «**لا حرب بين العرب و«إسرائيل» من دون مصر، ولا سلام بين العرب و«إسرائيل» من دون سوريا ولبنان الذي لا يمكن أن يعيش إلاّ ضمن إطار الطوائف، وبالتالي يجب ضرب هذا الإطار، وأنّ لبنان كان أكثر دولة قريبة لتوقيع السلام مع «إسرائيل»، ولكن سوريا أفشلت هذا الأمر، وأنّ جعجع هو أمل «إسرائيل» الوحيد لإعادة لبنان إلى التحالف مع «إسرائيل»، وأنّ الدولة الإسرائيليّة تعتبر جعجع «سبع لبنان» وهو الوحيد القادر على التحالف معها**».[1]

والسؤال هنا، لماذا لم يدرج هذا الخبر مع تفاصيل التحقيق الذي جرى مع ذاك العميل في ملفات التحقيق الدولي؟.. سؤال يبقى برسم المحكمة الدوليّة، والقوى الداعمة لها في لبنان والخارج.

نصر الله والتوّرط الإسرائيلي

احتمال توّرط «**إسرائيل**» في الجريمة تعزّز بعد أن كشف الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله عن وثائق وصور جوية تعود لطيران الاستطلاع الإسرائيلي امتلكتها المقاومة، وتشير إلى قيام العدو الإسرائيلي برصد جميع الطرق والمحاور التي كان يتنقل عليها رئيس الحكومة اللبنانيّة الأسبق رفيق الحريري.

وبينت الصور والوثائق التي تمّ عرضها في مؤتمر صحفي عقده السيّد نصر الله بتاريخ 2010/8/9 قيام الطائرات الإسرائيليّة بتصوير هذه المحاور بدقة متناهية، إضافة لعرض تسجيل بالصوت والصورة يظهر حركة طيران العدو الجويّة يوم اغتيال الحريري، والنشاط الحربي الإسرائيلي المتقطع في الأجواء اللبنانيّة، إضافة لنشاط طائرة «**أواكس**» مقابل السواحل اللبنانيّة وصولاً إلى بيروت من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية والنصف، كما تمّ تسجيل وجود طائرة استخبارات وحرب الكترونيّة إسرائيليّة مقابل السواحل اللبنانيّة في ذلك اليوم، وكل ذلك يؤكد

الصلة الإسرائيليّة بعملية اغتيال الحريري.

وقدم السيّد نصر الله قرائن ووثائق أخرى تكشف أنّ أحد العملاء التنفيذيين لإسرائيل المدعو غسان الجد، وله علاقة باغتيال أحد قادة المقاومة غالب عوالي، كان متواجداً في المنطقة التي تمّ فيها اغتيال الحريري قبل يوم واحد من تنفيذ عمليّة الاغتيال.[2]

وأكد السيّد نصر الله أنّ «إسرائيل» عملت منذ البدايات، وبالتحديد بعد حادثة 13 أيلول 1993 تاريخ توقيع اتفاقية أوسلو وتنظيم حزب الله مظاهرة في الضاحية الجنوبيّة عارضتها الحكومة اللبنانيّة على زرع الخصومة السياسيّة بين حزب الله وحكومة الحريري الأولى ومع شخص الحريري من خلال عميل إسرائيلي يدعى أحمد نصر الله الذي ركز على إيهام وإقناع مقربين من الحريري بأنّ حزب الله يخطط لاغتيال الحريري، لافتاً إلى أنّ هذا العميل هرب إلى فلسطين المحتلة بعد الإفراج عنه وتابع تجنيد العملاء لحساب «إسرائيل».

الاستطلاع الجوي

وبالنسبة للأسلوب الإسرائيلي قال السيّد نصر الله: «**إنّ العدو الإسرائيلي عندما يريد أن ينجز أي عمليّة أمنيّة أو عسكريّة ذات طابع أمني يعتمد على مجموعة عناصر أولها الاستطلاع الجوي، فلدى العدو الإسرائيلي أنواع مختلفة للاستطلاع كبيرة وصغيرة، ومتنوعة الحجم، وأهمها ما يعرفه اللبنانيّون وأهالي البلدات اللبنانيّة باسم «MK»، حيث تأتي طائرة الاستطلاع وتستطلع المناطق والطرق والمدن والبيوت والمنازل والمواكب وحركة الأفراد، وكذلك التجمعات والتحصينات وانتشار القوات المسلّحة وما شابهها.**»

وأشار السيّد نصر الله إلى أنّ «**إسرائيل**» تملك السيطرة الفنيّة من أجهزة تنصّت ومراقبة وكاميرات مزروعة في أماكن مختلفة وصولاً إلى الاستفادة القصوى من هواتف الخلوي والاستطلاع الميداني من خلال عملاء أو جواسيس أو

كوماندوس إسرائيلي ينزل على الأرض ويستطلع ميدانياً، وعدم الاكتفاء بالصور الجويّة، فالاستطلاع الميداني يؤمن معلومات تفصيليّة ودقيقة أحياناً لا تتوفر من خلال الاستطلاع الجوي إضافة إلى الدعم اللوجستي، وهو تأمين أو إدخال أسلحة ومتفجرات وأجهزة تفجير ووسائل نقل إلى ساحة العمليّات وصولاً إلى التنفيذ.

وأضاف السيّد نصر الله: «**إنّ الفقرة الحساسة جداً في موضوع الاستطلاع الجوي الذي هو حجر الزاوية في كل ما قامت وتقوم به «إسرائيل» على الساحة اللبنانيّة .. فالإسرائيلي له قدرة معروفة وعالية في هذا المجال بسبب تنوع طائرات الاستطلاع لديه، حيث تستطلع وتقود وتنفذ بآن واحد، وإسرائيل من أهم المصنعين لطائرات الاستطلاع، حتى أنها تبيع طائرات استطلاع لعدة دول ولديها تطوّر تكنولوجي وتقني عال جداً في هذا المجال .. وتقوم بتصوير الأماكن المستهدفة في لبنان من المنزل إلى الطريق والموكب والطرق التي يتمّ السير فيها وما شابه، ويعتمد الاستطلاع الجوي كحجر زاوية يستكمل أحياناً ببعض المعطيات التفصيلة من خلال الاستطلاع الميداني.**»

سرّ أنصارية

وكشف السيّد نصر الله في مؤتمره الصحافي سرّ عمليّة أنصارية عام 1997 وقال «**إنّ الإسرائيلي قام بإجراءات قبل موعد التنفيذ حيث تمكنت المقاومة الإسلاميّة في الجنوب من خلال جهد فني معين من التقاط بث طائرة «MK» الاستطلاعية وهي تقوم بالتصوير في أمكنة معينة في جنوب لبنان وترسل صورها مباشرة إلى غرفة العمليّات في «إسرائيل»، تمكنت المقاومة من الدخول على خط هذا الإرسال، وأصبح هناك إمكانيّة وصول الفيلم ومجموعة الصور التي تذهب مباشرة إلى غرفة عمليات العدو في نفس اللحظة إلى غرفة عمليات المقاومة.**»

وأضاف السيّد نصر الله، «**أنّه بعد العمليّة النوعيّة في أنصارية اتخذ العدو الإسرائيلي إجراءات احتياطية فقام بتشفير البث، أي أنّه كان يرسل من خلال طائرات الاستطلاع بعض ما كان يصوره إلى غرفة العمليّات مشّفراً، وكنا حينئذ نواجه مشكلة في فك التشفير، وأحياناً كان يرسل دون تشفير، وكنا نفهم بالضبط ماذا كان يجري، أي أنّ الصور الواضحة كانت مفهومة بينما كنّا نواجه مشكلة بالصورة أو الأفلام المشّفرة.**»

وتابع السيّد نصر الله: «**إنّ المقاومة التقطت صوراً جوية بثتها طائرة الاستطلاع الإسرائيليّة تصور من الشاطئ باتجاه البساتين، وتسير طائرة الاستطلاع خلف طرق معينة إلى أن تصل إلى مكان هو طريق يؤدي إلى بلدة أنصارية، وتمّ معرفة المكان الذي تستطلعه طائرات العدو، والطرق التي تركز عليها، وافترضنا أنّ العدو الإسرائيلي سيقوم بعملية ما على هذا الطريق.**»

وأوضح السيّد نصر الله «**أنّه ووصولاً إلى ذلك المكان نصبت المقاومة عدة كمائن، وبقيّ المقاومون لعدة أسابيع، وفي ليلة 5 أيلول 1997 جاء كوماندوس إسرائيلي ونزل من البحر ومشي في الطريق الذي تمّ استطلاعه، واستمر في المشي كل الليل وصولاً إلى المكمن الذي أعده المقاومون وحصلت المواجهة هناك، وتمّ تفجير العبوات ويبدو أنّ الإسرائيليّين كانوا يحملون عبوات أيضاً، وهو ما أدى إلى مقتل 12 منهم مباشرة، وكان عددهم 15 كما أصيب اثنان بجراح.**»

طائرات التجسّس

وعُرضت خلال المؤتمر الصحافي مشاهد عن استطلاع طائرات العدو الإسرائيلي، أغلبها وأهمها فوق مدينة بيروت في أوقات متعددة وليس في وقت واحد على مدى زمني، يعني من أواخر التسعينيات إلى بدايات عام 2000، وصولاً إلى عام 2005، ومن الملاحظ أنّ المكان الذي تمّ استطلاعه يتمّ استطلاعه من زوايا

متعددة ومختلفة، وهذا يعني أنّه ليس في إطار اعتيادي أو على سبيل الصدفة أو جمع المعلومات العامة، وإنّما عندما يقارب بعض المنعطفات وبعض الأماكن بشكل محدّد ومن زوايا متعددة وفي أماكن متعددة حسب ما ذكره الخبراء فإنّه استطلاع له بعد تنفيذي وتحضيري لعملية تنفيذ.[3]

وتمّ عرض صور لطائرة استطلاع ترصد الطريق البحري من مسبح الجامعة الأمريكيّة باتجاه السان جورج، ثم منطقة عين المريسة وصولاً إلى منطقة فندق السان جورج مكان استهداف الرئيس الحريري، وعرض صور لطائرة استطلاع بتواريخ مختلفة ترصد المكان نفسه الذي استهدف فيه الرئيس الحريري، ورصد نقطة استهداف الرئيس الحريري من زاوية وزمن مختلفين، وتمّ عرض صور لطائرة استطلاع إسرائيليّة ترصد منعطف المنارة الجديدة بين فندق الريفيرا ومنعطف الحمام العسكري وتمسح زوايا الطريق بشكل دقيق، ويتم رصده بتواريخ مختلفة ومن عدة زوايا ورصد الخط البحري الممتد من مسبح الجامعة الأمريكيّة وصولاً إلى منعطف المنارة الجديدة باتجاه الحمام العسكري، ومتابعة المسار الأوّل حتى منعطف الدبيبو، وهو نقطة مناسبة لتنفيذ الاستهداف، وطائرة استطلاع ترصد منعطف الدبيبو أيضاً بتواريخ مختلفة وزوايا مختلفة، ومتابعة المسار الأوّل حتى مفرق منطقة قريطم، وإشارة تدل إلى نقطة مناسبة لتنفيذ الاستهداف، ومسح تفصيلي لكاميرا استطلاع تركز على مدخل منطقة قريطم لجهة الروشة. أمّا الطريق الثاني فهو يبدأ من شارع كليمنصو، ويمر من أمام الجامعة الأمريكيّة عبر شارع بليس وصولاً إلى النادي الرياضي، وتمّ عرض إشارات على منعطفات تشير إلى نقاط مناسبة لتنفيذ الاستهداف قرب الحمام العسكري، حيث يلتقي الطريقان الأوّل والثاني على الاوتستراد البحري.

وتم أيضاً عرض صور لطائرة استطلاع إسرائيليّة تركز على الطريق بشكل دقيق، لاسيما النقاط المناسبة للتنفيذ، ومتابعة المسار حتى منعطف الدبيبو وصولاً إلى مدخل منطقة قريطم، ثم قصر الرئيس الحريري في قريطم.

كما تمّ عرض صور لطائرات استطلاع إسرائيليّة ترصد أوتوستراد بيروت صيدا، تراقب حركة السير عليه، والطرقات داخل المدينة، وحركة السير عليها، ويظهر الأوتوستراد البحري ثم مدخل مدينة صيدا، وتتابع الطائرة الرصد باتجاه ساحة النجمة، ويظهر في الصورة جامع الزعتري، وتصل طائرة التجسّس الإسرائيليّة إلى ساحة النجمة، وتستمر باتجاه دوار إيليا، ويلاحظ خط سير طائرة التجسّس الإسرائيليّة وصولاً إلى منزل شفيق الحريري شقيق الرئيس الشهيد.

كما تمّ عرض شريط صور يتضمن الحركة الجويّة للعدو الإسرائيلي في 13 شباط عام 2005، تضمن تحليق طائرة استطلاع إسرائيليّة فوق صيدا والجوار، رافقها تحليق لطائرات حربية فوق المياه الإقليميّة مقابل صيدا من الساعة العاشرة والأربعين دقيقة صباحاً وحتى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين ظهراً، كما حلّقت قبل ساعات من عمليّة اغتيال الحريري طائرة تجسّس إسرائيليّة على طول الخط الساحلي الممتد من صيدا حتى جونية مروراً ببيروت العاصمة، رافقه تحليق سرب حربي إسرائيلي فوق المياه الإقليميّة مقابل بيروت من الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين حتى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والخمسين ليلاً.[4]

وعرض أيضاً خلال المؤتمر الصحافي تحليقٌ لطائرات نهار يوم الاثنين الموافق 14 شباط عام 2005 من الساعة التاسعة والدقيقة العشرين حتى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة، وكان هناك نشاط حربي إسرائيلي متقطع في الأجواء اللبنانيّة، ومن الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين، وكان هناك نشاط لطائرة «**أواكس**»[5] مقابل السواحل اللبنانيّة وصولاً إلى بيروت، فيما كان في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين حتى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين نشاط لطائرة استخبارات إشارة وحرب الكترونية إسرائيليّة مقابل السواحل اللبنانيّة وصولاً إلى بيروت.. وللتذكير فإنّ الانفجار الذي أودى بحياة الرئيس رفيق الحريري حدث عند الساعة الثانية عشرة والدقيقة السادسة

والخمسين ظهراً، وبعد الانفجار بيوم واحد رصد تحليق طائرة تجسّس إسرائيليّة من صور حتى صيدا وصولاً إلى المياه الإقليميّة مقابل بيروت، وذلك من الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة ظهراً حتى الساعة الثانية والدقيقة الثامنة عشرة بعد الظهر.

وتعليقاً على هذه الصور قال السيّد نصر الله: «**في كل المناطق التي استطلعها الطيران الإسرائيلي لا يوجد مراكز لحزب الله أو المقاومة أو بيوت لقيادييه أو أماكن تجمع، متسائلاً لماذا يتابع الإسرائيلي هذه الحركة، وخصوصاً المنعطفات ومفترق الطريق الموصل إلى قريطم الذي ركز عليه، وهل هذا مجرّد مصادفة..؟ وهناك صدف يتحدث عنها البعض ويركب عليها قراراً ظنياً فهل هذه الصدف مقبولة كي يعتمد عليها في التحقيق ليبنى عليها قرار ظني..؟**»

وقال السيّد نصر الله: «إنّ أيّة جهة تحقيق دوليّة تستطيع أن تتحقق من خلال جدول الحركة الإسرائيليّة، إذا كان الإسرائيليّون جاهزين للاعتراف، وإلاّ من دول صديقة لديها رادارات في المنطقة وتسجّل وترصد كل حركة في الجو في ذلك الوقت، وهذا الجدول يمكن من خلال تحقيق جدي التأكد من صحته، ونحن متأكدون من صحته.»

ولكن هذه الوقائع لم يتم التعامل معها بجدية من قبل التحقيق الدولي واعتبر المدّعي العام دانيال بلمار أنّ المعلومات ناقصة، بعد أنّ تسلمها عبر القضاء اللبناني، وطالب حزب الله بالمزيد من المعلومات.

«إسرائيل» تعترف بقدرات حزب الله

وبعد نحو شهر من المؤتمر الصحافي للأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله اعترفت «**إسرائيل**» بأنّ معلوماته حول طائرات التجسّس موثقة وصحيحة.

وقالت صحيفة «**معاريف**»: «**إنّه قبل نحو شهر تباهى السيّد نصر الله بأنّ حزب**

الله أحبط عمليّة الكوماندوس البحري في لبنان العام 1997، بعدما اعترض بث طائرة صغيرة من دون طيار إسرائيلية. ورداً على ذلك، عيّن الجيش الإسرائيلي طواقم لفحص الصور التي نُشرت، من أجل التحقّق من طريقة وصولها إلى أيدي المنظّمة اللبنانية.»

وذّكرت الصحيفة أنّ الجيش الإسرائيلي عيّن لجان تحقيق عديدة بعد عمليّة الأنصارية، وتمّ إجراء تحقيقات واسعة لمعرفة كيفيّة معرفة حزب الله بمخطط الكوماندوس ونصب الكمين له لكن لم تتوصل أي من هذه التحقيقات إلى استنتاج واضح.

«**وفي أعقاب خطاب نصر الله في بداية الشهر الماضي، وعرضه للصور التي اعترضها حزب الله من طائرات التجسّس الإسرائيليّة، طالب ضباط كبار في شعبة الاستخبارات العسكريّة وعائلات الجنود القتلى بإجراء تدقيق عميق في الصور التي عرضها الحزب في محاولة للتعرّف على أسباب فشل عمليّة الكوماندوس في أنصارية.**»

وقالت «**معاريف**» إنّه تمّ تشكيل طاقمي التحقيق بعد توصل المسؤولين في جيش الاحتلال الإسرائيلي والاستخبارات إلى استنتاج مفاده أنّ الصور التي تمّ عرضها تبدو حقيقية.[6]

لماذا تحوم الشبهات حول «إسرائيل» ؟

«**إسرائيل**» المستفيد الأكبر من اتهام حزب الله بهذه الجريمة، تعتقد أنّ مثل هذا الاتهام سيجعلها في وضع أفضل في مواجهة هذا الحزب الذي لا يكف عن التلويح والتهديد بامتلاك آلاف الصورايخ التي ستسقط على مستوطناتها في أي حرب مقبلة بين الطرفين. وهذا يسمح بالاستنتاج أنّ «**إسرائيل**» لن تفكر في

خوض حرب ضد الحزب وضد لبنان في المدى المنظور، لأنّها تعتقد أنّ عليها انتظار تداعيات القرار الاتهامي ضد حزب الله قبل التفكير في أي حرب ضده، خصوصاً وأنّ «**إسرائيل**» تخشى أيضاً من سيطرة حزب الله وحلفائه على مقاليد الحكم في لبنان، ومن «**الفوضى المحتملة**» كما تسميها والتي قد تجعل حدودها الشماليّة مفتوحة على الاحتمالات كافة التي لا تجد نفسها مستعدة لها في الوقت الراهن.

ومنذ اليوم الأوّل لاغتيال الرئيس رفيق الحريري تحدثت «**إسرائيل**» باسم المحكمة الدوليّة، وسارعت إلى تسريب معلوماتها. مسؤولوها يقومون بالنيابة عن المدّعي العام، بإصدار اللوائح الاتهاميّة، يسمّون الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله حيناً، وكبار المسؤولين فيه أحياناً أخرى، بينما تصمت المحكمة ولجان التحقيق الدوليّة، ولا تقدم على أي حراك.

الإشارات الصادرة عن «**إسرائيل**»، كانت واضحة جداً. الاستخبارات الإسرائيليّة هي شريكة للجنة التحقيق، والضباط الإسرائيليّون يلتقون المحققين ويزودونهم بالمعلومات!! بينما مواعيد القرارات ومضمونها معلومة مسبقاً لدى «**إسرائيل**.» ومن خلال متابعة ما صدر عن تل أبيب من مواقف وتصريحات و«**نبوءات**»، يبدو واضحاً أنّ قرار اتهام حزب الله باغتيال الحريري، جاء من اليوم الأوّل للاغتيال، حين طرحت الإذاعة الإسرائيليّة في 2005/02/14 أي في يوم الاغتيال السؤال: من يريد قتل رفيق الحريري الآن؟ وأجاب المراسل: أولاً ينبغي القول أنّه لم يكن لديه قليل من الأعداء، ونذكر أنّ الحريري استقال من منصبه في رئاسة الوزراء أعقاب التمديد لإميل لحود الذي يعتبر حليفاً للسوريين، وبذلك وضع نفسه عمليّاً في صف واحد مع المعارضين للوجود السوري، ومعارضي سوريا، وكان لديه نزاعات غير قليلة مع حزب الله.

وهكذا بدأت «**إسرائيل**» منذ اليوم الأوّل للاغتيال في التمهيد لاتهام حزب الله بهذه الجريمة، ولو لم تتابع «**إسرائيل**» والإعلام الغربي الداعم لها هذا الاتهام بوتيرة تصاعدية وصلت حدّ تحديد الأسماء التي بعضها كان من ضمن القرار

الظّني الذي صُدّق بتاريخ 2011/6/28؛ لقلنا أنّ الأمر مجرّد كيديّة إعلاميّة ليس أكثر، ولكن الأمر سار على غير ذلك تماماً، فكيف سوّقت «**إسرائيل**» هذا الاتهام؟

الاستخبارات العسكريّة في إسرائيل: الاغتيال من عمل حزب الله

بعد جريمة الاغتيال بيومين كتبت «**معاريف**» الإسرائيلية تقول: بلورت شعبة الاستخبارات العسكريّة في الجيش الإسرائيلي تقديراً جديداً يقول إنّ منظّمة حزب الله هي المسؤولة عن تصفية رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وذلك خلافاً لتقدير سابق يقول بأنّ سوريا تقف خلف تصفية الحريري.[7] وتستند شعبة الاستخبارات في تقديرها إلى بعض الحقائق. محافل رفيعة المستوى في شعبة الاستخبارات قالت أمس لصحيفة «**يديعوت أحرونوت**» أنّ لحزب الله مصلحة واضحة في تصفية الحريري، بل ولديه القدرة على عمل ذلك أيضاً. وبرأيهم، فإنّ حقيقة أنّ التصفية ورطت الرئيس السوري بشّار الأسد وخربت نهائياً علاقاته مع الولايات المتحدة تخدم فقط مصالح حزب الله الذي هو نفسه معني ببحث خروج القوات السوريّة من أجزاء من لبنان. وتقول ذات المحافل أنّه «**من غير المستبعد أن يكون حزب الله، من خلال عمليّة استعراضية ضد الحريري يلمح للأسد الشاب بأنّ حياته في خطر إذا ما اختار الصدام مع المنظّمة أو تقييد خطاها.**»

حزب الله قتل الحريري لأنّه أيّد تقييد حركته

عضو الكنيست، أمنون دهان (شاس):

سيدي رئيس الكنيست المحترمة: قبل حوالي أسبوع قتل رئيس حكومة لبنان السابق رفيق الحريري والأجواء في لبنان لم تهدأ. إنّ غالبية الجهات الدوليّة العاملة في الشرق الأوسط تعتقد أنّ سوريا هي التي تقف خلف هذا الاغتيال. وبناءً

على تقدير أمان لدينا، فإنّ منظّمة حزب الله هي التي اغتالت الحريري، الذي أيّد التضييق على حزب الله، وتقييد أنشطته.[8]

«إسرائيل» تتابع تطوّرات التحقيق

«إسرائيل تتابع تطوّرات التحقيق عن كثب، وضباط ومسؤولون أمنيّون إسرائيليون التقوا ميليس في أوروبا»[9]

تتابع الساحة السياسيّة ـ الأمنيّة في «**إسرائيل**» عن كثب تطوّرات التحقيق الدولي لكشف المسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وقد أجرى وزير الدفاع شاؤول موفاز صباح أمس بحثاً للمسألة واستمع من رئيس القسم السياسي ـ الأمني، اللواء عاموس جلعاد، إلى صورة حديثة مفصّلة عن المعلومات التي وصلت إلى أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة حول هذه القضية. وحسب التقرير، فإنّ وفداً من ضباط الجيش الإسرائيلي ومسؤولين كباراً في جهاز الأمن التقى مؤخراً في أوروبا القاضي الألماني ديتليف ميليس، الذي يدير التحقيق عن مجلس الأمن، ونقل له المعلومات التي جمعت هنا. وسيعقد ميليس في بيروت اليوم مؤتمراً صحفياً يقدّم فيه تفاصيل أولية عن نتائج التحقيق الذي يجريه. وفي لقاء عقدته وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كوندوليزا رايس ـ التي عادت خصيصاً من إجازتها أوّل أمس ـ في البيت الأبيض مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى لبنان تيري لارسن ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ستيفن هادلي، بحث الثلاثة المعلومات الحساسة جداً التي وصلت إلى القاضي الألماني، والتي تربط نظام الأسد باغتيال الحريري. وتحدّث دبلوماسيّون في مركز الأمم المتحدة عن فرار مسؤولين كبار في أجهزة الأمن اللبنانيّة إلى خارج الدولة خشية اعتقالهم. وكشف هؤلاء الدبلوماسيون النقاب عن إنّ الاعتقالات التي بدأت مع اعتقال قادة أجهزة الأمن اللبنانيّة السابقين وقائد الحرس الرئاسي في الدولة، ستستمر اليوم أيضاً.

ودرج القاضي الألماني ديتليف ميليس على القول أنّه في حياته المهنيّة كقاضي تحقيق تمكّن من حلّ ألغاز حالات الاغتيال التي حقق فيها مائة في المائة، وأنّه لا ريب لديه، أنّه هذه المرة أيضاً سيتمكن من وضع يده على المسؤولين عن اغتيال الحريري. في نهاية الأسبوع، بعد جر الأرجل مطولاً، تلقّى ضوءاً أخضر من السوريّين للتحقيق مع خمسة مسؤولين كبار في دمشق، وعلى رأسهم وزير الداخليّة غازي كنعان، والجنرال رستم غزالة الذي كان قائد الاستخبارات السوريّة في لبنان حتى إخلاء القوات السوريّة في نيسان من هذا العام. أمّا الأسد فيرفض «**إجراء مقابلة**»، كلمة معسولة يقصد بها بأن ليس في نيته الخضوع للتحقيق من قبل القاضي الألماني. «**ومن المهم الإشارة إلى أنّه في سلسلة الرسائل التي نقلت في الشهر الماضي إلى الأسد من خلال لارسن، طلب منه الأمريكيون اتخاذ خطوات ضد قادة حركات المقاومة العراقيّة الذين يعملون من الأراضي السوريّة. وقد وعد الأسد ولكنه لم يفعل شيئاً.**»

ليبرمان: يجب جلب نصر الله إلى المحاكمة

تطرّق وزير الدفاع أيهود باراك إلى التقارير التي تتحدث عن أنّ أعضاء المحكمة التابعة للأمم المتحدة يعتقدون أنّ حزب اللّه مسؤول عن قتل رئيس حكومة لبنان السابق. وحسب كلام باراك «**هذا تعبير إضافي عن أنّ حزب الله هو ذراع إيرانية وعنصر سلبي**». أمّا وزير الخارجيّة فهاجم أيضاً حزب اللّه وقال، «**ينبغي فوراً إصدار أمر اعتقال دولي بحق نصر الله واعتقاله بالقوة.**»[10]

وقال وزير الدفاع قبل دخوله إلى جلسة الحكومة الأسبوعيّة إنّ «**قرار المحكمة الدوليّة في النظر إلى حزب الله كمسؤول عن قتل الحريري يشير مرة أخرى إلى طابع وظيفة حزب الله ليس فقط في الصراع ضدنا، بل في الصراع ضد الاستقرار في لبنان، وكما رأينا أيضاً في مصر ضد السلطة الشرعية.**»

وتطرق باراك إلى ما ذكرته «**دير شبيغل**» ومفاده، أنّ المحكمة الدوليّة التابعة للأمم المتحدة التي تحقق بمقتل رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، تعتقد أنّ حزب الله هو المسؤول عن تصفيته وليس سوريا.

وزير الخارجيّة أفيغدور ليبرمان تطرق أيضاً إلى الانتخابات في لبنان وقال إنّ «**إسرائيل**» لا تنوي التدخل فيها، وأضاف «**هذا ليس موضوعنا، بل المعلومات التي نشرت هذا الصباح في «دير شبيغل» عن تورّط مباشر لنصر الله في قتل الحريري، وهذا ينبغي أن يقلق كل المجتمع الدولي.**»

وهاجم ليبرمان حزب الله ومسؤوليه، وقال «**هذا يثبت فقط مع من نتعاطى، وإذا كان هذا استنتاج المحققين ينبغي أن يصدر فوراً أمر اعتقال دولي ضد نصر الله، واعتقاله بالقوة وجلبه للمحاكمة.**»

ليبرمان: حزب الله قتل الحريري

وقال وزير الخارجيّة، أفيغدور ليبرمان، في إطار رده على رئيس حكومة لبنان سعد الحريري، إنّ «**إسرائيل**» لن تقبل أنّ تكون «**كيس ملاكمة، وأنّ تتقبل الهجوم عليها بهدوء**». وأضاف ليبرمان متهماً حزب الله بالمسؤوليّة عن مقتل الحريري: «**قلبي مع (سعد) الحريري، منظّمة حزب الله قتلت والده، لهذا هو رهينة. أعتقد أنّ أراءه بحزب الله تفوق بكثير تلك التي لدينا.**»[11]

لجنة التحقيق الدوليّة تركز على حزب الله

بعد شهر أو شهرين سيكتشف الحريري أنّ حزب الله قتل أبيه، يقول عوديد غرانوت، معلّق الشؤون العربيّة في القناة الإسرائيليّة: .. هذا الأسبوع سمعنا تصريحاً للعدو الأكبر لنصر الله ولحزب الله في لبنان، أي سعد الحريري، قد أعلن

هذا الأسبوع أنّه يدعم بقاء السلاح بأيدي حزب الله، وهو يدعم نقل الصواريخ إلى حزب الله، وهو الرجل الذي سيتضح بعد شهر أو شهرين أنّ أباه رفيق الحريري قتل على أيدي حزب الله بطلب من السوريين.[12]

نحن أوّل من قلنا أنّ مصطفى بدر الدين هو من قتل الحريري

قال مُعلّق الشؤون العربيّة في القناة الإسرائيليّة، عودد غرانوت: «**الحقيقة تمّ عرض وثائق أصلية من قبل قناة cbc الكنديّة في تحقيق نشرته هذا المساء، نحن نتحدث عن تفاصيل في التحقيق مهمّة جداً. وسوف نسمع التفاصيل، ونحن نشرنا لأول مرة في العالم أنّ المدعو مصطفى بدر الدين رجل حزب الله وصهر عماد مغنيّة هو أحد المسؤولين الأساسّيين عن اغتيال رفيق الحريري. هذا التحقيق للقناة الكنديّة كشف أيضاً تفاصيل عن عمق تورّط حزب الله وأشخاص آخرين باغتيال الحريري.**»[13]

أشكنازي: القرار الظّني في أيلول

قال رئيس هيئة أركان الجيش، كابي اشكنازي، «**أنّ الحدود مع لبنان هادئة في الوقت الراهن، لكن يوجد صراع ما بين قوات اليونيفيل وحزب الله في جنوب لبنان، والوضع في لبنان قد يشهد حالة من عدم الهدوء في شهر أيلول المقبل، على خلفيّة صدور قرار عن المحكمة الدوليّة في اغتيال الرئيس الأسبق (لحكومة) لبنان رفيق الحريري.** »[14]

بعد القرار الاتهامي، حلفاء حزب الله سينقلبون عليه

وأكدت صحيفة «**هآرتس**» الإسرائيليّة «**أنّ الحلبة اللبنانيّة في حالة توتر متزايد في هذه الأيام، وهذه المرة أسباب ذلك داخلية، على الرغم من أنّ إصبع الاتهام**

موجه كالمعتاد نحو «إسرائيل». في يوم الجمعة الأخير، في خطاب قاسٍ، هاجم أمين عام حزب الله حسن نصر الله المحكمة الدوليّة التي تحقق بقتل رئيس الحكومة اللبناني السابق، رفيق الحريري. ربط نصر الله بين استنتاجات المحكمة الدوليّة وبين قضيّة التجسّس الأخيرة التي تعصف بالدولة، موجة الاعتقالات لمسؤولين كبار في شركة الهاتف الخلوي «ألفا»، المتهمين بتقديم المساعدة للاستخبارات الإسرائيلية.»[15]

«يدعي نصر الله أنّ مدعي المحكمة، دانيال بلمار، على وشك التوصل إلى استنتاجات «مفبركة»، حسب وصفه.» ما الذي أثار نصر الله وهل هناك علاقة بين التطورين؟

بيان المدّعي العام، الذي يتوقع أن يسمّي المتهمين بالعلاقة بقتل الحريري الأب في العام 2005، سيصدر على ما يبدو في شهر أيلول القادم، أو على أبعد تقدير حتى نهاية العام. في أيار من العام 2009 نشرت الأسبوعية الألمانيّة «**دير شبيغل**» أنّ بحوزة المحكمة براهين تربط حزب الله بعملية القتل، بخلاف الاتهامات المسبقة التي ألقت على سوريا مسؤوليّة التصفية. في شهر آذار الماضي تمّ التحقيق مع أربعة مسؤولين كبار من حزب الله من قبل محققي بيلمار.

يوجد لنصر الله أسباب جيدة للقلق من القرارات التي تتضح من قبل المدعي. مدلولها قد يكون نهاية الائتلاف بين الحريري وحزب الله. وستجد المنظّمة صعوبة بالحفاظ على الحلف مع الجنرال المسيحي ميشال عون، وسيواجه لبنان أزمة سياسيّة خطيرة.

وهذه ليست المحن الوحيدة لحزب الله، في الفترة الأخيرة، لقد ازدادت الانتقادات الداخليّة في لبنان عن تأثير المنظّمة الشيعية على الدولة وعلى نشاطات الجيش اللبناني جنوب الليطاني، الذي لم يخالف القرار 1701 (فحسب)، بل وقد يوّرط لبنان في حرب إضافية مع «**إسرائيل**»، قبل أن تشفى الجراح من الجولة السابقة قبل أربع سنوات. الحملة الدعائية التي تديرها «**إسرائيل**» في الأشهر الأخيرة، من

الكشف عن مخازن الأسلحة التابعة لحزب الله في القرى إلى نقل معلومات مفصّلة عن منظومة القيادات والتحصينات التابعة له في بلدة الخيام، كان لها إصغاء واسع في لبنان وأثارت الخشية من خطط حزب الله.

على المستوى العسكري، لا توجد قوة في لبنان تشكل تهديداً فعلياً لحزب الله. زعيم الدروز وليد جنبلاط تحوّل من عدو إلى حليف والجنرال عون يمنح المنظّمة الشّيعيّة الاحتضان العلني في كل مناسبة، لكن، في حال نشر المعلومات التي تتضمن براهين قاطعة على تورّط حزب الله في قتل الحريري، فإنّ هذا الدعم سيكون مشكوكاً ببقائه. وبدل ذلك، ستزداد الدعوات إلى تجريد حزب الله من سلاحه، الميليشيا المسلّحة الأخيرة في الدولة.»[16]

مستشار باراك: حزب الله متوّرط في اغتيال الحريري

قال مستشار وزير الدفاع، دافيد حاخام أنّه «**بحسب المعلومات المتوفرة حالياً فإنّ حزب الله متوّرط في عمليّة اغتيال الحريري، وإذا ما توجّه أصبع الاتهام ضد حزب الله رسمياً من قبل المحكمة الدوليّة فإنّ أزمة داخلية سياسيّة عميقة سوف تحصل في لبنان، وأزمة في ماهية حزب الله، ويجب علينا أن نفهم أنّ حزب الله حركة إرهابيّة قامت بأعمال إرهابيّة ليس فقط داخل الساحة اللبنانيّة، ولكن خارج هذه الساحة أيضاً.**»[17]

الاتهام ضد عناصر درجة ثانية وثالثة في حزب الله

قال المذيع في الفضائيّة الإسرائيليّة: ننتقل إلى الموضوع اللبناني، والسؤال هل لبنان على أبواب أزمة سياسيّة وطائفية بين حكومة سعد الحريري ومنظّمة حزب الله، بعد أن اتهم الحريري أفراداً من حزب الله سمّاهم بغير

المنضبطين نفذوا عمليّة اغتيال والده رفيق الحريري قبل خمس سنوات؟ الدكتور مردخاي كيدار ـ جامعة بار أيلان: لا أعتقد ذلك، لأنّه سيخسر من هذه المواجهة الداخليّة إذا نشبت مجدداً، كما حدث بين عامي 1976-1989. أعتقد أنّ حزب الله اليوم بموقف من القوة أقوى بكثير مما كان عليه من قبل، ولذلك لا يجرؤ أحد على تحدي حزب الله. حزب الله ربّما سينبذ من تقع عليه التهمة، سيخرجهم من دائرة القرارات وهكذا... لكن لا أعتقد أنّه سيكون هناك اتهام لحسن نصر الله نفسه، ربّما الاتهام سيكون موجهاً إلى أشخاص من الدرجة الثانية والثالثة، ولذلك يسهل على حزب الله التخلّص منهم ووضعهم في الثلاجة، ولكن حزب الله كجسم، كحزب سيبقى على قواته ولا يجرؤ أحد على تحديه.[18]

فركش، يتهم سوريا وحزب الله بالمشاركة في اغتيال الحريري

قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة أهرون زئيفي فركش إنّ «**الخيوط**» في قضيّة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري «**تقود إلى دمشق**» وأنّ حزب الله كان شريكاً في عمليّة الاغتيال. وهذه المرة الأولى التي يوجه فيها مسؤول إسرائيلي عسكري أو سياسي مثل هذا الاتهام إلى حزب الله.[19]

ورغم أنّ فركش يعترف في المقابلة بأنّ «**إسرائيل**» لا تمتلك المعلومات، وليست متأكدة بشأن أي دور سوري بمساعدة عناصر من حزب الله في اغتيال الحريري، إلاّ أنّه يواصل توجيه أصابع الاتهام، بقوله «**إننا غير متأكدين من ذلك، لكنّنا نشتبه من مجمل المعلومات التي بحوزتنا أنّ سوريا هي التي تقف وراء الاغتيال ومن الجائز أيضاً أنّ ذلك تمّ بمساعدة جهات في حزب الله والإيرانيين.**»

وقال «**على ما يبدو أنّ من نفذ الاغتيال في نهاية الأمر هو شخص في سوريا وليس بعيداً عن بشّار، لكن لا يمكنني التأكيد على أنّ ذلك تمّ بمعرفته، رغم أنّه**

في أنظمة من هذا النوع لا تحدث الأمور صدفة.»

وكرر فركش أنّه «**ربما يكون تنفيذ الاغتيال نفسه قد استغل شبكة حزب الله.**»

لو اغتيل الحريري بعد عام 2008 لكان مغنيّة أيضاً من قتله

في أحد البرامج في إذاعة الجيش الإسرائيلي قالت المذيعة: اثنان حتى ستة من رجال حزب الله متورطون في قتل رفيق الحريري، بينهم عماد مغنية، هذا على ما يبدو، ما سوف تحسمه المحكمة الدوليّة في اغتيال رئيس حكومة لبنان السابق.

كيف سوف يؤثر هكذا قرار على لبنان وعلى «**إسرائيل**»؟ نرحب بالدكتور رونن برغمن، مؤلف كتاب «**دولة إسرائيل تفعل كل شيء**»، في حال حسم أنّ عماد مغنيّة يقف وراء تصفية الحريري، هذا لن يكون مفاجأة بالمطلق، هذا صحيح؟ برغمان: «**لا، باعتبار أنّه في السابق «دير شبيغل» نشرت أنّ المحكمة الدوليّة التي أنشأتها الأمم المتحدة، توصلت إلى استنتاج أنّ حزب الله أكثر وسوريا أقل، متورطون في هذه العمليّة، وفي الواقع من كان يعمل في العمليّات الخاصّة ضمن حزب الله، والذي عمل بكل من الاغتيالات والعمليّات الخارجيّة هو عماد مغنية، لذا يعتقد أنّه متورّط في هذا، حتى إنّه في «إسرائيل» لن يكونوا متفاجئين أيضاً في حال أنّ الحريري تمّ قتله بعد شهر شباط من العام 2008 حتى عندها عماد مغنيّة سوف يكون متورطاً بهذا بالرغم من أنّه تمّت تصفيته في شهر شباط، فالقدرات المنسوبة لمغنية كبيرة، فقد نفذ العديد من العمليّات على يديه.**»[20]

سيجري اتهام كبار في حزب الله بقتل الحريري

«**أفادت المصادر الاستخباريّة ومحاربة الإرهاب الإسرائيليّة لموقع «تيك دبكا»** بأنّ المحكمة الدوليّة التابعة للأمم المتحدة ستصدر على ما يبدو في الشهر القادم أو في بداية كانون الثاني للعام 2011 لوائح اتهام ضد أربع شخصيّات تتألف منها

القيادة الأمنيّة والعسكرية الرفيعة لحزب الله، بتهمة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانيّة السابق رفيق الحريري، قبل خمس سنوات في 14 شباط من العام 2005 في غربي بيروت.

وأكد الموقع ما ذكرته صحيفة «**وول ستريت جورنال**» Wall Street Journal الأمريكيّة، أنّ المحكمة الدوليّة ستصدر لوائح اتهام ضد مصطفى بدر الدين الذي يعمل اليوم كمساعد للأمين العام لحزب الله (السيد) حسن نصر الله للشؤون الأمنيّة الخاصة، ولكن مصادر «**تيك دبكا**» تفيد بأنّه سيصدر على الأقل أيضاً ثلاث لوائح اتهام ضد شخصيّات كبيرة في حزب الله... من ضمنهم وفيق صفا الذي يعمل اليوم كرئيس جهاز الأمن والاستخبارات الخاص بحزب الله. ويعتبر إحدى الشخصيّات المقربة جداً من السيّد نصر الله وصلاحياته واسعة جداً.

وأفادت المصادر الخاصّة بـ «**تيك دبكا**» أنّ في يد المدّعي العام للمحكمة الدوليّة دانيال بلمار دلائل على أنّه في يوم اغتيال رفيق الحريري (عمل صفا مع آخرين) من داخل مقر قيادة مؤقت أقيم خصيصاً لتنفيذ عمليّة الاغتيال، وقد استخدموا شبكة الهاتف العسكريّة التابعة لحزب الله، من أجل إعطاء الأوامر والتنسيق بين مختلف القوات التي عملت على الأرض. إنّ التفتيشات والتحقيقات التي ينفذها المحققون مؤخراً في بيروت بما فيها التفتيش والتحقيق في العيادة الطبية خلال الشهر الماضي (تفتيش عيادة الدكتورة إيمان شرارة النسائية)، الذي اصطدم بمقاومة عنيفة من قبل حزب الله، كان يهدف للكشف عن مراكز اتصالات هذه الشبكة التلفونية.

وتفيد مصادر «**تيك دبكا**» أنّه إذا نفذ حزب الله تهديداته بالسيطرة بالقوة على السلطة في لبنان، قبل وقت قصير من الإعلان الرسمي والعلني للوائح الاتهام ومطالبته بتسليم قادة حزب الله، لخلق وضع في لبنان ليس فقط يسيطر فيه رؤساء المنظّمة الإرهابيّة، بل أيضاً رؤساء المنظّمة الإرهابيّة المتهمون من قبل المحكمة الدوليّة بعملية قتل سياسية، وهو الأمر الذي سيفتح الطريق أمام مجلس

الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات على لبنان تشبه العقوبات المفروضة على إيران، بهدف عزل النظام الحاكم الجديد وإسقاطه، أو استخدام القوة العسكريّة من أجل إسقاطه. يمكن الافتراض أيضاً بأنّ المواجهة الأولى مع الأمم المتحدة بعد سيطرة حزب الله على السلطة في بيروت ستكون من خلال مطالبة حزب الله من أمين عام الأمم المتحدة بإخراج قوات اليونيفل التي تعد 20000 ألف جندي فوراً من جنوب لبنان.»[21]

الاستخبارات الإسرائيليّة ساعدت لجنة التحقيق الدوليّة

كتب محلل شؤون الأمن والاستخبارات في صحيفة «**هآرتس**»، يوسي ميلمان، معلقاً على تقرير محطة التلفزة الكنديّة، التي (كشفت) أنّ حزب الله متورّط في اغتيال الحريري، وانصب جهده على الإشارة إلى أنّ عمل لجنة التحقيق الدوليّة، وأيضاً الضابط وسام عيد، ما كان ليصل إلى ما وصل إليه من وقائع وأدلة، من دون مساعدة من جهات جمع استخباريّة كبيرة، مثل الوحدة 8200 في الاستخبارات الإسرائيليّة.. وجاء في التقرير: يوجد أسلوبا عمل يميزان الاستخبارات الحديثة، ويقفان في صلب نجاح لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، التي بحسب التقرير الكندي، تنوي اتهام حزب الله بأنّه يقف وراء عمليّة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانيّة الأسبق، رفيق الحريري. الأسلوب الأوّل هو الاستخبارات الفنيّة «**سيغنت**» ـ أي العمل على تحديد المكالمات الهاتفيّة، وتحديداً مكالمات الهواتف الخلويّة، ويمكن القول أيضاً التنصّت وتحليل هذه المحادثات. الأسلوب الثاني وهو الأسلوب التقليدي، الذي لا يزال حتى الآن يقف في صلب العمل الاستخباري، رغم الوسائل التكنولوجية المتطورة، وهو الإنسان. «**الدمج بين هذين الأسلوبين، سوية مع الإخفاقات في أمن الميدان وحماية المعلومات من جانب حزب الله، شكل ضربة قاتلة للمنظمة الشيعية. في عمل**

دقيق، نجح الخبراء التابعون للجنة التحقيق الدوليّة . شركة بريطانيّة متخصّصة في الاستخبارات الفنيّة . نجحوا في جمع واستعادة المكالمات الهاتفيّة التي جرت في لبنان في يوم الاغتيال في العام 2005، وبعد ذلك عزل المحادثات التي جرت بالقرب من مكان الانفجار. وبهذه الطريقة نجح الخبراء في تقليص مخزون المعلومات إلى حد الوصول إلى جوهر المحادثات، وأرقام الهواتف الخلويّة المشبوهة.»[22]

ما كان هذا ليحصل لولا عمل ضابط الشرطة اللبناني وسام عيد، الذي كان صاحب خبرة واسعة في مجال الحاسوب. وهو الذي نجح في تعقب أجهزة الهواتف المشبوهة التي انطلقت منها المحادثات، وركّب فسيفساء دوائر الشبكات التي تحدثت مع بعضها، وبعد ذلك مع شبكات أخرى. وبسبب هذا العمل، دفع عيد في نهاية الأمر حياته وقتل. وما كان هذا ليحدث لولا خطأ غبي لأحد عناصر الدعم اللوجستي في حزب الله، والذي هو عبارة عن عامل لوجستي لشبكة الاغتيال، حيث استخدم هواتف المنفذين بعد أن تسلمها منهم، واتصل بصديقته، إذ أنّه بقيّ في الهواتف دقائق لم يجرِ استخدامها، وبهذه الطريقة ساعد في تحقيق عيد.

ولكن من الصعب أيضاً تصديق أنّ فقط قدرة ضابط في الشرطة اللبنانيّة، مهما كانت كفاءته، وعملاً تحقيقيّاً مكثّفاً من قبل الشركة البريطانيّة، أوصلا إلى فك لغز عمليّة القتل. لدى لجنة التحقيق الدوليّة وسائل حسم نسبية: ليس لدى الأمم المتحدة أجهزة جمع معلومات أو استخبارات مستقلّة وخاصة بها، وعليه، وكما يحصل أيضاً في التحقيق بالبرنامج النووي الإيراني، اضطروا للاستعانة بمنظمات استخباريّة مستعدة لنقل المعلومات إليهم. من الصعب التصديق بأنّ هذا لم يحدث أيضاً في هذا التحقيق.

لدى هذه الأجهزة الاستخباريّة قدرات تغطية استخباريّة، وتحديداً تكنولوجيّة، من قبيل التنصّت واعتراض البث في لبنان. إنّ عدد هذه الأجهزة ليس كبيراً، ويمكن الافتراض بأنّ قائمةالجهات التي تملك هذه الأجهزة تشمل وكالة

الأمـن القومي التابعة للـولايـات المتحدة الأمـريكيّـة (NSA) والاستخبارات البريطانيّة، والاسـتـخـبـارات الفرنسيّة، وأيضـاً مـن دون شك الاستخبارات الإسرائيليّة، وتحديداً وحدة الجمع المركزيّة في أمان 8200. رغم أنّ التحقيق الكندي لم يقل بوضوح من هـي الجـهـات التي ساعدت في التحقيق، لكن تمّ التأكيد في التحقيق على أنّـه تمّـت الاستعانة بتعاون دولي لأجـهـزة غربيّة. **«وبهذا الخصوص من المناسب الإشارة أيضاً إلى أنّه في السنوات الأخيرة، كشفت في لبنان عدة شبكات عملاء، حسب ادعاء النيابة العامّة اللبنانيّة وحزب الله، عملت لمصلحة «إسرائيل». ومن بين من اعتقل عدة تقنيين، ومديرون كبار في شركة الاتصالات اللبنانيّة «ألفا». وتبيّن من التحقيق معهم أنّهم بلغوا ووفروا تقريباً معلومات عن كل محادثة تلفونيّة (هاتفيّة) جرت في لبنان. ومن غير المستبعد أن يكون هناك رابط بين كل هذه الأمور»**[23].

من المؤكد أنّ (حزب الله) قتل الحريري

يقول المذيع في إذاعـة الجيش الإسرائيلي: نرحب بالجنرال احتياط يعقوب عـمـيـدرور، الـذي شغل سـابـقـاً مـسـؤول قسم الـدراسـات في «**أمـــان**» وقـيـادة منطقة الشمال. تنفيذ حـزب الله (للاغتيال) مع مساعدة من الـداخـل من قبل أحـد الأشخاص الكبار المسؤولين عن الأمـن الشخصي للحريري والـذي يرتكز في الأسـاس على تحليل محـادثـات هاتفية، هـل أنـت تـوافـق على هـذا؟ يعقوب عميدرور: «**أنا أوافق على هذا بكلتا يدَيّ، كل من يعرف لبنان واشتغل به يعرف أنّه حزب الله، وأنّ رجال حزب الله هم من نفذوا هذا، والتحقيق الدولي قام بعمل تحرّ جميل جداً، من خلال استعمال معدات تكنولوجية متطوّرة مكنته من الوصول إلى المنفذين، أنا أعتقد أنّ سوريا أيضاً لها يد في الموضوع، ويجب التذكير أنّه بعد فترة ليست طويلة من مقتل الحريري انتحر وزير الداخليّة**

السوري غازي كنعان الذي كان رجل الاستخبارات السوريّة، وتولّى الحقيبة اللبنانيّة من قبل سوريا لفترة طويلة من الزمن، برأيي انتحاره جاء من أجل قطع أيّة علاقة بين سوريا وحزب الله، لكن من الواضح أنّ رجال حزب الله هم من نفذوا عمليّة القتل.»[24]

حزب الله متورّط في قتل الحريري

يقول المذيع في القناة الأولى الإسرائيلية: بروفيسور إيال زيسر تحيّة لك، فلنتحدث عن لبنان، كيف أنّ الجميع يتدخل هنا، من الذي يريد أنّ يضع يده في نهاية المطاف؟ من ضد من، ولماذا في هذه القصة؟

ـ البروفيسور إيال زيسر: في الحقيقة يوجد علاقة مباشرة بين النقاش السابق الذي أجريته معكم وبين هذه المناقشة، هنا في لبنان يوجد قضيّة اغتيال الرئيس، حيث يوجد لدينا أمران، أولاً في الإعلام، كيف كل واحد من الجانبين يتصرف، فهذا يتهم وذاك يرد باتهامه، والأمر الثاني هو في الحقيقة حسم قرار المحكمة وما سيجري بعده، وعليه أريد أن أذكر أنّ اغتيال رئيس حكومة في لبنان هو ليس الأوّل وليس الأخير، لكن هذه المرة في هذه النقطة في 2005 كان هناك من فكّر أن يستغل هذا الاغتيال من أجل ـ خصوصاً ـ ضرب السوريين، فكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة جورج بوش ورئيس فرنسا جاك شيراك حيث أنّ الاثنين لم يعودا رئيسين، وهم بقوة إرادتهم خلقوا أمراً لا سابق له هو المحكمة الدوليّة التي بدأت بالتحقيق في قضيّة الاغتيال هذه. **«في البداية اعتقدوا أنّ من يقف وراء الاغتيال هو سوريا، حتى أنّهم وجهوا إصبع الاتهام باتجاه دمشق. في الحقيقة المحققون قاموا بوظيفتهم، وأنتم تعلمون أنّ الأمر أحيل إلى المحامين والقضاة لمعالجة الموضوع، وهم يقومون بأعمالهم بدون حسابات سياسية، وهم فحصوا وفحصوا وتوصلوا إلى نتيجة في الحقيقة أنّ ليس للسوريين يد في الموضوع، لا بل يد منظّمة حزب الله، والآن نحن بالضبط نقف عند هذه اللحظة التي بها على ما يبدو المحكمة الدوليّة المعينة للتحقيق في**

القضيّة ستنشر لائحة اتهام وموضوعه حزب الله.»[25]

واشنطن على خط الاتهامات

بالتزامن مع الهجمة السياسيّة للولايات المتحدة الأمريكيّة على لبنان في محاولة لإعادة خلط الأوراق بما يحقق أهدافها، كانت وسائل إعلامها من صحف ومواقع إخبارية تواصل حملتها على إظهار حزب الله كـ«**متورط**» في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري من خلال حديثها عن المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان. وركزت هذه الوسائل على ما تحاول واشنطن ترويجه باستمرار من خلال إلصاق تهمة (الإرهاب) بحزب الله، وكـ«**مقوّض**» للديمقراطيّة في لبنان، ويضاف إليها ما تعهّد به مساعد وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان الذي تعهّد للسفيرة الأمريكيّة في بيروت مورا كونللي بتمزيق حزب الله بألف ضربة بطيئة، على حدّ تعبيره، وقال «**سنقوم بذلك باستخدام القرار 1757 وهذه المرة سنسلك الطريق إلى آخره؟**»، وتابع فيلتمان «**لقد طلبت من إسرائيل أن تبقى بعيدة عن لبنان، لأنّ الجيش الإسرائيلي لا يمكنه هزيمة حزب الله، كما أنّ المنطقة برمتها قد تحترق، أنا من سيتعامل مع الأمر، وهذه ستكون هديتي إلى لبنان لمناسبة عيد الميلاد**» في العام 2010، وذلك خلال محادثة جرت بين فليتمان وكونللي كشف عنها الصحافي فرانكلين لامب على موقع «**فورين بوليسي جورنال.**»[26]

«وول ستريت جورنال»

وأوردت صحيفة «**وول ستريت جورنال**» المنضوية في مجموعة «**نيوز كورب**» ويملكها الملياردير اليهودي روبرت مردوخ، في 10 -11- 2010 مقالة لوليد فارس، اللبناني الأصل، ـ وهو يشغل منصب رئيس المجلس الماروني العالمي ومستشار

الكونغرس الأمريكي. تحت عنوان «**حاكموا حزب الله.**»[27]

يستهل فارس مقاله بالقول «**ليس هناك أمل للبنان ما لم تفرض الأمم المتحدة والغرب الأحكام التي ستصل إليها المحكمة في جريمة اغتيال الحريري**»، متوقعاً أنّ توجّه الأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة اتهامها لقتلة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، «**في محكمة هي الأولى من نوعها لمحاكمة إرهابيين.**»

فارس المعروف بعدائيته للمقاومة وحزب الله، أشار إلى ضلوع حزب الله في اغتيال الحريري وقال: إنّ «**عملية الاغتيال التي وقعت في شباط/ فبراير عام**2005، **يحتل حزب الله فيها مكانة بارزة**»، ويذهب إلى أبعد من ذلك ليزعم بأنّ السنوات الخمس الماضية «**أظهرت أنّ حزب الله يوفي عادة بتهديداته**»، مشيراً إلى أنّ «**النواب والصحافيين المعارضين لحزب الله لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح خطيرة في هجمات متعددة في أنحاء لبنان، وتفجيرات ضربت عدة أحياء مناهضة لسوريا في بيروت.**»

ويختم فارس بدعوة الأمم المتحدة، إذا ما أدانت حزب الله في جريمة اغتيال الحريري، إلى «**تجريم**» ما سمّاه بـ«**الجناحين السياسي والعسكري لحزب الله على حد سواء.**»

«فوكس نيوز»

أمّا موقع قناة «**فوكس نيوز**» التابعة لـ«**نيوز كورب**» فقد أبرز بشكل لافت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 خبر الاجتماع الأخير لمسيحيّي «**14 آذار**" في بكركي. وتحت عنوان «**كتلة مناوئة لحزب الله**» تقول إنّ لبنان في «**خطر جسيم**»، نقل الموقع بياناً لما سمّاه بـ«**التكتل في البلاد الموالي للغرب**»، جاء فيه: إنّ حزب الله «**يقوّض الديمقراطيّة في لبنان من خلال محاولة نسف محكمة الأمم المتحدة التي تحقق في مقتل الحريري.**»[28]

وفيما شدّد الموقع على وجود «**مخاوف من العنف تنبع من عدد كبير من الأسلحة التي في أيدي حزب الله، والذي هو القوة المسلّحة الأقوى في البلاد**»، استحضر حوادث 7 أيار/مايو 2008 التي اعتبرها «**اشتباكات شارع طائفية**»، وقال: «**إنّ تأليب أنصار حزب الله ضد خصومه السُّنة في بيروت هوى بلبنان نحو ما يقرب من حرب أهلية**». وضمَّن الموقع خبر التظاهرات التي جرت في صيدا.. ووضعها في سياق «**الضغوط على الحكومة التي كانت ملموسة في أماكن أخرى**»، حيث «**تظاهر أكثر من ألف شخص يحملون لافتات مناهضة للحكومة احتجاجاً على تكاليف المعيشة المرتفعة، بما في ذلك الغذاء وارتفاع أسعار المحروقات**»، وربط بين التظاهرة الاحتجاجية على الغلاء المعيشي وتحركات «**مجموعات المعارضة في لبنان**» التي قال إنّها «**حاولت في الماضي إسقاط الحكومة من خلال التظاهرات الحاشدة ضد تكاليف المعيشة**»، في محاولة لإضفاء صبغة سياسيّة على التحركات الشعبية في صيدا يومها.

كما أعربت وسائل الإعلام الأمريكيّة عن مخاوفها من إمكانيّة أن تؤدي المساعي السعوديّة ـ السوريّة في حينها إلى تفاهم يجنِّب لبنان تداعيات القرار، كما أظهرت هذه الوسائل «**قلقاً**» على ما تسميه بـ«**مقاومة الأرز**» ودعت الإدارة الأمريكيّة إلى «**حماية حلفائها**» في لبنان، حتى لا تصاب الولايات المتحدة بانتكاسة جديدة.

«لوس أنجلوس تايمز»

وأوردت صحيفة «**لوس أنجلوس تايمز**»، في شهر 2010/11 تقريراً لمراسلها في بيروت باسم مروة تحت عنوان: «**سوريا تعيد بناء نفوذها في الشرق الأوسط**»، وتحدث التقرير عن «**ارتفاع نسبة المخاوف من حدوث عنف في لبنان على خلفيّة المحكمة الدوليّة.**» كما جزم التقرير بأنّ اتهام حزب الله «**سيؤدي إلى اشتباكات بين الجانبين**»، معرباً عن اعتقاده بأنّ حزب الله «**يطالب الحريري بقطع علاقات لبنان مع المحكمة بدعم من سوريا.**»

وبعدما أشارت الصحيفة إلى الوثيقة السعوديّة - السوريّة التي كان يجري العمل عليها من أجل تجنيب لبنان تداعيات القرار الاتهامي، أقرّت بأنّ مثل هذه «**الصفقة» إذا ما حصلت ستكون انتكاسة لواشنطن التي تضغط للحصول على الدعم للمحكمة**»، وكذلك «**انتكاسة للفصائل الموالية للولايات المتحدة في لبنان التي تخشى أن تصبح البلاد تحت سيطرة حزب الله.**» [29]

«فورين بولسي»

كذلك نشرت مجلة «**فورين بولسي**» مقالة للناطق السابق باسم اللجنة الأمريكيّة الإسرائيليّة للشؤون العامة، جوش بلوك في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر تحت عنوان «**مقاومة الأرز**»، شدّد فيه بلوك على «**ضرورة**» أن تدافع أمريكا عن «**حلفائها**» في لبنان «**إذا كانت إدارة أوباما جادة في مواجهة إيران.**»

وتطرّق بلوك إلى المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان وتحدث عن «**مواجهة بطيئة باتت على وشك الوصول إلى نقطة الغليان بسببها**»، ورجح أن تصدر المحكمة «**لوائح اتهام ضد عناصر من حزب الله خلال الأشهر المقبلة.**»[30]

ورأى بلوك، وهو زميل في مشروع «**ترومان**» لتحصين الأمن القومي الأمريكي، أنّ الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله أثار حرباً ضد المحكمة في محاولة لاستباق الحكم»، وشدّد على أنّ خطر وقوع الحرب «**ملموس**»، وقال: «**إذا ما أطاح حزب الله ومن سمّاهم بـ«رعاته الإيرانيّين» و«عملائهم السوريين» بالحكومة المنتخبة وسيطروا على لبنان، فإنّ ذلك سيكون بمثابة ضربة خطيرة لأمن الولايات المتحدة ومصداقيتها في جميع أنحاء العالم**».

وفي سياق الحملة الأمريكيّة المستمرة لتشويه صورة حزب الله والتشكيك بانتمائه الوطني، استشهد بلوك بحديث لنائب المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط، هوف فريد، أمام «**معهد الشرق الأوسط**» في واشنطن خلال عدوان تموز عام 2006، حينما زعم فريد أنّ السيّد حسن نصر الله وجماعته يفعلون ما يفعلون، أولاً وقبل كل شيء للدفاع عن مشروع وجود وقوة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانية.!

هوامش الفصل الخامس:

1) أنظر الموقع الرسمي لجريدة «**الشرق الأوسط**»، إبراهيم عوض، على الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=8305&article=54010&search=%D8%A8%D8%B1%D98%A

2) جريدة السفير، 2010/8/10.

3) أنظر: جريدة السفير، م. س.

4) أنظر: جريدة السفير، م. س.

5) AWACS :Airborne Warning And Control System.

وتعني حرفيّاً، «**منظومة السيطرة والإنذار المبكر المحمولة جواً**»، وقد حلَّق النموذج الأوّل من هذه المنظومة، في أواخر عام 1960. وقدم حلاً جذريّاً لمشكلة اكتشاف الأهداف، التي تطير على ارتفاع منخفض، بوساطة أجهزة الرادار التي تتمركز على الأرض و يتيح نظام أواكس للإنذار والسيطرة الجويّة المجال للقادة الميدانيّين التحكم بمسرح العمليّات الحربيّة عن بُعد.

6) أنظر: موقع «**معاريف**» الإسرائيلية.

7) أنظر: «**يديعوت أحرونوت**»، 2005/2/17.

8) أنظر: موقع الكنيست الإسرائيلي، 2005/2/23.

9) «**يديعوت أحرونوت**»، شمعون شيفر، 2005/9/1.

10) موقع نعنع الإخباري (القناة العاشرة)، 2009/5/24.

11) موقع نعنع الإخباري، م. س.

12) أنظر: القناة الأولى، التلفزيون الإسرائيلي، 2010/5/18.

13) القناة الأولى، التلفزيون الإسرائيلي، 2010/6/30.

14) أنظر: القناة السابعة، التلفزيون الإسرائيلي، 2010/07/07.

15) «**هآرتس**»، 2010/07/19.

16) أنظر: «**هآرتس**»، م. س.

17) الفضائية الإسرائيليّة، 2010/07/25.

18) أنظر: الفضائية الإسرائيليّة، م. س.

19) أنظر: «**معاريف**»، 2010/10/18.

20) أنظر: إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2010/11/09.

21) إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2010/11/9.

22) «**هآرتس**»، يوسي ميلمان، 2010/11/23.

23) «**هآرتس**»، يوسي ميلمان، م. س.

24) إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2010/11/23.

25) القناة الإسرائيليّة الأولى، 2010/11/26.

26) «**فورن بولسي جورنال**»، 2010/12/13.

27) «**وول ستريت جورنال**»، 2010/11/10.

28) «**فوكس نيوز**»، 2010/11/5.

29) «**لوس أنجلوس تايمز**»، 2010/11.

30) مجلة «**فورين بولسي**»، 2010/11/11.

الفصل السادس

المحاكم الدوليّة والتّسييس .. وانتهاكات محكمة الحريري

شهود زور «دوليّون»

إنّ مَن يتحدث عن عدم تسييس المحاكم الدوليّة والثقة بالقضاء الدولي، فإمّا أنّه جاهل أو متعامل. ذلك لأنّه منذ تأسيس محاكم نورمبرغ وطوكيو على أثر انتهاء الحرب العالميّة الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب، منذ ذلك الوقت والمحاكم الدوليّة توصف بأنّها «**مسيّسة**» وأنّها «**محاكم المنتصر**»، وقد شابها الكثير من التّسييس والتسويات والصفقات الدوليّة على حساب العدالة والحق، حيث كشفت الكثير من الدراسات الأخرى كيف استغلّت القوى المحلية المحاكم الدوليّة لزيادة نفوذها الداخلي وتصفية وإحراج خصومهم الداخليين. «**أمّا بالنسبة لتجارب المحاكم المختلطة المشابهة لمحكمة لبنان وعلى سبيل المثال كمبوديا وتيمور الشرقيّة، فحدث ولا حرج، فقد انتظرت الأولى وفاة مسؤولي الجرائم الكبار لتتحرك بلا جدوى، في حين طالب رئيس تيمور الشرقية منذ فترة وجيزة بإلغاء المحكمة الخاصّة ببلده لأنّها لم تفعل شيئاً، وتكاليفها كبيرة دون فائدة ترجى منها. كذلك بالنسبة للجان التحقيق وتقصّي الحقائق، فقد صدرت كتب ودراسات حول العالم تفحّص أعمال هذه اللجان وتسلّط الأضواء على تجاربها سواء الناجحة أو الفاشلة. ففي كتاب توثيقي هام بعنوان «تقصّي حقائق بدون حقائق»**Fact-Finding Without Facts ، **صادر عن جامعة كمبردج عام** 2010، **تدحض فيه (الباحثة) الاعتقاد السائد بأنّ المحاكمات الدوليّة لم تستطيع أن تحدد بنجاح «من فعل ماذا خلال أوقات الفظائع والجرائم.»** [1] وبقيامها بدراسة إحصائية

عالمية، وجدت الباحثة شيئاً وصفته بأنّه مثير للاشمئزاز فقد اكتشفت أنّ أكثر من 50 % من الشهود الذين ظهروا في تلك المحاكمات الدوليّة كانوا شهود زور». أمّا بالنسبة للتّسريب والتقارير التي تنشر هنا وهناك في الإعلام، تكشف رئيسة رابطة الصحافة الأجنبية في هولندا كيرستين شويجوفير، التي تعمل في المحاكم المنتشرة في لاهاي منذ عشرين عاماً، أنّ أحداً من المدّعين العامين في محكمة يوغوسلافيا لم يسرّب معلومات قط قبل صدور القرار الاتهامي، بينما لم يُعرف حتى الآن من يقف وراء التسريبات حول مضمون القرار الاتهامي باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما إذا كانت هذه التكهنات صحيحة أم لا، ممّا يرسم علامات استفهام كثيرة حول هذه النقطة الجوهرية، خصوصاً أنّ هذه التسريبات لا تستخدم كاتهام سياسي في لبنان بل «**كواقعة حاصلة.**»

استغلال العدالة الدوليّة

«**ومنذ محاكم يوغوسلافيا السابقة ورواندا وغيرها كانت المحاكم الدوليّة تأخذ الصبغة السياسيّة وتُستخدم سيفاً سياسيّاً مصلتاً، دون أن نهمل حقيقة وجود جرائم مرتكبة في كثير من الأحيان.. هذه المحاكم التي تنشأ عبر الأمم المتحدة أو المعاهدات الدوليّة لا تزال حتى تاريخنا تستغل لممارسة الضغط السياسي ونرى لبنان والسودان نموذجاً..**»[2] فها هي الولايات المتحدة تطلب من الرئيس السوداني عمر حسن البشير المثول أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة، فيما هي لم تُوقع على ميثاقها وفيما العراق وأفغانستان ما زالا يشهدان على المجازر التي ارتكبتها الولايات المتحدة فيهما كما ارتكبتها سابقاً في فييتام ولا من يحاسبها.

أمّا النموذج الأشد بروزاً على الاستخدام السياسي لسيف المحاكم الدوليّة فهو «**إسرائيل**» التي تستمر في ارتكاب جرائمها وسرقتها للأراضي والمقدسات من دون أن يصدر من مجلس الأمن أي تحرك لوقف هذه الجرائم والانتهاكات، وعندما

رأيناها «**تُجرم**» بأسطول الحريّة للمساعدات الإنسانية، لم ينشأ أي تحقيق دولي أو محكمة ولم يصدر قرار دولي يدين ويطلب العقاب برغم أنّ الجريمة كانت واضحة للعيان، كما مثيلاتها.. كل ذلك يلقي الضوء على معايير التعاطي المزدوج وصولاً إلى تسييس المحاكم والضغط عليها لتحقق أهدافاً سياسية.

في مسار التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري كان العنوان: لا دلائل أو قرائن، إنّما تسييس وظهور معلومات موثّقة حول تزوير حقائق وفبركة شهود زور، وصولاً إلى عمل المحكمة الذي شابته علل عدة منها التسريبات التي تحمل في طياتها إشارات سياسية، هذا إذا لم نتحدث عن القرار الظّني وما يتضمنه من اتهامات خطيرة.

في مثال السودان لا دلائل وقرائن على مسؤوليّة البشير عما أتهم به، لكن يتم استدعاؤه للمثول أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانيّة في دارفور، ثم اتهام لاحق بجرائم إبادة، وقد ظهرت مؤشرات عدة للتسييس بموازاة هذه التهم.

«إنّ إنشاء معظم هذه المحاكم يحمل نكهة سياسيّة، وتحكمه قواعد اللعبة الدوليّة والمصالح المترتبة عليها، وفيما نرى أنّ ميثاق الأمم المتحدة ينصّ على حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويظهر أنّ المحاكم التي ينشئها مجلس الأمن تتحوّل في أحيان كثيرة في عملها وقراراتها إلى مهدد للأمن والسلم الوطني والإقليمي.»

وكما هو معلوم، هناك ثلاثة أنواع من المحاكم الدوليّة، الأولى لمحاكمة الأفراد وليس الدول، وذلك بموجب معاهدة دوليّة مثل المحكمة الجنائيّة الدوليّة، والثانية، دوليّة خاصّة أنشأت بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن استناداً للمادة 29 من ميثاق الأمم المتحدة كما هو حال محاكم يوغوسلافيا السابقة وروانداا. أمّا النوع الثالث، فهو المحاكم المختلطة التي تنشأ أيضاً بموجب قرار عن مجلس الأمن كما هو الوضع في سيراليون ولبنان.

وفي نظرة عامة فإنّ الثوابت التي تحكم عمل المحاكم هي ثوابت المصالح الدوليّة، ما يجعلها عرضة للتسييس، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين:

1- العلاقات الدوليّة التي تندرج تحت لواء نظاميّن عالميّين: النظام العالمي القانوني والنظام العالمي السياسي والاقتصادي الذي يسيّر بضغوطه المتعددة هذه العلاقات الدوليّة، وقد يعلو، للأسف، على النظام العالمي القانوني، وهذا موجود في معظم الأوقات والظروف.

2- تركيبة مجلس الأمن الدولي، فهو محفل دبلوماسي تستطيع دولة من دول الفيتو أن تقول فيه «**لا**» لأي شيء اتفقت عليه كل دول العالم، من خلال الفيتو، وبالتالي فإنّ لهذا المحفل استقلاليته، وفي هذا الإطار يمكن أن نتحدث طويلاً عن المعايير المزدوجة، وعن وقائع تتعلّق مثلا بـ «**إسرائيل**» التي لم يصدر بحقها إلا قرار واحد فرض الهدنة عبر مجلس الأمن.[3]

أسلحة الدمار العراقيّة

ولم تكن كذبة أسلحة الدمار الشامل العراقيّة إلاّ جسراً للعبور نحو خطوات مرسومة سلفاً أظهرت الحقائق والاعترافات والوقائع اللاحقة وجودها. وقد كشفت الحقائق والوثائق تبعية بعض أعضاء هذه اللجان أو رؤسائها إلى جهات استخباراتيّة دوليّة كـ(CIA)، وغيرها المخترقة للمنظّمات والهيئات الدوليّة التي تصبح في خدمة مشاريع الخراب الدولي وليس السلم الدولي، وتحقيق مآرب سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة. هذه السوابق المختلفة في العراق أو غيره في أماكن مختلفة من العالم هزّت مصداقيّة الأمم المتحدة وبعض الهيئات والمنظّمات المنبثقة عنها، تارة تحت عنوان الانحياز نتيجة النظام الدولي القائم، وأخرى تحت عنوان التّسييس أو الاختراق الأمني الذي هدفه الأساس تلفيق الأكاذيب وفبركة المعلومات ضمن خطط معدة سلفاً. «**هذا السلوك غير الطبيعي الذي أثار سابقاً علامات استفهام كبرى حول عمل المفتشين والمحققين الدوليّين واختراقهم من قبل**

الاستخبارات الدوليّة، ما زال يثير الكثير من الشكوك حول أداء هيئات دوليّة حالياً كما هو الوضع بالنسبة للمحكمة الدوليّة في لبنان، وسلوك المحققين الدوليّين في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، وهذه الشكوك والتساؤلات تعد مشروعة في ضوء التجارب والوقائع السابقة.»[4]

الحياد المفقود

في المبدأ يفترض بالموظف الدولي الحياد، وهو قبل أن يقوم بأي وظيفة دوليّة يعلن التزامه الحياد، كما يفترض اختيار هؤلاء الموظفين من بين أشخاص محايدين ومن دول محايدة، لكن هذا الافتراض القانوني يضيع في عالم السياسة والحرب الأيديولوجية والاستخباراتيّة، خاصّة عندما يدخل على خط تجنيد هؤلاء عوامل عدة ليس أقلها المال ولا تنتهي عند بُعد هؤلاء عن القضيّة التي لا تعنيهم وليست في بلدهم. فـ «الاستخبارات في العالم تملك إمكانيات عالية، وتعمل على أن يكون لها عملاء من أشخاص يخونون أوطانهم وأهلهم وأولادهم من أجل المال، وأسباب أخرى فكيف الحال بموظف دولي لا تربطه بقضية متنازع عليها أي رابط معنوي أو قانوني، بل هو يأتي لأداء وظيفته من أجل المال، وهو بعيد كل البعد عن القضية. [5]

وفي هذه الظروف هناك إمكانيّة عالية جداً لتوظيف «**العناصر الدوليّة**» ـ رغم التزامها المبدئي بعدم خيانة وظيفتها ـ لمصلحة الاستخبارات في جمع أو تحريف المعلومات، أو تزوير التقارير، وأثبتت التجارب ذلك. وعلى هذا فقس. وهناك أجهزة دوليّة أخرى مماثلة تتشابه في التركيب والإدارة وبالتالي إمكانيّة الاختراق ممكنة جداً، مثل المحكمة الدوليّة الخاصّة باغتيال الرئيس الحريري.

كذبة العراق

ففي العراق استمرت الكذبة والبناء عليها رغم الحقائق، ومنها أقوال رئيس المفتشين الدوليّين هانز بليكس المنطقية، بأنّ العراق لا يمتلك ولا يستطيع امتلاك أي أسلحة.

وقد اعترف بعض أعضاء «لجان التفتيش الدوليّة المرسلة إلى العراق قبل الغزو، بأنّهم تعرّضوا لضغوط من قبل الاستخبارات الأمريكيّة للعمل لمصلحتها.

- اعتراف عدد من الأعضاء بعد الغزو بكتابة تقارير تخدم مصالح الولايات المتحدة قبل العام 2000.
- إحدى أعضاء لجان التفتيش في العراق قالت لي أنّها تركت عملها هناك لأنّها اكتشفت أنّ المخابرات كانت تحاول شراءها ورفضت ذلك، وعندما اكتشفت أنّ القصة عبارة عن تزوير، تخلّت عن عمل اللجنة.
- عضو أو اثنان في لجنة الخبراء التي كان مطلوب منها التحقق من وجود أسلحة الدمار الشامل استقالا وعملا لمصلحة العراق، وأكدا أنّهما تعرضا لضغوط أمريكيّة، واعترف بعض الأعضاء فيما بعد أنّهم رضخوا للضغوط وقدموا تقارير كاذبة، وقال أحدهم في مذكراته أنّه كان يرسل تقارير سريّة للاستخبارات الأميركيّة.

هذه الحقائق، والشهادة التي أدلى بها هانز بليكس، يضاف إليها الاعترافات التي أدلى بها وزير الخارجيّة الأمريكي السابق كولن باول في الشهادة الكاذبة التي قدمها إلى مجلس الأمن بخصوص أسلحة العراق ومجموع التحقيقات الصحافية والوقائع، ليشير إلى أنّ «**هذا ما يؤكد أنّ المخابرات كانت تحكم قبضتها على اللجان وغيرها بهدف جمع الحقائق ووضع هذه الحقائق في خدمة تسهيل الاعتداء.**»

إنّ لجان التفتيش والتحقيق الدوليّة تتمّ السيطرة عليها بحسب كل هذه الوقائع، «**فأجهزة الاستخبارات هي التي تختار المحققين والمفتشين بقصد استعمالهم في مهمات أمنيّة تحضر للخطوة التالية، سواء عبر أدلّة مفبركة بامتلاك أسلحة، أو من خلال التحضير للحرب وجمع المعلومات الاستطلاعيّة.**»

«وبالعودة إلى كل ما نشره هانز بليكس، وأدلى به في إفاداته بواسطة الإعلام أكّد رئيس لجنة التفتيش الدوليّة أنّ كل موضوع أسلحة الدمار كان كذبة وذريعة للحرب، إضافة إلى ما أدلى به كولن باول من شهادات في مجلس الأمن الدولي حول سعي العراق لامتلاك أسلحة وتبيّن لاحقاً أنّها مزورة، أو بالأحرى شهادة زور»[6].

مقارنة بين لبنان والعراق

وفي مقارنة بين المفتشين الدوليّين في العراق والمحكمة الدوليّة بلبنان يتبيّن التالي: أجهزة الاستخبارات قويّة جداً، لذلك تحاول تجنيد الموظفين الدوليّين (مفتشين أو محققين) لاسيما أولئك الذين يحملون جنسيات أوروبية، فهؤلاء عمليّة تجنيدهم أسهل.

- ليس هناك أدنى شك - كما في العراق - أنّه يمكن استخدام المعلومات التي يحصل عليها محققو المحكمة ممن تمّ تجنيدهم لتسهيل عدوان محتمل.
- «**إسرائيل**» مثلاً ترفض استقبال لجنة تحقيق أو لجنة تقصّي دوليّة، أمّا نحن؛ فشرّعنا أبوابنا أمام هذه اللجان.
- في موضوع المحكمة الدوليّة، نجد أنّ المستشارين الذين يعملون بشكل رسمي مع المدّعي العام دانييل بلمار هم أساساً من فريق محدّد، وأعلنوا مواقفهم سابقاً، مثل دريد بشراوي الذي اتهم سوريا سابقاً، وما زال مصراً على أنّ الرئيس السوري له ضلع في الاغتيال.
- . كما كان العراق لا يعرف ماهية لجان التفتيش، فلبنان غير مشارك بأي مراقبين لعمل المحكمة ولا دور الأشخاص ولا جنسية الأشخاص، ولا يوجد نص يمنع العمل في المحكمة لأشخاص ينتمون لدول لا تقيم علاقات دبلوماسيّة مع لبنان مثل «**إسرائيل**»... إذاً يمكن أن يعمل فيها «**إسرائيليون**»! «**ماذا لو عُيّن**

إسرائيليون من المحققين، ومن الذي يؤكد أنّه لا يوجد إسرائيليون، وما الذي يمنع الأمين العام أن يسمح بتعيين إسرائيليين! لا يوجد نص في نظام المحكمة يمنع ذلك خاصّة أنّهم قد يحملون جنسيات أوروبية»[7].

غرف المحكمة وثلاثة قضاة مجهولي الهويّة !

تتشكل غرف المحكمة الخاصّة بلبنان من إحدى عشر قاضياً: قاض دولي للإجراءات التمهيديّة، ومن غرفة الدرجة الأولى (تتكوّن من ثلاثة قضاة: أحدهم لبناني واثنان دوليّان إلى جانب قاضيّين مناوبيّن، أحدهما لبناني والأخر دولي)، ومن غرفة استئناف (تضم خمسة قضاة: اثنان منهم لبنانيّان وثلاثة دوليّون، وهم القاضي أنطونيو كاسيزي رئيساً، والقاضي رالف الرياشي والقاضي دايفيد باراغوانث والقاضي كييل أريك بيونبرغ والقاضي عفيف شمس الدين).

1- القاضي أنطونيو كاسيزي (إيطاليا)، رئيس المحكمة و رئيس غرفة الاستئناف:

عمل القاضي كاسيزي أستاذاً في القانون الدولي في جامعة فلورنسا حتى العام 2008، وهو عضو في معهد القانون الدولي والرئيس الأسبق للجنة منع التعذيب التابعة للمجلس الأوروبي. وهو أول رئيس للمحكمة الجنائيّة الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة، ثم عُيِّن كاسيزي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ليترأس لجنة التحقيق الدوليّة لدارفور المكلّفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة خبيراً مستقلاً للنظر في الكفاءة القضائيّة للمحكمة الخاصّة لسيراليون، ومنذ شهر آذار/ مارس 2009، إثر انتخابه قاضياً رئيساً لغرفة الاستئناف، يترأس القاضي كاسيزي المحكمة الخاصّة بلبنان، وسيأتي الكلام عنه بشكل أكثر تفصيلاً.

2- القاضي رالف الرياشي (لبنان)، نائب الرئيس وقاضٍ في غرفة الاستئناف:

استهل القاضي الرياشي سيرته المهنيّة في القضاء اللبناني كمحام، ثم عمل قاضياً مستشاراً لدى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل اللّبنانيّة. ثم ترأّس المحكمة التجاريّة في بيروت، وشغل منصب المحامي العام لدى النيابة العامّة الماليّة، ثم ترأس محكمة الاستئناف في جبل لبنان. إضافة إلى ذلك، ترأس المجلس التأديبي للقضاة وكان عضواً في مجلس القضاء الأعلى اللبناني حتى شهر كانون الأول/ ديسمبر 2008. وقد انتُخِب القاضي الرياشي قاضياً مخصّصاً في المحكمة الجنائيّة الدوليّة ليوغسلافيا السابقة في سنة 2000. وقبل تسلّمه مهامه في المحكمة الخاصّة بلبنان، ترأّس القاضي الرياشي الغرفة الجزائيّة لدى محكمة التمييّز في لبنان، وإلى جانب مهامه القضائيّة عمل كأستاذ في القانون في عدد من الجامعات.

3- **القاضي دايفيد باراغوانث (نيوزيلندا)، قاضٍ في غرفة الاستئناف:**

هو أستاذ زائر في جامعة وايكاتو، كما درّس في جامعة كامبريدج وكليّة الملكة ماري التابعة لجامعة لندن، وجامعتيّ هونغ كونغ ومانيتوبا.

وفي أثناء ممارسة المحاماة في نقابة المحامين في نيوزيلندا، عُيّن مستشاراً للملكة. واعتباراً من العام 1995، أصبح قاضياً في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في نيوزيلندا حيث نظر في دعاوى مدنيّة، وجزائيّة، ودوليّة.

ثم ترأّس القاضي باراغوانث لجنة القانون في نيوزيلندا، ثم تمّ تعيينه رئيساً للجنة القواعد التابعة لمحاكم نيوزيلندا وعضواً قضائياً في معهد المُحكّمين والوسطاء في نيوزيلندا، وعمل كممثّل قضائي في لجنة نيوزيلندا للقانون الدولي الخاصّ، ومنذ العام 2007 يشغل منصب القاضي الرئيس لمحكمة الاستئناف في ساموا. وقبل تعيينه في المحكمة الخاصّة بلبنان في آذار/ مارس 2009، كان عضواً دائماً في محكمة الاستئناف في نيوزيلندا حتى تقاعده في آب/ أغسطس 2010.

4- **القاضي عفيف شمس الدين (لبنان)، قاضٍ في غرفة الاستئناف:**

استهلّ القاضي عفيف شمس الدين سيرته المهنية كقاضٍ، ثم ترأّس الغرفة الثالثة لدى محكمة التمييّز اللبنانيّة، وكان عضواً في المجلس العدلي اللبناني. كما أمضى

تسع سنوات في عضوية مجلس القضاء الأعلى، وترأّس صندوق تعاضد القضاة بين العامين 1991 و2008. إضافةً إلى مهامه القضائيّة درّس في كليّة الحقوق في الجامعة اللبنانيّة، وله أكثر من ستين مؤلّف حول مواضيع قانونيّة عدّة.

5- **القاضي كييل أريك بيونبرغ (السويد)، قاضٍ في غرفة الاستئناف:**

بدأ القاضي بيونبرغ سيرته المهنيّة ككاتب قضائي مبلّغ لدى المحكمة المحليّة ومحكمة الاستئناف في غرب السويد.

عمل القاضي بيونبرغ رئيساً لبرنامج تقييم النظام القضائي في البوسنة والهرسك التابع للأمم المتحدة حتّى العام 2000 حين عُيّن رئيس غرفة لدى محكمة الاستئناف في غرب السويد. ثم شغل القاضي بيونبرغ منصب خبير لدى المفوضية الأوروبيّة وإدارة المحاكم الوطنيّة السويديّة. وأصدر تقريراً حول مستقبل ملاحقة جرائم الحرب المحليّة في البوسنة والهرسك بصفته مستشاراً في مكتب الممثل السامي. وبعد ذلك عُيّن القاضي بيونبرغ عضواً في لجنة الحقوقيّين الدوليّة وقد أقسم اليمين بصفة قاضٍ في غرفة الاستئناف لدى المحكمة الخاصّة بلبنان في آذار/ مارس 2009.

6- **القاضي دانييل فرانسين (بلجيكا)، قاضي الإجراءات التمهيديّة:**

عمل القاضي فرانسين محامي دفاع في نقابة المحامين في بروكسل ثم محامياً في القطاع العام في الشركة الإقليميّة لميناء بروكسل. ثم التحق بالسلك القضائي، فشغل منصب قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائيّة في بروكسل لأكثر من عشر سنوات. وقبل تعيينه قاضياً للإجراءات التمهيديّة في المحكمة الخاصّة بلبنان، كان القاضي فرانسين عميد قضاة التحقيق المختصين في قضايا الإرهاب في بلجيكا (من العام 2006 إلى العام 2009)[8].

7- **القاضي وليد عاكوم (لبنان)، قاضٍ بغرفة الدرجة الأولى (عضو مناوب):**

هو قاضي تحقيق، رئيس الغرفة الثالثة لمحكمة الاستئناف في الجنوب اللبناني،

وكان انتدب لرئاسة الغرفة الثانية لمحكمة الاستئناف في بيروت الناظرة في قضايا الجنح، وترأس عاكوم محكمة المطبوعات لغاية تعيّينه مستشاراً في الغرفة الخامسة لمحكمة التمييز وعيّن رئيساً للجنة القيد العليا في دائرة الجنوب الأولى في الانتخابات النيابيّة في العام 2005، يحمل عاكوم شهادة الدكتوراه في الحقوق، وعلى أساسها زاول التدريس كأستاذ جامعي.[9]

8- **القاضية ميشلين بريدي (لبنان)، قاضٍ بغرفة الدرجة الأولى (عضو أصيل):**

عضو محكمة البداية في بعبدا، ومستشارة في محكمة الاستئناف في بعبدا، ومستشارة في الغرفة الخامسة لمحكمة الاستئناف في جبل لبنان ثم عينت مستشارة في الغرفة التاسعة لمحكمة التمييز، وانتدبت محامياً عاماً تمييزيّاً لفترة محدودة من الزمن، ثمّ أعيدت مستشارة في الغرفة الثامنة لمحكمة التمييز وأبقيت مستشارة في الغرفة العاشرة لمحكمة التمييز، وترأست بريدي لجنة القيد الابتدائيّة الأولى في الانتخابات النيابيّة الفرعيّة في دائرة بعبدا.[10]

ويبدو أنّ أسماء القضاة الثلاثة الدوليّين الباقين أعضاء غرفة الدرجة الأولى؛ بمن فيهم العضو المناوب ما زالت غير معلنة حتى الآن.

المحكمة الخاصّة باغتيال الحريري

لم تُثر أيّة محكمة دوليّة منذ قيام المحاكم الدوليّة بدءاً من محكمة نورمبرغ «لمحاكمة النازيين الألمان» في العام 1945، ضجيجاً حول نظامها وقانونها وقواعد إجراءاتها وإثباتها، كما فعلت المحكمة الخاصّة بلبنان التي ولدت بطريقة ملتبسة غير مصادق عليها بحسب الأصول الدستوريّة اللبنانيّة، وأحدثت التعديلات والتغييرات المقصودة على إجراءاتها، الكثير من الشكوك حول الغاية القانونيّة من حصول هذا التبديل النوعي، خصوصاً وأنّ عمر المحكمة منذ انطلاقتها الإدارية

في الأوّل من شهر آذار/ مارس 2009، لم يتجاوز السنة ونصف السنة، وقد بلغت التعديلات ثلاثاً طوال هذه المدّة الزمنية القصيرة، فيما قانون أصول المحاكمات الجزائيّة اللبناني بنسختيه القديمة والجديدة المنقّحة، والذي تستمدّ هذه المحكمة الكثير من مواده، تعرّض للتعديل مرّات عديدة منذ تشريعه ووضعه قيد التداول للمرّة الأولى في العام 1943 وصولاً إلى تعديل القانون الجديد في 16 آب/ أغسطس من العام 2001.

والمتتبع لمسار الأزمة السياسيّة في لبنان، منذ صدور القرار الدولي رقم 1559 وما أحدثه من تصدع في الأوضاع العامّة للبلاد، ومن تدهور للاستقرار على المستوى السياسي والأمني، يلحظ بوضوح أنّ المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان التي أُنشئت بموجب القرار الدولي رقم 1757 الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 30 أيار 2007 قد فاقمت حالة التدهور الداخلي والانقسام بين اللبنانيين، وشرّعت البلاد أمام تدخل فاضح للقوى الدوليّة الغربيّة، وشكلت مدخلاً واسعاً وغطاءً للتسلل الإسرائيلي إلى عمق قطاعات حيوية والسيطرة على بعضها سيطرة كاملة، كما ثبت على صعيد الاتصالات وقواعد البيانات الرسميّة لكثير من الأجهزة والمؤسّسات والمرافق العامّة اللبنانية[11]. وإذا كانت الحقيقة والعدالة مطلباً إجماعياً لبنانيّاً فإنّ الآليّة التي اعتمدت لتحقيق ذلك، والظروف والتدخلات الدوليّة المريبة، والأداء والتجاوزات الدستوريّة والقانونية التي أحاطت بها منذ تشكيلها إلى وقتنا الحاضر حوّلت المحكمة الخاصّة إلى أداة وظيفية لتمرير مشاريع دوليّة على حساب مصلحة لبنان وأمنه وسيادته، والى عامل تهديد فعلي للاستقرار فيه.

ناشط صهيوني رئيساً للمحكمة

لكي نعرف ماذا يُراد من المحكمة؟ أولاً يجب أن نعرف من هو رئيسها؟ وما هو تاريخه؟

رئيس المحكمة هو القاضي الإيطالي أنطونيو كاسيزي من مواليد العام 1937، رئيس المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصّة بلبنان، وهو مهندس المحكمة الجزائيّة الدوليّة الخاصّة بيوغوسلافيا السابقة، وأوّل رئيس لها»[12].

وبحسب سيرته الذاتيّة حائز على الجائزة العالميّة عام 2002 الممنوحة من«**الأكاديميّة العالميّة للثقافة**»، والمرؤوسة من إيلي ويزل[13] (elie wiesel)، ومن المعروف أنّ الأخير كاتب أمريكي يهودي من أصول رومانيّة، داعم للكيان الصهيوني بشكل واضح، وذلك حسب ما يُعرّف عنه الموقع الرسمي «**مؤسّسة إيلي ويزل الإنسانية.**»[14] وقد رشّحه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في العام 2006، لمنصب رئيس «**دولة إسرائيل**» بسبب دفاعه المستميت عن هذه (الدولة).

ويزل الذي استشاط غضباً من إسقاط طائرة حربيّة إسرائيليّة فوق مدينة بيروت واعتقال طيّارها، وقيام عدد من المواطنين اللبنانيّين بضربه بعدما أشبعهم صواريخاً ومجازراً ورعباً وتدميراً، فاستاء من الاعتداء على هذا الطيّار الإنساني بطريقة وحشية، معتبراً أنّه انتهاك لحقوق الإنسان، بينما قصف منازل هؤلاء، وأجسادهم وأرزاقهم وقتلهم وتشريدهم، منصوص عليه في المعاهدة الدوليّة لحماية حقوق الإنسان، ويستحقّ الفاعل عليها مكافأة لا تقدّر بثمن..! وربطت كاسيزي صداقة قويّة مع ويزل، باعتبار أنّه كان مؤيّداً لقيام استعمار يهودي لفلسطين[15].

بالإضافة إلى ذلك، كان الصحافي والناشط السياسي الفرنسي تيري ميسان قد وصف القاضي أنطونيو كاسيزي في إحدى تقاريره بـ «**الداعم المتحمّس للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة**»، وذلك بحسب موقع «**أبحاث دوليّة - مركز دراسات العولمة**» وهي مؤسّسة مستقلّة مركزها مونتريال[16].

أمّا المخرج الأمريكي الناشط في مجال حقوق الإنسان فرنكلن لامب كان قال

في إحدى تقاريره «**أنّ هناك بعض العاملين داخل المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان يؤمنون أنّه يجب إعفاء أنطونيو كاسيزي من مهامه بسبب نشاطاته الداعمة للصهيونيّة، ووجهة نظره التي دائماً ما يعبّر عنها في «اعتبار المقاومة المسلّحة في كل من فلسطين ولبنان والعراق يجب أن تعاقب باعتبارها (أعمال إرهابيّة)**»، وبالتالي هذا يفسد الإجراءات القضائيّة على اعتبار أنّ له دوراً أساسيّاً في صناعة القرارات والإجراءات الخاصّة بالقضيّة، بحسب موقع المجلة السياسيّة الكنديّ «MWC News».[17]

كاسيزي ومؤتمر هارتزيليا[18]

المُحاضر: البروفسور جورج فلتشر، وهو من الأعلام في مجال القانون الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية وله العديد من المؤلفات والمنشورات العلميّة، تنقّل في العديد من الجامعات العالميّة، وعمل كأستاذ زائر في الجامعة العبريّة في القدس المحتلة 1972 و1973 و1993، كما كان عام 2010 في إجازة من جامعة كولومبيا الأمريكية يتواجد في معهد شالوم في القدس المحتلة، وله دور في صياغة السياسات الوطنيّة للكيان الإسرائيلي.

بتاريخ 2011/7/2 عرضت قناة المنار مشهداً مصوراً للبروفيسور فلتشر يطلب فيه بعد إنهاء محاضرته ونزوله عن المنبر العودة مجدداً فقط للتعريف بأنطونيو كاسيزي.

يقول: «**لدي شيء أريد أن أضيفه، أحد الأبطال العظماء في مجالنا، لم يتمكن من الحضور اليوم، اسمه أنطونيو كاسيزي، أنطونيو كاسيزي هو أستاذ في القانون الدولي في جامعة ميلانو. وأول رئيس لمحكمة يوغوسلافيا السابقة وهو صاحب عدة كتب في القانون الجنائي الدولي وهو صديق كبير لإسرائيل، كما وأنّه صديق كبير لنا جميعاً.**»[19]

رسالة كاسيزي

وبتاريخ 21 نيسان 2006 أصدر أنطونيو كاسيزي بياناً موقعاً بخطّ يده خاطب فيه الكيان الصهيوني على إثر دعوى مقدمّة في محكمة أمريكيّة ضدّ أبراهام داختر مسؤول الاستخبارات الإسرائيلي ووزير الأمن السابق، فشرح جوانب عديدة من قانون الحرب وكيفيّة التعامل مع المدنيّين والمسلّحين بما يتوافق مع قوانين حقوق الإنسان.

وعلى رغم من انتقاده لبعض التجاوزات إلاّ أنّه كان ينتقدها من باب الحريص والناصح، فيقول مثلاً «**كتبت هذا البيان لأني أؤمن بقوة أنّ دولة ديمقراطيّة كإسرائيل بنيت على مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان**».

ويضيف «**ما يُميّز إسرائيل الدولة الديمقراطيّة الوحيدة في المنطقة عن دول أخرى التي هي في المقابل استبدادية وتدوس دوماً على حقوق الإنسان هو اهتمامها الدقيق والشديد لقيم حقوق الإنسان والعدالة.**»

وفي مكان آخر من بيان كاسيزي يتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وهو يستخدم مصطلح الاحتلال، أي أنّه يعترف بأنّ إسرائيل احتلّت أرض الغير، ولكنّه يعتبر بأنّ هذا الاحتلال أدّى إلى لجوء الفلسطينيين إلى أعمال إرهابيّة ما يعني أنّه يُصنّف الردّ الفلسطيني على الاحتلال بالعمل الإرهابي وليس بالمقاومة.

وهنا نسأل، كيف يمكن للقاضي كاسيزي ألا يكون منحازاً للطرف الإسرائيلي وتبرئته من جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري إذا ما اتضح ضلوعه فيها؟. وكيف يمكنه أن يقنع اللبنانيّين بأنّ المعطيات والقرائن التي وفّرها الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله عن إمكانيّة ضلوع «**إسرائيل**» في اغتيال الحريري جرى التعاطي معها على قدر كبير من الاهتمام في سبيل الوصول إلى الحقيقة المطلوبة؟. وكيف لكاسيزي المتأثّر بالفكر الصهيوني وحامل جائزة ويزل أن يدين «**إسرائيل**» باغتيال الحريري إذا ما ثبت تورطها؟.

وكيف يجمع كاسيزي بين رئاسته لمحكمة تتعلّق ببلد تربطه عداوة تاريخيّة وكبيرة بالدولة العبريّة، وهو يعتبر أنّ مقاومة المحتلّ هو عمل إرهابي وليس مقاومة تستحقّ الثناء، بعكس ما تعتقده شريحة كبيرة من الشعب اللبناني، أيّ أنّه يقف على طرف نقيض من شعب يقاوم لاسترجاع أرضه وحماية عرضه وصون مستقبله؟.

وكيف يمكن للقاضي كاسيزي أن يعتق نفسه وضميره من هذه الجائزة ويقوم بالتوسّع في التحقيق نحو الحقيقة خلال المحاكمات، ويشير إلى ارتكابها من طرف «**إسرائيل**» إذا ما ثبت ذلك، وهو الذي يعرف أنّ هناك عداوة كبيرة بين لبنان وهذا الكيان؟.

وكيف يستطيع كاسيزي أن يظهر حياديته في قضيّة حسّاسة وهو الحامل لجائزة، رئيسها متعصّب إسرائيليّاً ويعيش هاجس «**الهولوكوست**» وذكرياتها، ويسمّي نفسه «**عميد ضحاياها**»؟.

ولماذا حذف الموقع الإلكتروني التابع للمحكمة الخاصّة بلبنان من السيرة الذاتيّة للقاضي كاسيزي أيّة إشارة إلى نيله جائزة ويزل ولم يأتِ على ذكرها مطلقاً، مع أنّ الإنسان يفتخر دائماً بأيّ جائزة يحصل عليها ويوردها في متن أيّ تعريف ولو مختصر، عنه وعن حياته، وهو ما فعله كاسيزي في الموقع الخاص به (www.antoniocassese.it)، وأضاف إلى الخبر صورة مع ويزل خلال استلامه الجائزة منه في العاصمة الفرنسيّة باريس في العام 2002؟.

ولم يكن تعيين كاسيزي على رأس المحكمة الخاصّة بلبنان اعتباطيّاً، وإنّما ارتكز في الدرجة الأولى، إلى كونه صاحب خبرة قضائيّة استمدّها من كونه أوّل رئيس للمحكمة الجنائيّة الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة، وقيامه بتحويلها من محكمة منشأة على الورق، إلى مؤسّسة قضائيّة دوليّة، وطبعاً، إنّ تنفيذ هذه المهمّة ليس سهلاً، ما لم يكن محاطاً بدعم سياسي ومالي واسعي النطاق أمّنهما له إجماع دول مجلس الأمن الدولي، والرغبة الأمريكيّة في تحقيق مكاسب سياسيّة تحت غطاء قضائي، من تفتّت يوغوسلافيا إلى سبع دول هي: صربيا، البوسنة، كرواتيا،

مقدونيا، سلوفينيا، الجبل الأسود (أو مونتينغرو)، وإقليم كوسوفو الصربي.

وشارك كاسيزي بحكم موقعه القانوني، في مفاوضات دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسّط في العام 2005 حول مفهوم الإرهاب حيث كانت وجهة نظره تقول بأنّ الإرهاب هو نتاج عمل الأفراد أو الجماعات، وليس الدول، من أجل إبعاد فكرة الإرهاب عن الممارسات الإسرائيليّة بحقّ الشعب الفلسطيني والشعوب العربيّة.

والمدّعي العام أيضاً

المدّعي العام للمحكمة الدوليّة هو الكندي الأصل دانيال بلمار من مواليد 1952، يحمل إجازة في القانون من جامعة أوتاوا، وماجستير في القانون أيضاً من جامعة مونتريال.

تمّ تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كقاضٍ للجنة التحقيق الدوليّة المستقلّة التابعة للأمم المتحدة خلفاً لسلفه سيرج برامرتز، وذلك في أيلول 2008، ومن ثم في آذار 2009 تمّ تسميته كمدّعٍ عام للمحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان للتحقيق باغتيال الحريري. وكانت وثائقً «**ويكيليكس**» 2010 كشفت عن إعرابه عن تحفّظه على مقاربة للحكومة الأمريكيّة بشأن التحقيق بمقتل الحريري من خلال وثيقة تعود للعام 2008 قائلاً :«**إذا الولايات المتحدة لم تساعدني !! فمن سيقوم بذلك.**»[20]

ومعروف أنّ وثائق «**ويكيليكس**» كشفت عن وثيقة بتاريخ 15 أيلول 2008 تفيد بلقاء تمّ بين القاضي دانيال بلمار ورسميّين أمريكيّين، حيث طلب بلمار في هذا اللقاء من الأمريكيّين تزويده بمعلومات عن عناصر (منشقة) عن حزب الله تقيم في الولايات المتحدة الأمريكيّة، سائلاً إذا كان هناك من إمكانيّة للسماح بالتنصّت الهاتفي عليهم، وطالباً المساعدة المباشرة من الأمريكيّين بالتحقيق.[21]

وكان الناشط الحقوقي الأمريكي فرنكلن لامب كتب بإحدى تقاريره أنّ بلمار ممكن أن يصدر اتهاماته فقط لاسترضاء الإسرائيليّين والأمريكيّين، وبعد ذلك يعود إلى بلاده، وذلك لمعرفته أنّ القضيّة مسيّسة وموجّهة، وتزداد تسييساً يوماً بعد يوم، حسب موقع المجلة السياسيّة الكنديّة MWC News.[22]

ضباط استخبارات في لجنة التحقيق والمحكمة الدوليّة

1- نجيب كلداس، الجنسيّة: أسترالي من أصل مصري، الموقع العملي: مسؤول التحقيقات السابق من 2009/3 إلى 2010/3.

الدور: متابعة وتوجيه التحقيقات، العمل السابق: ضابط في الشرطة الأستراليّة. لديه ارتباط بوكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة CIA، وقد عمل في العراق عام 2004 لإنشاء جهاز استخبارات للشرطة العراقيّة في ظلّ الاحتلال الأمريكي.

2- مايكل تايلور، الجنسيّة: بريطاني، الموقع العملي: مسؤول التحقيقات الحالي للمحكمة الدوليّة من 2010/3 وما يزال. الدور: رسم استراتيجيّات التحقيق من خلال موقعه السابق في فريق التحقيق التكتيكي، وتسيير التحقيق الحالي، رئيس سابق للاستخبارات في فرقة مكافحة الإرهاب التابعة لشرطة نيوسكوتلانديانڈ البريطانيّة، متخصّص في مكافحة «**الإرهاب الإسلامي**».

3- داريل مانديز، الجنسيّة: أمريكي، الموقع العملي: مسؤول الملاحقات في مكتب المدعي العام.

الدور: تحويل نتائج التحقيقات إلى مادة قانونيّة للملاحقة. على علاقة وطيدة بالمؤسّسات الأمنيّة الأمريكيّة المختلفة ومنها CIA، و FBI، وما يزال على تنسيق معهما، ضابط سابق في البحريّة الأمريكيّة بصفة محام عام.

4- دريد بشرّاوي، الجنسيّة: لبناني إضافة إلى الجنسّية الفرنسيّة، الموقع العملي: المستشار القانوني للمدعي العام.

الدور: تقديم المشورة القانونيّة للمدعي العام في كل القضايا الصغيرة والكبيرة، وهو أوّل من نظّر من دون دليل وبشكل مسبق لاتهام سوريا والأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة ـ السوريّة باغتيال الرئيس الحريري، له مواقف سياسيّة سلبيّة معروفة تجاه حركات المقاومة وتحديداً حزب الله، لعب دوراً سلبيّاً في الكثير من الفتاوى القانونيّة التي وجهت مكتب الإدعاء ومنها موضوع شهود الزور.

5- **روبرت بير، الجنسيّة**: أمريكي، الموقع العملي: مستشار في مكتب المدعي العام.

الدور: خبير في الحركات الإسلاميّة وتحديداً حزب الله، ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكيّة CIA، وما يزال يحافظ على ارتباطه بها، عمل في لبنان لسنوات على ملاحقة الشهيد عماد مغنيّة، شارك في لبنان في عدد من الأعمال التنفيذية ضد حزب الله. بعد فترة وجيزة من خطف ويليام باكلي مسؤول محطة لبنان في وكالة الإستخبارات المركزيّة الأمريكيّة، عام 84، وصل إلى لبنان ضابط الاستخبارات في الـ CIA: المدعو روبرت بير، والمهمّة المعلنة هي تحديد هوية خاطفي باكلي. عام 85 قرّرت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة برئاسة ويليام كيسي الانتقام، وذلك من خلال التخلّص من سماحة السيّد محمد حسين فضل الله. في الثامن من آذار عام 85 دوى انفجار هائل ناجم عن سيارة مفخخة قرب منزل السيّد فضل الله في منطقة بئر العبد في الضاحيّة الجنوبيّة، وأسفر عن استشهاد حوالي 85 شخصاً وجرح أكثر من مئتين، ونجاة السيّد فضل الله. استمر نشاط روبرت بير الاستخباري في لبنان والمحيط، حيث عمل على عدد من الأهداف التابعة لحزب الله في عدد من المناطق اللبنانيّة، وكان من ضمن تلك الأهداف: ملاحقة الشهيد عماد مغنيّة، ولكنّه فشل في التمكن منه.

وهنا نعرض لجزء من مقابلة تلفزيونيّة أجرتها قناة أبوظبي مع روبرت بير قبل عمله في المحكمة الدوليّة:

- **مذيعة قناة أبو ظبي الأولى في حوار مع روبرت بير**: أهلاً بكم مشاهدينا

من جديد في حلقة الليلة من برنامج مثير للجدل، والتي نستضيف فيها رجل الاستخبارات الأمريكي السابق روبرت بير.

- **المذيعة**: في هذا السياق أنا أود أن أتحدث عن المرحلة التي قضيتها في لبنان، أنت كنت مكلّفاً بتعقب عماد مغنيّة الذي تمّ اغتياله قبل سنتين في العاصمة السوريّة دمشق.
- **بير**: كان «**إرهابيّاً**» إنْ شئت.
- **المذيعة**: أنت كنت مكلّفاً بتعقبه مدة خمسة عشر سنة، ولكنّك تقول: كلما اقتربت منه زادت الألغاز المحيطة بهذا الرجل.
- **بير**: كان رجلاً بـ «حيوات» مختلفة، كان رجلاً قوياً ويدخل إلى مكان ليخرج من مكان آخر، وكان حذراً متأنياً يقظاً ولا يستعمل حتى جهاز الهاتف، عندما كنت في بيروت بذلت جهوداً كثيرة لاختطافه.
- **المذيعة**: لماذا فشلت؟
- **بير**: لم نتمكن من الاقتراب منه، فكان يتحرك دائماً، أي كان محاطاً بكثير من الحماية.
- **المذيعة**: هل يمكن القول بأنّه كان نوعاً من الفشل الاستخباراتي الأمريكي في الوصول إلى مغنيّة؟
- **بير**: نعم، نعم، كان فشلاً ذريعاً.

في عام 1997 استقال روبرت بير من وكالة الاستخبارات المركزيّة، ولكنّه أبقى على علاقة قويّة وخطوط مفتوحة مع الوكالة، مستفيداً من تجربته الاستخباريّة السابقة للقيام بنشاطات استشاريّة. عام 2010 ظهر روبرت بير مجدداً لكن هذه المرة في مكتب مدعي عام المحكمة الخاصة بلبنان بصفة مستشار وخبير، أمّا المستهدف فهو مجدداً: حزب الله..!

6- غيرهارد ليمان، الجنسيّة: ألماني، العمل السابق: المخابرات الألمانيّة، ارتباطه بالتحقيق الدولي: نائب ديتليف ميليس الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة المستقلة، خلال فترة عمله في المخابرات الألمانيّة عمل على أحزابٍ ومنظّمات

مناهضة للعدو الإسرائيلي، خلال التحقيق الدولي حاول الدخول بعدد من الصفقات، عرض على اللواء جميل السيّد الصفقة المعروفة – تقديم ضحيّة–.

تقاضى ليمان رشاوى ماليّة مقابل تقديم معلومات ووثائق حول التحقيق الدولي. وقد عرضت قناة المنار أثناء كلمة السيّد حسن نصر الله بتاريخ 2011/7/3 تقريراً مصوراً لغيرهارد ليمان وهو يستلّم في شهر كانون الثاني عام 2006 دفعة من رشوى ماليّة تقاضاها مقابل بيع عدد من التقارير والوثائق المتعلّقة بالتحقيق الدولي.

وبعد عرض التقرير قال السيّد نصر اللّه: «**مثلما ترون (ليمان) وهو مبسوط فيهم (أي بالأموال) أيضاً**».

وتابع السيّد نصر اللّه: «**طبعاً بعد فترة، هو(أي ليمان) بادر بالاتصال ببعض الجهات وقال إنّه يحتاج إلى مال، (وقد) بادر إلى عرض معلومات ووثائق مقابل أن يُدفع إليه مال. هذا أعلناه سابقاً، هل تحرّك أحد ليحقق في مسألة الفساد هذه؟، وتأثيرها على التحقيق والمعطيات والمعلومات والملفات التي كان السيّد ليمان كبير المحققين فيها إلى جانب ميليس؟**».

وأضاف السيّد نصر اللّه، إنّ «**تورّط لجنة التحقيق الدوليّة مع شهود الزور، وهذا هو ملف لوحده، إذا قمتم مجدداً باستحضار ما شاهدناه سوياً على (قناة) NEW TV في «حقيقة ليكس» فهو يكفي، كيف كانت لجنة التحقيق تجلس أيضاً بجانب شهود الزور ومفبركي شهود الزور من أجل أخذ التحقيق بتجاه معيّن.. الذي أريد أن أقوله هو أكثر من هذا، إنّ السيّد بلمار شخصيّاً، ونحن لدينا المعلومات ولدينا الدليل، وهذا سنؤجله لما بعد، ولن نقول كل شيء في هذه الليلة، إنّ السيّد بلمار شخصيّاً عمل وتابع بنفسه ومن خلال عدد من المسؤولين مهمة رفع المذكرة الحمراء عن زهير الصدِّيق لدى الأنتربول الدولي، وأوقف الملاحقة المتعلقة به، (ممّا) يعني أنّ جماعة التحقيق الدولي هم متوّرطون بموضوع زهير الصدِّيق، ولذلك هم يريدون أن يؤمنوا له الحماية.**»[23]

سابقة في تاريخ القانون الدولي

بعد أن تعرّفنا إلى رئيس المحكمة ومدعيها العام وقضاتها وبعض مستشاريها ومحققيها؛ يجب الانتباه أنّه لأوّل مرة في تاريخ العلاقات الدوليّة والقانون الدولي ينشئ مجلس الأمن محكمة دوليّة بموجب الفصل السابع لا تنظر بجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانيّة، وجرائم التطهير العرقي، والإبادة التي تعتبر المبرّر الوحيد لإقامة محاكم جنائيّة دوليّة بموجب الفصل السابع، والذي يشترط حصراً أن يكون هناك تهديد للسلم والأمن الدوليَّين لاعتماده. ولأول مرة في التاريخ، تتشكل محكمة خاصّة بقرار من مجلس الأمن دون حرب أهليّة أو حرب دوليّة سابقة ولمجرّد وقوع حادث إرهابي، علماً بأنّ أحداث أيلول 2001 الإرهابيّة لم تستدعِ قيام أي محكمة خاصّة لمحاسبة الجناة.[24]

فعليّاً، لقد بدأت ثقافة إنشاء المحاكم الدوليّة تتسع وتصبح أمراً شائعاً في العلاقات الدوليّة مع إنشاء المحاكم الدوليّة الخاصّة بيوغسلافيا ورواندا، وهي محاكم عالميّة أنشئت ابتداء من العام 1993 للبت في جرائم الإبادة الجماعيّة، والجرائم ضد الإنسانيّة، وجرائم الحرب التي ارتكبت في دولة ما خلال فترة محدّدة من الزمن، وخلال نزاع محدّد. ومعظم هذه المحاكم الدوليّة الخاصّة أنشأتها قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

تعد هذه المحاكم تطبيقاً عمليّاً لمبدأ «**المسؤوليّة**» فبعد أن تبيّن أنّ الدولتين المذكورتين غير قادرتين على القيام بالتزاماتهما تجاه شعبيهما، قام المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليّة فتشكّلت المحكمتان بصورة مستقلّة عن النظم القضائيّة الوطنية، وتولّى العمل في المحكمتين قضاة ومحامون وموظفون دوليون، كما تولّى المجتمع الدولي تمويل المحكمتين، وقد أقرّ أن تكون أحكامهما القضائيّة أعلى من أحكام المحاكم الوطنية. لكن الكلفة العالية جداً التي تكبدها المجتمع الدولي،

بالإضافة إلى النقص في الموارد والكثير من المصاعب والاعتراضات التي واجهت هذه المحاكم، بالإضافة إلى اعتبارها كوسيلة هيمنة واتهامها بالتسييس وبأنّها «**محاكم المنتصر**» دفعت بالمجتمع الدولي إلى الاستعاضة عنها بإقرار مبدأ المحاكم المختلطة، أي التعاون مع البلدان المتضررة على تشكيل محاكم «**ذات طابع دولي**» تجمع ما بين النظم القضائيّة المحلية والدوليّة، وعلى هذا النمط نشأ العديد من المحاكم ومنها محكمة سيراليون وتيمور الشرقية و«**المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان.**»

وبما أنّ «**المحاكم ذات الطابع الدولي**» تنشأ بالتعاون مع البلدان المتضررة، فاللافت أنّه لأول مرة، يلجأ مجلس الأمن إلى الفصل السابع من الميثاق الأممي لإنشاء محكمة أساسها القانوني اتفاقية لم تستوفِ الشروط الدستوريّة لإبرامها، إن لجانب الجهة الصالحة للتفاوض بشأنها، أو لجهة موافقة السلطة التشريعيّة للدولة عليها التي هي الطرف الأساسي في هذه الاتفاقيّة، ما يطرح علامة استفهام كبرى حول قانونيّة المحكمة في الأصل. قد تكون المحكمة الخاصّة بسيراليون النموذج الأقرب، من حيث البنية، إلى المحكمة الخاصّة بلبنان. فمنذ البداية، عُدّت محكمة لبنان ثمرة اتفاق ثنائي بين لبنان والأمم المتحدة، وقدّمت المحكمة الخاصّة بسيراليون إطاراً نموذجيّاً لاعتبار مثل هذا الاتفاق أساساً قانونيّاً للتطبيق. لكن محكمة سيراليون قامت بالرضا المتبادل، ومثّل وضعها القانوني وقانونها الساري وتأليفها وبنيتها التنظيميّة مواضيع تفاوض الطرفان بشأنه، واتفقوا عليها لإبرامها، لكن هذا لم يحصل بطريقة قانونيّة في لبنان وباعتراف كاسيزي نفسه الذي قال أنّه كأستاذ جامعي يعترف بأنّها أُقرّت بشكل مخالف للدستور اللبناني. كذلك أُنشئت محكمة سيراليون الخاصّة لكي تشمل صلاحيتها الجرائم التي تندرج ضمن القانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى بعض الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون، بينما محكمة لبنان تمارس صلاحيتها حصرياً على الجرائم التي يحددها القانون

المحلي، أي القانون اللبناني.

الميزة الفارقة الأخرى المتعلّقة بمحكمة الحريري، هي أنّها أوّل محكمة خاصّة ذات طابع دولي تنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة لمحاكمة قتلة رئيس وزراء أسبق أو شخصيّة بارزة. يُذكر أنّ الدول الكبرى التي أنشأت محكمة الحريري، لم تعمد إلى إنشاء محكمة مماثلة للتحقيق في اغتيال الرئيس رشيد كرامي، والذي كان على رأس السلطة يوم اغتياله، ولا لرئيسة الوزراء الباكستانيّة السابقة بنازير بوتو، على الرغم من طلب العديد من الباكستانيّين وسواهم إنشاء محكمة دوليّة، أو حتى بعثة دوليّة، للتحقيق في جريمة اغتيالها[25].

إنشاء المحكمة.. ثغرات وفقدان للشرعيّة

وهكذا تخطّت آليّة إقرار المحكمة الدوليّة الدولة اللبنانيّة ودستورها، وهُرّبت من قبل حكومة فاقدة للشرعية دون أن يتم تصديقها وفقاً للدستور وضمن الأطر الدستوريّة اللبنانيّة، ولم يوقّع على اتفاقيتها رئيس الجمهوريّة، كما لم يُصدّقها المجلس النيابي، بهذه العبارات عرض رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني محمد رعد والقاضي سليم جريصاتي في مؤتمر صحافي بتاريخ 2010/12/7، وعرضا فيه لأبرز الثغرات التي تعتري المحكمة وعملها وقالا أنّه تمّ اختزال ومصادرة صلاحيّات رئيس الجمهوريّة ومجلس النواب معاً من قبل حكومة هي بالأصل فاقدة للشرعيّة الميثاقيّة. وكان إنشاء المحكمة منذ البداية التفافاً واضحاً على القانون اللبناني والدولي وتجاوزاً لسيادة لبنان ومؤسّساته الدستوريّة، ورغم ذلك، فقد حصل تشجيع من المجتمع الدولي لحكومة غير شرعيّة على ممارسة سلطة الأمر الواقع. كل ذلك بغية تحقيق أهداف سياسيّة كبرى تجاوزت معايير العدالة الدوليّة.

وقد أُقرّ نظام المحكمة عبر إرادة دوليّة تجاوزت الإرادة الوطنيّة والمؤسّسات

الدستوريّة اللبنانيّة، وجاء استجابة لمصالح الدول الكبرى الراعية لمجلس الأمن، بمعزل عن إرادة ومصالح لبنان واللبنانيّين، ما يجعل المحكمة أداة لخدمة سياسات الدول صاحبة النفوذ، والتي تعمل دائماً لتصفية حساباتها مع الأطراف أو القوى أو الدول المعارضة أو المعترضة.

كما تجاوزت آليّة إقرار المحكمة الخاصّة بلبنان الدولة اللبنانيّة والدستور اللبناني كلياً، لاسيما المادة 52 منه التي تولي رئيس الجمهوريّة صلاحيّة تولي المفاوضات في عقد الاتفاقات الدوليّة، وذلك ضمن السّياق التالي:

- مرحلة المبادرة إلى المفاوضة.
- إبرام الاتفاقية بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
- عرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار بشأنها (مرحلة الإنبرام الإجرائي).
- عرضها على مجلس النواب حال تضمنت شروطاً تتعلّق بمالية الدولة، أو في حال عدم جواز فسخها سنة فسنة (مرحلة الإنبرام التشريعي).
- إصدار قانون الاتفاقية ونشره بمرسوم مُوقّع من رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء.

بالنسبة للمحكمة الخاصّة بلبنان فقد تمّ اختزال هذه الآليّة من خلال:

تجاوز صلاحيّات رئيس الجمهوريّة في إطلاق المفاوضة في عقد الاتفاقات الدوليّة، ومن ثم إبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ومن ثم إصدارها ونشرها بمرسوم جمهوري بعد تصديقها من مجلس النواب.

اختزال صلاحيّات مجلس النواب الذي تمّ تغييبه بالكامل عن هذه الآلية.

اعتماد إقرار المحكمة على قيام حكومة فؤاد السنيورة غير الشرعيّة آنذاك بإرسال كتب رسميّة إلى أمين عام الأمم المتحدة يطلب فيها أن يصدر قرار عن مجلس الأمن بنفاذ مشروع الاتفاق مع لبنان ونظام المحكمة دون موافقة السلطات

الدستوريّة اللبنانيّة المختصة.

ذكر الرئيس السنيورة في رسالته (14 أيار 2007) إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنّ الأغلبية البرلمانية أعربت عن تأييدها للمحكمة، وكان المقصود هو عريضة النواب وليس الهيئة العامّة لمجلس النواب، وهذا يعتبر تزويراً وتوسلاً لأعلى سلطة دوليّة لغايات سياسيّة داخلية أو إقليميّة مشبوهة، وأشار القرار 1757 في بناءاته نقلاً عن رسالة السنيورة إلى أنّ الأغلبيّة البرلمانيّة أعربت عن تأييدها للمحكمة، وأنّ رئيس الحكومة التمس عرض طلبه بإنشاء المحكمة الخاصّة على مجلس الأمن «**على سبيل الاستعجال**».

ولم يصوت خمسة أعضاء من أصل 15 عضواً في مجلس الأمن على القرار 1757 (الذي أنشأ المحكمة بموجب الفصل السابع)، لا بل اعتبروا أنّه لا يجوز تخطي الأمم المتحدة للسّيادة اللبنانيّة، وأنّ إقرار المحكمة بهذه الصيغة تجاوز السّيادة اللبنانية.

واعتبر القرار 1757 ذاته، عطفاً على الإحاطة التي قدمها نيكولا ميشال المستشار القانوني في الأمم المتحدة، أنّ إنشاء المحكمة عن طريق العمليّة الدستوريّة في لبنان يواجه عقبات حقيقيّة، ما يؤكد أنّ إنشاء المحكمة لم يتم وفق الآليّة الدستوريّة المعتمدة في إقرار المعاهدات الدوليّة.

الريبة في صلاحيّة القضاة

«تبدأ الريبة في أنّ قضاة المحكمة الدوليّة يضعون قواعد الإجراءات والإثبات ويعدّلونها ويكيّفونها كما يشاؤون، وهذا غير مألوف وغير معتاد على الإطلاق في المحاكمات الجنائيّة الفرديّة. فهل من ريبة أكبر من تلك المتأتية من إجراءات محاكمة توضع وتُكَيّف وتُعدّل باستنساب القضاة أنفسهم بعد توليهم مناصبهم، ومباشرة المحكمة عملها.»[26]

إنّ هذه القواعد مقتبسة عن أنظمة محاكم جنائيّة دوليّة أُنشئت للنظر في جرائم

ضد الإنسانيّة جرت في دول مندثرة وغائبة عنها القوانين المرعية، علماً بأنّ الجرائم ضد الإنسانيّة غير ملحوظة في قوانين وضعية وطنية، ما يُفسّر الحاجة إلى قواعد إجراءات وإثبات لتلك المحاكم.

أمّا في واقعنا فلدينا قانون يطبق وهو قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائيّة الذي يسترشد منه القضاة قواعد الإجراءات والإثبات عند وضعها أو تعديلها (المادة 28 من النظام الأساسي)، في حين أنّه كان المطلوب أن تأخذ المحكمة بالأحكام المرعية في القانونين المذكورين وتستثني عقوبة الإعدام، وليس أن تبتدع في مقابلهما قواعد إجراءات واثبات وتضع الأحكام القانونيّة اللبنانيّة دونها.

القاعدة 20 تمثل الوصاية القضائيّة والسياسيّة على لبنان، تُعطي هذه المادة المحكمة الحق في إحالة أي طلب أو أمر وجهته إلى لبنان ولم تقتنع برده عليه، بإحالته بالنتيجة إلى مجلس الأمن للإطلاع واتخاذ إجراءات لاحقة وفقاً لما يراه مناسباً. «**هذه المادة تضع لبنان بأكمله تحت سلطة مجلس الأمن من الناحيتين السياسيّة والقضائيّة، وهي تؤكّد أنّ المحكمة الدوليّة هيئة غير مستقلة، بل مرجعيتها مجلس الأمن، أي الدول الكبرى ومصالحها. إنّ هذا الوصف ينطبق على وضع لبنان تحت الوصاية السياسيّة والقضائيّة الدوليّة.**»[27]

سريّة المعلومات

القاعدة 96

الإعلان عن الإجراءات التمهيديّة

تُتيح هذه القاعدة للمحكمة بأنّ تُبقي سريّاً كل مستند مودع، أو كل أمر أو معلومة تتعلّق بالإجراءات التي مهدت لصدور القرار الاتهامي «**ما دام الأمر ضرورياً بسير التحقيق و /أو لحماية أي شخص**».

هذه الإجراءات تشمل طلب تصديق قرار الاتهام المقدم من المدّعي العام فيصدر

ويُصدّق سريّاً، وهذا لم يحصل، إذ تسرّب الكثير من ملفات المحكمة والتحقيق، وباتت «**دير شبيغل**» وغيرها أصدق إنباءً من ديار المحكمة في لاهاي..! والغريب في الأمر أن المحكمة لم تبادر ولو لمرة واحدة بالإدعاء ولو على مجهول في أمر التسريبات..! وكيف لتلك التسريبات أن تأتي مطابقة لمنطوق القرار الظّنّي؟!.

القاعدة 117

هذه القاعدة تسمح للمدّعي العام – بعد أخذ إذن قاضي الإجراءات التمهيديّة في غرفة المذاكرة - بأن يحتفظ بسرية بعض المعلومات إذا كان من شأن إبلاغها أن «**يؤدي إلى المساس بالمصالح الأمنيّة لإحدى الدول أو بإحدى الهيئات الدوليّة.**»

«**فماذا لو كان الكيان الصهيوني هو الدولة التي يجب حماية مصالحها الأمنيّة؟ أين تتوافر الشفافيّة الضامنة لعدم التّسييس في هذا المجال؟**»

المعلومات المُعطاة بشكل سرّي والتي تؤثر على أمن الدول أو المجموعات الدوليّة:

1- لا يتم كشفها حتى لقاضي الإجراءات التمهيديّة إلاّ بعد أخذ موافقة مصادرها خلافاً للقاعدة السابقة، فالمعلومات الأصليّة هنا ومصادرها كلاهما محجوب عن القاضي التمهيدي.

2- في حال كشفها لا يحق لأحد طلب استدعاء صاحب هذه المعلومات أو ممثل عنه.

3- كذلك لا يحق لقاضي الإجراءات التمهيديّة أو غرفة الدرجة الأولى طلب أدلّة إضافية من الشخص أو الجهة المقدمة للمعلومات.

4- إذا طلب المدّعي العام شاهداً ما بغية تقديم معلوماته كدليل، فلا يحق لقاضي الأمور التمهيديّة أو للغرفة الأولى إجباره على الإجابة عن أي سؤال متعلّق بالمعلومات أو مصادرها إذا رفض هو الإجابة بخلفية المحافظة على السريّة.

5- حال تلقّي غرفة الاستئناف في هذا المورد استئنافاً لقرار القاضي التمهيدي، فعليها أن تحكم بدون الإطلاع على المعلومات

السـريّـة أو عـلـى أي مـعـطـى مـتـعلّـق أو يـؤشـر إلـى مـصـدر المـعـلـومـات. ويندرج مضمون هذه المادة في السّياق الآنف الذكر، أي استئذان مقدم المعلومات لإبلاغها. فماذا لو كان مقدم هذه المعلومات الرافض للإبلاغ عميلاً أو متآمراً أو عدواً، وأين تكون حقوق الدفاع مؤمّنة؟!

«**إنّ التعديلات الأخيرة الحاصلة في 10 تشرين الثاني 2010 هي الأكثر مدعاة للتساؤل، فكاسيزي خرج لأول مرة بمذكرة إيضاحية تأسيساً على نص مُلزم أُدخل إلى قواعد الإجراءات والإثبات بموجب تعديلها الأخير تاريخ 10 تشرين الثاني 2010 (القاعد 5 – فقرة طاء)، وقد تضمنت مذكرته إقراراً وخطأ.**»[28]

أمّا الإقرار، فهو أنّ الأنظمة التي تتعلّق بمحاكم جنائيّة دوليّة سابقة، بدءاً من محكمة نورمبرغ العسكريّة الدوليّة، قد سمحت للمدّعي العام بقبول طائفة واسعة من الشهادات الخطيّة (وهي أدلّة جديدة، أدخلتها التعديلات الأخيرة إلى قواعد الإجراءات والإثبات)، بالنظر إلى أنّ هذا النوع من الأدلّة، إنّما يميل إلى إثبات حقائق تشكل جزءاً من نمط إجرامي واسع النطاق، ما يفيد أنّ مثل هذه الشهادات الخطية، التي هي خروج على مبدأ شفاهة الشهادة وعلانيتها، إنّما قد يصح في معرض جرائم ضد الإنسانيّة، يتعذّر معها بل يستحيل الاستماع إلى عدد هائل من الشهود من أهالي الضحايا وما شابه.

أمّــا الخـطـأ، فـهـو الـقـول إنّ الـنـظـام الجـزائـي الـلـبـنـانـي يـمـيـل إلى قبول الأدلّــة الخـطـيـة، مـن دون إخـضـاع الـشـهـود المـعـنـيـين لـلاسـتـجـواب. ففي هـذا الـكـلام زيـف وخـلـط متعمد بـين الـشـهـادة الخـطـيّـة والـدلـيـل الخـطـي. إنّ الأصول المعتمدة لدى محكمة الجنايات في لبنان، تستبعد كلياً الإدلاء بالشهادة الخطيّة حتى في حالتّي الشاهد الأصم أو الأبكم الذي عليه أن يحضر إلى المحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ التعديلات التي أشارت إلى الإعلان عن قرار الاتهام بعد تصديقه من قاضي الإجراءات التمهيديّة لم يعد إعلاناً بالمفهوم القانوني، بل هو

تشهير ووشاية، ما من شأنه تعكير الصفو في المجتمع اللبناني.

إجراءات مشبوهة

«**يقوم مكتب المدّعي العام بطلب قواعد بيانات كاملة من العديد من الأجهزة الأمنيّة، والمؤسّسات الرسميّة اللبنانيّة، تطال دون مبرر شرائح واسعة من الشعب اللبناني. ومنها على سبيل المثال داتا الاتصالات الخلويّة ورسائل**SMS ، **كما يحصل باستمرار على تحديث دوري لها.**»[29]

أولاً: ما حاجة التحقيق الدولي لداتا كل الشعب اللبناني؟ ولماذا تحديث داتا الاتصالات – بأكملها - بشكل دوري منذ ما قبل وقوع الجريمة (منذ عام 2003) وصولاً إلى العام 2010، أي بعد مضي 5 سنوات على الجريمة موضوع التحقيق؟

ثانياً: إنّ هذا الأمر هو غاية في الخطورة لخرقه السّيادة اللبنانيّة وتهديده الأمن القومي، خاصّة وأنّ في المحكمة وفريق المدّعي العام على وجه التحديد عاملين من جنسيات مختلفة (منها الأمريكي والبريطاني والألماني والفرنسي والأسترالي والباكستاني والكازاخستاني ...)، أي أنّه من غير المعلوم أين ستصبح هذه البيانات ومن سيكون المستفيد الحقيقي منها.

ثالثاً: إنّها لمفارقة أن تقوم الحكومة اللبنانيّة بتقنين مثل هذه الداتا على الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة – وهو أمر مطلوب ضمن أطر قانونية– وتُشرّعها بشكل كامل ودون أي ضوابط لمصلحة جهاز دولي متعدد الجنسيات. فما هو الوجه القانوني لمثل هذه الإجراءات؟

مخالفة قواعد الإجراءات ومذكرة التفاهم

وأشار النائب رعد إلى أنّه لا يوجد في قواعد الإجراءات والإثبات، أو حتى في مختلف مذكرات التفاهم الموقعة مع لبنان ما يُلزم الحكومة اللبنانيّة بتقديم مثل هذه المعلومات، فكلاهما (القواعد والمذكرة) يتحدث عن التعاون المعلوماتي في القضايا التي لها صلة بتفويض المحكمة، والمقيدة بحسب المادة 1 من النظام الأساسي «**بالأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في 14 شباط** 2005»، والهجمات المتلازمة بين 1 تشرين الأوّل 2004 و12 كانون الأوّل 2005.

نصت القاعدة 16 من قواعد الإجراءات والإثبات على التالي: إذا تبيّن للمدّعي العام أنّ اعتداءً يُمكن أن يقع ضمن اختصاص المحكمة بموجب المادة 1 من النظام الأساسي هو رهن التحقيق أو الملاحقة الجنائيّة أمام المحاكم اللبنانيّة، فله أن يطلب من السلطات اللبنانيّة المعنية تزويده بكل المعلومات بهذا الخصوص.

كذلك ورد في مذكرة التفاهم الموقّعة بين مكتب المدّعي العام بلمار ووزير العدل في حزيران 2009 ما يلي: تضمن الحكومة اللبنانيّة بأن يكون مكتب النائب العام في المحكمة الخاصّة حراً من أي تدخلات خلال قيامه بتحقيقاته في لبنان، وأن يتم تقديم كل المساعدة الضرورية له من أجل تحقيق تفويضه، وذلك يشمل تقديم كل الوثائق والإفادات والمعلومات الماديّة والأدلّة التي هي بحوزة الأجهزة والإدارات والمؤسّسات اللبنانيّة، في القضايا التي لها صلة بتفويض المحكمة الخاصّة بأسرع وقت ممكن، وجمع أي معلومات وأدلّة إضافية، حسّية وتوثيقيّة.

انتهاك السّيادة الوطنيّة

تسليم كامل معطيات داتا الاتصالات ومعلومات خاصّة شخصيّة، ومعلومات خاصّة متعلّقة بفئات واسعة من الشعب اللبناني من شأنه أن يُشرّع خصوصيّات شعب بأكمله بحجة جريمة سياسيّة فرديّة.

إنّ تلك الخصوصيات والحرمات هي من الحريّات العامّة المصانة في مقدمة الدستور ومتنه، وهذا انتهاك فاضح لأبسط قواعد السّيادة الوطنيّة حيث يُكشف

شعب بأكمله على جهات غير منضبطة تحت سلطة الدولة اللبنانيّة.

«إنّ في هذا التصرّف أيضاً انتهاكاً للقوانين التي أحال إليها الدستور لتنظيم ما يسمّى بـ «الحقوق الأساسيّة» و«الحريّات العامة»، لاسيّما قانون اعتراض المخابرات حيث يتم استئذان السلطات المختصّة باعتراض مخابرات محدّدة في معرض تحقيق قضائي، بقرار قضائي معلّل ومحدّد الموضوع أو الشخص المطلوب التنصّت على أقواله. بمعنى أن لا إستنابة مفتوحة في هذا المجال على الإطلاق، ذلك أنّ القانون بحد ذاته استثناء على المبادئ الدستوريّة العامّة (الحقوق الأساسيّة والحريّات العامة)، وإنّ كل استثناء بطبيعته يفسّر حصراً ولا يجوز التوسّع فيه.»[30]

استباحة لبنان

وبدأ انكشاف البلد منذ موافقة الحكومة اللبنانيّة على انطلاق بعثة تقصّي الحقائق في شباط 2005، إذ سمحت رسمياً للمحققين التابعين لبيتر فيتزجيرالد، ومن ثم إلى لجنة التحقيق الدوليّة المستقلة بشخص كل من ديتليف ميليس وسيرج براميرتز ودانيال بلمار التحرّك في لبنان، والإطلاع على وثائق ومستندات بطريقة لا يمكن أن تسمح بها أي دولة مستقلّة تتمسك بسيادتها الوطنيّة.

والأخطر أنّ بعثة تقصّي الحقائق أعلنت عجز الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة في لبنان عن التحقيق الجدي، فتحوّلت الخبرة الأمنيّة الدوليّة المادية إلى اتهام سياسي لدولة ذات سيادة.

كذلك فإنّ جميع الدول التي طُلب منها توقيع اتفاقيات تعاون مع المحكمة رفضت ذلك حفاظاً على سيادتها الوطنية، ولا غرابة في ذلك، إذ أنّ الأمر يتجاوز الحفاظ على السّيادة إلى الخوف من المساءلة، بدليل أنّ دولاً كالولايات المتحدة و«**إسرائيل**» والتي تُظهر حماساً لافتاً ونافراً للمحكمة الخاصّة بلبنان، لم توافق على محاكم جنائيّة دوليّة تأسّست بمعاهدات دوليّة (معاهدة روما)، فذهبت جرائم غوانتانامو

والعراق وأفغانستان وسواها بجريرة مجازر «**إسرائيل**» في لبنان وفلسطين، وعُلّقت صلاحيّة المحكمة الجنائيّة الدوليّة للنظر فيها، والكل يعرف مصير قضيّة مجزرة صبرا وشاتيلا لدى القضاء البلجيكي الذي كان يعاقب على الجرائم ضد الإنسانية، فتمّ تعديله لتفادي المُساءلة.

الأدلّة الظرفيّة

«**تتجّه المحكمة الخاصّة بلبنان إلى اعتماد الأدلّة الظرفيّة بدلاً من الأدلّة القطعية كون الأدلّة القطعية – بحسب رئيس المحكمة أنطونيو كاسيزي. غير متوافرة في القضايا الإرهابيّة لصعوبة الحصول عليها، كما أكّد المدّعي العام دانيال بلمار سلوك هذا المسار أيضاً، الأمر الذي يجعل لبنان، البلد الذي لم ينعم بالاستقرار الداخلي منذ العام 2005، مسرحاً للتجارب والاجتهادات والبدع القانونيّة والقضائية.**»[31]

والأدلة الظرفيّة هي: معلومات وشهادات يُقدمها طرف في دعوى مدنية أو جزائية تسمح بالتوصل لإستنتاجات تُثبت وجود أو عدم وجود واقعة أو حدث ما.

وبتاريخ 30 آب 2010 نظّر المدّعي العام دانيال بلمار في مقابلته مع موقع «**ناو ليبانون**» للأدلة الظرفيّة فقال إنّها «**عبارة عن وقائع صغيرة، عندما يُنظر إليها كل واقعة على حدة، لا تعني شيئاً، لكن عندما ينظر إليها معاً، تُصبح الصورة الكاملة غير قابلة للتشكيك**». كما أنّه عرض مثالاً لتوضيح ذلك فقال:«**تريد أن تثبت أنّ الأمطار هطلت اليوم، فتثبت أنّ الرصيف مبلل، وتثبت أنّه لا أحد نظف الطريق الخ. هذه الحقائق وحدها لا تعني شيئاً، لكن إذا جُمعت يمكن التوصل إلى خلاصة أنّ الأمطار هطلت بالفعل، هذا ما أعنيه بالأدلة الظرفية**».

وبلمار نفسه كان سبق واعتبر في بيان سابق لمكتبه بتاريخ 24 آب 2010 أنّ ما وصله من حزب الله من قرائن ومعطيات ومؤشرات عن احتمال توّرط «**إسرائيل**»

في اغتيال الحريري منقوص.

إلاّ أنّه في حال طبقنا تحفيزه وتحفيز كاسيزي للأدلّة الظرفيّة لتوصلنا إلى النتيجة التالية: تُريد أن تُثبت أنّ «**إسرائيل**» قتلت الرئيس الحريري، فتُثبت أنّ طائرة أواكس كانت في المكان وقت وقوع الانفجار، وتثبت أنّ عملاء «**إسرائيل**» راقبوا المكان. هذه الحقائق منفردة لا تعني شيئاً ولكن إذا ما جُمعت يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ «**إسرائيل**» قتلت الرئيس الحريري بالفعل.

لذلك لو سلمنا جدلاً بسلامة اللجوء إلى الأدلّة الظرفيّة، فإنّ التحقيق الدولي قد استخدمها بانتقائية واضحة تجاوز فيها مجدداً أبسط معايير العدالة الجنائيّة الدولية.

تعديل قواعد الإجراء

لا بدّ من الإقرار في البدء، بأنّ تعديل قواعد الإجراءات والإثبات يقع في صلب مهام الهيئة العامّة للمحكمة عند الاقتضاء بحسب ما تنصّ المادة 28 من النظام الأساسي للمحكمة، والقول بأنّ ذلك مخالف لمبدأ فصل السلطات ويجب أن يخضع للسلطة التشريعيّة اللبنانيّة، فهو غير صحيح، لأنّ المحكمة مستقلّة عن سلطة الدولة اللبنانيّة، وإنْ كانت تحمل اسم لبنان وتنظر في قضيّة وقعت على أراضيه، ولكنّ إنشاء المحكمة صدر عن مجلس الأمن وتحت الفصل السابع، بناء لرغبة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي أثير كلام كثير عن عدم دستوريتها بعد خروج ستّة وزراء منها هم خمسة من الطائفة الشيعيّة وواحد من الطائفة الأرثوذكسية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، وبالتالي، فإنّه لا علاقة لأيّ سلطة في لبنان في أن تنظر في ما تفعله المحكمة من الناحية القانونيّة، ويقتصر الأمر على تأمين المساهمة الماليّة الإلزامية والمقدّرة بـ 49% من الميزانية العامّة للمحكمة. والتكلفة المادية للمحكمة التي ستتجاوز الـ 120 مليون دولار (عن كل سنة) بحسب الأمين

العام للأمم المتحدة بتقريره الصادر في 30 أيار/ مايو 2007، وعلى لبنان أن يدفع 49 % ويجمع الباقي كتبرعات، وكان أحد المختصين قال أنّ المحكمة ستلتهم 46% من ميزانية لبنان، هذا ولم يتم التطرّق إلى العبء المالي للمحكمة على الاقتصاد اللبناني ولا بحال من الأحوال. ولو كانت هذه المحكمة تابعة للقضاء اللبناني وتعمل تحت سلطته لوجب مرور أيّ تشريع قانوني طارئ وجديد عبر السلطة التشريعيّة ممثّلة بالمجلس النيابي.[32]

المحكمة وشهود الزّور

تنصّ المادة 28 من النظام الأساسي الملحق بالقرار 1757 على أنّ المحكمة ستعتمد أعلى المعايير الدوليّة في مجال العدالة الجنائية، السؤال: «**أي عدالة تلك التي يكون فيها شاهد الزّور محصناً وعصيّاً على كل مساءلة قضائية؟**»[33].

وفي هذا السّياق عمل فريق مكتب المدّعي العام للمحكمة الخاصّة بلبنان (دانيال بلمار) على إيجاد الفتاوى القانونيّة التي تُبرر عدم ملاحقة شهود الزّور وليس العكس، وهي تبريرات واهية يتضح منها وجود نية مسبقة لعدم الملاحقة، في حين أنّ الحريص على معرفة الحقيقة يعمل على إيجاد التبريرات التي تُتيح له الملاحقة وليس العكس على اعتبار أنّ مُساءلة شهود الزّور تحمل قيمة تحقيقية تخدم في كشف المضلّلين والمستفيدين وربّما الفاعلين أيضاً، ولذلك فإنّ قيام المحكمة بمحاولة الفصل بين شهادة الزّور بعد حلف اليمين (القاعدة 152) وتحقير المحكمة حال الإدلاء بشهادة كاذبة أثناء التحقيق (القاعدة 60 مكرر) هو بمثابة استحداث توصيف جرمي جديد لشهادة الزّور يخالف التوصيف الوارد في المادة 408 عقوبات (قانون العقوبات اللبناني)، وكل ذلك كان للتنصّل من مسؤوليّة ملاحقة الشهود الزّور الذين ضلّلوا التحقيق في هذه الجريمة، بل أكثر من ذلك، فقد طلب بلمار من الأنتربول الدولي رفع المذكرة الحمراء عن محمد زهير الصدِّيق الذي ثبت أنّه

شاهد زور ضلّل التحقيق.

القاعدة 93

إمكانية سؤال شاهد دون الكشف عن هويته في الحالات التي يؤدي فيها كشف هويته إلى تعرضه للأذية الجسدية أو خسران حياته في وقت لا يكفي برنامج الشهود لحمايته، أو في حال وجود خطر جدي قد يمس بالمصالح الأمنيّة الوطنيّة الأساسيّة في حال الكشف عن هوية الشاهد أو انتمائه.

تعديل هذه المادة أجاز لقاضي الإجراءات التمهيديّة بناءً على طلب من المدّعي العام أو الدفاع أو الممثل القانوني لأي متضرر مشارك في الإجراءات استجواب الشاهد بصورة سريّة بغياب كل الأفرقاء إذا كان هناك خطر جدي يمس بالمصالح الأمنيّة الوطنيّة الأساسيّة في حال الكشف عن هوية الشاهد أو انتمائه.

وطاولت التعديلات الجديدة مسألتين في غاية الأهميّة والتعقيد هما:

المحاكمات الغيابيّة، وقبول الإفادات الخطيّة للشهود الذين «**تحول أسباب وجيهة دون حضورهم للإدلاء بشهادتهم**» بحسب العذر المُقدّم.

فبالنسبة إلى المحاكمات الغيابيّة التي تهدف إلى الحؤول دون توقّف أعمال المحكمة، فإنّ ورودها في قواعد المحكمة الخاصّة بلبنان يعتبر سابقة غير مطمئنة، لأنّ كلّ المحاكم الدوليّة الأخرى سواء أكانت موجودة وعاملة، أو مقفلة ومنتهية الصلاحيّة، لم تلحظ هذه المحاكمات في سياق قواعدها الخاصّة بها، خصوصاً وأنّ هذه المحاكمات الغيابيّة تتعارض بشكل جذري مع القانون الدولي الإنساني الذي يشدّد على وجوب أن تكون المحاكمة وجاهيّة، كمبدأ أساسي مقدّس مثل مبدأ حياد القاضي ومبدأ الدفاع، ولا يمكن التهاون إزاءه مهما كانت الإغراءات.

وإنّ كانت المحاكمة الغيابيّة مطبّقة في المحاكم اللبنانيّة وواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائيّة الذي تتكئ قواعد الإجراءات والإثبات في المحكمة الخاصّة

بلبنان على عدد لا بأس به من مواده، ويسترشد قضاة المحكمة الخاصّة بلبنان به حسب الاقتضاء، كما تقول الفقرة الثانية من المادة 28 من النظام الأساسي، إلاّ أنّ الغاية السياسيّة من إمكانيّة استعمال المحاكمة الغيابيّة في القضايا الكبرى، ولاسيّما الجرائم السياسيّة الفرديّة والإرهابية، مؤكدة بدليل استخدام هذه المحاكمة في غير قضيّة، سيفاً مسلّطاً على المطلوب رأسه لملاحقته أينما توجّه، وكيفما تنفّس إنفاذاً لرغبات سياسيّة واضحة.

الإفادات الخطيّة

أمّا بالنسبة لقبول إفادات الشهود الخطّية، فإنّ الأمر يطرح سلسلة أسئلة لم يعرف ما إذا كانت المحكمة قد ألقتها على نفسها وأجابت عليها قبل أن تُقرّها، أم أنّها نأت بنفسها عنها.

إنّ استبدال حضور الشاهد أمام المحكمة بإفادة خطيّة يرسلها لها، مخالف للقانون للأسباب التالية:

«أوّلاً: من يؤكّد بأنّ الإفادة المرسلة من هذا الشاهد صحيحة حتّى ولو حملت توقيعه؟ ثمّ كيف يمكن للمحكمة أن تركن إلى إفادة شاهد لم تره وتنظر في عينيه خلال سماعه لمعرفة كيف يتصرّف، وما إذا كان يكذب، أم يقول الصواب؟، وكيف تتحقّق المحكمة من صحّة كتابتها بخطّ يد صاحبها ما لم يحضر أمامها؟ وإذا كانت مطبوعة فكيف يجري التأكّد من أنّ صاحبها كتبها بنفسه ولم تُمْلَ عليه، ولم يقم أحد سواه بكتابتها بالنيابة عنه ودفع له مبلغاً من المال لكي يرسلها إلى المحكمة باسمه، أيّ أنّ دور شاهد الإفادة المكتوبة اقتصر على استخدام اسمه فقط، من دون أن يعرف مضمونها، وإن سمح له بمعرفته والإطلاع عليه، طلب منه، بالضرب أو من دون تعنيف، حفظها غيباً والاستعداد لتسميعها من جديد أمام المحكمة إذا ما استدعته، على غرار ما حصل في لجنة التحقيق الدوليّة في عهد القاضي الألماني ديتليف ميليس الذي كان أكبر منتج لشهود ظهر مع مرور

الأيّام أنّهم مزوّرون ومفترون ولا يُعتدّ لا بهم ولا بإفاداتهم؟».

ثانياً: إنّ تقديم الإفادة خطّياً دليل على ضعف صاحبها ومضمونها في وقت واحد، ولو كان متمكّناً من فحوى كلامه، لقدّم نفسه علناً أمام المحكمة، خصوصاً وأنّ حمايته مؤمّنة من خلال برنامج حماية الشهود، وبالتالي، فإنّ إخفاء وجهه ومعالمه وصوته وحركاته واسمه وشخصيته، من خلال تقديم إفادة خطيّة فقط، مؤشّر أكيد على أنّه شاهد غير واثق من شهادته، وأنّ إفادته غير قابلة للتصديق لافتقادها إلى عامل الجرأة في إدلائها بالدرجة الأولى، وهي ميزة مهمّة في سياق المحاكمات والقضيّة برمّتها، ومن ثمّ لافتقارها إلى ما يثبت صحّتها بالدرجة الثانية، وإلاّ ما معنى أن تكون الإفادة مكتوبة ومدوّنة؟.

ثالثاً: هل يؤمن قضاة المحكمة بالغيب والتنجيم، فيسمحون للشاهد بالفرار من أمامهم، ثمّ يقومون بتخمين ما يريد، وكيف تصدر الكلمات من فمه وكلّها إجراءات دقيقة وواجبة لمعرفة صدقه من كذبه؟.

رابعاً: كيف يمكن للمتهم ومحاميه أن يناقض هذا الشاهد المخفي، شفهياً ومباشرة في قاعة المحكمة؟ وربّما، إنْ لم نقل من المؤكّد، تكون لدى المتهم ومحاميه أسئلة، فكيف يجيب الشاهد عليها؟، فهل تنقل الأسئلة إليه عبر المراسلة ليجيب عليها؟ وأليس في هذا الأمر، على الرغم من تشويهه لأصول المحاكمات، إطالة مقصودة لأمد المحاكمات ترمي إلى المماطلة بعكس ما تقول المحكمة في بيانها الإعلامي، بأنّ التعديلات تضمن محاكمة سريعة، وهي عبارة وردت أيضاً في الفقرة الثانية من المادة 28 من النظام الأساسي؟.

خامساً: لماذا الإصرار على حماية هذا الشاهد، أو ذاك، بالاكتفاء بتلاوة إفادته الخطّية؟ وهل هذا الأمر هو استمرار لحماية شهود الزّور ومنع كشفهم وفضحهم أمام الرأي العام؟ وإذا كانت إجابة المحكمة إيجابية، فإنّها بذلك تؤكّد بأنّها مسيّسة وطرف وخاضعة للعبة الأمم وليست مستقلّة، وهذا ما يتناقض ومبدأ العدالة الحقيقية والعادلة.

سادساً: كيف تستطيع المحكمة أن تحضر متهماً ما، أو تطلب من دولته، أو من دولة يقيم على أراضيها، تسليمه، ويعصى عليها إحضار شاهد يجب أن يكون متمكّناً من شهادته وقادراً على تقديمها بشجاعة؟.

سابعاً: ما دام الشهود المفترضون يخضعون لبرنامج حماية، فلماذا تكثيف الحماية لهم بالسماح لهم بعدم المثول أمام المحكمة، ثمّ إنّ هذا الإجراء يندرج تحت بند « **تحقير المحكمة**» الذي تعاقب عليه قواعد الإجراءات والإثبات في حال تبيّن أنّ الشاهد يكذب، فكيف تفعل المحكمة الشيء ونقيضه في آن معاً؟، وهل تتخلّى المحكمة عنه عند ثبوت تحقيره لها عبر الكذب والافتراء؟.

ثامناً: إنّ قانون أصول المحاكمات الجزائيّة المعمول به في لبنان، يفرض على المحكمة مهما علا شأنها وبدءاً من القاضي المنفرد الجزائي وصولاً إلى المجلس العدلي، ومروراً بمحكمتي الجنايات والتمييز، أن تكون المحاكمة وجاهيّة حيث يمثل المتهم بحضور وكيله ويحقّ لهما استنطاق الشاهد الماثل أمامهما بحضور المدعين المتضرّرين أو وكلائهم، فلماذا أغفلت المحكمة تنفيذ هذا الواجب القانوني ما دامت تسترشد بقانون أصول المحاكمات الجزائيّة، أم أنّها تقتبس ما يناسبها فقط؟..[34]

وقالت المحكمة في بيانها إنّها اعتمدت التعديلات «**بعد الاستماع إلى حجج مكتب المدّعي العام ومكتب الدفاع وقلم المحكمة**»، وهذا شيء مستغرب باعتبار أنّ المدّعي العام هو طرف بغضّ النظر عمن سيكون المتهم، ولا يحقّ له أن يملي تعديلات تناسبه، أو اقتراح تغييرات تتوافق وسياسته ومنهجيته في مسار القضيّة، مثل قبول الإفادات الخطيّة للشهود، كما أنّ مكتب الدفاع هو أشبه بالمعونة القضائيّة في نقابة المحامين في لبنان، ولكن بشكل أوسع حيث يستطيع الإسهام في تكليف محام يتولّى الدفاع عن متهم لم يعيّن أحداً لهذه المهمّة، أو تقديم استشارات قانونيّة للمحامين المولجين بالدفاع، فيما يقتصر دور قلم المحكمة على الأمور الإدارية البحتة حتّى ولو

ترأسه قضاة، أو محامون، أو عاملون في الحقل الحقوقي.

والسؤال كيف يعطى هؤلاء الثلاثة أدواراً ليست لهم في التشريع، ولو على سبيل الاستئناس والمشورة، فيما هو يقع في صلب عمل المحكمة التي تحكم وتفصل في القضيّة؟.

الاستقالات من المحكمة

أمّا ظاهرة الاستقالات في المحكمة الدوليّة، فباتت من الإشكاليّات المتعددة التي تنتقص من أهليّة هذه الهيئة القضائيّة الدوليّة، فإلى اللغط القانوني والدستوري الذي اعترى ظروف قيامها لبنانيّاً، ومن ثم إصدارها إبان ولاية ديتليف ميليس تقارير بالاستناد إلى شهود الزّور، وتوصيتها باحتجاز الضباط الأربعة لما يزيد عن أربع سنوات دون مواجهتهم باتهام أو محاكمة، وأيضاً منحها ما يوازي تماماً العفو لمجرمين ضلّلوا تحقيقاتها أو عرقلوا وصولها إلى الحقيقة، وحصرها فرضيّات الاغتيال بالجهات التي تزعج أو تناصب العداء لكيان العدو الإسرائيلي، كل ذلك، يسقط التفسير الرسمي لاستقالات موظفيها، والذي يردها إلى أسباب شخصيّة، ليشير إلى خلل كبير يرتبط بعمل هذه المحكمة وأهدافها من الأساس.

«**ومع استقالة هنرييت أسود الناطقة الرسميّة باسم القاضي دانيال بلمار في أيلول/ سبتمبر 2010، اتجهت الأضواء من جديد نحو ما يعرف بظاهرة الاستقالات المتلاحقة في المحكمة الدوليّة الخاصّة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، للوقوف عما يدور خلف هذه المؤسّسة المثيرة للجدل على مستوى المنطقة والعالم**»[35].

وقبل أسود حدثت أكثر من استقالة في أكثر من موقع في هذه المحكمة وكانت على الشكل الآتي:

- استقالة المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون السويسري نيكولا ميشال الذي أشرف على وضع نظام المحكمة، وحلّت مكانه باتريسيا أوبراين.
- استقالة الرئيس الأوّل لرئيس لجنة التحقيق الدوليّة القاضي الألماني ديتليف ميليس من مهامه في كانون الأول/ ديسمبر من العام 2005.
- استقالة رئيس قلم المحكمة والمسجّل العام القاضي البريطاني روبن فنسنت في حزيران/ يونيو 2009 بعدما باشر مهامه في شهر آذار/ مارس 2008، وحلّ مكانه المحامي الأمريكي ديفيد تولبرت في شهر أيلول/ سبتمبر 2009، ولكنّه سرعان ما استقال هو الآخر في شهر كانون الثاني/ يناير 2010.
- استقالة عضو المحكمة القاضي البريطاني هاورد موريسن في آب/ أغسطس 2009، بداعي تعيينه قاضياً في المحكمة الجنائيّة الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة (وهي محكمة عاملة بعكس المحكمة الخاصّة بلبنان المقامة في الشكل من دون محاكمات لعدم توافر موقوفين ومتهمين).
- استقالة الناطقة باسم المحكمة، الفلسطينيّة سوزان خان في آب/ أغسطس 2009.
- استقالة رئيس قسم التحقيق في مكتب بلمار الأسترالي من أصل مصري نيك (نجيب) كالداس في كانون الثاني/ يناير 2010.
- استقالة الناطقة الرسميّة باسم بلمار التونسيّة راضية عاشوري في شهر أيار/ مايو 2010.
- استقالة مساعد بلمار القانوني، الكندي برنار كوتيه، في شهر حزيران / يونيو2010.

ولم يأخذ السواد الأعظم من المراقبين والمتابعين لأعمال المحكمة الدوليّة هذه الاستقالات على محمل البساطة، كما أنّه أسقط الرواية الرسميّة عنها، ليرى فيها كوة تتيح بعض النظر لما يدور خلف جدرانها من تدخلات وضغوط دوليّة وألاعيب

استخباريّة تحكم ربط حبل الاستخدام السياسي على عنق هذه المحكمة.

«**ويبدو أنّ بعض هذه الاستقالات مرتبط بالحركة الالتوائيّة للتحقيق الدولي، فعند كل منعطف يصادف هذا التحقيق تحدث استقالة. المحقق الألماني ميليس استقال عندما تقرر تجميد الاتهام لسوريا وتلبيسه لقوى سلفيّة. القاضي سيرج براميرتس استقال عندما تقرر تركيب تهمة اغتيال الحريري لحزب الله.**»

أمّا البعض الآخر من الاستقالات فهو لدواعٍ استخباريّة بحتة، فهناك أجهزة استخباريّة تتبع لدول معينة وعلى صلة بالأهداف المتوخاة من إنشاء المحكمة، تتسلّل إلى هذه المؤسّسة عبر توظيف عملائها، ليس للمشاركة بأعمالها، إنّما من أجل الإطلاع على معلومات محدّدة ليصار إلى استخدامها لاحقاً في مجال التسريب وخلافه .«**وتجدر الإشارة إلى أنّ المحقق الأسترالي (المصري الأصل) نيك (نجيب) كلداس جرى توظيفه في المحكمة على الرغم من سوء سمعته الوظيفية في بلاده، لكنّه ما لبث أن استقال بعد فترة وجيزة، ليسرّب لإحدى الصحف الأسترالية بأنّه فوجئ بأنّ وجهة الاتهام ذاهبة نحو حزب الله وليس نحو سوريا كما كان يعتقد.**»[36]

«من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مروراً ببراميرتز»:

ثغرات في التحقيق

مع انطلاق عمل المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان لمحاكمة المتهمين في اغتيال الحريري وكل الذين سقطوا معه في ذلك اليوم المشؤوم من تاريخ لبنان السياسي وبعده في الجرائم ذات الصلة، والتي أُنشئت بموجب القرار الدولي الرقم 1757، تبدو مراجعة التقارير التي أعدتها لجنة التحقيق الدوليّة في الجريمة ضرورية، في محاولة لاستخلاص النقاط المشتركة التي خلصت إليها، «**ويتبين من هذه المراجعة أنّ ثمّة نقاطاً مشتركة تخلص إليها مجمل التقارير، بل إنّها تؤكدها الواحد تلو الآخر، وهذه النقاط المشتركة أو التي لم تنفها التقارير المتتابعة**

هي: »[37]

- إنّ جريمة اغتيال الرئيس الحريري كانت مرتبطة بظروف وأسباب تتعلّق بالتمديد للرئيس اللبناني السابق إميل لحود، والاستحقاق النيابي الذي كان من المقرّر أن يجرى بعد ارتكاب الجريمة بنحو أربعة أشهر.
- أجمعت التقارير على استبعاد رواية أحمد أبو عدس مع كل ما يعنيه هذا الاستبعاد.
- إنّ الجريمة ارتكبت في ظلّ مسؤوليّة الأجهزة الأمنيّة التي كانت تتولّى أمن البلاد في ذلك الحين.
- إنّ التحقيقات لم تقتصر على لبنان إنّما امتد نطاقها إلى دول أخرى، ولاسيما سوريا والتي كان يشار دائماً في التقارير المتلاحقة إلى «**رضا**» عن تعاونها.
- في الإطار التقني فإنّ التقارير حسمت في النهاية أنّ التفجير الذي حصل في 14 شباط 2005 تمّ بواسطة سيارة الـ «**ميتسوبيتشي**» مع إشارة المحقق الأخير القاضي دانيال بلمار وفي تقريره الأخير إلى أنّ من قاموا بالجريمة «**محترفون.**»
- بلغ عدد التقارير الصادرة عن اللجنة التي أنشئت بقرار دولي حمل الرقم 1595 في 7 نيسان 2005، أحد عشر تقريراً، اثنان منها للرئيس الأوّل للجنة القاضي الألماني ديتليف ميليس، و7 لخلفه القاضي البلجيكي سيرج براميرتز واثنان لخلفه القاضي الكندي دانيال بلمار.

تقرير بعثة تقصّي الحقائق

وكانت بعثة تقصّي الحقائق برئاسة الضابط الايرلندي بيتر فيتزجيرالد، التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة إلى بيروت في 25 شباط 2005، أي بعد 11 يوماً على حصول عمليّة الاغتيال، للتحقيق في الأسباب والظروف ونتائج الاغتيال، أجرت مراجعة للتحقيق اللبناني والإجراءات القانونية، وفحصت

مسرح الجريمة، والأدلّة التي جمعتها الشرطة المحلية، وجمعت وحللت عينات من مسرح الجريمة، وأجرت مقابلات مع بعض الشهود في ما يتعلّق بالجريمة، والتقت عدداً كبيراً من المسؤولين اللبنانيين، وممثلين عن مجموعات سياسيّة مختلفة، واستنتجت «**أنّ الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة أظهرت إهمالاً منظّماً وجديّاً في القيام بالواجبات التي تؤديها عادة الأجهزة الأمنيّة الوطنيّة المحترفة. وخلال قيامها بذلك، فشلت على نحو خطير في توفير مستوى مقبول من الأمن، وهي لذلك ساهمت في انتشار ثقافة الترهيب والإفلات من العقاب. وتشارك الاستخبارات العسكريّة السوريّة في هذه المسؤوليّة من خلال تورّطها في إدارة الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة.**»[38]

من النتائج التي توصلت إليها البعثة أيضاً «**أنّ الحكومة السوريّة تتحمل المسؤوليّة الأولية في التوتر السياسي الذي سبق اغتيال الرئيس الحريري. حيث تدخلت في تفاصيل حكم لبنان بطريقة ثقيلة الوطأة وغير مرنة، وكانت السبب الأساسي في الاستقطاب السياسي الذي تلاها. ومن دون استباق نتائج التحقيق، من الواضح أنّ هذا المناخ وفّر الخلفية لاغتيال الحريري.**»

واستنتجت البعثة استناداً إلى «**شكوكها في إمكانيّة أن تقوم بعثة دوليّة كهذه بمهماتها في شكل مرض وتتلقى التعاون الفاعل الضروري من السلطات المحلية، في ظل بقاء القيادة الحالية للأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة في مناصبها.**»

تقرير ميليس الأوّل

وكان التقرير الأوّل الذي أعدته لجنة التحقيق الدوليّة في الجريمة برئاسة

القاضي ميليس وقع كـ «**الصاعقة**» على المعنيّين في لبنان وخارجه، إذ تضمن أسماء المشتبه بهم من ضباط وقيادات سوريّة ولبنانيّة.

التقرير الأوّل لميليس صدر في 21 تشرين الأوّل 2005، وحمل عناوين عدة أبرزها أنّ «**الجريمة ارتكبتها مجموعة ذات إمكانات وقدرات كبيرة**»، و «**ثمّة أدلّة تتفق على أنّ ثمّة تورطاً لبنانيّاً وسوريّاً في هذا العمل الإرهابي ومعروف جيداً أنّ للاستخبارات العسكريّة السوريّة وجود منتشر في لبنان، ولما كانت أجهزة الاستخبارات السوريّة اللبنانيّة العاملة معاً متغلّغلة في المؤسّسات والمجتمع في لبنان ويصعب تخيّل أنّ هذا الاغتيال المعقد ارتكب من دون معرفتها.**»

وتضمن التقرير محادثات هاتفية ملتقطة، وورد فيها أنّ «**مسؤولاً لبنانيّاً اسمه X قال لرستم غزالة: «ليذهب الحريري إلى الجحيم» كما تضمن التقرير معلومات عن أنّ «خطوط الخلوي المدفوعة مسبقاً أحد أهم الدلائل في التحقيق»، وأنّ «لجنة التحقيق طلبت من سوريّة معلومات عن شخص اسمه خالد طه»، وأنّ «الكثير من المعلومات عن أحمد أبو عدس واختفائه تشير إلى سوريا»، وأنّ «أحمد عبد العال اتصل قبل دقائق من الجريمة بـ «الرئيس إميل لحود ومدير المخابرات السابق العميد ريمون عازار، وكان كثير الاتصال بـ قائد الحرس الجمهوري مصطفى حمدان.**»

وخلص التقرير الذي استغرق العمل فيه 250 يوماً، إلى أنّ «**ثمّة تورّطاً أكيداً لمسؤولين أمنيّين كبار في سوريا ولبنان في جريمة الاغتيال.**»

وأشار التقرير إلى أنّ الاغتيال تمّ فوق الأرض، وإلى عدم وجود أدلّة على أنّ أحمد أبو عدس قاد السيارة المستعملة في العمليّة. وذكر «**أنّ استعمال اسم أبو عدس لم يكن سوى لتضليل التحقيق.**»

وقبل أنّ يُسلّم ميليس تقريره إلى أنان حذفت منه فقرة تضمنت أسماء عدد من الضباط الأمنيّين السوريّين واللبنانيين. وتحدث التقرير عن عدم تعاون سوريا مع اللجنة، ما حدا بمجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حمل الرقم 1636 بتاريخ 31

تشرين الأول، يتحدث عن «**تعاون سوريا شكلاً لا مضموناً، وأنّ مسؤوليّن سوريَّين حاولوا تضليل التحقيق من طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة**». وقرّر أنّ «**استمرار سوريا في عدم التعاون في التحقيق سيشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة** 1373 (2001) و1566 (2004) و1595 (2005).»

التقرير الثاني

أمّا تقرير ميليس الثاني، الصادر في 12-12-2005، فأشار إلى «**أنّ خطوط التحقيق المهمّة في جريمة الاغتيال بعيدة من نهايتها**»، و«**أنّ دمشق حاولت عرقلة مهمّة اللجنة**»، و«**أنّ غزالة اتهم الحريري بخرق هدنة مع لحود أو ما عرف بـ «بروتوكول دمشق»**، وشدّد على «**شبهة بوجود دوافع شخصيّة وسياسية وراء الجريمة**»، **محملاً** «**سورية مسؤوليّة تأخر كبير، وأجوبة متناقضة في استجواب ستة مسؤولين سوريّين مشتبه بهم.**»[39]

تقارير براميرتز

وبعد التقريريّن المثيرين لميليس، جاء التقرير الثالث في 14 آذار 2006 لخلفه القاضي براميرتز بعيداً من ذكر الأسماء، مكتفياً بعرض الحال التي بلغها التحقيق وخصوصاً التوصل إلى تفاهم مشترك مع سوريا في شأن الطرق العمليّة التي تتبع قانونياً للوصول إلى الأفراد والمواقع والمعلومات والاتصالات مع الحكومة.

وأبدى براميرتز «**تفاؤله**» بأنّ التقدم الذي تحقق في التحقيق سيوفر عناصر حاسمة لتحديد هوية المسؤولين عن هذه الجريمة على كل المستويات ولجعلهم يدفعون الثمن»، مشيراً إلى أنّ تعاوناً سورياً أسرع مع اللجنة سيكون ضرورياً لمتابعة

عملها.

أمّا التقرير الثاني لبراميرتز والرابع للجنة التحقيق الدوليّة والذي صدر بتاريخ 10 حزيران 2006 فجدّد فيه رغبته في القيام باستقصاء أوسع، مشدّداً على «**أنّ وضع المعلومات المتعلّقة بالشهود والمشتبه فيهم على الملأ سيكون مخالفاً لمبادئ الإنصاف والعدالة ويعطل الغاية المتوخاة لهما، وقد يكون مضرّاً بأيّ قضيّة قد تحال على المحكمة.**»

وعلى رغم السريّة التي دمغت التقريريّن السابقيّن لبراميرتز، واقتصار مضمونهما على سرد قضايا تقنية، واستعادة بعض ما ورد في تقارير سابقة، فإنّ تقريره الثالث في شهر أيلول 2006 وهو الخامس في سلسلة التقارير، جاء ليحسم مسألة طريقة التفجير فيقول إنّه حصل بعمليّة انتحاريّة.

وجاء في التقرير أنّ «**التفجير الذي استهدف الحريري نُفّذ على الأرجح باستخدام 1800 كيلوغرام من المتفجرات وليس 1200 كيلوغرام، وأنّ منفذه قضى في الانفجار، وأنّ المتفجرة وضعت فوق الأرض**»، متحدثاً عن «**عدد من الخيوط الجديدة، قدمت معلومات إضافية وستوفر روابط إضافيّة تجاه أولئك الذين نفذوا الجريمة.**»

واعتبر التقرير من جهة ثانية، إنّ التحقيقات تعزز القناعة بوجود رابط محتمل بين 14 اعتداء ارتكبت في لبنان بين تشرين الأوّل 2004 وكانون الأوّل 2005، وبينها عمليّة التفجير التي أدت إلى اغتيال الحريري.

وعن سوريا، قال التقرير إنّ تعاونها مع التحقيق كان «**مرضيّاً بصورة عامة**»، لكنّه واصل مطالبتها «**بالتعاون التام**»، وهو تعاون اعتبره «**حاسماً بالنسبة إلى النجاح في إنجاز عملها بصورة سريعة.**»

وفي تقريره السادس الصادر في كانون الأوّل 2006، قال براميرتز إنّ التحقيق وصل إلى «مرحلة حسّاسة للغاية»، رافضاً وضع المعلومات المتعلّقة بالشهود والمشتبه بهم في التداول العلني، «**لأنّ ذلك يناقض مبادئ الإنصاف والعدالة**». وكرّر تأكيده

أنّ العبوة الناسفة التي أودت بحياة الرئيس الحريري، كانت موضوعة في شاحنة «**ميتسوبيشي**»، معرباً عن اعتقاده بأنّ «**انتحارياً محتملاً أقدم على التفجير، وأظهر تحليل الـ DNA لسِنّه أنّه لم يُمضِ شبابه في لبنان، ولم يأتِ إلى لبنان إلاّ في الشهريّن أو الأشهر الثلاثة التي سبقت موته.**»

وكشف براميرتز أنّ كميّة كبيرة من مادة «RDX» استعملت في العبوة الناسفة، مشيراً إلى «**أنّ هذه المواد الشديدة الانفجار الممزوجة مع مادة «TNT»، تُستعمل خصوصاً في العمليّات العسكريّة.**»

وقال إنّ اللجنة تواصل عملها على سيناريوهات عدّة في فحصها دوافع اغتيال الحريري، ومن بينها: «**أنّ الحريري كان ضحيّة مجموعة متطرّفة اغتالته بسبب علاقاته بدول أخرى في المنطقة وفي الغرب**»، ومنها «**موقف الحريري بما يتّصل بالقرار1559،**» ودافع ثالث هو «**تمديد ولاية الرئيس اللبناني (إميل لحود) يمكن أن يكون من بين العوامل، والعامل الرابع** «**أن يكون الحريري اغتيل قبل نجاحه المحتمل في انتخابات أيار 2005**». **وإذ لفت إلى أنّ دوافع عدّة يمكن إعطاؤها صدقيّة، انتقل إلى معالجة جرائم الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتفجيرات في المناطق، فأبقى على اقتناعه بأنّ هناك روابط بين عدد من هذه الجرائم بعضها ببعض وبقضية الحريري أيضاً.**»

التقرير السابع

أمّا في التقرير السابع للجنة الصادر في آذار 2007، فأعلن القاضي براميرتز أنّ اللجنة «**أحرزت تقدماً في جمع أدلّة جديدة، وقدمت الدعم الفني للسلطات اللبنانيّة في 16 قضيّة أخرى تشمل اغتيال الوزير بيار الجميّل، ثم تفجيرات عين علق.**»[40]

وأشار إلى أنّ اللجنة «**نجحت في حل المسائل العالقة مع عشر دول أعضاء في**

الأمم المتحدة لم تستجب سابقاً طلباتها، وحصلت على الأجوبة التي كانت تبحث عنها»، وأكد التقرير أنّ اللجنة حصلت على «**دعم مكثف وفي وقت مناسب من دول أخرى... وتستمر في تلقي الأجوبة من سوريا التي توفر المعلومات وتسهل إجراء المقابلات مع أفراد يقيمون على أراضيها.**»

ولفت التقرير إلى أنّ لجنة التحقيق الدوليّة تطوّر فرضية محتملة تقول أنّ القرار الأساس بقتل الحريري اتخذ على الأرجح قبل كانون الثاني 2005، وأن تكون الأجواء السياسيّة التي أعقبت صدور القرار 1559 والتمديد للرئيس لحود والاستعدادات للانتخابات النيابيّة من جملة «**عوامل ساهمت في خلق الجو**» لاتخاذ قرار الاغتيال.

ورأى أنّ الإعداد لارتكاب الجريمة اكتمل أوائل شباط 2005، وأنّ فريق الاغتيال كان يعمل في إطار «**الفرصة السانحة**» للتنفيذ، أكثر من اعتماده على تحديد يوم معين لارتكاب الجريمة.

وإذ رجح نظريّة الانفجار الواحد فوق الأرض، تناول تقرير براميرتز مطوّلاً موضوع أحمد أبو عدس، فرجّح أنّه لم يدخل إلى لبنان سوى قبل فترة وجيزة من اختفائه، وأنّه عاش حتى الـ12 (سنة) من عمره في مكان تعرّض فيه للتلوث «**جراء الرصاص**». كما رجّح التقرير أن يكون أبو عدس «**تمّ إكراهه أو خداعه لتسجيل شريط تبنّى المسؤوليّة**» عن اغتيال الحريري، وأضاف: «**إذا كان مرجّحاً أنّ إحدى المجموعات المتطرّفة متوّرطة جزئياً (...) فإنّ هذه المجموعة تمّ التلاعب فيها من أشخاص آخرين، ولأهداف أخرى لا صلة لها بالتطلّعات التنظيميّة لهذه المجموعة.**»

التقرير الثامن

وفي التقرير الثامن للجنة الصادر في تموز 2007، أعلن القاضي براميرتز أنّه

تمكن من تحديد هوية «**عدد من الأشخاص**» ممن يحتمل أن يكونوا شاركوا في اغتيال الحريري، معلناً أنّ الحكومة اللبنانيّة و12 دولة أخرى أبدت «**تعاوناً كاملاً وسريعاً**» مع طلبات اللجنة، وإنّ التعاون من الجانب السوري «**مُرضٍ في شكل عام**». وشدّد على أنّ اللجنة ستستمر في «**طلب تعاون سوريا الكامل، إذ يعتبر هذا التعاون أساسيّاً لتنهي اللجنة مهمتها بنجاح.**»[41]

وكشف التقرير أنّ اللجنة ستكون بحاجة إلى «**لقاء بعض الأشخاص، ومن ضمنهم مسؤولون حكوميّون سابقون وحاليّون**» لم يحددهم. وأبرز ما استنتجه هذا التقرير أنّ «**ملف بنك المدينة لم يكن الدافع الأساسي لاغتيال**» الحريري، وترجيح «**أن تكون الأحداث المتصلة بالقرار الدولي 1559 لعبت دوراً مهماً في صقل البيئة التي ولدت فيها دوافع اغتيال رفيق الحريري**»، و «**تسليط الضوء على تعديل الدستور اللبناني بهدف التمديد للرئيس لحود**»، وعلى «**الوضع الذي ربّما نتج من ذلك وأدى إلى الإقدام على التفجير**».

وأشار التقرير إلى أنّ اللجنة «**رصدت عدداً من الأشخاص المثيرين للاهتمام أكثر من غيرهم ممن قد يكونون متورطين ببعض مظاهر إعداد الجريمة وتغطيتها، أو ربّما كانوا على اطلاع مسبق.**»

وأبقى التقرير الباب مفتوحاً لـ «**استكشاف النظريّات البديلة (...) وإمكان أن يكون الحريري استهدف من مجموعات متطرّفة**». لكن التقرير حسم أنّ «**أحمد أبو عدس ليس الانتحاري الذي فجّر الشاحنة.**»

ولفت التقرير إلى أنّ «**خلال فترة إعداده واصلت اللجنة عموماً تلقّي إجابات إيجابيّة على طلباتها تقديم المساعدة من لبنان وسوريا ودول أخرى**»، وذكر بأنّ «**تعاون الدول كلها يبقى أساسيّاً لعمل اللجنة، وهي تناشد الدول كافة إظهار استعدادها لتلبية طلبات المساعدة الصادرة عن اللجنة.**»

التقرير التاسع

أمّا التقرير التاسع للجنة والأخير لبراميرتز فتحدث عن إحراز «**تقدم**»، رافضاً كشف تفاصيله لأسباب أمنيّة، وشدّد على ضرورة توخي «**حذر متزايد في التعامل مع المعلومات المتعلّقة بالتحقيق**»، وحرصاً على السريّة اعتبرت اللجنة في تقريرها أنّه «**لا يجوز لها أن تضع في متناول الرأي العام والجمهور إلا طائفة محدودة من المعلومات**»، حفاظاً على «**نزاهة التحقيق والعمليّة القانونيّة وسلامة الأشخاص.**»[42]

واقترح التقرير وضع «**برنامج شامل لحماية الشهود**»، كاشفاً أنّ لجنة التحقيق الدوليّة «**تمكنت من تحديد عدد إضافي من الأشخاص المهمين لمسار التحقيق**». وجاء في التقرير أنّ اللجنة «**عمّقت ووسعت مفهومها للتورط الممكن لعدد من الأشخاص حددت هويتهم أخيراً، وربّما كانوا متورطين في بعض نواحي إعداد الجريمة وإطلاقها أو ربّما عرفوا بالتخطيط لارتكابها.**»

وتحدث عن وجود «**روابط تشغيليّة بين بعض الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم الـ 18**»، مضيفاً إنّ «**مجموعة المنفذين كانت ولا تزال تتمتع بقدرات تشغيليّة واسعة ومتطوّرة في بيروت.**»

وأفاد أنّ اللجنة قامت بتضييق «**نطاق الدوافع الممكنة لاغتيال الحريري، وحصرتها بالصلة بنشاطاته السياسيّة في الأشهر والسنوات التي أوصلت إلى موته.** (...)»، ويشتمل ذلك على «**اعتماد مجلس الأمن القرار 1559 والدور الممكن أو المشكوك فيه لرفيق الحريري في إصدار هذا القرار وتطبيقه والتمديد لولاية الرئيس إميل لحود.**»

وأضاف التقرير أنّه «**نظراً إلى إمكان أن تكون مجموعة من العوامل انعكست على الدافع لاغتيال الحريري، فإنّ اللجنة تعمل على دراسة دقيقة لإمكان أن يكون فريقان أو أكثر من الجناة شاركوا في الإعداد للتفجير وارتكابه.**»

ولفت براميرتز في التقرير «**إلى تعاون سوريا وجهات أخرى مع طلبات التحقيق الدولي.**»

التناقض حول «الميتسوبيشي» يثير التساؤلات؟

من الملاحظ أنّ التقرير الثامن للجنة التحقيق الدوليّة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أفاد بأنّ شاحنة الميتسوبيشي التي استخدمت في الجريمة كانت قد نقلت من اليابان إلى الإمارات ثمّ إلى طرابلس، بينما كانت تقارير اللجنة برئاسة ديتليف ميليس قد ذكرت أنّ الميتسوبيشي مرّت بسوريا، فما هي حقيقة الروايتين المتناقضتين؟

«في 3 آذار 2005 **خلال فترة تولّى القاضي ميشال أبو عرّاج مهماته قاضياً للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تسلّم القضاء اللبناني تقارير من شركة ميتسوبيشي اليابانيّة، وكان القاضي أبو عرّاج قد طلب تزويده بها بعد أن تسلّم من المحققين الذين يشرف عليهم قائمة بالقطع والأجزاء التي تمّ العثور عليها في مكان الانفجار.**»[43]

كذلك ذكر تقرير الأدلّة الجنائيّة السويسري الذي وضعه محققون سويسريون بناء على طلب لبنان: في ما يتعلّق بالقول بأنّ العبوة الناسفة يحتمل أن تكون قد وضعت في سيارة، لا بد من أن تكون السيارة من الحجم الكبير.

وفي أيلول 2005 أجرى فريق من الخبراء الهولنديّين والبريطانيّين واليابانيّين تحريّات شملت موقع الجريمة والمناطق المحاذية له، بما في ذلك قاع البحر المجاور لمكان الانفجار، وتمّ جمع عدد كبير من العينات التي أشارت إلى أنّ الميتسوبيشي كانت مفخّخة بجهاز تفجير ارتجالي (Improvised Explosive Device) وهي من طراز كانتر بيضاء اللون. كذلك تمّ التعرّف إلى الشاحنة من خلال تسجيلات كاميرا كانت مخصّصة لحماية مصرف بريطاني (HSBC)يقع قرب مكان الجريمة، وبيّن التسجيل أنّ الميتسوبيشي كانت تتنقل بسرعة أبطأ ستة أضعاف سرعة جميع المركبات الأخرى لحظات قبل وصول موكب الحريري إلى المكان.

وبدأت رحلة البحث عن كيفيّة وصول شاحنة الميتسوبيشي المشتبه في تسبب

حمولتها بالانفجار الذي أودى بحياة الرئيس الحريري و22 آخرين إلى عين المريسة في 14 شباط 2005 بهدف تحديد الجهة التي فخّختها.

رواية ميليس

اعتمدت لجنة التحقيق برئاسة ديتليف ميليس على رواية أحد الشهود والمشتبه في تورطهم بالجريمة وهو محمد زهير الصدِّيق، إذ نصّ التقرير الأول: زار الشاهد عدة قواعد عسكريّة سوريّة في لبنان. وفي إحدى هذه القواعد، في حمانا، شاهد شاحنة ميتسوبيشي صغيرة بيضاء، مغطاة بقماش مشمع أبيض سميك. ووقعت هذه المشاهدات أيام 11 و12 و13 شباط/ فبراير 2005. وغادرت شاحنة الميتسوبيشي القاعدة العسكريّة في حمانا صباح يوم 14 شباط/ فبراير 2005. وكانت شاحنة الميتسوبيشي كانتر، التي استخدمت لنقل المتفجرات، قد دخلت لبنان من الجمهوريّة العربيّة السوريّة، عبر حدود البقاع، واستخدمت طريقاً عسكريّاً سريعاً، يوم 21 كانون الثاني/ يناير 2005، الساعة 13:20. وكان يقودها عقيد سوري من الفرقة العاشرة بالجيش. (الفقرة 98).

ومع أنّ التقرير لم يذكر كيفيّة جمع الشاهد الصدِّيق لهذه المعلومات، وذكرت الفقرة 108 من التقرير نفسه أنّ السائق الذي أُسندت إليه قيادتها في نهاية الأمر، كان عراقيّاً تمّ إقناعه بأنّ الهدف هو رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي (الذي صدف وجوده في بيروت قبيل الاغتيال).

ولم يتوقّف التقرير عند هذا الحدّ بل تحدّث أيضاً عن رحلة قام بها الصدِّيق، مع عبد الكريم عباس، إلى معسكر في الزبداني. وزعم الصدِّيق أنّه رأى شاحنة ميتسوبيشي كانتر في هذا المعسكر: كان الميكانيكيون يصلحون السيارة ويفرّغون جوانبها. وجرى توسيع جوانب مسطح ظهر الشاحنة، وأبوابها، وحشيت بالمواد المتفجرة، التي وضعت أيضاً تحت مقعد السائق. ورأى في المعسكر أيضاً شاباً أمكنه التعرّف إليه على أنّه

أبو عدس بعد مشاهدة شريط الفيديو الذي عرضه التلفزيون يوم 14 شباط. ومن خلال جزء من المحرك وجد في مسرح الجريمة، استنتج المحققون أنّ المحرك يعود لميتسوبيشي مسروقة في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 في مدينة ساغا ميهارا، اليابان. (الفقرة 134). أمّا التقرير الثاني للجنة التحقيق برئاسة ميليس، فذكر أنّه ليس لدى قوى الأمن الداخلي سجلات لأي شاحنة في لبنان لها رقم الشاسيه أو رقم المحرك اللذين تمّ تعرفهما من أجزاء الشاحنة التي تمّ جمعها. (الفقرة 41).

تحقيقات براميرتس

بعد تسلّم سيرج براميرتس رئاسة لجنة التحقيق الدوليّة لم يؤكد أي من تقارير اللجنة الستة التي تبعت التقريرين الأولين أيّة معلومات تفيد بأنّ شاحنة الميتسوبيشي كانت في حمانا أو في معسكر الزبداني، بل على العكس تمّ التشكيك بتلك المعلومات، فذكر التقرير الثالث أنّه يقتضي مواصلة التحقيق في ادعاء مؤدّاه أنّ شاحنة ميتسوبيشي شوهدت في مخيم في الزبداني بالجمهوريّة العربيّة السوريّة قبل حدوث الانفجار. يقتضي الأمر مواصلة التثبت من صحة هذا الادعاء الذي يظل خطأً قائماً في سياق تقويم شهادة الشخص الذي قدم المعلومات (الفقرة 29). «**والّلافت هنا استخدام مصطلح مخيم بدل معسكر في النسخة العربيّة الرسميّة للتقرير.**»[44]

كذلك ذكر التقرير أنّ اللجنة حصلت على قدر كبير من التعاون من السلطات اليابانية، وسلطات الإمارات العربيّة المتحدة في ما يتصل بالتحقيق في سرقة شاحنة من طراز ميتسوبيشي كانتر عثر على أجزاء من محركها في مسرح جريمة اغتيال الحريري. (الفقرة 100).

أمّا التقرير الرابع للّجنة فذكر أنّه من المحتمل أن يكون فريق واحد فقط هو

الذي فكَّر في قتل رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، وتولّى عمليّة الاستطلاع الأولية والإشراف، وأعدّ شريط الفيديو الذي تدّعى فيه المسؤولية، وحصل على المتفجرات وعلى شاحنة الميتسوبيشي، وقام بتجهيزها، واستخدم شخصاً كآليّة لإطلاق التفجير، وتولّى تنفيذ العمليّة. (الفقرة 40).

وفي هذا السياق، واصلت اللجنة التحقق من الكيانات التي تملك الوسائل والقدرات للقيام بهجوم بهذا التعقيد وبالطريقة التي نُفّذ بها، ومن أين جاءت المتفجرات، ومن هم الذين كانت لديهم المعرفة والقدرة على صنع الجهاز المتفجر، ومتى وأين تمّ ذلك، ومن الذي قام بصنعه فعلاً وكيف تمّ إيصال المركبة إلى موقع الجريمة. (الفقرة 44)، الأمر الذي يشير إلى تشكيك واضح بالمعلومات التي كان قد ذكرها ميليس في التقريرين الأولين.

أمّا التقرير الثامن والأخير للّجنة برئاسة براميرتس، فذكر أنّه خلال فترة التحقيق الماضية، تحقق تقدم بمسار التحقيق المتعلّق بسيارة الميتسوبيشي، التي على الأرجح، استخدمت لنقل المتفجرات. وتمكّنت اللجنة من التوصل إلى تحديد مرضٍ لمصدر السيارة وتاريخها.

ووفقاً لتحقيقات اللجنة والسلطات اللبنانيّة، خرجت الشاحنة من مصنع للميتسوبيشي في اليابان في شباط 2002، وجرى الإبلاغ عن سرقتها في مدينة كاناغاوا في تشرين الأوّل 2004.

شحنت الشاحنة بعد ذلك إلى الإمارات العربيّة المتحدة ونقلت إلى صالة عرض في لبنان، قريباً من طرابلس في شماله، في كانون الأوّل 2004، حيث بيعت. حصلت اللجنة أخيراً على معلومات متعلّقة ببيع الشاحنة لأفراد من الممكن أن يكونوا متورطين في الإعداد النهائي للشاحنة تمهيداً للهجوم على رفيق الحريري. تتم متابعة خط التحقيق هذا كأولوية (ترجمة غير رسميّة للفقرة 24).

وأمام هذه المعطيات لا بد من طرح عدد من الأسئلة المهمّة، ولا بدّ للجنة التحقيق من أن تجيب عن بعض الأسئلة المتعلّقة برحلة الميتسوبيشي إلى لبنان:

«من سهّل عمليّة نقل سيارة مسروقة من اليابان، عبر الإمارات العربيّة المتحدة إلى لبنان؟

وهل هناك مافيا دوليّة ضالعة في هذه العمليّة؟

وهل قامت اللجنة بالتدقيق في احتمال مشاركة فيكتور بوت المطلوب إلى الانتربول في عمليّة نقل الشاحنة المسروقة؟ فمركز عمل بوت، بحسب تقارير الانتربول، هو إمارة الشارقة، وهو المكان نفسه الذي قيل إنّ الميتسوبيشي نقلت إليه قبل وصولها إلى لبنان. ويُذكر أن بوت لديه شركات شحن، وهو متخصّص بتهريب السلاح والمتفجرات دوليّاً.»[45]

التقرير العاشر

في آذار 2008 صدر التقرير العاشر للجنة التحقيق الدوليّة التي أسندت رئاستها إلى القاضي الكندي دانيال بلمار والذي أعلن «**أنّ التقدم المحرز وفر أدلّة عن شبكة من الأفراد نسقت في ما بينها لتنفيذ**» عمليّة الاغتيال، وعن حقيقة أنّ «**هذه الشبكة الإجراميّة أو أجزاء منها على صلة ببعض القضايا الأخرى ضمن نطاق تفويض اللجنة**». وأشار إلى أنّ «**جزءاً على الأقل من هذه الشبكة لا يزال موجوداً وناشطاً بعد الاغتيال**» وأنّ أولوية اللجنة الآن هي جمع المزيد عن هذه الشبكة.[46]

وأكد بلمار أنّ نتائج التحقيق «**لن تستند إلى إشاعات وافتراضات بل إلى براهين موثوقة**»، موضحاً إنّ ضرورة الحفاظ على سريّة التحقيق تفرض عدم كشف أسماء «**ولن تظهر أسماء الأفراد إلاّ في الاتهامات التي سيوجهها المدّعي العام عندما تكون الأدلّة كافية للقيام بذلك**». وكشف تعزيز أنظّمة حماية المعلومات الحسّاسة واتخاذ ترتيبات لتطبيق إستراتيجيّة لحماية الشهود تتلاءم مع متطلبات المحكمة»، مؤكداً «**التحضير لنقل ما تملكه السلطات اللبنانيّة من وثائق ومستندات إلى المحكمة.**»

ووصف بلمار تعاون السلطات السوريّة مع لجنة التحقيق بأنّه «**مرضٍ في شكل**

عـام»، وقـال: «**واصلت سوريّة التجاوب مع طلبات اللجنة خلال مدة زمنية ملائمة كما سهلت خلال هذه الفترة مهمّة بعثة واحدة إلى سوريا.**»

ولفت بلمار في حينه إلى أنّ «**تصاعد وتيرة العنف**» الذي كان يشهده لبنان (التفجيران اللذان استهدفا مدير العمليّات في الجيش اللبناني اللواء فرنسوا الحاج والرائد في شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي وسام عيد) «**لم ينعكس سلباً على عزم اللجنة استكمال التحقيق.**»

التقرير الحادي عشر

أمّا في التقرير الثاني والأخير لبلمار ما قبل انتقاله إلى تسلّم مهمته كمدع عام للمحكمة الخاصّة ذات الصفة الدوليّة للبنان، وهو التقرير الحادي عشر للجنة التحقيق الدوليّة وصدر في كانون الأوّل 2008، فتحدث عن «**معلومات جديدة حصلت عليها اللجنة تمكنها من تحديد هوية الجاني والتي من شأنها أن تسمح للجنة بضم أفراد جدد إلى الشبكة التي خططت ونفذت جريمة اغتيال الحريري.**»

وأوضح بلمار أنّ اللجنة «**ثبتت المعلومات الجديدة التي حصلت عليها من مصادر مختلفة**»، وقال: «**إنّ هذه المعلومات ستلزم اللجنة بالكشف عن شبكة الحريري وصلاتها بالهجمات الأخرى**». وشدّد بلمار «**في هذه المرحلة على عمليّة مراجعة التحويلات الماليّة ذات الصلة بكل الهجمات.**»

وحرص بلمار في تقريره القصير الذي ضم 12 صفحة، على عدم كشف أسماء أعضاء الشبكة المتوّرطة في جريمة اغتيال الحريري. وحدّد فترة تقديم لائحة الاتهامات وأسماء المتهمين في الفترة التي تستكمل فيها اللجنة العمليّة الانتقاليّة من لجنة التحقيق إلى مكتب المدّعي العام. وأكد أنّ اللجنة حصلت على« **اكتشافات جديدة قد تساعد في تحديد المنشأ الجغرافي المحتمل للانتحاري المفترض، الذي فجّر نفسه لدى مرور موكب الحريري.**»

وبيّن أنّ اللجنة «**حصلت على عناصر جديدة تؤيد وجود صلة بين الهجوم على الحريري والهجمات الأخرى التي استهدفت اغتيال شخصيّات سياسيّة وإعلاميّة كان آخرها جريمة اغتيال بيار الجميل.**»

ووصف بلمار «**المسؤولين عن الهجمات**» بأنّهم «**محترفون اتخذوا تدابير واسعة النطاق لإخفاء آثارهم وهويتهم**». وأفاد أنّ «**القسم الأكبر من عمل اللجنة يتركز في هذه المرحلة على اختراق ستار الدخان للوصول إلى الحقيقة.**»

وذكر التقرير أنّه «**أحرز بعض التقدم**»، ولكنه وصف بعض نواحي هذا التقدم بأنّه «**يتطلب إعلان هويات بعض ممن قدموا معلومات على صلة بالتحقيق، ما يعرض حياتهم إلى الخطر، ويعيق فرص التحقيقات الجارية حالياً لأنّه قد يكشف الخطوات المقبلة للجنة**». وإذ شددت على ضرورة الحفاظ على سريّة التحقيق، لفتت اللجنة إلى أنّها عدّلت مسار عملها من أجل تأمين «**بيئة آمنة لأي شهود محتملين قد يكونون معرضين لخطر جسدي**»، وأنّها تتعاون مع الوحدة الخاصّة في المحكمة لتسجيل الضحايا والشهود.

ولفت التقرير إلى أنّ اللجنة «**أصدرت منذ تقريرها الأخير 24 طلب مساعدة من سوريا واستجابت سوريا للطلبات في الأوقات المحددة من اللجنة، وسهّلت في هذه الفترة تسع مهمات للجنة داخل الأراضي السوريّة**». ووصف التعاون السوري بأنّه «**مُرضٍ في شكل عام.**»

آلاف الوثائق والملفات من بيروت إلى لاهاي

تظهر التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدوليّة أنّها راكمت خلال سنوات عملها الممتدة من نيسان عام 2005، وحتى شباط عام 2009، نحو عشرة آلاف وثيقة منفصلة، وأكثر من 120 ألف صفحة من المعلومات المتعلّقة بالتحقيقات، وأكثر من 1200 شهادة، و1800 ملاحظة للمحقق، وأكثر من 6200 وثيقة تشمل

الكثير من التقارير الداخليّة التحليليّة والوثائق التي تمّ تسلمها بناء على طلبات المساعدة المرسلة إلى لبنان وسوريا ودول أخرى، بينها 58 فحصاً مختلفاً أجرتها اللجنة وخبراء خارجيّون حول قضيّة الحريري، ونتج منها أكثر من 1000 صفحة من المعلومات عن موقع الجريمة.[47]

وتملك اللجنة 256 ملف حمض نووي لأشخاص، و66 ملف حمض نووي لأجزاء من أشخاص و160 بصمة أصبع، وطبعتي راحة يد مستخرجة من موقع الجريمة، وأشياء مصادرة على علاقة بالتحقيقات.

وتملك اللجنة 4400 دليل جنائي أدخلت إلى قاعدة البيانات، وأنجزت اللجنة 24 رسماً تقريبياً لأشخاص تمّ وصفهم من قبل شهود عيان في إطار التحقيق.

وحصلت اللجنة منذ بدء عملها على أكثر من خمسة بلايين تسجيل لمكالمات هاتفية، ورسائل نصية من الهواتف الخلويّة في لبنان، ومعلومات عن اتصالات في عدد آخر من البلدان، إضافة إلى عدد كبير جداً من تسجيلات مفصّلة لمشتركين.

هذه الأطنان من المعلومات والأوراق نقلت في سريّة تامّة من بيروت إلى لاهاي مقر عمل المحكمة الدوليّة، وأهمها الحواسيب التي نقلت براً عبر الأراضي الإسرائيليّة، كما تشير الوثائق التالية:

حواسيب لجنة التحقيق الدوليّة تُنقل عبر الكيان الإسرائيلي

نقل عدد كبير من التجهيزات والحواسيب الخاصة بلجنة التحقيق الدوليّة وإخراجها من لبنان عن طريق الناقورة إلى فلسطين المحتلة بتاريخ 2009/7/8، وليس عبر مطار رفيق الحريري الدولي أو عبر ميناء بيروت..!، وليس لأحد أن يعلم كم مكثت هذه التجهيزات والحواسيب عند الإسرائيليّين.

وهنا ننشر ثلاثة وثائق تتضمن الأولى طلب إعفاء من الضرائب غير المباشرة، والوثيقة الثانية مانيفست البضائع والذي يظهر تبعيّة الشحنة لصالح لجنة التحقيق

الدوليّة، والوثيقة الثالثة تتضمن جدولاً بمحتوى الشحنة رقم 39148.



219042

מדינת ישראל / אגף המכס ומע"מ
בקשת פטור ממס עקיף

Please fill in this form in four copies

STATE OF ISRAEL/DIRECTORATE OF CUSTOMS & V.A.T.
APPLICATION FORM FOR INDIRECT TAXES EXEMPTION
PRESENTED BY MEMBER OF DIPLOMATIC OR CONSULAR MISSION

quantity	unit	bottle capacity (cl)	
CONTAINER	NUMBER	FIL 29148	CONTAINS

2. I, declare that the above mentioned items are destinated to the use of the diplomatic or consular mission / to my personal use or to the use of my family or personal use of Mr. ___ UNTSO ___ member of the above mentioned mission.

date — name & signature of the authorized — signature of the orderer

UNITED NATIONS — UNTSO

The validity of this form is for two months from the day of issue

מדינת ישראל / אגף המכס ומע"מ

בקשת פטור ממס עקיף

دولة إسرائيل/ الضرائب

طلب إعفاء من ضرائب غير مباشرة

חתימה

لينورا منا حيم

رئيس شعبة الضرائب

الجمارك والضريبة على القيمة المضافة

وثيقة مصدّقة من شعبة الضرائب في الكيان الإسرائيلي

מדינת ישראל / אגף המכס ומע"מ

219042

בקשת פטור ממס עקיף

מוגשת ע"י נציגים דיפלומטיים או קונסולריים
טופס מכס 380 (מהדורה ו')

Please fill in this form in four copies — יש למלא טופס זה בארבעה העתקים

STATE OF ISRAEL/DIRECTORATE OF CUSTOMS & V.A.T.
APPLICATION FORM FOR INDIRECT TAXES EXEMPTION
PRESENTED BY MEMBER OF DIPLOMATIC OR CONSULAR MISSION

1. I, the undersigned, MIHO HIROSE SENIOR ADMIN OFFICER (full name and official title), of the embassy consulate-general of UNTSO, JERUSALEM holding official, passport no. 160226

do hereby request exemption from indirect taxes on the articles listed bellow:

catalog no.	quantity	unit	bottle capacity (cl)	description
	CONTAINER NUMBER FIL 29148 CONTAINS			
	77 DESKTOP COMPUTERS AND ACCESSORIES			
	20 COMPUTER NOTEBOOKS			
	57 COMPUTER MONITORS			
	25 HANDHELD VHF RADIOS AND TRANSCEIVERS			
	1 NETWORK ANCILLARIES			
	2 VHF REPEATERS			
	AND USED ITEMS AS PER LIST ATTACHED.			
	ITEMS TRANSFERRED ACROSS ROSE HANIQRA BORDER TO JERUSALEM/ HQs.			

2. I, declare that the above mentioned items are destinated to the use of the diplomatic or consular mission / to my personal use or to the use of my family or personal use of Mr. UNTSO member of the above mentioned mission.

8.7.09 — date

MIHO HIROSE SAO — name & signature of the authorized

UNITED NATIONS U.N.T.S.O — of the mission

signature of the orderer

אישור יחידת פטור מותנה בית המכס
בקשה זו מאושרת על סמך:
פרט 3/4 ו-4/2 לתעריף המכס ומס קנייה (טובין שונים).
סעיפים 2(4), 3, 4(2), ו-(3) לצו מס קנייה פטור.
סעיפים 10 (א) ו-(ג) לתקנות מס ערך מוסף.
תאריך 8.7.09

מנאור ה' מנחם
ראש שעם בית המכס ומע"מ
התימה

אישור גובה המכס
* הטובין יובאו לפי מצהר מס' ______ לבית המכס ______ שוחרר ממחסן רשוי ______
* יירכשו אצל (שם היצרן המקומי) ______
* הפטור אושר לפי סעיף ______
* הטובין שוחררו לפי קבלה / רשימון יבוא / פת"ן מס' ______ מיום ______
תאריך ______ התימה ______
* מחק את המיותר

*delete as necessary

The validity of this form is for two months from the day of issue — תוקף אישור זה חודשיים מיום הוצאתו

- 20 كمبيوتر Laptop.
- 57 شاشة كمبيوتر.
- 25 جهاز لاسلكي.
- 1 ملحقات شبكيّة.
- 2 ريبتر.

وأشارت الوثيقة الثالثة إلى العبارة التالية في آخر الجدول:

UNITED NATIONS  NATIONS UNIES

TRUCE SUPERVISION ORGANIZATION
OBSERVER GROUP LEBANON

MAIL & CARGO MANIFEST (OUTGOING)
No. 29/2009

Vehicle: UNTSO-884/616	Destination : UNTSO HQ	Date 23 July 2009

SENDER	ATTENTION	PCS	CONTENTS
AO-OGL	Pouch Officer	01	Sealed Diplomatic Pouch No.29/2009
AO-UNLOB	Pouch Officer	01	Sealed Diplomatic Pouch No.28/2009
UNIFIL/Pouch Officer	Pouch Officer	01	Sealed Diplomatic Pouch No.26/2009
Supply Officer	CWH	Sea Container FIL 29148	UNIIIC Items as per attached list.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

United Nations Independent International Investigation Commission (UNIIIC)

وثيقة رقم 1: «**طلب إعفاء من الضرائب غير المباشرة مقدّم من عضو في بعثة دبلوماسية**»، وهي صادرة عن إدارة الجمارك والضريبة المضافة في «**دولة إسرائيل**» حيث تم تعبئتها من قبل ميهو هيروس (Miho Hirose) وهو أحد المدراء في فريق مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة (UNTSO) في القدس المحتلة، وقد تمّ التصديق عليها من قبل السلطات الإسرائيلية المختصة، ويعود هذا الإعفاء للشحنة رقم 39148 والذي تم تبيان محتواها أيضاً في الطلب.

وثيقة رقم 2: مانيفست البضائع والذي يظهر تبعيّة الشحنة رقم 39148 لصالح لجنة التحقيق الدولية المستقلة. (UNIIIC)

NO. OF PIECES	DESCRIPTION	VALUE IN U.S. DOLLARS
77	DESKTOP COMPUTERS AND ACCESSORIES	
20	COMPUTER NOTEBOOKS	
57	COMPUTER MONITORS	
25	HANDHELD VHF RADIOS & TRANSCEIVERS	
1	NETWORK ANCILLARIES	
2	VHF REPEATERS	
	ALL LOADED IN CONTAINER NUMBER 290530/6 BARCODE – FIL 29148	

UNITED NATIONS
U.N.T.S.O

وثيقة رقم 3: جدول بمحتوى الشحنة رقم: 39148

- 77 كمبيوتر Desktop ومستلزماته.

(Barcode-Fil 29148 6/All loaded in container number 290530)

أي أنّ المحتوى أعلاه تمّ تحميله بالكامل في الكونتينر 6/290530 الشحنة 29148.

استفادة «إسرائيل» من نقل الحواسيب:

أمّا في الشق المتعلّق بفائدة الإسرائيلي من نقل الحواسيب ونظراً لاهتمامه في هذا الملف، وهدفه منه، والصلاحيّات والغطاء الدولي الذي يتمتع به، وقدرته الفنيّة العالية، والتحكم المباشر بالحواسيب... يمكننا افتراض الأمور التالية:

1- نسخ كافة المعلومات من الحواسيب. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ حواسيب لجنة التحقيق زودت من قبل بعض الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة ومن بعض المؤسّسات الرسميّة والخاصة بالكثير من المعلومات عن المجتمع اللبناني، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **ما هو متعلّق مباشرة بالتحقيق من:**

- مشتبه بهم.
- إفادات الشهود.
- سير ومخطط التحقيق.
- هيكليّة وآليّة عمل لجنة التحقيق.
- الفرضيات المعتبرة والفرضيّات المهملة.
- نتائج الفحوصات المخبريّة والجينيّة.

ب. **ما تمّ وضعه بين أيدي لجنة التحقيق في لبنان:**

- كل داتا الاتصالات في لبنان منذ عام 2002 لغاية تاريخ مرور الحواسيب.
- معطيات عن كل شبكات الاتصالات الهاتفيّة في لبنان.
- أرقام السيارات، وهويات أصحابها في كل لبنان.
- برامج سجلات قيد النفوس ولوائح الشطب الانتخابيّة.
- برامج هويات اللبنانيّين وصورهم الشخصيّة.

- أسماء وعناوين المشتركين بشركتيّ الكهرباء والماء.
- بصمات اللبنانّيين.
- الطلاب والأساتذة والمدارس في لبنان.
- الموظفون في بعض القطاعات العامة.
- مجموعة ملفات أمنيّة وقضائيّة من أرشيف تلك المؤسّسات في لبنان، واللائحة تطول.

2- استرجاع المعلومات المحذوفة.

3- زرع برمجيّات أو إلكترونيّات أو فيروسات، تتيح عمليّة التلف للبرامج أو المعلومات أو بعض الشرائح الإلكترونية للجهاز أو الأدوات أو الأوعيّة المتصلة به أو التحكم بمحتوياته أو التحكم بالشبكة التي قد تتصل بهذه الأجهزة فيما بعد.

وهذه الأمور وغيرها، تساعد في تحقيق التالي:

1- الاستفادة المباشرة من كل الأرشيف الموجود لأهداف أخرى عسكرية وأمنيّة خاصة بالعدو الإسرائيلي في لبنان، ما يساعد في كشف لبنان أكثر وأكثر أمام العدو.

2- امتلاك كل المعطيات عن التحقيق.

3- مواكبة سير التحقيق.

4- امتلاك معلومات عن المحققين.

5- حرف التحقيق أو التأثير عليه.

6- ابتكار السيناريوهات التي تعتمد على بعض المعطيات وسوق الاهتمام إلى الهدف الذي يصبو إليه العدو.

وهكذا أصبح أرشيف التحقيق الدولي وداتا الاتصالات اللبنانيّة، وبصمات اللبنانيّين، ولوحات سياراتهم، كل ذلك أصبح بحوزة العدو الإسرائيلي، إذ لا يعقل

بمنطق الصراع أن لا تقوم «**إسرائيل**» بنسخ محتويات أجهزة الحواسيب، وكافة الأجهزة الواردة في الوثائق وهي بين يديها، هذا إن لم تكن مسألة النقل متفقاً عليها ومبرمجة مسبقاً بين لجنة التحقيق وأجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة.

القرار الظّني

في 18 كانون الثاني 2011 أعلن المدّعي العام في المحكمة الخاصّة بلبنان، القاضي دانيال بلمار، انطلاق المرحلة القضائيّة لعمل المحكمة عبر تقديم القرار الظّني الأول، مؤكداً أنّه سيقدم المسؤولين عن الجرائم ضمن صلاحيّات المحكمة إلى العدالة، ولفت إلى أنّ تقديم القرار الاتهامي هي خطوة أولى لوضع حد للإفلات من العقاب في لبنان.

وقال بلمار: إنّ القرار الظّني هو ثمرة جهد وسط ظروف مليئة بالتحديات، مشدداً على أنّ ليس باستطاعته الكشف عن التهم، ولا عن هوية المتورطين، وأضاف «**إذا صدّق قاضي الإجراءات (دانيال فرنسين) القرار سيتم الإعلان عن محتوى المستند**». كما أوضح أنّ «**الأدلّة تمتعت بالمصداقيّة، وهي وحدها التي قادتني**». وتابع «**أنا وفريقي سنبذل الجهود لضمان ظهور الحقيقة**»، **مذكّراً بأنّ المحكمة تعرّضت لتهجّم، لكن الأمل بقيّ حياً في ضحاياها**»[48].

وفي ما يلي النص الكامل لبيان بلمار:

قمتُ البارحة بتوقيع قرار اتهامي في قضيّة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورفاقه، وبرفعه إلى رئيس قلم المحكمة الخاصّة بلبنان من أجل إحالته إلى قاضي الإجراءات التمهيديّة، وبذلك، أكون قد وفيّتُ بالقسم الأوّل من الوعد الذي قطعته عليَّ للشعب اللبناني عندما غادرت بيروت في 28 شباط 2009.

في تلك الفترة قلت إنّ فريقي وأنا سنبذل كل ما هو ممكن بشريّاً وقانونيّاً لضمان ظهور الحقيقة، وليتم تقديم المسؤولين عن الجرائم التي تقع ضمن صلاحيّة

المحكمة الخاصّة بلبنان إلى العدالة، هذه محطة مهمّة للشعب اللبناني، وهي تعلن عن انطلاقة المرحلة القضائيّة لعمل المحكمة الخاصّة بلبنان، حيث أنّه للمرة الأولى، تقوم محكمة دوليّة بمحاكمة مسؤولين عن اغتيال سياسي في لبنان، (وهذه الخطوة تمّت بناءً لطلب الشعب اللبناني ونيابةً عنه وتنفيذاً لتفويض من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، وهي أيضاً محطة مهمّة للمجتمع الدولي ولكلّ من يؤمن بالعدالة الدوليّة.

لقد كان مساراً طويلاً، ولكنّكم تحلّيتم بالصبر، شكراً لكم، وأتوجّه بكلمة شكر خاصّة إلى الضحايا، لقد تعرّضت المحكمة الخاصّة بلبنان إلى هجومات عديدة ولكنكم لم تتأثروا؛ وبقيّ الأمل حيّاً فيكم؛ وواصلتم إيمانكم بالمحكمة الخاصّة بلبنان، باستقلاليّتها وبمهنيّتها، أعرف أنّ البعض منكم يظن أنّ ذلك استغرق وقتاً طويلاً، ولكن بالنسبة لآخرين إنّ إيداع هذا القرار الظّني يأتي باكراً جداً.

بالنسبة للفئة الأولى، أودّ أن أقول بأنّه لا يمكن تسريع العدالة، الأدلّة يجب أن تتمتع بالمصداقيّة، وأن تكون قويّة، وقد أوضحت منذ البدء أنّني سأعمل باستقلاليّة، وأنّ الأدلّة وحدها هي التي ستقودني، أمّا بالنسبة لهؤلاء الذين لم يتوقعوا أو لم يريدوا حلول هذا اليوم، أقول ولربّما كانت العدالة بطيئة لكنّها قائمة.

أنا فخور جدّاً بمهنيّة ومثابرة فريق عملي وأنا ممتنّ لهم جميعا، كلّهم متحمّسون لهذه القضيّة، وأودّ أن أشكرهم لتفانيهم لهذه المهمّة، ولالتزامهم تجاه العدالة للبنان وتمتّعهم بحسّ الواجب، وأودّ أن أشكر أيضاً السلطات اللبنانيّة لدعمها ومساعدتها المستمرّين، كان ذلك أساسيّاً.

القرار الظّني الذي رفعته البارحة هو ثمرة جهد كل من شارك في هذه العمليّة، وسط ظروف مليئة بالتحديّات، وإنّ ذلك يمثّل فقط خطوة أولى في سعينا المشترك لوضع حدّ للإفلات من العقاب في لبنان، وإنّ ذلك السعي يجب أن تتمّ متابعته من خلال القوانين والمؤسّسات المتواجدة.

يعود الآن لقاضي الإجراءات التمهيديّة مراجعة القرار الظّني والأدلّة الداعمة

التي قمنا بجمعها.

دعوني الآن أنتقل إلى موضوع السريّة الذي رافق هذه العمليّة، بالرغم من أنّ ذلك يمكن أن يكون محبطاً بالنسبة لكم، لكن ينبغي أن يبقى محتوى القرار الظّني سريّاً في الوقت الحاضر، ولسوء الحظ سيكون عليكم الانتظار قليلاً بعد، ووفقاً لقواعد المحكمة الخاصّة بلبنان، ليس باستطاعتي أن أكشف عن التهم، ولا عن هوية الشخص أو الأشخاص المشار إليه أو إليهم في القرار الظني.

هذه السريّة المستمرّة أمر ضروري، إذ لا استطيع أن أفترض بأنّ قاضي الإجراءات التمهيديّة سيقوم بالتصديق على القرار الظني.

في حال التصديق عليه، سيتم الإعلان عن محتوى المستند في الوقت المناسب، وعندما يأمر قاضي الإجراءات التمهيديّة بذلك، وستتم الإجابة على العديد من أسئلتكم في ذلك الحين، ومع بدء مرحلة المحاكمة، ستتسنى لكم الفرصة لكي تقتنعوا بقوة الأدلّة التي جمعناها، وحتى ذلك الحين، إنّ أي تكهنات حول محتوى القرار الظّني تكون غير منتجة، إذ قد لا يوافقني قاضي الإجراءات التمهيديّة الرأي.

بغية مساعدته في مراجعة القرار الظني، يمكن لقاضي الإجراءات التمهيديّة أن يرفع أسئلة قانونيّة أوّلية إلى غرفة الاستئناف تكون ضروريّة لدراسته واتخاذه القرار بشأنه، يمكن عندئذ أن تأمر غرفة الاستئناف بانعقاد جلسة علنيّة تقتصر على أسئلة قانونيّة، ولن تعالج هذه الجلسة أيّاً من الوقائع التي تضمنها القرار الظني، ولا هوية أي من الأشخاص و/ أو التهم المذكورة في هذا المستند.

القرار الظّني هذا لا يعتبر خطوة أولى في سبيل وضع حدّ للإفلات من العقاب في لبنان فحسب، بل هو أيضاً خطوة أولى في سياق الإجراءات القضائيّة، وإنّ أي شخص، أو أي من الأشخاص قد تتمّ تسميته في القرار الظّني يُفترض بريئاً، وحتى بعد أن يصادق قاضي الإجراءات التمهيديّة على القرار الظني، وفي حال أقدم على ذلك إنّ الشخص أو الأشخاص المذكورين في القرار الظّني المصادق عليه يُفترضون

أبرياء، ذلك يعني بأنّه سيكون على المدّعي العام أن يثبت أمام المحكمة أنّهم مذنبون دون أدنى شك، وفي حال وجود أي شك، يتم عندئذ تبرئة المتهم.

يحقّ للمتهم الدفاع عن نفسه بقوة ضد الإدعاءات المتضمنة في القرار الظني، وقد تمّ تشكيل مكتب الدفاع لمساعدة المتهم ومحاميه في سبيل تأمين أفضل دفاع ممكن له. إنّ عملنا لم ينتهِ بعد، وأؤكد لكم بأنّنا سنستمر في مهمّتنا بنفس الالتزام والشغف، ومع الاحترام الكامل لحقوق الضحايا والمتهمين.[49]

هكذا بدأ بلمار أولى الخطوات العمليّة للقرار الظّني.. ولكن هذا القرار ظلّ مجمّداً في الغرفة السوداء للعبة الأمم منذ 18 كانون الثاني 2011، وقد عُدّل ثلاث مرات لحسابات سياسيّة غربيّة، وأمريكيّة - إسرائيليّة باتت معلومة، ليصدر يوم الثلاثاء 2011/6/28، صدر القرار الظّني كما كان متوقعاً، وتبلّغه لبنان رسميّاً يوم الخميس 2011/6/30، وقد اتهم بجريمة الاغتيال كلٍ من:

مصطفى أمين بدر الدين، وسليم جميل عياش، وحسين حسن عنيسي، وأسد حسن صبرا.

وكانت «**أخبار المستقبل**» أوّل من أذاع الأسماء والتهم الموجهة إليهم، وهي على النحو التالي:

بدر الدين خطّط لجريمة الاغتيال وأشرف على تنفيذها، فيما عياش هو المسؤول عن الخليّة المنفّذة للجريمة، وشارك فيها مع الآخرين عنيسي وصبرا.

فيما بدا اهتمام «**قناة الجزيرة**»، و«**قناة العربيّة**» بالحدث مستغرباً. للمرة الأولى منذ أسابيع، تخلّت الفضائيّة القطريّة عن أولويتها السوريّة، لتفسح المجال أمام الحدث اللبناني ليتصدّر نشرتها الإخبارية. أمّا «**العربيّة**» فتابعت طيلة فترة قبل الظهر، (الخميس 2011/6/30) التطوّرات مع مراسلتها عليا إبراهيم. وسلّطت الضوء على تأسيس المحكمة الدوليّة، وظروف نشأتها.

وكان وفد من المحكمة الدوليّة يضم ثلاثة محققين وترافقه نائب المدعي العام الدولي القاضيّة جوسلين ثابت التقى ميرزا قرابة الحادية عشرة قبل ظهر الخميس

2011/6/30 في مكتبه في قصر العدل في بيروت، وهي ساعة انعقاد مجلس الوزراء اللبناني لإقرار البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي..!

لماذا مصطفى بدر الدين؟

لم يمر وقت طويل على استشهاد القائد عماد مغنيّة، حتى شُغل كثيرون بالسؤال عن خليفته. «**إسرائيل**»، ومعها الولايات المتحدة وجهات أوروبيّة وعربيّة، بدأت تسريب توقعات وتقديرات (برأيها). وكان البارز في الأسماء، مصطفى بدر الدين. وكعادتها، تطوّعت الصحافة المعادية لتقديم التفاصيل.

جريدة «**السياسة**» الكويتيّة، التي اشتهرت بتسريب المعلومات المعادية لحزب الله وسوريا، سارعت إلى تقديم عرض عن بدر الدين. قالت إنه هو نفسه إلياس صعب، الرجل الذي يتحمل مسؤوليّة ما حصل في الكويت في ثمانينيات القرن الماضي، وإنّه أُوقف وسجن قبل أن يستغل الغزو العراقي للكويت للهروب من السجن.

ظلّت «**إسرائيل**» المصدر الأوّل للمعلومات عن بدر الدين. فهي تعرفه منذ زمن بعيد، ولكنها حارت في الدور الذي أدّاه في العقد الأخير. وبعد إعادة تشكيل الهيئة القياديّة للمجلس الجهادي في حزب الله إثر استشهاد مغنيّة، بذلت الاستخبارات الإسرائيليّة، ومعها الأمريكيّة، جهداً كبيراً في جمع المعلومات عن تركيبته وهويات من يشغله. ويعتقد على نطاق ضيّق، أنّ «م. ح» المعروف باسم «**أبو تراب**»، الذي أوقفه جهاز مكافحة التجسّس في المقاومة في حزيران 2011 وأقرّ بعلاقة قديمة مع وكالة الاستخبارات الأمريكيّة، يعتقد أنّه قدّم لمشغليه معلومات عن هيكليّة قيادة المقاومة، وهو أمر متاح له من حيث المعلومة، وإن كان الرجل لا يملك قنوات اتصال تنظيميّة تتيح له معرفة الأمور الحسّاسة التي تركز عليها «**إسرائيل**» لجهة أماكن مخازن القوة الصاروخيّة، ومحتويات صندوق المفاجآت، بالإضافة إلى أماكن وجود القيادات الرئيسيّة في المقاومة، وخصوصاً الأمين العام السيّد حسن نصر الله.

لكن «**إسرائيل**» حصلت من الولايات المتحدة على معلومات قدّمها هذا العميل عن أشياء كثيرة، يرجَّح أن تكون من بينها معلومات عن مصطفى بدر الدين وآخرين من قيادات المقاومة.

وإذا كانت مصادر المعلومات القريبة من التحقيق الدولي تزعم أنّ دانيال بلمار وفريقه علما في فترة متأخرة أنّ بدر الدين هو نفسه سامي عيسى الذي يبحثون عنه بصفته الرأس المدبر لعمليّة اغتيال الحريري، فثمّة وقائع كثيرة تشير إلى أنّ اسم الرجل طرح قبل وقت طويل، وعندما أشارت مجلة «دير شبيغل» إليه قبل أكثر من عامين، ثم أشارت «**إسرائيل**» إليه مرة جديدة قبل نحو عام على الأقل، ثم ما سرّبته أوساط فريق 14 آذار خلال كل الفترة، يعيد هذا إلى الأذهان أنّ تسليط الأضواء على الرجل حصل فعلاً بعد غياب مغنيّة... علماً بأنّه يمكن الآن الكشف عن وقائع تعود إلى صيف عام 2005 حيث كانت التحقيقات جارية بقيادة ديتليف ميليس، ويومها أُشير إلى الاسم في معرض مناقشات مع بعض الشهود أو الذين عُدّوا مشتبهاً فيهم في فترة لاحقة.

كذلك، تكشف وقائع خاصة بالتحقيق، أنّ فرع المعلومات في حينه، ولما كان تحت إمرة العقيد سمير شحادة، كلّف مجموعات منه التحرّك داخل الضاحيّة الجنوبيّة والسؤال عن أشخاص من القادة العسكريّين البارزين في المقاومة.

لكن لماذا بدر الدين؟

ثمّة أشياء يجدر التوقف عندها في آليّة عمل المقاومة؛ فعماد مغنيّة ورفاقه كانوا طوال الفترة السابقة من دون اسم أو وجه أو عنوان. كان يستحيل على أحد معرفتهم إلا شهداء، وهو نمط تميّزت به المقاومة الإسلاميّة في لبنان، وخصوصاً أنّ آليّة عملها السّريّة تفرض آليّات تمنع على أي من العاملين في وحداتها الظهور. وإن كان بعض الأقارب والأهل والأصدقاء يعرفون أنّ هذا الشخص متفرّغ في المقاومة، فإنّ

ذلك لم يكن يسمح بمعرفة المزيد. لذلك، كانت المفأجاة على الدوام بالأشخاص الأبطال عندما يستشهدون. و«إسرائيل»، كما جهات كثيرة في لبنان والخارج، عملت على تشويه صورة القادة المقاومين. فهم لم يشيروا مرة إلى الشهيد مغنيّة على أنّه مقاوم، بل لطالما قدموه إرهابيّاً مسؤولاً عن عمليّات خطف وقتل أجانب وأمريكيّين، وأنّه تولّى الأمور التي تخص أعمالاً أمنيّة داخل لبنان وخارجه. وحدها «إسرائيل» كانت تطارده بصمت، بصفته عدواً رئيسيّاً لها.

الآن نعود إلى الحكاية نفسها. يتكل الغرب على أنّ حزب الله ليس معروفاً عنه تقديم مقاوميه بطريقة تدل على أعمالهم، لا قبل الاستشهاد ولا حتى بعده. بينما تريد «**إسرائيل**» لنا التعرّف إلى هؤلاء الأبطال الآن، لكن مع لائحة وظائف تجعلهم إرهابّيين وقتلة في نظر العالم وفي نظر أهلهم. وتستهدف أن يستحضر المرء ما نسب إليهم في كل إشارة إلى أسمائهم. إنّها لعبة الأبلسة والشيطنة نفسها التي يعتمدها الغرب الإرهابي في وجه خصومه. هم لا يقدرون على فعل الأمر مع أسماء كبيرة مثل السيّد نصر الله، لكنّهم يريدون القول بأنّ كل قائد مقاوم إنّما هو في حقيقة الأمر إرهابي مجرم وقاتل ومطلوب للعدالة الدوليّة. «**إسرائيل**» تعرف أنّها تلاحقهم وتحاكمهم نظراً إلى ما قاموا ويقومون به بوجه احتلالها وإرهابها. لكنّها تريد أن تدعي أنّها تواجه إرهاباً يعمل على قتل المدنيّين والقادة السياسيّين، حتى تصل إلى ربط كل اسم لأي مجاهد ومقاوم بعمل إرهابي. تسعى «إسرائيل» هنا، ومعها الولايات المتحدة، إلى كسر الصورة الجميلة والبطوليّة لهذا الصنف من المقاومين التي زرعت في الوعي العام عند العرب والمسلمين وعند أحرار العالم، سيما بعد تحرير 2000، وحرب تموز 2006.

تعرف «**إسرائيل**» أنّ بدر الدين، أو ذو الفقار أو ما تريد له من أسماء، ليس سوى قائد بارز في المقاومة الإسلاميّة. تعرفه «إسرائيل» منذ ربع قرن على الأقل. شاهده ضباطها وجنودها وهو يطاردهم في جنوب لبنان في تسعينيات القرن الماضي، ويقتل منهم المئات ويصيب المئات أيضاً. تلمّست آثاره وهو يقود أعمالاً أمنيّة أنهكت

العدو وأصابته بالمفاجأة تلو المفاجأة، وجعلت العالم الأمني يشعر بجيل جديد من المحترفين. تعرفه «إسرائيل» أيضاً في محطات أكثر قساوة بالنسبة إليها؛ فعندما كان عماد مغنيّة يخطط ومعه كوادر ومقاومون ينشطون لأجل تنفيذ عمليّة أسر لجنود العدو، كان هناك في مكان آخر، يقف مصطفى بدر الدين، يعد العدة لأقوى مفاوضات تتيح استعادة مئات الأسرى اللبنانيّين والفلسطينيّين والعرب حريتهم. كان العقل المحرّك لكل المفاوضات. يتحلّى بصبر يعينه عليه وعي قيادة المقاومة وحكمتها. وكان يعرف حجم الجهد الذي بذل لنجاح عمليّات الأسر، وبالتالي يعرف أنّ عليه إدارة أكثر المفاوضات تعقيداً لتحقيق أعلى النتائج الممكنة.

تعرفه **«إسرائيل»** الآن، واقفاً في أقوى جهاز لمكافحة استخباراتها الأمنيّة والتجسّسية. وتعرف كيف نجح مع مجموعة من المقاومين المجهولين، في توجيه أقسى الضربات إلى أقوى أجهزة الاستخبارات في المنطقة والعالم، وكيف استطاعوا أن يفكّكوا عشرات شبكات التجسّس في لبنان وخارج لبنان أيضاً. وتعرفه صلباً حاداً وجاداً في الوصول إلى الأهداف المحددة له. وأكثر ما تخشاه «إسرائيل»، أنّ يكون هذا الرجل هو من يعد العدة لثأر المقاومة من العدو على جريمة اغتيال القائد مغنيّة. لهذه الأسباب وغيرها تريده «إسرائيل»، وتريده الولايات المتحدة، وتريده أجهزة أمنيّة عالميّة، ومع الأسف أجهزة أمنيّة واستخباريّة عربيّة، وربما هناك في لبنان من هو متوّرط في هذه اللعبة.

يطلب بلمار الرجل لأنّ من نصّبه مدعيّاً عامّاً، ومن فرض عليه مستشاريه ومساعديه، هو من الفريق الذي يريد رأس بدر الدين ورفاقه منذ زمن.. هم يريدون رأس المقاومة، ولا يهتمون لأي شيء آخر.

ولأنّ الهدف واضح ومعروف، ولأنّ ما هو موجود في حوزة المقاومة من وثائق ومعطيات عن عمل كل لجان التحقيق الدوليّة، وحتى مجموعة بلمار نفسه، ما يكفي لتأكيد الهدف، سيظل مصطفى بدر الدين ورفاقه عناوين للبطولة وللشرف الوطني، بعكس جيش الخونة[50] الذي أطلّ برأسه في لبنان والعالم العربي، والغربي،

بمجرّد صدور قرار بلمار الاتهامي.

وقد أشار النائب نواف الموسوي في جلسة مناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب مصوّباً النقاش في موضوع علاقة حزب الله بالمحكمة، أنّ البداية كانت تعاوناً تاماً تمثل بوجود مكتب للتحقيق الدولي في الضاحية الجنوبيّة، وكذلك تقديم عدد كبير من المحسوبين على الحزب لإفاداتهم أمام تلك اللجنة. وهو ما يعني أنّ الموقف منها لم يكن مبدئياً، بل تطوّر تبعاً لأدائها وللأدلة الدامغة على تسييسها. وتضمنت كلمة الموسوي معلومات أكثر منها مواقف، حيث أضاء الموسوي مثلاً على سيرة مصطفى بدر الدين النضاليّة، وتحديداً في الكويت التي دافع عنها أثناء الهجوم العراقي (بعد خروجه من السجن)، متهماً العقيد وسام الحسن بالاسم بأنّه هو من سرّب أسماء المتهمين الذين وردت أسماؤهم ضمن القرار الاتهامي. وقال الموسوي إنّ العقيد وسام الحسن هو من قام بتسريب الأسماء والهويات الكاملة للأشخاص المتهمين قبل أن يتبلغها ميرزا رسميّاً.[51]

وبعد الذي حصل، ليس هناك ما يحتاج إليه المرء ليتأكّد من أهداف الغرب و«**إسرائيل**» من اتهام حزب الله في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

ويبدو أنّ هناك ملاحقاً أخرى للقرار الظني قد تطال آخرين في المقاومة، أو القوى الداعمة لها؛ سيما سوريا وإيران، وربما بعض المقاومين الفلسطينيّين، وستصدر هذه الملاحق تباعاً في مواقيت مدروسة تخدم المشروع السياسي الذي كان وراء جريمة الاغتيال، ووراء إنشاء هذه المحكمة.

هوامش الفصل السادس:

1) ليلى نقولا الرحباني، أستاذة العلوم السياسيّة في الجامعة اللبنانيّة الدوليّة. أنظر: جريدة السفير، 2010/12/1.

2) أنظر: أحمد شعيتو، الانتقاد، 2010/9/16.

3) أنظر: أحمد شعيتو، م. س. بتصرّف.

4) أنظر: الانتقاد، 2010/11/19.

5) أنظر: الانتقاد، م. س. بتصرّف.

6) أنظر: الانتقاد، م. س. بتصرّف.

7) الانتقاد، م. س.

8) الموقع الرسمي للمحكمة الخاصّة بلبنان : www.stl-tsl.org

9) أنظر: جريدة السفير، العدد 11814.

10) أنظر: جريدة السفير، العدد 11814.

11) أنظر: جريدة «**السفير**»، 2010/12/1. بتصرّف.

12) en.wikipedia.org

13) www.antoniocassese.it

14) www.eliewieselfoundation.org

15) أنظر: الإنتقاد، علي الموسوي، 2011/3/16. بتصرّف.

16) www.globalresearch.ca

17) mwcnews.net

18) مؤتمر هارتزيليا العاشر المنعقد بتاريخ 3 شباط 2010، هو من أهمّ المؤتمرات التي تجمع قادة الفكر الصهيوني في العالم، من إسرائيليّين وداعمين للصهيونيّة من شتى أنحاء العالم.

أنظر: www.herzliyaconference.orgويحضره رؤساء ووزراء من الكيان الإسرائيلي وأعضاء في الكنيست ورؤوساء المنظّمات الإسرائيليّة في الخارج.

19) أنظر: موقع قناة المنار، وأيضاً: www.reuters.com

20).wikipedia.org

21)waterinmajorca.wordpress.com/201002/12//wikileaks-and-lebanon

22) mwcnews.net

23) أنظر: الكلمة المتلفزة لأمين عام حزب الله السيّد حسن نصر الله بتاريخ 2011/7/3، وقد عرض فيها لوثيقة شحن حواسيب لجنة التحقيق الدوليّة عبر فلسطين المحتلة.

24) أنظر: ليلى نقولا الرحباني، م. س. بتصرّف.

25) أنظر: ليلى نقولا الرحباني، م. س. بتصرّف.

26) رعد، جريصاتي، المؤتمر الصحفي حول تسييس المحكمة الخاصّة بلبنان، 2010/12/7.

27) رعد، جريصاتي، م. س.
28) رعد، جريصاتي، م.س. بتصرّف.
29) رعد، جريصاتي، م. س.
30) رعد، جريصاتي، م. س.
31) رعد، جريصاتي، م. س.
32) أنظر: رعد، جريصاتي، م. س. بتصرّف.
33) رعد، جريصاتي، م. س.
34) أنظر: رعد، جريصاتي، م. س. بتصرّف.
35) أنظر: هيلدا المعدراني، الانتقاد، 2010/10/5. بتصرّف.
36) أنظر: هيلدا المعدراني، م. س.
37) أنظر: جريدة الحياة، 2009/3/1.
38) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
39) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
40) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
41) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
42) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
43) أنظر: عمر نشّابة، جريدة الأخبار، 2007/7/16.
44) أنظر: عمر نشّابة، جريدة الأخبار، 2007/7/16.
45) أنظر: عمر نشّابة، جريدة الأخبار، م. س.
46) أنظر: جريدة الحياة، 2009/3/1.
47) أنظر: جريدة الحياة، م. س.
48) أنظر: موقع المستقبل، 2011/1/18.
49) أنظر: موقع المستقبل، م. س.
50) أنظر: إبراهيم الأمين، الأخبار، 2011/7/4. بتصرّف.
51) أنظر: السفير 2011/7/8. بتصرّف.

الفصل السابع

فضيحة شهود الزّور .. وسقوط دليل الاتصالات

الشهود الزّور

لم يعد يخفى على أحد أنّ قضيّة «شهود الـزور» باتت القضيّة المحوريّة في الاصطفاف السياسي في لبنان. ولهذه القضيّة -كما كل القضايا اللبنانيّة- لها أبطال، وهذا ما أكّده مصدر فرنسي واسع الاطلاع أنّه تمّ تحديد محوريّة مروان حمادة وعبره حُدّدت الجهات والأشخاص المتوّرطين بتلفيق شهود الـزّور لمتابعة التحقيق باتجاه اتهام سوريا والضباط الأربعة في لبنان، فما هي حقيقة وجود الشهود الزّور؟، ومن هم هؤلاء الشهود؟، ومن وراءهم..؟؟.[1]

«**يقول (آلان كورفيس) العقيد الركن السابق في الجيش الفرنسي: إنّ شيراك كان يتعامل في قضيّة الحريري من مبدأ الحفاظ على محفظته.. وهذا ما جعله يتبنّى كل المشاريع والخطط التي عملت عليها قوى الرابع عشر من آذار بتوجيهات من بندر بن سلطان.. كذلك كان استقبال محمد زهير الصدِّيق وتأمين كامل الحماية والرعاية له وللحاشية التي اخترعته وتبنته من ضمن هذا المفهوم الشيراكي.**»[2] فمَن هو محمد زهير الصدِّيق؟؟ الذي قُدّم في تقرير ميليس على أساس أنّه ضابط في الجيش السوري.

اسمه محمد زهير الصدِّيق، سوري الجنسيّة، وقد «**أجرى موقع (إيلاف) مقابلة صحفيّة مع الصدِّيق، لُقّب خلالها بالشاهد الملك، الرائد محمد زهير الصدِّيق**» اتهم في المقابلة الرئيس لحود وسوريا والضباط الأربعة بقتل الحريري معلناً امتلاكه لتسجيلات تُثبت هذا الاتهام.[3] «**ويبقى السؤال الكبير أين هي تلك التسجيلات التي تتغيّر مع تغير وجهة الاتجاهات**» وروّجت **الوسائل الإعلاميّة**

المناهضة لسوريا ولحزب الله لهذا الشاهد (الملك) ولشهادته. المحليّة منها و العربيّة والعالميّة.»[4]

ويقول (آلان بللغريني) القائد السابق لقوات اليونيفيل في جنوب لبنان حول هذا الاتهام «**إنّ الحديث عن إجماع الضباط الأربعة على عمليّة اغتيال الحريري ضرب من المستحيل**»، ويقول آلان كورفيس «**إنّ اجتماع جنراليّن على عمليّة اغتيال كبيرة كتلك.. ضرب من المستحيل**»، وقد عملت الحملات الإعلاميّة على محورين: الأوّل عبر إظهار الصدِّيق كشاهد من وقت لآخر (جريدة السياسة الكويتيّة، قناة العربيّة...) والثاني عبر إظهار عبد الحليم خدام وهو يُحلل سياسيّاً ويُؤكد قرب سقوط النظام في سوريا (قناة العربية..) «**وقد شكلت بعض جماعات المعارضة السوريّة حكومات انتقاليّة من باريس..**»[5]

«**غادر محمد زهير الصدِّيق لبنان على متن الطائرة الخاصّة التابعة لسعد الحريري متوجّهاً إلى السعوديّة.. غير أنّ العائلة المالكة السعوديّة التي أدخلت نفسها في حرب مفتوحة لإسقاط الرئيس السوري بشّار الأسد لم تكن تتحمل وجود رجل مثل زهير الصدِّيق فوق أراضيها، تمّ الاتفاق مع صديق آل الحريري.. (شيراك) على انتقال الصدِّيق إلى فرنسا..**»[6]

«**وبحسب مصادر أمنيّة ونيابيّة فرنسيّة، قام رجال مكافحة التجسّس الفرنسي باقتياد الصدِّيق إلى (ماربيا) في إسبانيا لعرضه على رفعت الأسد، ومعرفة إذا كان هذا الرجل ضابطاً في الجيش العربي السوري، لكن رفعت الأسد وبعد أن عُرض عليه الصدِّيق، أخبر الفرنسيّين أنّ هذا الرجل ليس ضابطاً في الجيش السوري، ولا يعرف شيئاً عن تشكيلات هذا الجيش..**»، ومع ذلك «**أصرّ شيراك على استقبال الصدِّيق في فرنسا،.. وبالفعل تمّ إحضار الرجل من ماربيا إلى باريس على متن طائرة آل الحريري التي حطت في مطار (لوبورجيه) العسكري.**»[7]

«يقول أحد أفراد الحاشية التي تولّت أمر الصدِّيق: إنّ التوجيهات كانت تأتي من بيروت عبر مروان حمادة وسمير قصير وجبران تويني إلى فريق العمل في فرنسا وعلى رأسهم فارس خشّان..»[8]

«وكان جوني عبدو من الذين يصنِّعون الخطط الإعلاميّة للظهور الإعلامي لزهير الصدِّيق.»[9] طالبت السلطات اللبنانيّة عبر الرئيس (لحود) باسترداد الصدِّيق مع إعطاء ضمانات بعدم إعدامه، لكن فرنسا رفضت هذا الطلب، بل أبقته في فرنسا ووضعته في عهدة لجنة التحقيق الدوليّة. أمّا حمايته فكان يتولاها جهاز تابع لرئاسة الوزراء الفرنسيّة.

تغيّر وضع الصدِّيق (المُدلّل) في فرنسا مع خروج شيراك من الحكم، وصار يتملّل من الشُّح المادي، ويهدّد من وقت لآخر بعقد مؤتمر صحافي يوضح فيه حقيقة مواقفه.. والسؤال هنا، «**ما هي الأمور التي أراد الصدِّيق إيضاحها والمتعلّقة بمواقفه وشهادته؟**» وما الذي دفعه إلى توضيحها، «**لقد وُعد بالملايين في حسابات مصرفيّة، ولم يحصل إلاّ على مصروف شهري زهيد، لأنّ الجهة التي وعدته بالمال، تعلم أنّ أي مبلغ ضخم تضعه على حساب يخص الصدِّيق سينسف المحكمة من أساسها إذا كُشف عنه**»، وبالمقابل «**يعلم الصدِّيق أنّه فور تقديم شهادته أمام المحكمة سينتهي مفعول أهميته.**»[10]

انتقل الصدِّيق من فرنسا إلى المغرب «**مستخدماً جواز سفر تشيكي رقمه** (3664380) **يحمل صورته الشمسيّة واسم (سامي السيّد)**»، «**وبعد أربعة أيام، غادر المغرب قاصداً الإمارات..**»[11]، «**حينذاك أكّدت السلطات الفرنسيّة مغادرته الأراضي الفرنسيّة من دون أن تكشف الوجهة..**» «**من أبو ظبي انتقل الصدِّيق إلى إمارة الشارقة.. وعاد إلى ممارسة خبرته في مجال النصب والاحتيال..**»[12]

ولكن المريب في الأمر أن يسعى بلمار شخصيّاً لرفع المذكرة الحمراء الصادرة عن الإنتربول الدولي لاعتقال محمد زهير الصدِّيق.

سعد الحريري[13] وفضيحة «حقيقة ليكس»

ما سنعرضه هنا هو فصل آخر من فضيحة تسريبات لجنة التحقيق الدوليّة، ولكنّه هذه المرة بالصوت والصورة.

فيما بعد تبيّن أنّ الشاهد الملك محمد زهير الصدِّيق كان على علاقة وثيقة بالرئيس سعد الحريري، وكشف برنامج «**حقيقة ليكس**» على قناة «**الجديد**» عن لقاء جمع زهير الصدِّيق وسعد الحريري ووسام الحسن وغيرهارد ليمان ومحقق دولي اسمه آندي، وقد تضمّن حواراً يشير بوضوح إلى معرفة عميقة بين الحريري والصدِّيق، مما اضطر الحريري إلى الادعاء بأنّه كان يحاول استدراج الصدِّيق إلى بيروت، ولكن نص الحوار يشير إلى عكس ذلك، ووضع أكثر من علامة استفهام حول دور الحريري وفريقه في تصنيع شهود الزّور، «**وفيما يلي مقتطفات من هذا الحوار**»(بعض العبارات باللهجة العامّية):[14]

«**سعد**: هلأ لا أنا، ولا أنت ولا مراد ولا جيرالد ولا آندي .. ولا واحد بكل لبنان ولا واحد بكل سوريا شاكك إنو هني عاملينها..

زهير: ما حدا شاكك؟

سعد: يعني هني اللي عاملينها. طيب نحنا عم نتعامل مع دول. هالدول العربيّة إذا ما بتجبلها دليل قاطع إنو النظام السوري بكذا وكذا وكذا وبدليل كذا وكذا إنو هم مشتركين، في عندهم مشكلة.. خليني كمّل .

زهير (يقاطع): قبل ما تكمل، في نقطة لحظة شوي، إذا بدّك تحكي هيدا الكلام، بدك ترد عليهم بالذي أساؤوا فيه إليّ .. هاي أوّل شي بالنسبة للدول العربية، قبل الأجنبية .

زهير: ما بعرف. ما بدي أحكي كلمة إلا أنا كون مسؤول عنها، وسام لأنّه بدها تصير مواجهة، بدي واجه ناس أنا، ما بدي أحكي كلمة يقول لي هيدي إي متى.

سعد: إي متى بدك تجيب 1 و2 و3 ؟

زهير: من اللي هلأ عم بيساوي التفجيرات في لبنان. أنا بجيبهم .. أنا بجيبهم وبجيب أبوهم. شغلتي هاي، هاي شغلتي، أنا اللي بجيبهم. (يتابع توجيه كلامه لسعد) التليفون اللي دقيتلك ياه إنو رح يبعتوا عشرين واحد. التليفون اللي قلتلك ياه انو بدها تبلش التفجيرات، صارت ؟ وعم تشوفها ولسّه. دقيتلك تيلفون أوّل مبارح بالليل بتتذكر، شفت المكالمة؟ دقيتلك أوّل مبارح بالليل (يؤكد).

سعد: إمم.

زهير: ما رديت علي، دقيتلك مرة ثانية، قلت يمكن نام يمكن الصبح بيدقلي، لأقول لك إنو في عبوة بدها تروح على أل بي سي، طلعت بمي (الشدياق) راحت مي. في عندي ناس أنا قلتلك لهلأ ..

سعد: أنت عادة بدك تحكيني بتبعلتي ماسيج (رسالة).

زهير : وقت الضرورة؟ مني عرفان شلون أبعت الماسيج، عم أكتب لك «**أنا**» أحياناً.

سعد: إيه، بس عم بعرف إنو أنت.

زهير: دقيتلك يومها أكتر من مرة، رنيت رنيت رنيت، ما رديت. تاني شغلة أنت رئيس كتلة المستقبل، دريت أنت إنو نبيه برّي نزل على سوريا وهو بإسبانيا؟

سعد: هو ما كان بإسبانيا.

زهير: لأ، راح على إسبانيا. ودريت أنت إنو نزل على سوريا ؟ وقبل ما يجي على لبنان بأربعة أيام حصراً؟ وقابل حسن نصر الله مع بشّار الأسد لمدة ساعة ونص؟ وتأكد من هل المعلومة .

زهير: (يخاطب الحريري) قبل ما تروح ترجملو كلمة، قل له أن زهير ما رح يخليكن تكونوا للعالم نظرة، لا ، قل له (لليمان) أنّ الحقيقة عنده (للصدِّيق) وبإذن الله كلها كاملة رح تكون، يعني ما في مجال.

سعد: (يترجم مضمون كلمة زهير بالإنكليزية، ثم يضحكون).

زهير: قبل ما تروح فهمني شغلة بس قبل ما تروح، هلأ نحنا وين بدنا نروح، عالبيت ما .. أنا إذا بدي أنزل على لبنان، مرتي (زوجتي) وين بتضل؟ هون؟ لأ، يا بالسعودية، يا أمّا أخوها من لبنان بيجي ..

سعد: بن جيبو لهون خلص.

زهير: أنا إذا بدي انزل على لبنان، زوجتي وين رح بتضل، هون لا، إمّا بالسعودية أو يأتي إليها أخوها من لبنان.

سعد: (يتحضر للمغادرة).

زهير: مستعجل شيخ سعد؟ (بصوت مرتفع).

سعد: أنا عندي اجتماعات.

زهير: عندك اجتماعات، بدي منك تنزلني أقعد سبعة أيام بتصرّف هالزلمي (ليمان) وهو بتصرفي. نفذلي إياها 7 أيام حتى أجبلك واحد واثنين وأسلمك خلية كاملة تعمل على الأرض.

وسام: ما في مشكلة.

وسام الحسن: خليني أقول لك، شو بتعرف عن دور الأحباش بالموضوع، غير موضوع أبو عدس، كان لهم شي دور معين؟

زهير: بشو؟

وسام: ما بعرف، على مسرح الجريمة ..

زهير: بموضوع الحريري، بعرف أنو هني اللي أمنوا أبو عدس. بموضوع الحريري.

وسام: (يترجم بالإنكليزية).

زهير: أمّا بموضوع العيراني، الأحباش اللي قتلوه، رمزي عيراني هني اللي قتلوه.

وسام (يوصي المحقق): اكتبها على ورقة إنهم هم أمنوا أبو عدس.

زهير (يضحك ويخاطب المحقق): آندي تذكر أبو عدس وهيدول الأحباش.

وسام الحسن يشرح لزهير المطلوب منه في بيروت «**بشكل تلقين**».

وسام: أنت قلت في السابق إنك كنت في 4 الشهر (شباط) تركت سوريا ولم تعد إلى لبنان. الآن أنت قررت أو بالأحرى أبلغتنا إنو لا، إنو كنت موجود في لبنان كل الوقت حتى بعد 4 الشهر، وكنت على مسرح الجريمة في 14 الشهر (شباط).

وسام (يتابع): بشكل عام تقول لهم، تقول إنو أنا شو اللي حصل، كيف كنت وشو صار على مسرح الجريمة، بشكل عام، وبعدين ببيروت بترجع تعطي كل شي بالتفصيل .

زهير: وين ببيروت ؟

وسام: عندهم هني.

وسام يتفاوض مع زهير ليقول كل ما لديه أمام المحققين، وعندما ينتقل إلى لبنان.

وسام: (بصوت خافت) زهير، لازم تعطينا كل شي ..

زهير: ما بشوف سعيد ميرزا حتى يطلع القرار الإتهامي.

وسام: أنا بوعدك إذا بتعطيني كل شي ..

زهير: أنا مو خايف من سعيد ميرزا.

وسام: (يتشهد) أنا بوعدك إذا بتعطيني كل شي، ما بتشوف سعيد ميرزا ليطلع القرار الاتهامي، وحتى بعد القرار الإتهامي.»[15]

الشاهد إبراهيم ميشيل جرجوره:

سوري الجنسيّة.

أوقف لدى القضاء اللبناني بتهمة تضليل التحقيق.

ادّعى أنّ مروان حمادة «**وتحت الضغط والضرب طلب منه أن يُدلي باعترافات أمام لجنة التحقيق الدوليّة ومدّعي عام التمييز اللبناني (سعيد ميرزا) والسيدة بهيّة الحريري. كما لقنه شهادة تتمثل بأنّه كان مكلّفاً من قبل المخابرات السوريّة بمراقبة موكب الحريري قبيل عمليّة اغتياله.**»[16]

الشاهد هُسام هُسام[17]

سوري الجنسيّة عُرف «**بالشاهد المُقنّع الذي واجه اللواء جميل السيّد أمام المحققين الدوليّين**».. تمكن من الهرب إلى سوريا، وعرض هناك على شاشة التلفزة كيفيّة اعتقاله من السلطات اللبنانيّة، وكيفيّة تجنيده للإدلاء بالشهادات ضد سوريا والضباط الأربعة، بالترغيب تارة وبالترهيب تارات أخرى.[18]

وكان عرّابه في كل التفاصيل فارس خشّان. «**فقد كان الحريري الابن يُذكر هسام به دائماً، ويقول له إنّ فارس إلى جانبك، فاطلب منه ما تشاء، واسمع ونفذ كل ما يطلبه منك.**»[19]

الشاهد نزار نيوف

- سوري الجنسيّة، معارض للنظام في سوريا.. ينتمي إلى الطائفة العلويّة.
- سُجن في سوريا مدة تسع سنوات لمحاربته النظام «**يحمل غِلاً شخصيّاً على النظام السوري، وعلى بيت الأسد بالتحديد.**»[20]
- لم يحظَ سجين سياسي في سوريا باهتمام عالمي كالذي حظيّ به نزار نيوف، فحصل على جوائز عالميّة عديدة منها: جائزة (هولمت همت) من قبل رابطة القلم الأمريكيّة. جائزة منظّمة العفو الدوليّة. جائزة الريشة الذهبيّة من اتحاد الصحفيّين العالميّين. رافقته حملة إعلاميّة كبيرة سوّق من خلالها لمناهضة

سوريا وادّعى أنّه مصاب بالسرطان وبعطب في قدمه يضطر معه إلى الاستناد على عُكاز، وبأنّ السلطات السوريّة أهملت معالجته في السجن.

- أُطلق سراحه في العام 2003 بعد أن تولّت جريدة «النهار» اللبنانيّة قيادة الحملة الإعلاميّة التي أدّت إلى ذلك.
- مرّر تقريراً إلى جريدة «**السياسة**» الكويتيّة يتهم فيها اللواء آصف شوكت والعقيد ماهر الأسد باغتيال الحريري.
- له رمزيّة خاصّة بالإضافة إلى أنّه معارض للنظام وسجين سياسي سابق وينتمي إلى الطائفة العلويّة، هو «... مشهود له بين كل من خبره أنّه لا يهتم كثيراً بالمال..»[21] ، ممّا يمنحه مصداقيّة أكبر. تولّت منظّمة مراسلون بلا حدود تغطية تكاليف الفحوصات الطبيّة التي أُجريت له في باريس والتي أظهرت سلامة قدمه وخلو جسمه من السرطان.
- تواصل معه جبران تويني وسمير قصير وبيار عطا الله مراسل النهار السابق في باريس، وكل هذه الاتصالات التي كان محورها الصدِّيق والضباط الأربعة.. حدثت «**قبل تعيين ميليس ووصوله إلى بيروت بشهرين على الأقل، وهذا ما يُعيدنا إلى مربع تحضير الشهود قبل مدة طويلة من عمليّة اغتيال الحريري، ضمن خطة منظّمة لإسقاط سوريا.**»[22]
- خضع للتحقيق من قبل لجنة التحقيق الدوليّة والسفارة الأمريكيّة في باريس والأمن الفرنسي.
- كتب تقريراً عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، إدّعى فيه «**أنّها أُرسلت إلى سوريا.**»[23] ثم أوردت صحيفة «**هآرتس**» الإسرائيليّة تقريراً كاملاً حول الأسلحة العراقيّة استناداً إلى تقرير (نيوف).
- مواقفه كانت متقلبة اتجاه الصدِّيق، فقد أرسل تقريراً إلى لجنة التحقيق الدوليّة يُكذّب فيها الصدِّيق ويدحض شهادته. (موجودة مع الوثائق في آخر

كتاب). ثم هو من لقَّن أحمد الجار الله ما كتبه في صحيفته «**السياسة**» الكويتيّة حول أهميّة شهادة الصدِّيق.. و«إنّ العارفين بخفايا الموضوع قالوا لي إنّ نزار نيوف في موضوع المحكمة الدوليّة كان يقع تحت ضغوط كثيرة. وقد «دأب نزار نيوف منذ سنتين على مهاجمة 14 آذار عبر كلام قوي عن عمالتهم وكذبهم وخداعهم.. استمر هذا النشاط المغطى بأموال باهظة في باريس حتى مطلع العام 2007، حين رشّح الحزب الديغولي ساركوزي للانتخابات الرئاسيّة، مما أدى إلى إضعاف نفوذ آل الحريري، وإلى تراجع وضع الصدِّيق وغيره من الفريق المُفبرَك والمُفبرِك. وهذا «**ما سبب ضياعاً في أداء فريق العمل.. كانت أولى نتائجه تخلِّي المولين للصدِّيق عن الدفع وسحب القوة الخاصّة بحمايته...** »، وتراجع ربيع دمشق وربيع بيروت، الذي انهار تماماً في ربيع 2008، و«**لم يخرج أحد من الحاشية بصيد ثمين، جميعهم يشكون قلة الموارد وغياب السند... بدأت المكافآت بثلاثة آلاف يورو، ووصلت في آواخر أيام العزّ إلى 1500 شهرياً..**»[24]

«**والقصر الذي كان في بداية الأمر محط الطامحين والطامعين، والذي تحوّل في فترة معينة إلى استديو بث مباشر على مدار الساعة للفضائيّات العربيّة، أصبح خالياً... وساكنه يعيش الوحدة.. وهو في أرذل العمر، لا خليل له إلاّ النظر إلى تسجيلات يُعلن سقوط الدكتاتوريّة، وانتخابه رئيساً للجمهوريّة خلال شهور قليلة. وانفرط عقد هذا الفريق كلياً على وقع أقدام شيراك وهي تهبط سلالم قصر الإليزيه إلى غير رجعة.**»[25]

سقوط القيمة الثبوتيّة لدليل الاتصالات

تحدث الكثير من التسريبات عن أنّ التحقيق الدولي اعتمد على دليل الاتصالات والروابط الهاتفيّة المتعلّقة بتزامنات في المكان بين هواتف مشتبهة بارتكاب الاعتداء وهواتف أخرى تعود لأفراد محددين.

وقد أكّدت بعض الأوساط الدوليّة هذا الأمر، لا بل أضافت عليه أنّ دليل الاتصالات هو عمدة الاتهام المرتقب للمدّعي العام حيث لا يوجد لديه شهود مباشرون.

وهذا يُفسر إصرار أقطاب المحكمة على التنظير للأدلّة الظرفيّة والتي يُعتبر دليل الاتصالات إحداها، بل أهمها.

إنّ الأدلّة الظرفيّة تقع في أدنى مراتب الإثبات، ذلك أنّها عُرضة للخطأ أو الزّور، وهي لا تصلح دليلاً ثبوتيّاً قاطعاً، ويمكن دحضها بجميع وسائل الإثبات.

وبالتالي لا يمكن على الإطلاق الركون إلى مثل هذه الأدلّة الظرفيّة، عند اعتماد أعلى معايير العدالة الدوليّة الجنائيّة، حتى في مرحلة التحقيق الجنائي.

ولذلك فإنّ دليل الاتصالات هو دليل ظرفي بامتياز، وقد أثبت الخبراء في مجال الاتصالات وجود عدد من الطرق التي تُتيح التلاعب في الداتا، واختلاق وفبركة اتصالات وهميّة، ومن أماكن جغرافيّة مختلفة. وعليه فإنّ دليل الإتصالات، الذي بات واضحاً أنّ فريق المدّعي العام قد بنى تحقيقه وربّما اتهامه عليه، هو دليل غير صالح من الناحيّة القانونيّة انطلاقاً من أنّ عدم الثبوت اليقيني للواقعة التي يستنبط منها القاضي القرينة يعني عدم صلاحيتها كمصدر للاستنباط.

فضيحة التنصّت

كشف وزير الاتصالات اللبناني شربل نحاس عن «**عدوان إسرائيلي (جديد) على قطاع الاتصالات في لبنان عبر اختراق شبكات الاتصالات الموجودة فيه، وأضاف الوزير في مؤتمر صحافي في العاصمة بيروت أنّ فريقاً تابعاً لوزارته قام بأعمال ميدانيّة سمحت بجمع معلومات مفصّلة عن الاختراقات الإسرائيليّة لشبكات الاتصالات اللبنانيّة.**»[26]

وقال نحاس إنّ الفريق المذكور استند إلى معلومات متواترة لدي الجهات المُشغِّلة

للشبكات اللبنانيّة، وبات لديها أدلّة «**مثبتة وأكيدة ومداها واسع جداً.**»

وشرح المدير التنفيذي بالإنابة ورئيس وحدة تقنيّات الاتصالات للهيئة المنظّمة للاتصالات في لبنان عماد يوسف حب الله، الذي ترأس فريق التحقيق في الاختراقات الإسرائيليّة، فأوضح أنّ «**إسرائيل**» نشرت على طول حدودها مع لبنان أبراجاً في أكثر من عشرين موقعاً مجهّزة بأحدث أجهزة التجسّس والاتصالات.

وأضاف حب الله أنّ شبكات الاتصال الإسرائيليّة تمتد أيضاً في الأراضي اللبنانيّة، وأنّ الاحتلال الإسرائيلي تمكن من الولوج إلى شبكات الاتصالات اللبنانيّة بعدة طرق، منها الشبكة الافتراضيّة أو عبر تقنيّة «GPRS[27]»، أو عبر زرع بعض المعدات وإدخال أخرى في الشبكات اللبنانيّة.

وقال إنّ «**العدو الإسرائيلي**» استنسخ شرائح هاتف لبنانيّة، وفك قبل عام 2004 شفرات عديدة لهويات كثير من المشتركين، وتمكّن أيضاً من تعطيل بعض أجزاء شبكة الاتصالات، وتنصّت على الشبكات وجمع المعلومات عن أشخاص يريد ملاحقتهم.

وأشار حب الله إلى أنّ التحكم الإسرائيلي في شبكات الاتصالات اللبنانيّة مكن الإسرائيليّين من تحديد مواقع الأشخاص الذين يريدون استهدافهم، كما مكنهم من قدرة على التعطيل والتنصّت إلى درجة اختلاق اتصالات ورسائل، وتغيير مسارات واختلاق معلومات وتبديل في أخرى وإلغاء معلومات أخرى.

وأكد أنّ هناك أبراجاً ومراكز مراقبة إسرائيليّة موجّهة باتجاه الأراضي اللبنانيّة، وتقوم بالتنصّت والاختراق والتحكم في شبكات الاتصالات، معتبراً أنّ ذلك خرق لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات، وأضاف أنّ بعض هذه المراكز الإسرائيليّة خصّصت لرصد كل التحركات في لبنان، وأنّ بعضها يغطي مساحة قطرها 10 كيلومترات، وبعضها يغطي كامل جنوب لبنان والبقاع وجبل لبنان.

قرار دولي

ودان الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي عقد اجتماعاته في المكسيك نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2010، القرصنة الإسرائيليّة على شبكة الاتصالات اللبنانيّة، وقد قدمت مجموعة الدول العربيّة - التي ترأسها الإمارات- مشروع القرار، وحظيّ بدعم مستمر بين الدول العربيّة جميعاً، ومنها سوريا والسعوديّة والجزائر، وأيضاً تركيا وإيران وجنوب أفريقيا وفنزويلا.

استراتيجيّة المواجهة

ومن خلال ما تقدم فإنّ «**إسرائيل**» بدأت منذ زمن بزرع عملائها للتنصّت على الخطوط السلكيّة، واستعملت في البداية بعض أجهزة التسجيل البدائيّة، إلاّ أنّه ونتيجة التطوّر التكنولوجي، وجدت نفسها مضطرة إلى تطوير أجهزتها، للتنصّت على مئات آلاف المكالمات والرسائل الخلويّة وحفظ المعلومات لأشهر أو لسنوات.

وبرأي الخبير المتخصّص في شؤون الاتصالات رياض بحسون «**فإنّ أي شبكة اتصالات تتعرّض لاحتمال هجمات، والتي قد تكون تجاريّة، اقتصاديّة، أو استخباراتيّة. وهذه الأخيرة، ليست بالضرورة أجنبيّة، فيمكن أن تكون عربيّة. وإذا كان التجسّس يقع عادة ما بين عدو وآخر، فهو قد يحصل أيضاً ما بين أشقاء، فحتى في أمريكا، يمكن أن يحصل خرق، تماماً كما «إسرائيل» التي تتجسّس مثلاً على اليونان.**»[28]

إلاّ أنّ بحسون وهو عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات، يسجل مفارقة مهمة، وهي أنّ ما حدث في لبنان، لم يشهده أي بلد آخر. يكشف أنّ «**الخطر الذي حصل تمثل ببناء شبكات على أراض لبنانية، ومن دون علم الدولة. وما اكتشف في الباروك وصنين هو امتداد لبعض هذه الشبكات**»، ويفيد بأنّ «**مواطناً آتياً من**

زحلة تحوّل هاتفه دولياً (رومينغ) ROAMING على محطة في صنين تتلقى شبكات إسرائيليّة، وهذا ما لم يحصل في أي بلد في العالم، إلاّ في لبنان.»[29]

ويشير بحسون إلى أنّ «إسرائيل تجهد لتحديد الأمكنة والتنصّت على المكالمات الهاتفيّة، وحتى متابعة الجولات. والغريب أنّه كلما شهدنا تقدماً تكنولوجيّاً كلما توسع هامش الاختراق، وتطلّب الأمر حماية أكبر. اليوم، وصل حجم الاختراق الإسرائيلي إلى حده الأقصى، وتكفي الإشارة إلى أنّ «**إسرائيل**» ومنذ عام 1998، تعتبر من أكثر الدول المتقدمة في قطاع الاتصالات، وليس فقط داخل أراضيها، لندرك حجم الأخطار، وهذا ما يبرر القرار الذي صدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في إدانة الخروق الإسرائيليّة، واعتباره تهديداً واضحاً لسيادة البلد.

ويعود بحسون إلى عام 1995 ليوضح أنّه «بعد مرحلة إعادة الإعمار في لبنان، لاسيما مع إنشاء شبكة الاتصالات الثابتة (أوجيرو) وشبكتيّ الخلوي وشبكة الانترنت، باشرت «**إسرائيل**» زرع العملاء والجواسيس. ومع الانسحاب من لبنان في أيار عام 2000، فقدت «إسرائيل» عدداً منهم، فكان لا بد من تطوير إستراتيجيتها. أمّا ما حصل بعد حرب تموز، فقد أبرزه تقرير فينوغراد، والذي يشير إلى أنّ «**إسرائيل**» عجزت عن تحديد أماكن إطلاق صواريخ المقاومة وخرق مخابئ كبار قادة حزب الله، مما شكل أمامها عائقاً، وتطلّب تطوير الاستراتيجيّة مجدداً، فكان أن شكل قطاع الاتصالات العنصر الأساسي فيها.

في المقابل، يتوقف بحسون عند مفارقة مهمة، وهي أنّ «**ما كشف في الباروك وصنين أخيراً، يظهر أنّ الأماكن قديمة فيما المعدات حديثة**»، من هنا يتوقع «**أن تحضر «إسرائيل» منذ الآن طاقماً جديداً ضمن إستراتيجيتها المقبلة.**»

أساليب الخرق

«المعروف أنّ «إسرائيل» باشرت منذ زمن تنفيذ استراتيجيتها، وكانت تعمد إلى تطويرها على مراحل، ولكن ما يهمّ اللبناني هو كيف يمكن خرق شبكات

الاتصالات وإلى أي حد يمكن أنّ «تتمدّد» هذه الاستباحة؟»[30]

ويشرح العميد المتقاعد محمد عطوي التقنيّات، فيفيد أنّ هناك أربع طرق لخرق شبكات الاتصالات.

أولاً: يمكن خرقها من ضمن الشبكة، أي عبر أجهزة الاتصالات والمقسّم وأجهزة الكومبيوتر ومن خلاله من داخل الشبكة.

ثانياً: الطريقة الثانية بواسطة الانترنت أي عبر جهاز الكومبيوتر الذي يخدم الشبكة عبر الولوج إليه عن طريق استخدام كلمة المرور واسم المستخدم والاستفادة من المعلومات ضمن الأجهزة الالكترونيّة.

ثالثاً: طريقة ما يعرف بالشريحة الذكيّة في جهاز الاتصالات الخلوي، وفيها معلومات عائدة إلى المشترك، وهي خدمة متوفرة ويمكن الحصول عليها إذا سمح المشترك بذلك، فتكون قانونيّة. أمّا إذا تمت بلا موافقة المشترك، فتصبح احتيالاً ويعاقب عليها القانون.

رابعاً: زرع جهاز إضافي على جهاز مشترك ما، ولا يكون الزرع ماديّاً بل هو عن طريق تنزيل بعض البرامج على جهاز المشترك، فيصبح وكأنّ لديه خطّين مختلفيّن يصدران عن جهاز واحد، كما لو أنّ المشترك يملك خطيّن في جهاز واحد. هذه الطريقة احتياليّة بامتياز وغير شرعيّة. ببساطة إنّها عمليّة خرق لشبكة الاتصالات.

بحسب الهدف، تختار «**إسرائيل**» الطريقة، وإذا أرادت إيصال بعض المعلومات إلى المحكمة الدوليّة، تلجأ إلى فبركة ملف الاتصالات، وإذا أرادت اغتيال شخصيّة ما، تترصّده وتراقب خطوطه. كما لو أنّ "إسرائيل" أمام مائدة طعام مفتوحة، تختار ما يناسبها ساعة تشاء، إمّا مقبلات وإمّا أطباق أكثر دسماً، وفق الجهة التي تستهدفها.

وعندما نعرف أنّ ثمّة شركات إسرائيليّة متخصّصة في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات، تستطيع برمجة خطوط هاتفيّة رديفة، لا يعود الأمر يحتاج

إلى الكثير من الاستنتاج. ويقول عطوي إنّ «**إسرائيل**» لم تخرق الشبكة فقط في هذا المجال، بل في ما يسمّى بمركز التحكم والدعم، وهذا المركز يتصل بالشبكة كلها، ويمكن الدخول إلى بقية الأجهزة، أي الوصول إلى قاعدة جهاز بيان المشترك وجهاز إرسال الرسائل القصيرة، والجهاز العائد إلى حفظ المكالمة الهاتفيّة وغيرها.[31]

تغيير المسارات

و«**تستطيع «إسرائيل» وعبر اتصالها بالمقسّم الرئيس للشبكة الخلويّة، تغيير مسارات الشبكة كلها إلى داخل الأراضي المحتلة، والتحكم بها من طريق برامج تطبيقية يمكن تنزيلها على المقسّمات لتأمين ما يسمّى بالتغيير الآلي لمسارات الاتصالات، أي يمكنها تحويل الاتصالات من رسائل قصيرة، أو مكالمات خلويّة لمراقبتها والتحكم بها وفبركتها، وهذه الفبركة تعود إلى استحداث رسائل قصيرة أو مكالمات هاتفيّة بأصوات غير الأصوات الحقيقيّة، بهدف إيهام جهات معيّنة بأنّ هذه الداتا قد صدرت عن جهاز معين من أجل الإيقاع بصاحبه أمام الجهات المتخصّصة، وهذا الإمكان المتاح لإسرائيل هو ما دفع ببعض الخبراء إلى اعتبار داتا الاتصالات من الأدلّة الظرفيّة، أي غير المباشرة، والتي لا يمكن الاستناد عليها أمام محكمة دوليّة ولا أمام غيرها**».[32]

وسط كل ذلك، بات الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي مستباحاً، وبات في إمكان «**إسرائيل**» القيام بعمليّات تفجير بعد الحصول على المعلومات المطلوبة الكاملة، فتضع البلد أمام فتنة طائفيّة ومذهبيّة، وبات في إمكانها أيضاً التعرّض للمواطنين في حرياتهم الشخصيّة وخصوصياتهم، إذا تمكنت من دخول قاعدة البيانات وسياراتهم المسجّلة في دائرة الميكانيك، أو عبر النقابات والضمانات، وبالتالي كل البلد أصبح مكشوفاً.

هوامش الفصل السابع:

1) أنظر: حمادة، صناعة شهود الزّور. ص 131.
2) أنظر: حمادة، م. س. ص 170.
3) www.elaph.com 2006/04/Visited on. 23
4) جريدة السياسة الكويتية، 2010/07/31.
5) حمادة، م. س. ص 148-149.
6) حمادة، م. س. ص 149-150.
7) حمادة، م. س. ص 150-151.
8) حمادة، م. س. ص 153.
9) حمادة، م. س. ص 153-154.
10) حمادة، م. س. ص 191-192.
11) حمادة، م. س. ص 192.
12) حمادة، م. س. ص 194.
13) سننشر في آخر الكتاب (الوثائق) نص التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق الدوليّة مع سعد الحريري.
14) أنظر: موقع قناة الجديد، «**حقيقة ليكس**»، سعد الحريري.
15) أنظر: موقع قناة الجديد، «**حقيقة ليكس**»، م. س.
16) أنظر: حمادة، م. س. ص 139-140.
17) أو حسام حسام، عُرف بالإسميّن.
18) أنظر: حمادة، م. س. ص 135.
19) أنظر: التلفزيون السوري، 2005/11/30.
20) حمادة، م. س. ص 75-76.
21) أنظر: حمادة، م. س. ص 75-76. بتصرّف.
22) أنظر: حمادة، م. س. ص 76-77.
23) أنظر: نيوف، نزار، مقابلة مع صحيفة «**تليغراف**» الهولنديّة، 2004.
24) حمادة، م. س. ص 185.
25) أنظر: حمادة، م. س. ص 186-185.
26) جريدة السفير، 2010/11/24.
27) GENERAL PACKET RADIO SERVICE.
28) أنظر: التجسّس الإسرائيلي من منظار خبراء الاتصالات، منال شعيا، وكالة أخبار الشرق الأوسط.
29) أنظر: التجسّس الإسرائيلي من منظار خبراء الاتصالات، م. س.
30) أنظر: التجسّس الإسرائيلي من منظار خبراء الاتصالات، م. س.
31) أنظر: التجسّس الإسرائيلي من منظار خبراء الاتصالات، م. س. بتصرّف.
32) أنظر: التجسّس الإسرائيلي من منظار خبراء الاتصالات، م. س.

الفصل الثامن

تسييس المحكمة وثغرات التحقيق

ليمان يفضح ثغرات التحقيق

للمفارقة فإنّ ليمان هو نفسه الذي باع ذمته مقابل المال كما أثبتنا سابقاً، ولكنّه هنا يفضح ثغرات التحقيق، وذلك في لقاء عُقد في شهر كانون الثاني من عام 2006، طُلب إلى نائب الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة غيرهارد ليمان أن يكتب بنفسه رأيه في عمل لجنة التحقيق، وأن يجري تقويماً له. وتبيّن من الأوراق التي كتبها ليمان أنّ لديه عدداً غير قليل من الملاحظات على آليّة التحقيق، وهو أوردها تحت عنوان «**الثُّغَر**»، وقد كتب ذلك بينما كان لا يزال يتابع دوراً مركزياً في أعمال التحقيق الدولي في سياق الملاحظات أورد ليمان «**الثُّغَر الآتية**»:[1]

أولاً: إنّ المجتمع الدولي لم يراعِ حقيقة أنّ السلطات السياسيّة تقودها شخصيّات معادية للنظام السوري، وهذه الشخصيّات تدعم أيّ تحقيق موجّه ضد سوريا.

ثانياً: لقد تخطّت لجنة التحقيق صدور مذكرة التفاهم الموقّعة مع لبنان، وعملت اللجنة على توجيه التحقيق والتقدّم به، علماً بأنّه كان يفترض ترك هذا الأمر لكي تقوم به السلطات القضائيّة اللبنانيّة.

ثالثاً: لقد تولّى مكتب المدّعي العام اللبناني التحقيقات، بدلاً من قاضي التحقيق، وهذا أمر مخالف للقانون اللبناني أو الدولي، لأنّ الادعاء طرف في القضيّة، ويمكنه أن يقدم بعض الآراء، لكن ليس من حقه إدارة التحقيق. وأرى أنّ تخطّي الادعاء لصلاحياته وسلطاته يعدّ فشلاً في التحقيق من جانب لبنان، وهذا يحمّله عواقب قانونيّة أمام المحكمة الدوليّة.

رابعاً: لقد أخذت لجنة التحقيق في الاعتبار حصراً الشهود والمصادر الذين صوّبوا إفاداتهم باتجاه تورّط سوريا وتورّط الضباط الأربعة، وكانت هذه الإفادات تخدم بقوة المنحى الذي سيسير فيه التحقيق باتجاه اتهام سوريا.

خامساً: إنّ الشهود الأساسيّين الذين حضروا إلى التحقيق هم شخصيّات سياسيّة موالية للحريري، ومعادية لسوريا، كذلك فإنّ لجنة التحقيق أقامت حلفاً عريضاً مع الأطراف السياسيّة المعارضة لسوريا، بينما كان يفترض باللجنة إقامة علاقات مع جميع الأطراف.

سادساً: لقد أخذت لجنة التحقيق التسلسل الزمني للأحداث، بما يقود إلى اتجاه واحد وهو توريط النظام السوري. ولأنّ التحقيق توجّه منذ البداية باتجاه توريط سوريا، فإنّ اللجنة لم تأخذ بالاعتبار كل المفهوم السياسي في الدولة اللبنانيّة، وبطريقة ما أُهملت كل العلاقات وكل المعلومات المتوافرة من جانب القوى المعادية للحريري.

سابعاً: لتحقيق هدف إقناع الشعب اللبناني بعملها، اعتمدت اللجنة على التأثير السياسي بدلاً من الاعتماد على الأدلّة، ثم إنّ كل إجراءات عمل لجنة التحقيق، وكل التحقيقات، لم تخضع لأي مراقبة من جانب أي مسؤول لبناني، ولا من جانب أيّ سلطة دوليّة.

ثامناً: لقد أُوقِف مشتبه فيهم من دون أسباب أو أدلّة متعلّقة بالتحقيق في جريمة اغتيال الحريري. فعلى سبيل المثال، وفي ما خصّ اللواء علي الحاج، لم يكن لدينا أيّ دليل قوي أو مباشر يدل، ولو بالحد الأدنى، على معرفته أو تورّطه في عمليّة الاغتيال، ثم إنّ الشهادات الأساسيّة تُعدّ جوفاء، وقد أظهرت فحوص الحمض النووي السلبيّة كذب زهير الصدّيق، كذلك سقطت صدقيّة إفادة الكثير من الشهود الآخرين.

تاسعاً: لقد بدا واضحاً أنّ التعاون الذي قام مع اللجنة، من جانب مختلف أجهزة الاستخبارات الأجنبيّة، قد جرى على خلفيّة محاصرة النظام السوري وحسب، لكنّنا في لجنة التحقيق لم نأخذ هذا الأمر في الاعتبار.

بلمار والغرق في مستنقع «التّسييس»

«ومن خلال متابعة عمله لا يبدو أنّ المدّعي العام في المحكمة الخاصّة بلبنان دانيال بلمار يجري خلف العدالة، بقدر ما يجري وراء السياسة، فكلّ خطواته وتحرّكاته توحي بأنّ السياسة تديره مع التحقيق الذي يشرف عليه، وذلك بغضّ النظر عن وجود جيش جرّار من المحقّقين من مختلف الجنسيّات والشعوب والدول ضمن فريقه، فإنّ تحدّث، بانت ملامح سياسيّة في طيّات كلامه، مع أنّه بات في الفترة الأخيرة قليل الكلام، لعدم الحاجة السياسيّة إليه في تدعيم وجهة نظرها أو قراراتها في أمر ما، وإنْ طلب منه العمل قانونيّاً في مسألة ملفّ شهود الزّور والمفترين جنائيّاً، سلك درب المماطلة، وإلاّ فكيف يفسّر للرأي العام، أنّه لا يتعمّد تأخير بتّ هذا الملفّ، على الرغم من أهمّيته وإمكانيّة كشف قتلة الرئيس الحريري الحقيقيّين في ما لو تمّ الغوص عميقاً في بحر إفادات الزّور وأصحابها وشركائهم المعروفين مثل وضوح الشمس؟»[2]

فمنذ عام 2010 والقاضي بلمار يعزف على وتر التهرّب من مواجهة الحقيقة المرّة في ملفّ شهود الزّور الذين استمع إليهم هو أو فريق عمله مراراً، وفي مراحل مختلفة، سواء أيّام لجنة التحقيق وعملها، مهما تبدّلت شخصيّات المسؤولين فيها ومنهجيتهم في التحقيق وإدارة الملف، أو في مكتب المدّعي العام.

تارة كان بلمار لا يعترف بوجود شهود الزّور وفي مقدّمتهم كبيرهم الذي تعلّم فنون تضليل التحقيق بغطاء دولي كثيف، محمّد زهير الصدِّيق، وكان يقول« **إنّ هذا الأخير لا يتمتّع بالمصداقيّة التي تخوّله دخول مضمار البحث عن قتلة الرئيس الحريري، فيردّ عليه الأخير بشكل غير مباشر في إطلالاته الإعلاميّة التي تتخذ من شخصيته فقط،»** نافذة لإطلاق الكلام غير المسؤول، بأنّه يخضع لبرنامج حماية الشهود من دون أن يوضح من الذي أعطاه هذه الحصانة، ومن دون أن يؤكّد بلمار أو فريقه، أو أيّ مسؤول في المحكمة، صحّة هذا الادعاء الصدِّيقي أو يكذّبه ولو بطريقة دبلوماسيّة اعتاد بلمار ومسؤولون كثر في المحكمة على اعتمادها نهج حياة وسلوك.

ملف اللواء جميل السيّد

وطوراً كان يخرج بلمار بحجج واهية يدعي أنّها تمنعه من التساهل في تسليم اللواء الركن جميل السيّد الأدلّة المطلوبة على أشخاص تسبّبوا بزجّه في الاعتقال التعسفي ثلاث سنوات وثمانية أشهر، علماً أنّ ما ظهر من إفادات مسجّلة صوتيّاً على شاشات التلفزيونات عن التحقيق وبألسنة أصحابها الحقيقيّين، وفي وثائق «ويكيليكس» ولا سيّما كلام بلمار مع مسؤولين أمريكيّين في لبنان، يؤكّد أنّ هذه التسجيلات الخارجة من رحم التحقيق والمحكمة، بيعت بحفنة من الدولارات وبطرق ملتوية غير قانونيّة، فيما صاحب الحقّ في الحصول عليها، أيّ اللواء جميل السيّد، طرق أبواب المحكمة لنيلها بالطرق القانونيّة المشروعة، وليس بهدف استغلال إعلامي، بل لتحصيل حقّه في إيداعهم السجن ولكشف من يقف وراءهم، ومن جنّدهم، ومن موّلهم، ومن رعاهم، ومن لقّنهم، ومن حفّظهم الإفادات، وقدّم لهم الغطاء للبقاء بعيدين عن التوقيف والتحقيق والسجن.

ولكنّ في كلّ هذه الأوقات، كان بلمار يحرق المراحل في هذا الملفّ عبر اتباع التسويف أسلوباً لعدم كشف شهود الزّور وشركائهم، وفي الوقت نفسه، كان يخسر الكثير من رصيده وسمعته كقاضٍ دولي بنيت آمال كثيرة عليه، لسوق المجرمين الفعليّين إلى قفص الاتهام.

وهذا يؤكّد أنّ بلمار في رئاسة لجنة التحقيق الدوليّة، هو غيره بلمار في منصب المدّعي العام، وإنّ كانت الشخصيّة واحدة، وعملهما مشتركاً ومتمّماً للآخر.

«صحيح أنّ بلمار لم يعترض ضمن المهلة الزمنيّة القانونيّة المسموحة له، على الإفراج عن الضبّاط الأربعة من السجن في 29 نيسان 2009، مسلّماً ببراءتهم من كلّ التهم التي سيقت ضدّهم، إلاّ أنّه لم يستطع أن يفعل العكس، لأنّه على يقين تام، بأنّ الإفادات المعطاة ضدّ هؤلاء الضبّاط غير صحيحة ومفبركة، ولا يمكن التعويل عليها لإطالة أمد اعتقالهم التعسفي والمخالف للقانون ولحقوق

الإنسان، وبأنّه إنْ سعى وراء إبقائهم في السجن، فهو ملزم، وبحكم القانون، بتسليم القاضي فرانسين، إفادات شهود الزّور، لكي يُبنى على الشيء مقتضاه، ويتمكّن فرانسين من تدعيم رأيه، في ضرورة إبقائهم في زنازينهم، لأنّهم متورّطون.»[3]

ويكفي أن يورد فرانسين في قراره بشأن إطلاق سراح الضبّاط اعترافاً صريحاً من بلمار بوجود شهود تمّ بناءً على إفاداتهم توقيف هؤلاء الضبّاط في عهد الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة الألماني ديتليف ميليس، وبتغطية من القضاء اللبناني الذي التزم توصية غير قانونيّة ومن دون أن يحقّق مع أحد من هؤلاء الشهود، لكي يثبت أنّ بلمار يعرف ملياً بأنّ الإفادات الكاذبة الموجودة بحوزته كانت سبباً لحرف التحقيق عن وجهته الرئيسيّة، ولهدر سنوات من التحقيق وإيجاد المجرمين.

وبعد هذا كلّه، يبقى السؤال الأبرز:« **هل كان استعجال بلمار تسليم فرانسين قراريّن اتهاميّين بمضمون واحد في مدّة زمنيّة وجيزة بلغت أربعةً وخمسين يوماً بين 17 كانون الثاني** 2011 و11 آذار 2011، **محاولة منه لتعطيل أو تأخير إصدار الأخير القرار في دعوى اللواء الركن السيّد عليه حول ملفّات شهود الزّور، وعرقلة إحقاق العدالة؟.»**[4]

بلمار ينفي «التّسييس»

في 16 أيلول 2009 أكّد المدّعي العام للمحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان دانيال بلمار أنّه متفائل، وأنّ التحقيق يشهد تقدماً، مشيراً إلى أنّ قرار المحكمة بالإفراج عن الضباط الأربعة على خلفيّة اغتيال الرئيس رفيق الحريري «**جاء بناءً على عدم كفاية القرائن الموجّهة إليهم.»**[5]

وشدّد على بقاء سريّة التحقيقات للحفاظ على عنصر المفاجأة في وجه المجرمين الذين يتابعون الأمور عن كثب، ويرغبون في معرفة اقترابنا من الحقيقة، معرباً عن تفاؤله بحدوث تقدم في أعمال المحكمة.

وإذ هاجم «**الذين يتهمون المحكمة بأنّها مسيّسة من دون أن يقدموا أي براهين ودلائل على ذلك**»، لفت إلى أنّ هذه الشائعات انطلقت قبل تشكيل المحكمة بفترة طويلة، قائلاً: «**اعتدت على سماعها منذ كنت مفوّضاً، أمّا ردي على من يدعون بأنّ المحكمة مسيّسة فهو أين بينتكم على ذلك؟ لأن جُلَّ ما أسمعه حتى الآن هو شائعات خالية من الحقائق.**»

وعن الانتقادات التي وُجّهت إلى فريق العمل في المحكمة، قال: «**الموظفون الذين تمّ اختيارهم للعمل في هذه المحكمة لا يُعلى عليهم أبداً، كما أنّهم يتمتعون بقدرات احترافيّة غير عادية، وتمّ توظيفهم بناء على اختبارات تنافسيّة وصعبة، وأنا راضٍ تماماً عن الجهود التي نبذلها معاً من أجل هذه القضيّة، كما أنّني على يقينٍ من أنّها (المحكمة) سوف تصل بنا إلى النتائج المرجوة.**»

وهكذا نرى كم كانت تحقيقات السيّد بلمار سريّة، من «**دير شبيغل**» وأخواتها إلى أشكنازي وإخوانه..!

فضيحة ليمان

لكن نفي التّسييس ذهب أدراج الرياح في شهر كانون الأول2011 ، حيث كشف الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله أنّ غيرهارد ليمان، نائب الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة، باعَ وثائق من التحقيقات في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأنّه طلب مبلغ مليون دولار مقابل كامل مستندات التحقيق. كيف باعَ ليمان وثائقه؟ وما هي المعلومات التي أفصح عنها؟ في ما يأتي جزء من قصة المحقق الألماني في سهراته البيروتيّة كما بُثَّ بالصورة.

منذ نهاية عام 2005، أظهر نائب رئيس لجنة التحقيق الدوليّة في حينه، الألماني غيرهارد ليمان، ميلاً نحو تحقيق غايات خاصّة من خلال استغلال موقعه. كان يتردّد إلى أصدقاء لبنانيّين كرّر أمامهم أنّه يريد «**العمل للحصول على مبلغ معين من المال، ولو على عدة دفعات.**» وقال صراحة: لديّ ثلاثة أولاد أحدهم في

الجامعة، ولديّ مصاريف كثيرة، وأنا بحاجة إلى مبالغ أبدأ بها أعمالاً خاصة. يجب أن أخرج من هنا بمبلغ من المال، أعود به إلى منزلي.»[6]

في تلك الفترة، توثقت علاقات ليمان مع أشخاص لبنانيّين، وعقد معهم سلسلة من اللقاءات قدم خلالها معلومات ووثائق سريّة عن تفاصيل التحقيقات الدوليّة، وذلك مقابل مبالغ ماليّة. وكانت اللقاءات تُعقد في أماكن عامة، وفي بعض الحالات كانت تحصل في منتجعات، وكانت تتخلل هذه اللقاءات ولائم وحفلات وفي بعض اللقاءات، صرّح ليمان بتفاصيل كثيرة عن مجريات التحقيق، ومن ثم أدلى بعد وصول القاضي البلجيكي سيرج براميرتس بمعلومات، وما عدّه تقويماً لعمل الأخير وفريقه.

ليلة جونية

وفي مرحلة من اللقاءات، رُتّبَ «**لقاء ترفيهي**» في أحد منتجعات جونية، حضره ليمان، وحضره أشخاص من لبنان. وكانت واجهة اللقاء هي تمضية سهرة بحضور عدد من النساء. وخلال اللقاء، أحضر ليمان معه رزمة وثائق تتضمن إفادات معظم الشهود، ومعطيات تتعلّق بالتحقيق، وقد سلّمها إلى الأشخاص الذين دعوه إلى تمضية السهرة. وأخذ في المقابل مبلغاً من المال قدّر بنحو 40 ألف دولار أمريكي فقط.[7]

ليمان الذي كان يثق بالأشخاص الذين تواصلوا معه، لم يكن يعرف أنّ الغرفة التي جرت فيها عمليّة تبادل الوثائق والأموال تحوي في إحدى نقاطها كاميرا ثُبّتت لتسجيل جميع الوقائع.

وحتى اليوم، يحظى ليمان بحصانة دوليّة تمنع ملاحقته. وفي بلاده (ألمانيا)، قدّمت نائبة في مجلس النواب عن أحد الأحزاب اليساريّة سؤاليّن رسميّين إلى الحكومة عن عمل كل من ليمان ورئيسه ديتليف

ميليس في لبنان والفيليبين، إلاّ أنّ الحكومة الألمانيّة رفضت التجاوب معها. وكان المواطن الألماني اللبناني الأصل، خالد المصري، قد اتهم ليمان بتعذيبه في أحد السجون السريّة التابعة للاستخبارات الأمريكيّة في أفغانستان، من دون أن يلاحَق ليمان وفقاً لهذه التُهم.

الحريري والمساومة على المحكمة

ولعل إحدى أهم الدلائل على تسييس المحكمة الدوليّة تكشفت عندما وضعها رئيس الحكومة اللبنانيّة السابق سعد الحريري في بازار المساومة، ففي 2011/1/21 حبس اللبنانيّون أنفاسهم ترقباً لما سترسو عليه / لعبة حافة الهاوية التي تجري على ساحة استشارات التكليف الحكومي. [8] ولعل الفرصة الزمنيّة الفاصلة عن موعد انتهاء الاستشارات النيابيّة المُلّزمة، كانت الأطول في عمر الصراع السياسي المفتوح منذ نحو ست سنوات.

ويُسجّل للأمريكيّين أنّهم نجحوا بالضغط والترهيب، بإسقاط التفاهم السوري ـ السعودي أوّلاً، وبمنع رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري من وضع توقيعه النهائي على ورقة البنود الـ 11 التي كان قد تمّ التفاهم عليها بين دمشق والرياض، ثانياً، قبل تسليم المدّعي العام في المحكمة الدوليّة القاضي دانيال بلمار قراره الاتهامي إلى قاضي الإجراءات التمهيديّة دانيال فرانسين. ويُسجّل لهم أيضاً أنّهم دفعوا رئيس حكومة تصريف الأعمال، عندما نقض التفاهم الأول، إلى تفخيخ المبادرة السعوديّة ـ السوريّة، عندما سلّم الجانبين القطري والتركي ورقة ـ فضيحة، «**شَهَرها**»، رئيس «**اللقاء الديمقراطي**» النائب وليد جنبلاط في مؤتمره الصحافي التاريخي، في 2011/1/21، بوجّه عشرات العدسات الصحافيّة، من دارته في كليمنصو، قبل أن يودع نسخة منها مذيّلة بتوقيع الحريري، في عهدة الأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصر الله، في لقاء جمعهما، وكان الثاني بينهما، خلال أسبوع تقريباً.

ورقة الحريري

وجاء في نصّ الورقة التي أبرزها جنبلاط في مؤتمره الصحافي الآتي:

المطالب التي تقدم بها دولة الرئيس الحريري:

الشق الأوّل:

- سحب ملف شهود الزّور.
- سحب الاستنابات القضائيّة السوريّة.
- تعهد الضباط الأربعة (جميل السيّد وعلي الحاج ومصطفى حمدان وريمون عازار) الذين أطلقوا بألا يتابعوا الموضوع لا في لبنان ولا خارجه.
- عدم المس أو التهجم على فريق الرئيس الحريري (سعيد) ميرزا – (أشرف) ريفي. (وسام) الحسن...
- المواكبة الإيجابية لكل خطوات (أي خطوات الحريري).

الشق السياسي:

- سحب السلاح الفلسطيني من خارج المخيّمات (الناعمة وقوسايا وينطا وحلوى ودير العشائر الخ...).
- تحويل فرع المعلومات إلى شعبة.
- تغيير نظام التصويت في مجلس قيادة الأمن الداخلي (النصف + واحداً بدل الثلثين كما هو معمول به حالياً.
- إرسال الـ69 مشروع قانون المقرة في حكومة الرئيس (فؤاد) السنيورة إلى مجلس النواب من دون تمريرها عبر حكومة الرئيس الحريري.
- تثبيت اتفاق الطائف.
- معالجة البؤر الأمنيّة.

المقابل (أي ما تعهد سعد الحريري به في ورقته:

- إعلان إلغاء بروتوكول التعاون مع المحكمة الدوليّة.

- وقف تمويل المحكمة.

- سحب القضاة اللبنانيّين من المحكمة (انتهى نصّ ورقة الحريري الحرفي).

ولعلّ هذه الورقة ـ الفضيحة، تحمل في طياتها، الأسباب التي جعلت فريق المعارضة، يبلغ الجانبيّن القطري والتركي، اعتراضه أوّلاً، لأنّ توقيت الموافقة جاء بعد إقرار القرار الاتهامي، وثانياً، لأنّ مضمونها جاء مخالفاً لما كانت قد تضمنته الورقة السعوديّة ـ السوريّة، والتي يشير مضمونها أيضاً إلى أنّ المعارضة كانت مستعدة إلى حد ما لمقايضة الحكم والحكومة لسعد الحريري مقابل تنازله عن البنود الثلاثة نفسها (إلغاء اتفاقيّة المحكمة وسحب القضاة ووقف التمويل)، ما يطرح علامات استفهام كبيرة حول سلوك المعارضة في الشأن السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي، فضلاً عن أسئلة أكبر تطال الحريري نفسه، وكيف كان مستعداً لمقايضات مقابل الحصول على رزمة تجاوزات للدستور والقوانين، وهو الذي ما برح يردّد ليلاً ونهاراً أنّه المدافع الأوّل عن دولة القانون والمؤسسات.

ولعل السؤال الذي طرح نفسه، على مسافة، أكثر من أسبوعيّن من موعد الجلسة المفاجئة التي حدّدها رئيس المحكمة الخاصّة بلبنان القاضي أنطونيو كاسيزي في السابع من شباط 2011 لغرف الاستئناف في المحكمة من أجل مناقشة خمسة أسئلة قانونيّة «تساعد على النظر في مضمون القرار الاتهامي، لماذا صارت أولويّات رئيس حكومة تصريف الأعمال حماية شهود الزّور وسحب مذكرات التوقيف السوريّة ومنع الضباط الأربعة من المضي في دعاويهم محليّاً ودوليّاً، ولماذا سلّم ورقة بتوقيعه يجاهر فيها بأنّ قاضي قضاة لبنان بالوكالة سعيد ميرزا حالياً، هو جزء من«فريقه السياسي» كما جاء في ورقته، مثله مثل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ورئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن..؟

وإزاء ما تقدم رأى النائب وليد جنبلاط حينها «إنّ البلاد وصلت إلى مفترق خطير بعد أن أخذت المحكمة الدوليّة بعداً ساسيّاً بامتياز صار يهدد الوحدة الوطنيّة والأمن القومي، وبعد أن تحوّل مسار هذه المحكمة ليصبح بمثابة أداة تخريب وقد

خرجت عن مسار العدالة لتدخل في بازار السياسة وسوق الابتزاز والابتزاز المضاد.[9]
واستعرض جنبلاط مسار المبادرة العربيّة ونقاط المسودة التي انتهت إليها ومن بنودها إلغاء بروتوكول المحكمة وسحب القضاة ووقف التمويل، مشيراً إلى أنّها مصدّقة من قبل الرئيس بشّار الأسد والسيد حسن نصر الله والرئيس سعد الحريري. واعتبر «إنّ تسليم القرار الاتهامي في موعد الاستشارات يأتي في سياق التخريب على المبادرة العربية». وقال: عطفاً على موقفي السابق الذي أعلنته مراراً وتكراراً، وتشكيكي بصدقيّة تلك المحكمة وقرارها الظّني مع تشديدي وتأكيدي على تلازم مسار العدالة مع مسار الاستقرار، ورغم كل الاعتراضات التي واجهتني من سفراء من هنا أو مبعوثين من هناك لا يكترثون للوحدة الوطنيّة، بل يريدون للمحكمة الدوليّة أن تكون أداة اقتصاص وتصفية حسابات.

هوامش الفصل الثامن:

1) 212011/2/. new Lebanon net

2) جريدة السفير، علي الموسوي، 2011/4/27.

3) جريدة السفير، علي الموسوي، م. س.

4) جريدة السفير، علي الموسوي، م. س. بتصرّف.

5) موقع المستقبل، 2009/9/16.

6) نوافذنا نيوز، 2010/12/16.

7) 212011/2/.new Leanon net

8) أنظر: جريدة السفير، 201/1/22.

9) أنظر: جريدة السفير، م. س. بتصرّف.

الفصل التاسع

«ويكيليس» تفضح المؤامرة والخديعة

«ويكيليكس» على خط الفضائح

جاءت وثائق «**ويكيليكس**» المُسرّبة من برقيات صادرة عن الخارجيّة الأمريكيّة لتفضح الفصول الكاملة، لاستخدام المحكمة الدوليّة كوسيلة للتآمر على المقاومة في لبنان ووسيلة لإضعاف سوريا، هذه المؤامرة كانت تحاك في السفارة الأمريكيّة في بيروت مع المحققين الدوليّين الذين أفرغوا ما في جعبتهم من معلومات للقيمين على السفارة، واستكملت فصول التآمر من قبل فريق لبناني سعى جاهداً لإضعاف حزب الله وإخراجه مهزوماً من حرب تموز، وبعد فشل هذه الحرب جاءت المحكمة لتكمل فصول الخديعة الكبرى المُسمّاة عدالة دوليّة.

ولكي تكتمل الصورة لا بد من عرض أبرز ما ورد في هذه الوثائق حول فصول المؤامرة.

«ويكيليكس» تفضح العلاقة بين المحققين وعوكر

«التورّط الأمريكي في التأثير على مسار المحكمة الدوليّة كشفته وثائق ويكيليكس، وتبيّن من خلال عدة برقيّات أرسلت من السفارة في بيروت أنّ التحقيقات في الجريمة كانت سريّة في لبنان كما كان يدّعي المحققون الدوليّون، إلا في السفارة الأميركيّة.»[1]

فمنذ خروج الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة، الألماني ديتليف ميليس، من منصبه في بداية عام 2006، تغيّرت صورة اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة

«مساعدة السلطات اللبنانيّة» على كشف المتورّطين باغتيال الرئيس رفيق الحريري. تقوقعت اللجنة، وابتعدت عن الاستعراض العلني الذي مارسه ميليس. والأخير، طبّق استراتيجيّة تحقيقيّة هي اليوم مدار سخرية الأمنيّين، بينهم المحسوبون على قوى 14 آذار. قوام تلك الاستراتيجيّة تحديد المجرم، قبل البحث عن الأدلّة التي تثبت التهم.

وفي هذا السّياق المحاط بتوجّه سياسي، محلي وإقليمي ودولي، لاتهام سوريا وحلفائها بالجريمة، أتى اعتقال الضباط الأربعة. كل ذلك، وسط إجراء التحقيقات على نحو شبه علني، سواء عبر إعلان مضامينها في التقارير التي أرسلها المدّعي العام الألماني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أو من خلال تسريبات المحققين المنتشرين في مطاعم العاصمة وضواحيها.

بعد ميليس، تغيرت استراتيجيّة التحقيق. خفف القاضي البلجيكي سيرج براميرتس من إطلالاته الإعلاميّة إلى الحد الأدنى. تقاريره العلنيّة باتت أشبه بالأحاجي التي يحتاج حلّها إلى متخصّصين بالكلمات المتقاطعة، مع الإكثار من الكلام التقني الذي لا يُفهَم منه شيء من مضمون التحقيق، وبعيداً عن الإعلام، لم يكن براميرتس أفضل حالاً.« ينقل بعض المقرّبين من رئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن أنّ الأخير التقى براميرتس صدفة في أحد مطارات أوروبا، ولما تقدّم الضابط اللبناني من القاضي البلجيكي لمحادثته، أنهى رئيس لجنة التحقيق الدوليّة الحوار عند اللحظة التالية للمصافحة قائلاً إنّه لا «**يناقش الشؤون العمليّة**».[2] كان الظن السائد أنّ براميرتس هو الرجل المهني الذي أتى ليُخرج التحقيق الدولي من براثن الفوضى والتسييس التي وضعه ميليس بين أيديها. بقيت صورته كذلك إلى أن رحل عام 2007. لكن ما كشفته وثائق «**ويكيليكس**» لا يعكس الصورة ذاتها. في الوثيقة التي نشرتها صحيفة «**دايلي ستار**»، نقلاً عن وثائق «**ويكيليكس**»، تظهر ازدواجيّة براميرتس. يتحدّث الرجل بطلاقة أمام السفير الأمريكي السابق في لبنان جيفري فيلتمان في اجتماع بينهما عقد يوم 6 تموز 2006 يعطيه آراء سياسيّة

عن قضيّة الضباط الأربعة. يقول المحقق الدولي إنّ تطبيق المعايير الدوليّة على مسألة توقيف الضباط سيؤدي إلى إطلاق سراحهم، قبل أن يسارع إلى القول إنّ ذلك سيكون بمثابة «**الكارثة السياسيّة للبنان**». كلام واضح، لا يُفهم منه سوى أنّ المحقق الدولي يجد تبريراً لاستمرار اعتقال الضباط من دون أي مسوّغ قانوني.

وفي الفترة التي كانت فيها تقارير لجنة التحقيق الدوليّة سيفاً مصّلتاً على رقبة السلطات السوريّة، كانت الدول الغربيّة قادرة على التفلّت من التعاون مع اللجنة. يشكو براميرتس لفيلتمان أنّ بلجيكا عرقلت عمله، «**ولو أنّ سوريا فعلت ذلك، لذكرت في تقريري أنّها لا تتعاون**»، مضيفاً أنّ «**التعاون السوري هو أفضل من تعاون عدد من دول الاتحاد الأوروبي**». بكلام آخر: كانت سوريا متعاونة، لكن «**المجتمع الدولي**» يريد وضعها دوماً تحت الضغط. أمّا دول العالم الأوّل، فمعفاة من الإسهام في الوصول إلى «**الحقيقة**».

وفي لقاء عقد في أيار 2006 مع دبلوماسيّين أميركيّين، يبدو رئيس فريق التحقيق في اللجنة الدوليّة، بيتر نيكولسون، كمن يتسوّل التعاون الأمريكي. يطلب من موظفي عوكر تزويد اللجنة بصور جويّة لمناطق في لبنان وسوريا قبل تنفيذ جريمة اغتيال الحريري. ولأنّه «**يتفهّم**» الدواعي الأمنيّة الأمريكيّة، فإنّه يقول للأميركيّين أن يختاروا هم الصور التي يرون أنّها تساعد في التحقيق.! وكان المحققون الدوليّون، كلما سُئلوا عما إذا كانوا قد استجوبوا شخصاً معيناً أو مجموعات محددة، أجابوا بأنّهم لا يخوضون بشؤون التحقيقات حفاظاً على سريتها. لكن براميرتس يبلغ سفير الدولة العظمى بأنّ محققيه استجوبوا أفراد «**خلية نبعة**»، أي مجموعة الـ 13 التي اعترف أحد أفرادها باغتيال الرئيس رفيق الحريري، ثم عاد وتراجع عن اعترافه لأسباب لا تزال حتى اليوم غامضة.

وفيما كان براميرتس يرفض المرور قرب سياسيّين أو صحافيّين لبنانيّين خشية أن يسألوه عن تحقيقاته، تراه يناقش فيلتمان في الاحتمالات المتعلّقة بالتحقيقات: «**لا أستطيع أن أتخيّل أنّ الأجهزة الأمنيّة السوريّة الخمسة**

شاركت في الجريمة. إذا كان ثمّة تورّط سوري، فسيكون أحد هذه الأجهزة قد تلقى أمراً من الأعلى. وعلينا تحديد المستوى الذي صدر عنه الأمر.»[3]
براميرتس، وهو الأكثر كتماناً بين من تعاقبوا على التحقيق، يبدو متبنيّاً على نحو كامل لطروحات قوى 14 آذار. ويصل إلى ذروة مواقفه عندما يُبلِغ السفير الأمريكي أنّه يرى أنّ خروج الرئيس إميل لحود من سدة الرئاسة «سيسمح لشهود بأن يتقدموا للإدلاء بما لديهم من معلومات». وهذا الموقف يستبطن اتهاماً للحود بترهيب شهود محتملين، أو بحماية الضالعين في الجريمة. خَلَف سيرج براميرتس في رئاسة اللجنة، دانيال بلمار، الذي لا يبدو أكثر حرصاً منه على سريّة التحقيقات أمام الدبلوماسيّين الأمريكيّين، ولا أبعد منه عن تسييس عمله. ففي أداء بلمار مع السفيرة ميشال سيسون ما هو أخطر من أداء سلفه، لسبب رئيسي نابع من كون بلمار هو المدّعي العام في المحكمة الدوليّة الخاصّة بجريمة اغتيال الحريري.

في اجتماع بين بلمار والسفيرة الأمريكيّة يوم 12 أيلول 2008، يشكو بلمار (من) وزير الاتصالات اللبناني (جبران باسيل) الذي منع شركتيّ تشغيل الهاتف الخلوي من تنفيذ أي طلب متصل بالتنصّت، من دون مراجعة الوزارة. وبفوقيّة مفرّطة، يقول إنّ إجراء عمليّات التنصّت عبر الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة يعني أنّ «أسماء المستهدفين بالتنصّت ستُنشر في اليوم التالي في الصحف». ربّما نظرته تلك إلى الأجهزة اللبنانيّة أزعجته أكثر من نشر محطة «CBC» الكنديّة وثيقة سريّة جرى التداول بها داخل اللجنة خلال ترؤسه لها.

«أنّ بلمار كان ينوي إنشاء جهاز خاص للتنصّت، وطلب مساعدة «**فريق العمل الأمريكي للتنسيق بين الوكالات الأمنية**» الأمريكيّة، في اجتماع جرى مع ممثلين من هذا الفريق في لاهاي يوم 14 آب 2008. وكسلفه، تكشف أحاديث بلمار اقتناعه بأنّ في سوريا شخصيّات نافذة متورّطة في الجريمة، أو تريد عرقلة التحقيق. وهو يشارك السفيرة الأمريكيّة هذا الاقتناع. يقول لها إنّه لن يذهب إلى سوريا ما لم

تحدد له الولايات المتحدة، أو مصادر أخرى، أسماء الأشخاص الذين تريد منه أن يستجوبهم. وإذا لم تستجب سوريا، «**فسيكون لدينا دليل على عدم التعاون السوري**». وبرأيه، فإنّ مجرّد السؤال سيعطي إشارات لآخرين في سوريا عن الوجهة التي تسلكها التحقيقات. وفي كلامه أمام سفيرة واشنطن، اتهام واضح لسوريا بالتخلّص من الأشخاص الذين تهتم اللجنة بمقابلتهم. فهو يدعو الولايات المتحدة إلى تنفيذ طلبه سريعاً، «لأهميّة إجراء المقابلات قبل أن يختفي الأشخاص الذين سيُقابَلون، قتلاً أو بوسائل أخرى.

«**وللأمانة، فإنّ بلمار ينظر إلى قضيّة إطلاق سراح الضباط الأربعة بحياديّة مطلقة.**»[4] ففي لقاء جمعه مع السفيرة الأمريكيّة ميشال سيسون يوم 2009/1/26، يتحدّث بلمار كمن يعلن أنّ قرار إطلاق الضباط هو في يد السلطات اللبنانيّة وحدها. لكنّه يزوّد سيسون بنصيحة مفادها أنّ على السلطات اللبنانيّة أن «**تفصل زمنيّاً، قدر الإمكان، بين إطلاق الضباط والانتخابات النيابيّة المقررة في السابع من حزيران**» 2009. وهذه النصيحة السياسيّة لا يرى فيها المراقب اللبناني أكثر من حرص على ألا تؤثر خطوة إطلاق الضباط على نتيجة الانتخابات. واللافت أنّ سيسون ألحقت نصيحة المحقق الدولي بملاحظة تؤيده فيها.

وللتذكير، فإنّ هذا الاجتماع جرى قبل أسبوعين من بدء رئيس لجنة التحقيق الدوليّة بإجراء مقابلات صحافية مع عدد كبير من وسائل الإعلام، أولاها مقابلته مع «**الأخبار**» يوم 9 شباط 2009. وفي تلك المقابلات، رفض بلمار الاقتراب، ولو تلميحاً، من كل ما يتصل بتحقيقاته، سواء من ناحية المضمون أو من جهة الإجراءات المتبعة.

وفي الاجتماع ذاته، يبث بلمار أمام السفيرة الأمريكيّة خشيته من منع حزب الله نقل الضباط الموقوفين إلى لاهاي، متحدثاً عن احتمال أن يكون الحزب مخترقاً للسلطات اللبنانيّة.

وفي لقائه مع سيسون، «**يفضفض**» بلمار ما يؤرّقه. يتحدّث عن تعامل

السلطات السوريّة معه كما يجري التعامل مع «**الأطفال في المدارس**»، ثم يعرب لها عن قلقه من النقاش اللبناني الدائر حول تعيين نائب للمدّعي العام الدولي. يضع بين يديها ما يشبه التقرير عمّا سمعه من الرئيس فؤاد السنيورة تارة، ومن الرئيس سعد الحريري تارة أخرى، قائلاً إنّ الأخير منزعج من أنّ المرشح لتولّي منصب نائب المدّعي العام الدولي هو شخص«**مستقل جداً**». «**في المحصلة، فإنّ الرئيسيّن الأخيريّن للجنة التحقيق الدوليّة لا يتورعان عن مناقشة وجهة التحقيقات مع الدبلوماسيّين الأمريكيّين. وفي مجمل أحاديثهما يضعان نفسيها في خانة واحدة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، في مواجهة سوريا تارة، وفي وجه خطر حزب الله تارة أخرى، وفي الموقع الداعم لقوى** 14 **آذار والحريص عليها. والأخيرة، تقول«مصادرها» للسفارة الأمريكيّة في وثيقة مؤرخة يوم** 2008/1/8 **إنّ المحكمة هي«العصا الغليظة» الوحيدة التي ستمنع التدخل السوري في شؤون لبنان.**»[5]

وفيما يلي نعرض لبعض وثائق «**ويكيليكس**» التي تمّ نشرها في الإعلام:

الحريري:

I will f*hizballah**

رقم البرقية: 06BEIRUT2706

التاريخ: 21 آب 2006 5:40

الموضوع: لبنان: الحريري يريد «**مشروع مارشال**» لبنانيّاً.

مصنّف من: السفير جيفري فيلتمان

ملخص

تغيّير قواعد اللعبة

يوم 20 آب خلال اجتماعه مع السفير جيفري فيلتمان وأحد المسؤولين السياسيّين في السفارة الأميركيّة، جلس سعد الحريري في مكتبه السفلي في قريطم ذي الطابع الجنائزي، ومُحاطاً بصور والده الراحل، ومحرِّكاً خرزات سبّحة الصلاة بعصبيّة، قال سعد «إنّ هناك ضرورة لـ«**قواعد مختلفة للّعبة**» في الجنوب.[6] ورداً على تذمُّر السفير من «**أمر العمليّات**» الذي أصدره قائد الجيش ميشال سليمان يوم 17 آب، والذي جاء فيه أنّ الجيش سينتشر «**إلى جانب المقاومة**»، في موافقة ضمنيّة منه على وجود حزب الله مسلّحاً، أجاب سعد بأنّ سليمان في وضع صعب يمنعه من قول شيء مختلف عن ذلك في الحالة الراهنة. وأكّد أنّه ما دام الجيش أضعف عسكريّاً من حزب الله، فسيكون عليه المحافظة على وضع أقل عرضة للتهديد. لكن، على حد تعبير سعد، ما إن يصبح للجيش «**بعض الأسنان وبعض المعنويّات**»، فقد وعد سعد بـ«**ضرب حزب الله وإسقاطه**». وفيما ازدادت حدّته (وظهر بوضوح أنّه يأمل تسجيل كلامه حرفيّاً، قال سعد للسفير «أعطني فرصةً، وسأ... حزب الله)، وكذلك تذمّر سعد – مثلما فعل آخرون من بينهم الرئيس السنيورة ... – من أنّ الهجمات الإسرائيليّة كتلك التي حصلت يوم 19 آب على شمال بعلبك، تخدم فقط تدعيم حزب الله.[7]

وإذ عبّر عن انزعاجه من عدم تلبية الإدارة الأمريكيّة بعض الطلبات التي سبق له أن تقدم بها – ذكر سعد بشكل محدّد أسلحة رشاشة ومروحيّات – لتزويد الجيش والقوى الأمنيّة بها، شدّد سعد على ضرورة أن تقوم الإدارة الأمريكيّة بالمزيد للمساعدة في تعزيز تلك المؤسسات. أجاب السفير أنّنا، بالفعل، كنّا نزيد من وتيرة دعمنا للجيش اللبناني ولقوى الأمن الداخلي. لكنّه أشار إلى أنّه يصعب إيجاد آذان متحمّسة لهذا الأمر في واشنطن، عندما يستمر مسؤولون لبنانيّون رئيسيّون كالجنرال سليمان (حتى لا نذكر الرئيس لحود) يصدحون بفوائد المقاومة. كما أنّ الأمر يصعِّب علينا إقناع الإسرائيليّين بجدية الجيش اللبناني في احتواء حزب الله.

وفي سياق تعداده لعدد من الخطابات التي صدرت منذ بيان سليمان، والتي تعتمد نبرة مختلفة عن نبرة قائد الجيش (خطابات الحريري ورئيس الحكومة السنيورة ووليد جنبلاط ووزير الدفاع الياس المُرّ)، لمّح سعد إلى أنّ السفير يبالغ في تقدير أهميّة بيان سليمان. وقال إنّ كل ما هو مطلوب هو أن تضغط الإدارة الأمريكيّة على بعض الدول العربيّة – قطر والكويت والإمارات والسعوديّة – لتسليم تجهيزات عسكريّة لقوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني. وتضرّع سعد قائلاً «**رجاءً، فقط قولوا للعرب أن يساعدوا الجيش**». وأضاف أنّ الإمارات قدّمت 50 مليون دولار لقوى الأمن الداخلي فور طلب الإدارة الأمريكيّة منها فعل ذلك. الآن على الإدارة الأمريكيّة أن تطلب الأمر نفسه من أجل الجيش.

١٤ آذار تدعم إطالة أمد حرب تموز

رقم الوثيقة: 06BEIRUT2544

التاريخ: 7 آب 2006 6:58

الموضوع: قادة سياسيّون مسيحيّون يقولون إنّ مزارع شبعا هي مفتاح الحل.

مصنّفة من: السفير جيفري فيلتمان

ملخص:

في الخامس من آب، التقى مساعد وزيرة الخارجيّة دايفيد ولش والسفير فيلتمان، قادة مسيحيّين من حركة 14 آذار المناهضة لسوريا، بينهم الرئيس الأسبق أمين الجميّل، ونجله وزير الصناعة بيار الجميّل، ودوري شمعون وكارلوس إده وفارس سعيد وجورج عدوان، والطامحون بالوصول إلى رئاسة الجمهوريّة نايلة معوض (وزيرة الشؤون الاجتماعيّة) ونسيب لحود والنائب بطرس حرب. وفيما أعرب الحاضرون عن دعمهم الكامل لدعوة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى وقف إطلاق النار، كانوا خائفين من أن يؤدّي النزاع الحالي إلى جعل حزب الله

في وضعيّة أقوى في لبنان مما كان عليه في البداية. ستحتاج الحكومة اللبنانيّة لأن تكون في وضعية قويّة لتتعامل مع حزب الله فور انتهاء الحرب، على حد تعبيرهم. وعن هذه النهاية للحرب، دعموا فكرة مواصلة حملة القصف الإسرائيلي لأسبوع أو اثنين إذا كان ذلك كفيلاً بإضعاف قوة حزب الله على الأرض. كما أنّهم يعتقدون أنّ اتفاقاً دبلوماسيّاً تعيد «**إسرائيل**» بموجبه مزارع شبعا للأمم المتحدة لترتيب وضعيتها النهائيّة، سيعزز كثيراً موقف الحكومة اللبنانيّة، من خلال إزالة سبب رئيسي لوجود حزب الله مسلّحاً. ولم يبدِ الحاضرون تفاؤلاً حيال قدرة الجيش اللبناني على الانتشار في الجنوب من دون دعم وإشراف دوليّين قويّين (عبّروا عن الرهاب اللبناني المعتاد من أنّ المجتمع الدولي سيتخلّى عنهم في اللحظة الحرجة). في النهاية، شدّد الحاضرون على القضايا الإنسانيّة، ومن ضمنها مخزون البنزين، وعودة النازحين إلى قراهم في الجنوب، والدعم الأقصى لإعادة بناء الجنوب.[8]

(انتهى الملخص)

بطرس حرب يُحرّض على احتلال مارون الراس وبنت جبيل

رقم البرقيّة: 06BEIRUT2513

التاريخ: 1 آب 2006 16:10

الموضوع: النائب بطرس حرب: لا يمكن لنصر الله أن يتحوّل إلى «رامبو» المنطقة.

مصنف من: السفير جيفري فيلتمان

(...)

وصف النائب الماروني في تحالف 14 آذار، الذي سبق أن أعلن ترشّحه لرئاسة الجمهوريّة بطرس حرب، الهجوم الإسرائيلي بأنّه مثقل بالضحايا لكنّه يبقى بلا إنجازات. وكان حرب يتوقع أن تفوز «**إسرائيل**» بسرعة في الحرب على حزب الله، وأن يطبّق وقف إطلاق نار. لكن هذا لم يحصل، وهناك قلق من أن يخرج

حسن نصر الله وحزب الله من الحرب كأبطال، لأنّهم يكسرون «**أسطورة الجيش الإسرائيلي**»، ويكسبون التعاطف الدولي.

وقال حرب إنّه لم يلاحظ خطوات جدية تشي بغزو إسرائيلي حقيقي للبنان. وأشار إلى أنّ العرب غير معتادين على حروب تطول أكثر من 6 أيام مع «**إسرائيل**». ومع دخول الحرب يومها العشرين، يبدو أنّ حزب الله يحقق انتصارات في وجه «**إسرائيل**». وهذا قد يعطي انطباعاً للعالم العربي بأنّ «**إسرائيل**» هشّة ويمكن تدميرها من خلال هجوم عربي.

(...)

وحذّر حرب من أنّ دائرة التعاطف مع حزب الله تكبر، تحديداً على ضوء الهجوم على قانا، وهو ما يسهم في تعزيز صورة «حزب الله البطل». ويتغذّى هذا الشعور من واقع أنّ اللبنانيّين الذين يؤمنون بأنّ حزب الله لا يكترث لحماية الحياة البشريّة، لا يمكنهم التعبير عن أنفسهم، لأنّه سيُنظَر إليهم على أنّهم يعارضون المقاومة لمصلحة العدو الإسرائيلي. وفيما أسف حرب لكون حزب الله لا يبدو أنّه ضعُف جدياً، شدّد على أنّ وقفاً لإطلاق النار مطلوب لمنع نصر الله من أن يتحوّل إلى «**رامبو المنطقة.**»[9]

حزب الله قويّ هو كارثة

رغم انتقاداته لإسرائيل، توقّع حرب أن يواجه لبنان والمنطقة كارثة إذا خرج حزب الله من الحرب أقوى مما كان عليه. وشدّد على أنّه داخل طائفته المارونيّة، ليس هناك تأييد لأنّ تزداد قوة حزب الله في لبنان. ورغم أنّ حرب «**معهم**» في مواجهة الغزو الإسرائيلي، فهو بالمستوى نفسه «ضدهم» في أن تزداد قوتهم في لبنان. ولفت إلى أنّ حزب الله معزّزاً قد يفرض أيديولوجيا الشريعة الإسلاميّة في لبنان وفي العالم العربي، ويطلق شرارة مواجهة سنيّة – شيعيّة تختمر عناصرها أصلاً.

ورأى حرب أنّ العنف بين المسلمين الشّيعة والسُّنة في لبنان يختمر. فالنازحون الشيعة، الذين قد يكونون مسلّحين، «**احتلّوا**» بيروت بحثاً عن مأوى. هم يأتون بغرور حاملين أعلام حزب الله، ويرفضون تلقّي المساعدات الإنسانيّة التي تقدّمها مؤسّسة الحريري السُّنيّة. ويعتقد حرب بأنّه إن لم يُحَلّ النزاع سريعاً، فإنّ المهجّرين الشّيعة سينتشرون على كامل الأراضي اللبنانيّة، وستقع أحداث مشابهة للهجوم الذي حصل في 31 تموز ضد مقر الأمم المتحدة في بيروت (الإسكوا). وشدّد على أنّ هذا الهجوم كان رسالة من مناصري حزب الله تفيد بـ«أصبحنا عند بوابات سوليدير» (...). إنّ المناطق غير التابعة لسيطرة حزب الله تتعرّض لتهديد الأشخاص الذين لحق بهم الأذى والمتحمسين للردّ. إنّ حزب الله قوياً سيحرّض ويدعم رد الفعل العنيف هذا.

الإستراتيجيّة المقترحة

عرض حرب بعض الاقتراحات. شدّد على أنّ المطلوب هو خروج من الصراع بنحو لا يسمح لحزب الله بأن يبدو منتصراً (وهو أمر يسهل قوله ويصعب تحقيقه، باعتراف حرب نفسه). اعترف بأنّه لا يمكن هزيمة حزب الله لأنّه لا يملك مركزاً رئيسيّاً أو مجموعات متمركزة في مكان واحد. يأمل حرب إضعاف حزب الله عسكريّاً، رغم أنّه وافق على أنّ أيّ هزيمة عسكريّة لحزب الله ستعوّضها شعبيته الاجتماعية. نصح بأن يحصل تقدّم إسرائيلي كبير يسيطر على معاقل حزب الله في مارون الراس وبنت جبيل، ما سيمنح الولايات المتحدة فرصة لفرض وقف إطلاق نار في الوقت الذي يظهر فيه حزب الله مغلوباً. يساند حرب دعوة رئيس الوزراء السنيورة لإعادة مزارع شبعا إلى لبنان. وهو يعتقد أنّه إذا أعطيت مزارع شبعا للبنان، فسيتضاءل سبب وجود سلاح حزب الله بما أنّ الأراضي «**اللبنانيّة**» المحتلة ستصبح محرّرة.

(...)

فرض اتفاق

حين سُئل عن قدرة الحكومة اللبنانيّة على فرض شروط اتفاق وقف إطلاق النار، لم يتحدث حرب بثقة بالنفس. وافق على أنّه لم يعد ممكناً السماح لحزب اللّه بجر لبنان إلى حرب، وأنّه يجب تهميش حسن نصر اللّه. لكنّه شدّد على أنّه لا يمكن فعل ذلك قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وربّما بعده.[10]

(....)

التوقيع: فيلتمان

بطرس حرب يحثّ أيضاً على الحذر من وقف لإطلاق النار بدون أنياب

رقم البرقية: 06BEIRUT2441

التاريخ: 22 تموز 2006 14:13

الموضوع: القيادي في 14 آذار بطرس حرب يحثّ أيضاً على الحذر من وقف لإطلاق النار بدون أنياب.

مصنف من: السفير جيفري د. فيلتمان

(...)

تماماً كأعضاء آخرين في فريق 14آذار الإصلاحي، قال النائب حرب إنّ وقفاً لإطلاق النار بدون تقليص جوهري لقوة حزب اللّه سيعطي هذا الأخير ببساطة موقعاً مهيمناً في الساحة السياسيّة اللبنانيّة، وسيفتح المجال لتجدد أعمال القتال في المستقبل القريب . (...) اعترف حرب بأنّ لدى رئيس مجلس النواب برّي الكثير ليجنيه شخصيّاً، وهو يطمح للمزيد من السلطة، لكنّه قال إنّ الوصول إلى وقف لإطلاق النار سيكون في منتهى الصعوبة بدون بري. ووجّه نصيحة إلى كل من الولايات

المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتعامل معه «بدقة»، لأنّه وإن كان يخدم كصلة الوصل مع نصر الله فإنّه لن يستطيع «تسليم» حزب الله. كذلك نصح المفاوضين بعدم التشديد على الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 1559 واستخدام لغة اتفاق الطائف عام 1989 عوضاً عن ذلك . (...) وعلى الرغم من أنّ من المبكر ذكرها في العمليّة، أفاد حرب أنّ باستطاعته توقّع حوار بين الحكومتيّن اللبنانيّة والإسرائيليّة كإحدى أفضل نتائج الوضع الحالي. في ختام اجتماعه بالسفير، عبّر النائب حرب عن قلقه العميق إزاء السلامة الجسديّة للسنيورة. كان حرب متأكداً من أنّ النظام السوري لا يريد شيئاً أكثر من التخلّص من الصوت الفصيح للبنان الديموقراطي وقائده الوطني الأكثر جماهيريّة.[11]

التوقيع: فيلتمان

السنيورة ونزع سلاح حزب الله

رقم البرقية:06PARIS5014

27 تموز / 2006

إثر عودة وزير الخارجيّة الفرنسيّة فيليب دوست بلازي من جولة شرق أوسطيّة، أوجز مستشاره، كريستوف غيلو، لأحد الدبلوماسيّين الأمريكيّين في باريس، نتائج تلك الجولة التي شملت لبنان وقبرص والأردن ومصر وتل أبيب.

وعلى حد قول غيلو،« **فإنّ الرئيس فؤاد السنيورة أكّد دعمه التطبيق التام للقرار 1559، مكرراً الحديث عن الحاجة إلى نزع سلاح حزب الله، وتغيّير الوضع السابق، مع الالتفات إلى حل لقضية مزارع شبعا**». وعبّر السنيورة للوزير الفرنسي عن قلقه من تصعيد الهجمات الإسرائيليّة، مشيراً إلى الحاجات اللبنانيّة على الصعيد الإنساني. وقال غيلو إنّ لقاءات دوست بلازي مع المسؤولين المصريّين والأردنيّين أظهرت وجود خشية لدى الأطراف الثلاثة من كون العمليّات الإسرائيليّة التي تستهدف المدنيين لن تساعد على تحقيق الهدف الذي يتفق عليه الجميع، وهو

نزع سلاح حزب اللّه. وشدّد الطرف الفرنسي في لقاءاته الشرق أوسطيّة على ضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، رافضاً أن تتولّى القوات الدوليّة التي ستُنشَر بعد الحرب في جنوب لبنان، استكمال ما بدأته إسرائيل.[12]

السنيورة .. توجيه لكمة إلى نصر الله

رقم البرقية: 06BEIRUT2672

التاريخ: 16 آب 2006 16:53

مصنّف من: السفير جيفري فيلتمان

ملخّص

1. في اجتماع مع السفير عقد يوم 16 آب، قال رئيس الحكومة السنيورة إنّ هدفه الأوّل في هذه المرحلة هو نشر الجيش اللبناني في الجنوب في أسرع ما يمكن. سيكون ذلك إنجازاً معتبراً. قلّل السنيورة من أهميّة خطاب «النصر» الذي يردّده نصر اللّه أخيراً، معتبراً إياه مجرّد كلام، مضيفاً إنّه يخطط للتحدّث للشعب اللبناني هذا المساء لشرح نتائج السلام، وعرض المكاسب المحتملة للبلد من خلال تطبيق القرار 1701. أقرّ السنيورة بأنّ علاقته بحزب اللّه تكتنفها محاذير، لكنّه عبّر عن ثقة بأنّ مقاربته ستثمر على المدى البعيد. طلب السنيورة مجدداً أن تقدم له الولايات المتحدة والمجتمع الدولي نتائج ملموسة تساعده في ربح معركة القلوب والعقول في لبنان، وتحديداً في إعادة فتح سريعة لمطار البلاد ومرافئها. قال السنيورة إنّه سعى لمساعدة ألمانيّة في موضوع المرافئ والحدود (لكنه لم يحدّد ماذا طلب وما عُرض عليه). يريد السنيورة اعترافاً دوليّاً بأنّ مسألة شبعا ستُعالج. أخيراً، بعدما وافق على انتقاداتنا بأنّ الحكومة اللبنانيّة بدت كأنّها تخلّت عن إطلاق إعادة الإعمار لحساب حزب اللّه، قال السنيورة إنّه سيضع جهود إعادة الإعمار في لبنان تحت قيادة غسان طاهر، الذي كان زميلاً (شيعيّاً) موثوقاً لرفيق الحريري.

(انتهى الملخص)

2. التقى رئيس الحكومة السنيورة بالسفير وأحد الدبلوماسيّين السياسيّين في السرايا الكبيرة يوم السادس عشر من آب. حضر الاجتماع أيضاً كبار المستشارين محمد شطح ورولا نور الدين. كانت معنويّات الرئيس أفضل ممّا لاحظناه عليه في الفترة الأخيرة. عبّر عن ثقة بأنّ الأمور تسير بنحو جيد نسبياً. تزامَنَ وصولنا مع مغادرة مجموعة من الوزراء مكتبَ السنيورة، بمن فيهم وزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد ووزير المال جهاد أزعور.[13]

المهمّة الأساسيّة: نشر الجيش

3. شدّد الرئيس السنيورة على أنّ أغلب طاقاته الآن مكرّسة لنقل الجيش اللبناني بسرعة إلى مواقعه في الجنوب لأنّ عملاً كهذا سيثبت للشعب اللبناني أنّ تغيّراً جذرياً قد حصل. قال السنيورة إنّه إذا ما ركّز الجيش سلطته في مناطق كانت محرّمة عليه، فإنّه لن يترك لحزب الله من خيار إلا التراجع. بحسب تحليله، فإنّ حزب الله لا يمكنه تحمّل كلفة صدام مع جنود الجيش اللبناني.
4. وإذ أشار إلى اتصالاته المستمرة مع رئيس المجلس نبيه بري، قال السنيورة إنّ حزب الله ألزم نفسه بخطوتين ضروريتين: تسليم كل قواعده الثابتة للجيش اللبناني، وألا يكون له «**حضور ظاهر ومرئي**» في جنوب لبنان حالما ينتشر الجيش. قال السنيورة أيضاً إنّه استحصل على وعد بألا تكون أي منطقة في جنوب لبنان «**محرّمة**» على الجيش اللبناني. (ملاحظة: طوال سنوات، كانت اليونيفيل ممنوعة من الدخول إلى، والتحليق فوق، مناطق «**تدريب**» معيّنة تابعة لحزب الله في منطقة عمل اليونيفيل. انتهت الملاحظة).
5. مستعملاً استعارة، قال السنيورة إنّه «إذا لم أذهب إلى الجنوب، فسيحسَب نصر الله أنّني أترك الجنوب له». طمأن السنيورة السفير إلى أنّ حكومته تطالب حزب الله بأكثر مما يعتقد معظم المراقبين. لفت السنيورة إلى أنّ

الجيش اللبناني سيبدأ بالخطوات الأولى للانتشار «**خلال أيام قليلة جداً**» وأنّ الانتشار الشامل سيكتمل خلال ثلاثة أسابيع. قال إنّه يتوقّع موافقة الحكومة على انتشار الجيش في وقت متأخر من ذلك المساء، ما وصفه السنيورة بأنّه فرصة تاريخيّة لا ينوي إهدارها.

طلب توضيحات

6. اشتكى رئيس الحكومة السنيورة من قضيتين: الرسائل غير الواضحة التي تبثّها الأمم المتحدة وقلة الاهتمام بقضية شبعا. ادّعى السنيورة أنّ غير بيدرسن، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى لبنان، كان قد أوصل رسالة مشوّشة إلى ممثلي حزب الله مفادها، بحسب السنيورة، أنّ عليهم «**ألا يقلقوا**» بالنسبة إلى نزع السلاح حتى «**المرحلة الثانية**». لو كان هذا الكلام دقيقاً، والسنيورة اعترف بأنّه منقول عن أطراف أخرى، فإنّ ذلك – بحسب السنيورة – سيجعل المفاوضات الصعبة مع برّي أصعب بكثير.
7. سأل السنيورة أيضاً عن توقيت مباشرة المجتمع الدولي بمعالجة مسألة شبعا بطريقة تسمح له باستعمالها أداة هجوم على نصر الله. كرّر السنيورة أنّه لو أكّد المجتمع الدولي، ربّما خلال خطاب الأمين العام للأمم المتحدة المقرّر يوم الجمعة، أنّه ينظر إلى شبعا على أنّها قضيّة شرعيّة، فإنّ ذلك سيعطي السنيورة ووزراءه الإصلاحيّين الأداة التي كانوا يحتاجون إليها للمحاجة بأنّ حكومة لبنان هي التي حققت الاعتراف بمسألة شبعا من خلال المفاوضات والقرار 1701، وليس حزب الله. شدّد رئيس الحكومة بتصميم: «**بهذه الوسيلة، سأتمكن أخيراً من أخذ سلاح حزب الله**».
8. تكلّم السنيورة أيضاً عن مسألة نشر اليونيفيل المعزّزة، واصفاً إياها كعنصر أساسي في تمكين الجيش اللبناني من تأدية مهمته الصعبة. وإذ عرض رؤيته

للعمليّات المقبلة في الجنوب، قال السنيورة إنّـه لا يجب لليونيفيل أن تكون «**ناشطة**» أكثر من اللزوم، لكن عليها أن تؤمّن الإمكانات التي لا يزال الجيش اللبناني يفتقر إليها، خاصّة في مجالات الاستخبارات والاتصالات والنقل. مرّة جديدة، عبّر السنيورة عن ثقته العميقة بالتزام وقدرات وولاء جيشه، لكنّه قال إنّ الجيش لا يزال بحاجة إلى تطوير القدرات التي تتناسب مع الجيوش الحديثة. أعاد السنيورة التأكيد أنّ العناصر الأولى التي ستدخل مواقع حزب الله السابقة لتجميع السلاح ستكون من الجيش اللبناني، لا القوات المتعددة الجنسيات التابعة لليونيفيل المعزّزة.

إفشال محاولة انقلاب نصر الله

9. أوضح السنيورة أنّه متنبّه إلى أنّ حسن نصر الله يحاول أن ينجز في مرحلة ما بعد الحرب ما لم يتمكن حزب الله من تحقيقه خلال الحرب، وتحديداً الانقلاب على الحكومة عبر تسلّم المسؤوليّات والسلطات الحكوميّة. كان مقرّراً للسنيورة أن يرأس جلسة لمجلس الوزراء ذاك المساء، وقال إنّه سيتوجّه أيضاً إلى الأمة بخطاب متلفز. هو ينوي أن يشرح بوضوح ما أنجزه لبنان وما خسره. قال السنيورة إنّه يخطط لمقارنة الكلفة التي ترتبت على كل من لبنان وإسرائيل خلال النزاع، وأن يوضح أنّه إذا كان «**الانتصار**» يبدو على هذه الصورة، فمن يحتاج إليه.[14]

10. بناءً على ملاحظاته، كان واضحاً أنّ السنيورة يرى ادعاءات حسن نصر الله عن الانتصار فارغة، وشبه مقيتة، نظراً إلى الخسائر في أرواح الأبرياء. قال السنيورة إنّ شعب لبنان ربّما لا يزال في حالة صدمة بسبب العنف الذي شاب النزاع، لكنّه ذكي كفاية ليفهم الثمن الغالي الذي أجبره نصر الله على دفعه.

11. شدّد السنيورة على أنّ هدفه من خطاب الليلة هو شرح رؤيته لدولة «تشمل الجميع» حيث تؤدي حكومة متمكنة مسؤولياتها تجاه كل مواطنيها وفي كل أرجاء الوطن.

إعادة الإعمار

12. في مواجهة المهمّة الهائلة لإعادة بناء البلد، أقرّ السنيورة بأنّ مكتبه لا يملك الموارد الكافية لإدارة كل جوانب المجهود الذي يبدو أنّه سيكون بمليارات الدولارات. بالنسبة إلى مبالغ المساعدات المعتبرة التي تمّ التعهد بها، خاصّة من جانب الدول العربيّة، قال السنيورة إنّه سيسمح للدول المانحة بتنفيذ مشاريع متنوّعة، ما دامت تلتزم بالخطة الإجمالية للحكومة.

13. أسرّ السنيورة أنّه سيعيّن في الأيام القليلة المقبلة غسان طاهر، وهو مدير مشاريع محترم على نطاق واسع وكان يعمل عن قرب مع رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، إضافة إلى امتلاكه خبرة حكوميّة في قطاع الطيران. برأي السنيورة، فإنّ غسان طاهر – وهو شيعي من جنوب لبنان – سيكون مقبولاً من الوزراء والطوائف اللبنانيّة. كذلك قال إنّ وزيريّ الاقتصاد والمال سيعاونان غسان طاهر في عمله. (ملاحظة: موظفو السفارة من اللبنانيّين يصفون طاهر بأفضل العبارات. انتهت الملاحظة).

14. قال السنيورة إنّه لا يريد أن تمرّ كلّ المنح المقدّمة عبر جهاز الحكومة، موضحاً إيمانه بأنّ قوى السوق والمجتمع الدولي قد تكون أكثر فاعليّة واستجابة.

مطار بيروت الدولي ـ رمز

15. أنهى رئيس الحكومة الاجتماع بتكرار النداء لتسريع فتح مطار بيروت الدولي أمام الملاحة، إضافة إلى مرافئ البلد. حاجج بأنّ هذه المرافق

الاقتصاديّة ليست مهمّة لإعادة إحياء الاقتصاد ومجهود الإعمار فحسب، بل لأنّها أيضاً رموز للسّيادة الوطنيّة.

16. أصرّ السنيورة على أنّ مخاوف الولايات المتحدة حيال سيطرة حزب الله المستمرة على المطار، تجري معالجتها في الوقت الحالي. طلب السنيورة من السفير أن يناقش التفاصيل مع وزير الداخليّة أحمد فتفت، لكن التحسين الأساسي سيتمثل في استبدال عناصر من الجيش اللبناني يؤثر عليها حزب الله بعناصر أكثر استقلاليّة من الأمن الداخلي (وذات غالبية سنيّة).

17. في لقاء قصير مع الوزير فتفت تلى الاجتماع، أكّد وزير الداخليّة أنّ العميد في قوى الأمن الداخلي ياسر محمود (درزي – قال لنا جنبلاط في موضع آخر إنّه يمكن الوثوق به) قد اختاره المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء ريفي ليخدم بصفة «**رئيس اللجنة**» التي ستشرف على أمن المطار. كذلك بيّن فتفت أنّ موافقة الحكومة ليست ضروريّة لأنّ الوزراء المختصّين: وزراء المال والأشغال العامّة والدفاع قد وافقوا سلفاً على هذه التعيينات. قال الوزير فتفت إنّ هذه التغييرات ستُطبّق فوراً، مع تمركز 120 عنصراً – سيصبحون 400 عنصر – في منشأة المطار.

عبّر رئيس الحكومة عن نفاد صبره من اقتراح السفير بفتح المطار لحركة الركاب على مراحل، مع خطوة انتقاليّة محتملة تتمثل بجسر جوي مع عمّان حتى يتم تطبيق الإجراءات الأمنيّة. أصرّ السنيورة على أنّه يجب رفع الحصار عن المطار بشكل كامل من أجل تمكين الحكومة واسترجاع رمز من رموز سيادة لبنان. سأل السفير السنيورة عن إمكان طلب مساعدة اليونيفيل أو جهات دوليّة للتأكّد من إرساء الأمن في المطار. قال السنيورة إنّه تحدث بالفعل مع وزير الخارجيّة الألماني حول الموضوع، وإنّ الألمان بدوا مستعدين للمساعدة. (قاطع رئيس الحكومة الاجتماع ليطلب من أحد مساعديه الاتصال بالألمان). لكن السنيورة، بوجود صفّ من الناس المنتظرين مقابلته، لم يدخل في تفاصيل عما يمكن الألمان أن يؤمنوه بالضبط. مرافقاً السفير

إلى الباب، شكا السنيورة من أنّ إسرائيل ما زالت لا تفهم أنّ إجراءاتها تؤذي الحكومة اللبنانيّة أكثر بكثير مما تؤذي حزب الله. ما زال بإمكان حزب الله تهريب أشخاص عبر الحدود السوريّة، فيما على سياسيّي 14 آذار أن يتسوّلوا مقاعد على الطوافات الفرنسيّة أو الأمريكيّة، ما يقوّي الانطباع بالتواطؤ والعجز.[15]

التوقيع: فيلتمان

السنيورة يعتقد أنّه محل ثقة شعبه

رقم الوثيقة: 06BEIRUT2504

التاريخ: 1 آب 2006 7:01

الموضوع: السنيورة يعتقد أنّه محل ثقة شعبه، ومؤمنٌ بدعم مجلس الوزراء وفرنسا لنهجه.

مصنف من: السفير جفري. فيلتمان

ملخص:

في اجتماع مع السفير وأحد الدبلوماسيّين السياسيّين (من السفارة) في وقت متأخر من يوم 31 تموز، «**أوضح رئيس الوزراء السنيورة أنّ إعلانه رفض المفاوضات إلا في حالة تطبيق وقف لإطلاق النار، قد منحه الصدقيّة والدعم الذي يحتاج إليه من كافة الأطراف السياسيّة اللبنانيّة كي يحقق اتفاق وقف دائم لإطلاق النار.**»[16]

(نهاية الملخص)

وصف السنيورة الوضع الحالي المحتدم بين حزب الله والقوات الإسرائيليّة بالصعب جداً، وخصوصاً أنّ كلا الطرفيّن لا يستطيع التخلّص من الآخر. وقال إنّ

الهجوم الإسرائيلي على قانا البارحة «**فتح العيون**»، وقد يمهد الطريق للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتعليقاً منه على إعلانه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في لبنان يوم 30 تموز عدم القبول بالتفاوض إلى أن يُوقَف إطلاق النار، قال إنّها ضرورة سياسيّة. أضاف أنّه لو أكمل برنامجه بمقابلة وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، لكان قد خسر صدقيته لدى اللبنانيّين، ولتلاشت قدرته على متابعة المفاوضات. وختم: «**لقد قمنا البارحة بخطوة صحيحة.**»

كذلك قال السنيورة إنّه، فكرياً، يتفهّم الحكومة الإسرائيليّة حين تقول إنّها لا يمكن أن تقبل وقف إطلاق النار إلا في حالة انتشار قوى تفرض الاستقرار وذات صدقيّة. لكنّه أعرب كذلك عن ضرورة توافر قرار سياسي حازم من مجلس الأمن لنشر هذه القوات فور تطبيق اتفاقيّة وقف إطلاق النار. أضاف أنّ الوضع الميداني الحالي لا يحتمل أي تأخيرات في تطبيق وقف لإطلاق النار. ثم أوضح السفير أنّ الولايات المتحدة تفكر في تطبيق وقف إطلاق النار في الوقت ذاته الذي سيقرّ فيه مجلس الأمن.

(......)

قال السنيورة إنّ الحكومتيّن اللبنانيّة والإسرائيليّة تغرقان في التفاصيل وتتناسيان بذلك الهدف الرئيسي: السلام والأمن لإسرائيل، والسلام وحزب الله المنزوع السلاح للبنان.

(...)

كما في معظم الاجتماعات السابقة، شدّد السنيورة على أهميّة موضوع مزارع شبعا، مشيراً إلى أنّه أساسي لكسر احتكار حزب الله لتعاطف الرأي العام اللبناني. ثم أنهى الاجتماع سريعاً بملاحظاته عن أنّ الولايات المتحدة موجودة في «قفص الاتهام» بنظر الرأي العام اللبناني والعربي منذ فترة طويلة، وقد حان الوقت لأن توضع إيران في هذا الموقف. ويمكن تحقيق ذلك عبر اعتماد هذا الموقف في ما يتعلّق بمزارع شبعا (أي وصاية مؤقتة للأمم المتحدة المنطقة).

المرّ ينتقد الأداء الضعيف للجيش الإسرائيلي!

رقم البرقية: BEIRUT266506

التاريخ: 16 آب 2006 9:37

الموضوع: لبنان: وزير الدفاع ينتظر قرار مجلس الوزراء بانتشار الجيش اللبناني.

مصنّف من: جيفري فيلتمان، السفير.

ملخّص:

1. خلال اجتماع تشاؤمي يوم 15 من آب، مع السفير وأحد الدبلوماسيّين السياسيّين في السفارة، قال وزير الدفاع الياس المُرّ إنّه ينتظر قرار مجلس الوزراء ليسرّع عمليّة نشر الجيش اللبناني في الجنوب، لكن برأيه الشخصي لا يمكن الجيش اللبناني التأقلم في الجنوب مع حزب الله المسلّح. وقال إنّه يجب أن يعزّز الجيش اللبناني جيّداً في أقرب وقت ممكن، لدحض اعتقاد حسن نصر الله الفظّ والمتعالي في خطابه يوم 14 آب، بأنّ الجيش اللبناني لا يمكنه الدفاع عن لبنان وحده. وأشار المُرّ إلى أنّ الأداء الإسرائيلي الضعيف نسبيّاً، وخاصة في الأيام الأخيرة من النزاع، قد دعم حزب الله، مما يدفعه إلى التردّد في تسليم سلاحه حتى في منطقة جنوبي الليطاني. وإذ وصف الجو العام في مجلس الوزراء (ملاحظة. حتى هذه اللحظة، لم ينعقد اجتماع مجلس الوزراء، الذي كان مقرراً يوم 13 آب، نتيجة خلافات حول نزع السلاح. انتهت الملاحظة)، أعرب المُرّ عن قلقه تجاه ضعف الإرادة لدى القيادة السُّنيّة – وخاصة السنيورة – لتحدّي الشّيعة في مسألة نزع السلاح الآن، وأنّ عدم رغبتهم في ترويع حزب الله قد تترك الجيش اللبناني غير المُجهّز وسط وضع مشتعل وخطير في الجنوب.[17]

(انتهى الملخّص)

أسوأ جيش في العالم

2. جالساً في مكتبه ومحاطاً بمجموعة رائعة من أيقونات الروم الأرثوذكس، أعلم المُرّ السفير أنّ ضباطاً رفيعي المستوى من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي اجتمعوا يوم 14 آب في مقر اليونيفيل في البلدة الجنوبيّة، الناقورة، كي ينسّقوا عمليّتي الانسحاب والانتشار، مشيراً إلى أنّ الإسرائيليّين تصرّفوا «**بطريقة ودّية**» وسألوا عمّا إذا كان بإمكان الجيش اللبناني أن «**يأتي غداً**». اندهش المُرّ بواقع أنّ الإسرائيليّين قد سحبوا معظم جنودهم من الجنوب، رغم أنّ الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل المعزّزة قد لا ينتشران إلاّ بعد أيام عديدة. واشتكى المُرّ من ملء حزب الله للفراغ الذي أحدثه «**الفشل الإسرائيلي في البرّ**». إضافة إلى ذلك، فإنّ ما وصفه (المرّ) بالأداء العسكري الإسرائيلي الضعيف، خاصّة في اليومين الأخيرين حين قُتل عشرات الإسرائيليّين، قد ترك لدى حزب الله إحساساً بالعناد والانتصار. وتذمّر المُرّ قائلاً «**يضعنا جيش الدفاع الإسرائيلي في موقف صعب**»، مضيفاً بتباهٍ نموذجي، «**إنهم أسوأ جيش في العالم**».

3. قال المُرّ إنّ حزب الله، بما أنّه حارب الجيش الإسرائيلي الذي لا يُهزَم وأوصله إلى طريق مسدود في العمليّات البريّة، يعتقد الآن أنّه في موقف يسمح له بأن يملي على اللبنانيّين ما سيقبله وما سيرفضه من بنود. فيما بدا منذ أسبوع وحسب، أنّ حزب الله قد وافق ظاهرياً على نشر الجيش اللبناني ونزع سلاحه جنوبي الليطاني، فإنّه بحلول يوم الأحد 13 آب، لم يعد حزب الله يتمتّع بهذا المزاج السخي، وفرَض تأجيل انعقاد مجلس الوزراء. وأكّد حزب الله من خلال خطاب نصر الله يوم 14 آب، عبر تصوير نفسه «المنتصر» المزعوم في هذا النزاع، أنّه لن يقدّم المزيد من التنازلات. «**يعتقد نصر الله أنّه أقوى من عبد**

الناصر وأكبر من الأسد»، قال المُرّ متعجّباً: «**يحمل حزب الله راية هزيمة «إسرائيل». سيصبح نصر الله عدوانيّاً جدّاً الآن»**.

«لا ركبتان»

4. أقرّ المُرّ بأنّ احتمال نشر الجيش اللبناني في منطقة تعجّ بأفراد حزب الله المسلّحين ليس احتمالاً مثالياً، ولو أعطي حق الاختيار، فإنّه لن يرسل الجيش كي يغدو «**فيليه**» بين حزب الله وإسرائيل. قال المر، إنّه لو رجع الأمر إليه، فإنّه يفضل الاستقالة على أن يزج بهذا الموقف. لكنّه يعتقد أنّ مجلس الوزراء في نهاية المطاف سيعطي الضوء الأخضر النهائي لتنفيذ عمليّة الانتشار، الأمر الذي سيلتزم به، رغم اعتقاده بأنّ مسألة سلاح حزب الله في الجنوب، للأسف، ستبقى من دون أي حلّ. قال المُرّ إنّه أثار قضيّة نزع السلاح خلال اجتماع لمجلس الوزراء يوم السبت، 12 آب، لكن أعرب آخرون في المجلس عن عدم رغبتهم في متابعة هذا الموضوع في ذلك الوقت. «فجّرتُ توصيتي الحكومةَ في الاجتماع الأخير». أضاف أنّ وزير حزب الله للطاقة والمياه، محمد فنيش، أجاب عن سؤال حول السلاح، «**تريدون أسلحتنا التي تحمي لبنان من إسرائيل؟ تعالوا لأخذها بالقوّة**». (تعليق: حسب زعمه، فإنّ المُرّ أثار بالتأكيد مسألة نزع السلاح خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء. ذكر إبراهيم الأمين، الذي يُنظر إليه كناطق بلسان نصر الله، في افتتاحية في عدد 14 آب من جريدة «الأخبار»، «صرّح وزير الدفاع بأنّه مستعد لنشر الجيش في الجنوب، شرط عدم وجود أي مظاهر مسلّحة، إلا تلك التابعة للجيش. انتهى التعليق).
5. يأمل المُرّ أن تسبّب مسألة نزع السلاح بـ «**تفجير**» الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء، متى تقرّر انعقاده. وعبّر عن أسفه قائلاً إنّ الأشخاص الوحيدين المستعدّين لمواجهة حزب الله وجهاً لوجه هم، إضافة إلى المُرّ نفسه، الأطراف

غير السُّنيّة في 14 آذار، أي جو سركيس وبيار الجميّل ونايلة معوّض ومروان حمادة. من ناحية أخرى، اشتكى قائلاً إنّه «**ليس للسُّنّة ركبتان ولا خبرة**» لمعارضة حزب الله. وتذمّر المُرّ قائلاً: «كان على سعد (الحريري) أن يكون أكثر صرامة منذ البداية، وفي الوقت نفسه، طلب رئيس الحكومة السنيورة من المُرّ أن يكون «**صارماً لكن سلساً**» حيال مسألة نزع السلاح، وألا يسبّب له أيّة مشاكل. (ملاحظة: تلقى المُرّ خلال الاجتماع اتصالاً من رئيس الحكومة السنيورة، يطلب منه الاتصال به عند مغادرة السفير. داعياً السفير إلى عدم المغادرة، عاود المُرّ الاتصال بالسنيورة بعد خمس دقائق. أراد رئيس الحكومة معرفة موقف السفير بخصوص مسألة نزع السلاح. انتهت الملاحظة). قال المُرّ إنّ السُّنّة لا ينوون زعزعة الاستقرار خشية زيادة التوتر السُّني – الشيعي، وسيسلمون زمام القيادة إلى الدروز والمسيحيّين. مطلقاً سيلاً من الشتائم، قال المُرّ متذمّراً: «**هذه هي المشكلة مع السُّنّة، يريدون ممارسة الجنس مستخدمين عضو الآخرين**».[18]

تعزيز الجيش

6. صرّح المُرّ بأنّ عمليّة انتشار الجيش قد تمضي قدماً، إلاّ أنّ عمليّة نزع سلاح حزب الله في الجنوب معلّقة في الوقت الحالي. وقال المُرّ إنّ الخيار الأفضل هو تعزيز الجيش اللبناني وزيادة عدد قوات اليونيفيل في أقرب وقت ممكن. وإلاّ فسيستمر حزب الله بالزعم، كما أعلن حسن نصر الله خلال خطابه المتلفز يوم 14 آب، أنّ الجيش غير مجهّز تجهيزاً فعّالاً، أي إنّه غير قادر على حماية لبنان. يريد المُرّ أن ينتزع الورقة الرابحة من يد حزب الله وحلفائه السوريّين والإيرانيّين. قال المُرّ إنّ حزب الله استخدم معدّات فائقة التطوّر، كالصواريخ الكوريّة المضادة للدروع المعدّلة في إيران لاختراق درع «**الميركافا**»، كي يهزم

إسرائيل. على الجيش اللبناني أن يكون مجهزاً بمعدات متطوّرة، «**كي يقاوم ويدافع ويدمّر إذا لزمه الأمر**» – في إشارة واضحة إلى كل من إسرائيل وحزب الله. سأل المُرّ عن إمكان دعم الجيش اللبناني وتجهيزه بسرعة، كي يتمكن اللبنانيّون بعد «**ثلاثة أشهر**» من الحضور إلى طاولة الحوار والقول لحزب الله، شكراً لكن لم تعد هناك حاجة لسلاحهم للدفاع عن البلد. وشرح المُرّ أنّه يرى بسط الجيش يده العليا تدريجاً على حزب الله من خلال تركيبة تجمع تجهيز الجيش بمعدات جديدة وتعزيز قوات اليونيفيل وعرقلة وصول شحنات الأسلحة إلى حزب الله.

7. بالنسبة إلى مراقبة الحدود بين لبنان وسوريا، قال المُرّ إنّه لا مشكلة في نقل 7500 جندي من الجيش اللبناني لنصب الأسيجة ومعدات المراقبة، مضيفاً «**ستساعدنا اليونيفيل**». عندما سأل السفير كيف خطّط المُرّ للحصول على تأييد مجلس الوزراء لهذه الخطة، لوّح المُرّ بيده مستخفاً وقال «**إنّ فرض القانون على الحدود لا يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء**».

تعليق

8. رغم عدم صحّة قوله إنّ مراقبة الحدود لا تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء، يبدو المرّ، أخيراً، أنّه يعي التعقيدات المتعلّقة بانتشار الجيش في الجنوب (ملاحظة. راجع البرقيّات السابقة للاطلاع على توقعاته المتفائلة سابقاً. انتهت الملاحظة). من بين الخيارات المطروحة أمام الحكومة اللبنانيّة – عدم نشر الجيش نهائياً، نشر الجيش بوجود مسلّح لحزب الله، أو نشر الجيش مع وجود حزب الله مسلّحاً في الجنوب – فالواضح

أنّ الخيار الأخير هو الأفضل. كما يفضل المُرّ هذا الخيار أيضاً، لكنّه ينوي القبول بالخيار الثاني إذا تقرر ذلك في مجلس الوزراء. تكمن حجة المُرّ في أنّه يجب على لبنان أن لا يخسر الفرصة التاريخيّة بدخول الجيش إلى الجنوب، وأنّ إعادة تجهيز الجيش (وتعزيز قوات اليونيفيل) سترجّح ميزان القوة في الجنوب لمصلحة الجيش اللبناني.

9. إنّ تعليقات المُرّ عن التحفظ السُّني على مواجهة حزب الله، تسلِّط الضوء على قلق حقيقي يحيط بالمقايضة السياسيّة الحالية في لبنان. إذا لم يقرّر السنيورة وآخرون من حركة 14 آذار الوقوف متّحدين – موارنة وسنّة ودروزاً – وإجبار حزب الله على نزع سلاحه في الجنوب الآن، متجاهلين محاولات سوريا وحزب الله لوصفهم بـ«**الخونة**» المتعاملين مع «**الكيان الصهيوني**»، فستظهر الحكومة اللبنانيّة كأنّها ترضخ للخيار الثاني – أي نشر الجيش اللبناني وزيادة عدد قوات اليونيفيل وحزب الله مسلّحاً من جهة، وإسرائيل متشنجة على طول الخط الأزرق من جهة أخرى. كنّا قد أشرنا إلى وضوح موقف موارنة 14 آذار في مسألة نزع السلاح، رغم تلقيهم تهديدات بالقتل يلمّح إليها ضمنياً إعلام حزب الله، أمّا من جهة الدروز، فقد يضيف جنبلاط على هذه المطالب خلال مؤتمر صحافي يوم 17 آب. تبقى نقطة الضعف الوحيدة متعلّقة بالسُّنّة ونبيه برّي – الذي رغم كرهه لحزب لله، فإنّه قد لا يواجهه علناً – وسنعمل على تقوية العمود الفقري لكل من السنيورة وسعد الحريري وأعضاء سنّة آخرين في 14 آذار وضمّهم إلى المعركة – إن لم يكن علناً، فعلى الأقل في مجلس الوزراء –، من أجل الضغط على حزب الله لتسليم سلاحه الآن، في الجنوب على الأقل. وكما سنورد في برقيّات لاحقة، فإنّ السفير التقى السنيورة يوم

16 آب – أي بعد يوم واحد من المحادثة مع المُرّ – والسنيورة يتحرك نحو استعادة المبادرة لتنفيذ القرار 1701 خطوة بخطوة.

التوقيع: فيلتمان

جعجع والاستعداد لقتال حزب الله

في البرقيّات الصادرة عن السفارة الأمريكيّة في بيروت، من موقع «ويكيليكس»، تظهر برقيّة استعداد قائد القوات اللبنانيّة، سمير جعجع لقتال حزب اللّه.

رقم البرقية: 08BEIRUT642

التاريخ: 9 أيار 2008 20:19

مصنّفة من: القائمة بالأعمال، ميشيل سيسون.

الموضوع: لبنان: جعجع يقترح نشر قوات عربيّة لحفظ السلام، والسنيورة الصامد يخطط لإلقاء خطاب متلفز نهار السبت.

ملخص

في زيارة مفاجئة للسفارة الأمريكيّة يوم 9 أيار، شدّد قائد القوات اللبنانيّة سمير جعجع على أهميّة دعم رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وقائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان وحكومة السنيورة. كذلك طرح فكرة نشر قوات عربيّة لحفظ السلام في لبنان، وهي فكرة، كما فهمنا، كان السعوديون أوّل من طرحها. وأبلغنا جعجع أنّ لديه بين 7000 إلى 10000 مقاتل مستعدين للتحرك، مضيفاً أنّهم ربّما يحتاجون إلى التزوّد بالأسلحة.[19]

جعجع: أجبروا حزب اللّه على القبول بالنزع الكامل للسلاح

رقم البرقية: 06BEIRUT2613

تاريخ: 12:33 2006/14/8

الموضوع: سمير جعجع يحضّ على النزع الكامل والفوري لسلاح حزب اللّه.

مصنّف من: جيفري د. فيلتمان، سفير

ملخص

خلال اجتماع عقد يوم 12 آب في السفارة بحضور السفير وأحد المسؤولين السياسيّين في البعثة، حضّ زعيم القوات اللبنانيّة سمير جعجع على عدم تأجيل النقاش في النزع الكامل لسلاح حزب اللّه، وعلى ممارسة ضغوط داخليّة وخارجيّة على حزب اللّه في هذا الشأن. قال جعجع إنّ إعادة إعمار الجنوب والوعد بحلّ لمسألة مزارع شبعا سيساعدان على الدفع باتّجاه النزع الكامل للسلاح. وإذ عبّر عن قلقه من أنّ إصدار القرار 1701 قد يطلق موجة جديدة من الاغتيالات في لبنان، تحديداً ضد أعضاء حركة 14 آذار، حثّ جعجع على إنشاء المحكمة الخاصّة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المتّهمين باغتيال الحريري في أقرب وقت ممكن لإبقاء السوريّين في حالة فقدان التوازن. رغم حماسته المعهودة للتخلّص من إميل لحّود في منصب الرئاسة، لا يبدو جعجع واثقاً من الحصول على الدعم اللازم والضروري من نبيه برّي، إلى أن يتمّ نزع سلاح حزب اللّه. جعجع وافق أيضاً على إقامة آليّة فعّالة للرقابة من أجل منع تهريب السلاح عبر النقاط الحدوديّة.

(نهاية الملخّص).

بعد نزوله من حصنه الجبلي في بشرّي إلى بيروت في رحلة تستغرق ساعتين للّقاء بالحلفاء في 14 آذار، بمن فيهم رئيس الوزراء السنيورة وسعد الحريري، عرّج جعجع على السفارة مساء 12 آب. حاملاً كأس حليب، مشروبه المفضّل،

حثّ جعجع على عدم تطبيق قرار مجلس الأمن 1701 بالتقسيط، بل تطبيقاً شاملاً. بعيداً عن كونه مهتزّاً ومنكسراً، حزب الله في «**مزاج جيد**» ولن يوافق على النزع الكامل للسلاح من دون بعض الضغط. حذّر جعجع من أنّه لا أحد يجب أن يراهن على انقلاب الشّيعة على حزب الله بعد انتهاء النزاع، بما أنّ ولاءهم لحزب الله لديه «**عمق تاريخي، أيديولوجي، وفلسفي**». يعتقد جعجع أنّ حزب الله، حتى لو انتقل إلى شمالي الليطاني، سيستعمل مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار لـ«**يرتاح ويتموّن، ويعيد تعزيز ترسانته وصواريخه**».

حاجج جعجع بأنّ النزع الكامل لسلاح حزب الله في كلّ لبنان يجب أن يوضع على طاولة البحث الآن، لكنّ رئيس الوزراء السنيورة ينوي التركيز حصراً على نزع سلاح الميليشيات جنوب الليطاني. «**السنيورة خائف. إنّه يريد أن يسير خطوة خطوة. إنّه يعتقد أنّه ما إن يخلي حزب الله الجنوب، حتّى يخسر سبب وجوده**». يعتقد جعجع أنّ حزب الله مسلّحاً في سهل البقاع وشمال لبنان سيشكّل الخطر ذاته كما لو كان في الجنوب. هامساً بحنق وهو يهزّ رأسه، حذّر جعجع من أنّ وضعيّة كهذه ستقود ببساطة إلى حرب جديدة «**خلال عام أو عامين**».

قال جعجع إنّ وزيريّ حزب الله في الحكومة، طراد حمادة ومحمّد فنيش، يجب «**الضغط عليهما**» للحصول على «**موقفهما السياسي**» بتسليم كلّ أسلحة المنظّمة. وإذ اعترف بضآلة إمكان حصول ذلك، قال جعجع إنّ عدداً من أعضاء 14 آذار – بمن فيهم مروان حمادة، نايلة معوّض، جوزف سركيس، ميشال فرعون، بيار الجميّل، وغازي العريضي – ينوون، رغم ذلك، طرح موضوع النزع الكامل للسلاح في مناقشات الحكومة لقرار مجلس الأمن1701.

قال جعجع أيضاً إنّ للمجتمع الدولي دوراً يجب أن يؤدّيه. ذاكراً الفقرة العاشرة من قرار مجلس الأمن 1701، التي تدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنان لتقديم اقتراحات خلال ثلاثين يوماً إلى مجلس الأمن من أجل تطبيق اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680، قال جعجع إنّ هذه الاقتراحات يجب أن تركّز أساساً على

النزع الكامل لسلاح الميليشيات (تعليق. يمكن أنان أيضاً أن يطرح ذلك في تقريره الأولي لمجلس الأمن، بحسب الفقرة 17. انتهى التعليق). طلب جعجع أيضاً دعم الحكومة الأمريكيّة لـ«**شدّ عصب كوفي**» في هذه المسألة. على أنان أيضاً ألّا «**يُميّع**» شرط نزع السلاح، وعليه أن يجبر الحكومة اللبنانيّة على تقديم «**خطّة أسبوعيّة**» لنزع سلاح حزب الله. على أنان أيضاً أن يبلّغ السنيورة بأنّ قرار مجلس الأمن 1701 هو قرار «**يؤخذ بكامله أو يرفض بكامله**» وأن يشدّد عليه بأنّه من دون خطّة للحكومة اللبنانيّة من أجل النزع الكامل لسلاح حزب الله، لن يكون مستعدّاً لنشر قوى يونيفيل معزّزة في الجنوب.

أضاف جعجع أنّه يجب أن تكون هناك «**ترضيات**» للشّيعة. أوّلاً، على مسألة مزارع شبعا أن تُربط بالنزع الكامل لسلاح حزب الله. على أنان أن يخبر السنيورة أنّ شبعا لن توضع تحت وصاية الأمم المتّحدة حتّى يُنزع سلاح حزب الله تماماً. ثانياً، على المجتمع الدولي دعم الحكومة اللبنانيّة في رعاية المهجّرين الذين يبلغ عددهم مليوناً، وأكثرهم من الشّيعة، وفي إعادة إعمار الجنوب إعماراً شاملاً.

(....)

تعليق

إنّ المسألة المحوريّة لجعجع واضحة: سلاح حزب الله هو في أساس كلّ مشاكل لبنان. فيما نوافق على أنّ علينا أن نشرك الأمم المتّحدة، وخاصة الأمين العام أنان، في الضغط على الحكومة اللبنانيّة للخروج بخطّة للنزع الكامل لسلاح حزب الله، ليس على هذا الأمر أن يسبقه بالضرورة توافق لبنانيّ على إخراج لحّود أو على توسيع رقابة الحكومة اللبنانيّة الفعالة لتشمل نقاط العبور الحدوديّة. بالنظر إلى الخلافات التي تشقّ الحكومة حول مجرّد نقل سلاح حزب الله إلى شمالي الليطاني، سيكون من الصعب إقناع اللبنانيّين الآخرين بإجبار حزب الله في هذا الوقت على القبول بالنزع الكامل لسلاحه، كما يقترح جعجع.[20]

التوقيع: فيلتمان

الجمّيل... انتصار حزب الله كارثة

رقم البرقية: 06BEIRUT2443
التاريخ: 23 تموز 2006 9:37
الموضوع: أمين الجميّل يقول إنّ وقف إطلاق النار يجب أن يحمي الحدود أولاً وقضيّتا شبعا والأسرى تأتيان لاحقاً.
مصنّف من: السفير جيفري فيلتمان
(...)

الرؤية من بكفيا

يوم 21 تموز، استقبل الرئيس الأسبق أمين الجميّل، السفير وأحد الموظفين في السفارة في منزله الجبلي في بكفيا. وفيما كان جالساً على شرفته المطلّة على الحصن الماروني لحاريصا، قال الجميّل للسفير إنّ أيّاً من الإسرائيليّين وحزب الله لم يوحِ بالاستعداد لوقف إطلاق النار. وأشار إلى أنّ حسن نصر الله يبدو متشبثاً بموقفه، وهو مدرك تماماً أنّ نتيجة حملته ستحدّد مصير محور حزب الله – إيران في الشرق وعلى امتداد المنطقة. ورأى الجميّل أنّ انتصار حزب الله سيكون «كارثة» للبنان. سيسيطر عناصر حزب الله سيطرة كاملة على لبنان، وسيشتدّ عود حلفائهم السوريّين والإيرانيّين على امتداد الشرق الأوسط. عندها، أيّة مبادرات إصلاحية تخرج من بيروت في إطار لجنة التحقيق الدوليّة (والمحكمة الدولية) للتحقيق بجريمة اغتيال الحريري، «سيقضى عليها». وقال الجميّل إنّ حسن نصر الله خدع كل لبنان بشكل واضح خلال الحوار الوطني، وبنتيجة ذلك، فإنّ الشعب اللبناني بدأ ينقلب ضدّه. وعدّ الجميل الطوائف اللبنانيّة على أصابعه قائلاً «المسيحيّون والسُّنّة والدروز وحتى الشّيعة ضاقوا ذرعاً». وعن الدمار الذي تسببت به الهجمات الإسرائيليّة، قال الجميّل إنّ اللبنانيّين بدأوا يسائلون قيادة حزب الله ومراجعه أيضاً، رغم وعود نصر الله، الأسبوع الماضي،

بالمال «النظيف» (في إنتقاد قاسٍ لثروة الحريري) لإعادة إعمار الجنوب. ولفت إلى أنّه فور بدء تطبيق وقف إطلاق النار، سيخرج بسرعة إلى العلن صوت سياسي شيعي مستقل، يضم العديد من المناصرين السابقين لحزب الله، الخائبين من عجز الحزب عن حمايتهم من الاعتداءات الإسرائيليّة الشرسة.[21]

آفاق وقف إطلاق النار: أمن طويل الأمد في الجنوب

لكن على سبيل التحذير، أشار الجميّل إلى أنّ حزب الله سيفقد الدعم الشعبي، فقط إن عانى من خسائر عسكريّة أساسيّة في مواجهته مع إسرائيل، وإن كان وقف إطلاق النار مرتّباً بحيث يحرم الحزب من النصر السياسي أيضاً. وفي إطار مناقشته لبنود اتفاق مرجّح لوقف إطلاق النار، ذكر الجميل مسألتَي تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، وحلاًّ نهائيّاً لمزارع شبعا. أوضح السفير أنّ إسرائيل لن توافق على وقف إطلاق النار إن تضمّن مكافأة لحزب الله من خلال تبادل للأسرى، وانسحاباً من مزارع شبعا.

في نهاية المطاف، عاد الجميّل إلى أهميّة استخدام الأزمة للتفاوض حول حل مستدام للمشاكل المتكررة على الحدود الجنوبيّة للبنان. «**مررنا بذلك في أعوام 1949 و1967 و1969 مع اتفاقيّة القاهرة، وعام 1982 وفي الأزمة الحاليّة. لم تنجح المبادرات السابقة في إيجاد حل. لا القرار 425 ولا أي من القرارات الأخرى كان مفيداً**». وقال الجميّل إنّ انتشاراً كاملاً لجيش لبناني قوي وقادر على طول الحدود، هو الحل الحقيقي الوحيد، وإنّ الشعب اللبناني سيحتاج لأن يبرهن عن وحدة استثنائيّة، والتركيز بقصد بلوغ هذا الهدف. أضاف إنّ جزءاً من هذه الوحدة سيتطلب من الشعب اللبناني والمجتمع الدولي أن يسمحا لحزب الله وللطائفة الشيعيّة بأن «يحفظا ماء الوجه» من خلال مسار وقف إطلاق النار ومرحلة إعادة الإعمار. «**سيكون تنظيماً سياسيّاً، وعلينا السماح بذلك**»، على حد تعبير الجميّل عن حزب الله، «**لكن تنظيمهم العسكري يجب أن ينتهي**».

التوقيع: فيلتمان

أمين الجميّل يسعى لاستراتيجيّة منسّقة لإضعاف حزب الله

رقم البرقية: 06BEIRUT2578

التاريخ: 9 آب 2006 8:06

الموضوع: أمين الجميّل يسعى لإستراتيجيّة منسّقة لإضعاف حزب الله.

مصنّف من: السفير جيفري فيلتمان

(سيّد نصر الله، لقد دمّرت بلدك)

في ما يتعلّق بكيفيّة إطلاق تحدٍّ فعّال لنيّات حزب الله المؤكّدة بادعاء النصر بعد وقف إطلاق النار، طرح الجميّل مقاربة ثنائيّة الأبعاد تُنسّق مسبقاً بين اللبنانيّين والمجتمع الدولي، تضعف حزب الله في الوقت الذي تقوّي فيه الفرقاء الآخرين ومؤسّسات الحكومة اللبنانيّة. قال الجميّل إنّ الدروز والمسيحيّين سيكونون في الصفوف الأولى في تحميل حزب الله، وتحديداً نصر الله، المسؤوليّة علناً عن جرّ لبنان إلى أسابيع من الحرب. «هنا سنتمكن من ربح المعركة، بأن نقول: «**سيد نصر الله، لقد دمّرت بلدك**». قال الجميّل إنّ رئيس الوزراء السنيورة موافق على الخطة، لكن ليس بإمكانه أن ينطلق علناً بالنقد لأنّ عليه الحفاظ على وحدة الحكومة، وهو أيضاً لا يريد أن يفاقم التوتر السُّني – الشّيعي. طالب الجميّل أيضاً بدعم مستمر من الحكومة الأمريكيّة لنشر هذه الرسالة عبر الإعلام وفي دعم حركة 14 آذار وتطوير مؤسّسات الحكومة اللبنانيّة قال الجميّل إنّ «**الإستراتيجيّة الإعلاميّة المنسّقة**» التي ستعتمد أساساً على وسائل الإعلام، ستحارب أيضاً النظرة العربيّة – الإسلاميّة التي خلقتها بروباغاندا حزب الله عن أنّ قدرة الحزب على الصمود طويلاً في وجه الجيش الإسرائيلي هي «**انتصار**». لفت الجميّل إلى أنّ إسرائيل لم تحشد إلاّ 25 ألف جندي، وهي استنكفت بوضوح عن القيام باجتياح شامل، وادّعى أنّ حزب الله خسر 70 في المائة من قدرته الفعليّة. المعاقل الأساسيّة لحزب الله –

في الجنوب وبعلبك والضاحية الجنوبيّة – أصيبت جميعها بأضرار جسيمة. «**هذا لم يكن نصراً، بل كان كارثة نحن نحتاج إلى عكس النظرة السائدة.**»[22]

بناء العلاقات مع الشّيعة المعتدلين

قال الجميّل إنّه لو نجحت هذه الاستراتيجيّة في إضعاف حزب الله، فإنّ الأحزاب الشيعية المعتدلة – بما فيها أمل برّي – سيكون عليها التقدم لملء الفراغ. يخطط الجميّل للعمل على فصل برّي عن حزب الله، وسيجنّد الشّيعة المعتدلين لمساعدته على ذلك. قال الجميّل إنّه سيلتقي بقادة شيعة في وقت متأخر من الأسبوع نفسه لمناقشة بدائل لحزب الله. إضافة إلى ذلك، التقى أعضاء في حزب الكتائب بحركة أمل لتنسيق مساعدة المهجّرين، وهي آليّة يأمل الجميّل أن تستمر وربّما تتبلّور على شكل توافق سياسي. اقترح أنّ ذلك قد يمثّل معبراً لتقديم مساعدات أميركيّة للجنوب.

تعليق

كعضو في الكتلة المسيحيّة في 14 آذار، إنّ رغبة الجميّل في التواصل مع الشّيعة المعتدلين هي تطوّر إيجابي وجزء خلّاق من وسائل بناء التحالفات الطائفيّة في لبنان. مرة جديدة، تقدم شخصيّة نافذة، أمين الجميّل هذه المرة، نبيه برّي كشخصيّة محوريّة في السياسة اللبنانيّة وفي مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. إذا تمكن الجميّل وباقي أعضاء 14 آذار بالفعل من تحضير حركة أمل والشّيعة المعتدلين ليكونا بديلاً لحزب الله، مع إطلاق حملة إعلاميّة ضد المغامرات اللامسؤولة لحزب الله والدمار الذي استدرجته، فقد تتمكن هذه القوى من سحب الدعم الشعبي الشّيعي لحزب الله (...).

الوقيع: فيلتمان

جنبلاط.. مواجهة حزب الله وميليشيات الحريري

كان ذلك في نيسان 2008. حينذاك، كان النائب وليد جنبلاط لا يزال ركناً أساسيّاً في قوى 14 آذار. اهتماماته العلنيّة كانت منصبّة على مواجهة حزب الله، لكنّه أمام ممثلي السفارة الأمريكيّة، كان قلقاً من «**ميليشيات سعد الحريري**»، ومن التدريبات التي يقوم بها سمير جعجع وسليمان فرنجيّة لمناصريهما.[23]

رقم الوثيقة: 08BEIRUT490

التاريخ: 4 نيسان 2008 15:59

الموضوع: لبنان: جنبلاط قلق بشأن تأجيلات لجنة التحقيق الدوليّة، والميليشيات السُّنيّة، وشبكة اتصالات حزب الله.

مصنّفة من: القائمة بالأعمال ميشيل سيسون

ملخّص

عبّر وليد جنبلاط، زعيم الدروز، عن قلقه إزاء معلومات وردته وتفيد بأنّ رئيس لجنة التحقيق الدوليّة السابق سيرج براميرتس قد فشل في السنة والنصف الماضية في أن يحقق في دليل أساسي كَشَفه النقيب في استخبارات قوى الأمن الداخلي وسام عيد، الذي اغتيل بعد أسبوع من مناقشته لهذا الدليل مع دانيال بلمار الذي خلف براميرتس. عبّر جنبلاط عن قلقه أيضاً من تقارير تفيد بأنّ تيّار المستقبل التابع لسعد الحريري يدرّب ميليشيات سنيّة في بيروت وطرابلس. وأخيراً، تساءل جنبلاط لماذا لم يردّ رئيس الحكومة السنيورة على التقرير الأخير لوزير الاتصالات حمادة المتعلّق بشبكة اتصالات حزب الله الخاصّة. حيّا جنبلاط جهود الأمانة العامّة لـ14 آذار الرامية إلى إعادة توحيد صفوفهم (منتقداً التصريحات العلنيّة المتباينة لقادة 14 آذار)، ونعت تصريح قائد الجيش العماد ميشال سليمان بشأن تقاعده المبكر بـ«**الغبي**» وقال إنّ البطريرك يفضّل الآن تأليف حكومة «مصغّرة». واعترض جنبلاط على المحاولات الواضحة لرئيس مجلس النواب برّي كي تستقبله الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة، ووافق

على حاجة 14 آذار إلى تحسين علاقتها بالشّيعة المستقلين. (نهاية الملخص)
اجتمعت القائمة بالأعمال سيسون، يرافقها دبلوماسي اقتصادي وآخر سياسي من السفارة، بزعيم الدروز وليد جنبلاط في مكان إقامته في كليمنصو، يوم 8 نيسان. وقد سرّ جنبلاط حين نقلت له القائمة بالأعمال خبر عودة قائد قوى 14 آذار سعد الحريري إلى لبنان قبيل زيارة مساعد وزيرة الخارجيّة ولش في 17-18 نيسان. أقرّ بأنّ غياب سعد الحريري الطويل ليس بالأمر الجيد، خاصّة إذا كان السبب القيام بأعمال تجاريّة بحتة، وقال إنّ النكات المتداول بها حول انصياع الحريري لتحذيرات السعوديّة التي تدعو رعاياها إلى مغادرة لبنان، هي «**إشارات سيئة**».[24]

وصف جنبلاط الزيارة الحالية لرئيس الحكومة السنيورة للسعوديّة، حيث سينضم إلى سعد الحريري في اجتماع مع الملك عبد لله، بالتطوّر الإيجابي. وأشار جنبلاط إلى أنّ على السعوديّين الوفاء بوعدهم في ما يخص وديعة المليار دولار في مصرف لبنان، وهذا يشير، بحسب جنبلاط، إلى أنّهم لم يكونوا «**جديّين**» في طرحهم.

لجنة التحقيق الدوليّة تجاهلت الأدلّة؟

كشف جنبلاط ما سمّاه «ضربة قاسية» تعرّضت لها لجنة التحقيق الدوليّة في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وآخرين. فوفقاً لمعلومات حصل عليها الليلة الماضية من رئيس فرع المعلومات وسام الحسن، وتفيد بأنّ وسام عيد الذي عمل لدى الحسن واغتيل يوم 25 كانون الثاني، كان قد كشف منذ سنة ونصف ارتباط عبد المجيد قاسم غملوش بشبكة تضم 17 رقماً هاتفيّاً خلويّاً، وأنّ رئيس لجنة التحقيق السابق براميرتس لم يتفاعل كما يجب مع هذه المعلومات. في كانون الثاني 2008، وبعدما تسلّم دانيال بلمار منصب رئيس لجنة التحقيق، التقى بالنقيب وسام عيد، الذي قتل بعد أسبوع من هذا اللقاء (ملاحظة: أكّدت لنا مصادر في لجنة التحقيق الدوليّة أنّ عيد التقى بلمار

قبل أسبوع من مقتله. انتهت الملاحظة). وقد أتى اغتيال القائد في حزب الله عماد مغنيّة بعد أسبوعين من حادث اغتيال عيد، ما أدّى إلى اعتقاد جنبلاط بأنّ هناك صلة تربط غملوش بمغنيّة "على افتراض أنّ غملوش لا يزال حيّاً".
واستطرد جنبلاط قائلاً إنّ التأخر لمدة سنة ونصف هو إشارة سيئة، زاعماً أنّ حجة لجنة التحقيق الدوليّة، حتى الآن، ضعيفة، وأنّ طلب بلمار تمديد مهلة عمل لجنة التحقيق إلى ستة أشهر يؤكد ذلك. وحذّر جنبلاط من أنّه مع مرور الوقت سيختفي المزيد من المشتبه فيهم وسينفّذ المزيد من عمليّات الاغتيال.

مشكلة المليشيات السُّنيّة

القضيّة الثانية التي أثارها جنبلاط، هي معلومات تتحدّث عن تدريبات سعد للميليشيات السُّنّية في لبنان (حوالى 15000 فرد في بيروت وأكثر في طرابلس). وقال جنبلاط إنّ إنشاء الحريري لشركاته الأمنيّة الخاصّة في بيروت وطرابلس، يدلّ على أنّ «**بعض الأشخاص**» يسدون نصائح سيئة له، كالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي. وخلال اجتماعه مع جنبلاط، اعترف الحسن بأنّه على علم بالتدريبات التي يخضع لها أفراد من تيّار المستقبل التابع لسعد الحريري. وعبّر الحسن عن اعتراضه على تدريبات كهذه، لكن «**الأشخاص المحيطين بسعد**» (مثال: ريفي) كانوا يحثونه على مواصلتها. (ملاحظة: رفض الأردنيّون تدريب أفراد من قوى الأمن الداخلي اختارتهم وفحصت ملفاتهم السفارة للمشاركة في برنامج المساعدة على مكافحة الإرهاب المموّل من برنامج «**التحقيق في موقع الجريمة الإرهابيّة**»، لأنّهم لا يريدون التوّرط في تدريب «**مليشيا سعد**».(نهاية الملاحظة)[25]

وقال جنبلاط إنّ ميليشيا سعد قد تلحق ضرراً بالغاً بقوى 14 آذار، خصوصاً أنّ القوات اللبنانيّة التابعة لجعجع وتيّار المردة التابع لسليمان فرنجيّة، يدربّان قواتهما في الوقت عينه..

في هذه الأثناء، فقد الجيش اللبناني هيبته بعد اشتباكه مع المتظاهرين الشّيعة يوم 27 من شهر كانون الثاني. وشجب جنبلاط الخسائر التي تلحق بالمدنيّين الأبرياء في كل مرة تُطلق فيها النار ابتهاجاً – بنحو غير قانوني – بعد خطابات الزعماء السياسيّين.

شبكة اتصالات حزب الله

كان آخر موضوع على أجندة جنبلاط يتناول التقرير الأخير المتعلّق بشبكة اتصالات حزب الله (غير القانونيّة) في لبنان. ووفقاً لزميله الدرزي وزير الاتصالات مروان حمادة، الذي كُتب التقرير تحت إشرافه، فإنّ التقرير لم يُعرض رسميّاً بعد على رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بسبب تردّد «**جهاز الأمن**» في تحويل التقرير إلى وثيقة رسميّة. ذكر جنبلاط أنّ مدير الاستخبارات في الجيش اللبناني جورج خوري، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، تحدثا عن مشاركة التقرير مع رئيس الأمن في حزب الله وفيق صفا، الذي حذّر من أنّ أي قرار سيتّخذ ضد شبكة الاتصالات سيكون بمثابة «إعلان حرب». وسلّم جنبلاط القائمة بالأعمال نسخة عن الخريطة التي تظهر موقع شبكة الاتصالات.

وتساءل جنبلاط عن الأسباب الغامضة وراء فشل السنيورة في المضيّ قدماً بالتقرير. (ملاحظة: سأل قائد الجيش اللبناني سليمان السؤال ذاته في حديث مع القائمة بالأعمال الأسبوع الماضي. نهاية الملاحظة.) وورد عن الياس المُرّ أنّه كان يلوم خوري على هذا التأخير.

حمادة.. نحن كالعاهرات

وما كشفته وثائق «**ويكيليكس**» عن دور الوزير مروان حمادة تُظهر الدور المركزي

الذي قام به في حركة 14 آذار. ففضلاً عن وضعه السياسات العامّة التي تصل إلى اقتراح مهمات لينفذها الأمين العام للأمم المتحدة، فإنّه يسعى جاهداً للحصول على أموال لفريقه السياسي من دول أجنبيّة، «**لأنّ المال هو أقوى أسلحة العدو**» على حد قوله في البرقيّة المنشورة أدناه.[26]

رقم البرقية: 06BEIRUT2703

التاريخ: 20 آب 2006 15:19

الموضوع: تبادل أفكار مع مروان ونايلة: اجعلوا كوفي يصطحب نيكولا ميشال معه.

مصنفة من: جيفري فيلتمان، سفير

ملخص

خلال اجتماعهما مع السفير يوم 20 آب، حثّ مروان حمادة ونايلة معوض على أن يصطحب كوفي أنان معه مدير المكتب القانوني في الأمم المتحدة، نيكولا ميشال، عندما يسافر الأمين العام للأمم المتحدة إلى بيروت الأسبوع المقبل. ولفتا إلى أنّ وجود ميشال في البلد لإنجاز مسوّدة المحكمة الخاصّة بالحريري سيضع السّياق الحقيقي لزيارة أنان، ويبقي سوريا من دون توازن.

وفيما أشارا إلى عريضة لفريق 14 آذار الأكثري تطالب بفتح دورة برلمانيّة خاصّة، فإنّهما قالا إنّ مثل هذه الدورة يمكن أن تستخدم للموافقة على محكمة الحريري، ومعاينة ملفات بنك المدينة، والعثور على طرق أخرى من أجل مصادرة مبادرة حزب الله والموالين لسوريا. فيما أقرا بأنّ الحكومة اللبنانيّة يجب أن تقوم بالمزيد في مجال إعادة الإعمار، فإنّهما قالا إنّ الميزة الكبيرة لحزب الله هي قدرته على دفع المال، وهو ما لا تستطيع، ولا يجب، أن تقوم به الحكومة اللبنانيّة. أملاً بأن تقوم الإدارة الأمريكيّة بالضغط على الدول الخليجيّة، بأي طريقة، بتمرير بعض المال لسياسيّي 14 آذار لاستخدامه في المحسوبيّة المحليّة للمنافسة مع حزب الله، قالا أنّه لن يتذكر أحد من بنى جسراً، لكن الناس سيتذكرون من أعطاهم مالاً.

والاثنين قالا إنّ اللبنانيّين سيتذكرون من أعطاهم مالاً لا من بنى الجسور. «**نحن عواهر بهذا المعنى**»، قال مروان وهو يهزّ رأسه. بما أنّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يستطيعان الصرف بوجود المحاسبة، ربّما بالإمكان الطلب إلى عرب الخليج أن يساعدوا، قالا معيدين الحوار إلى حيث بدأ. في النهاية، قال حمادة إنّ عرب الخليج غاضبون وخائفون من خطابَي بشّار الأسد وحسن نصر الله. «**بإمكاننا القلق بشأن الإصلاح والمحاسبة لاحقاً**»، قال مروان مضيفاً، «نحن نخوض حرب وجود، والمال هو أفضل أسلحة العدو. علينا العمل على المشاريع والأموال معاً، لكن المال يمكنه التحرّك أسرع.

خوجة ودعم 14 آذار بالمال والسلاح

ويكيليكس: خوجة ودعم 14 آذار بالمال والسلاح

رقم البرقية: 06BEIRUT133

التاريخ: 25 كانون الثاني 2007 15:19

الموضوع: السفير السعودي في لبنان متشائم حيال المحادثات السعوديّة – الإيرانيّة بشأن لبنان.

مصنّفة من: السفير جيفري فيلتمان.

مشيراً إلى أنّه لم يعلم بعد بنتائج الاتصالات السعوديّة الإيرانيّة، قال السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة، للسفير فيلتمان في اجتماع يوم 25 كانون الثاني، إنّه «متفائل جداً» بالتطوّرات الحاصلة في لبنان. وأشار إلى أنّه سيغادر بعد ساعة إلى الرياض ليستمع مباشرة من الأمير بندر بن سلطان عن اجتماعاته التي عقدها في اليوم والليلة السابقين في إيران.[27]

أضاف خوجة إنّ ما ورده إلى الآن ليس مشجعاً: فقد كان بندر، في اتصال هاتفي

أجراه من طهران، متنبهاً للمعلومات التي يدلي بها عن اجتماعاته، بسبب تأكده من وجود أجهزة تنصّت لمراقبة خطوط الهاتف. وبدت نبرة صوته «**متعبة ومكتئبة**»، قال خوجة. وصرّح خوجة أنّه بعد عودته إلى بيروت بيوم أو بيومين، سيزوّد السفير بملخّص كامل لزيارته.

أفاد خوجة أنّ استراتيجيّة السعوديّة المتبعة لإيجاد تسوية في لبنان لا تجدي نفعاً. فقد راهنت السعوديّة على استغلال نقطة اختلاف أساسيّة بين إيران وسوريا. ففيما تفضّل سوريا إثارة الفوضى في لبنان مع حكومة السنيورة/ 14 آذار، التي ستصدق على المحكمة الخاصّة بلبنان، فإنّ إيران هي الشريك الأقوى وتؤثر تأثيراً أكبر على حزب الله. وليس لإيران مصلحة في صراع سنّي – شيعي. ولذلك، قال خوجة، أمل السعوديون استغلال إيران كعامل معتدل التأثير على سوريا. لكن، وفقاً للسفير الإيراني في بيروت، قرّر الإيرانيون الامتثال للسوريّين في ما يخص السياسة المتبعة في لبنان. (أقنع السوريّون الإيرانيّين بأنّ لبنان هو الفناء الخلفي لسوريا). ومع موافقة الإيرانيّين على التراجع، يتمتع السوريّون عمليّاً في الوقت الحالي بالحريّة المطلقة للتصرّف في لبنان. وحزب الله، كإيران، لا مصلحة فعليّة له في صراع سنّي – شيعي. لكن حزب الله يمتثل للأوامر السوريّة ولرغبات السياسيّين اللبنانيّين المؤيّدين لسوريا بنحو متطرّف، أمثال سليمان فرنجيّة وميشال عون.

ذكر خوجة، أنّ رئيس مجلس النواب نبيه برّي اتصل به (كما اتصل برّي بالسفير فيلتمان) طالباً منه أن يقنع المجتمع الدولي قادة 14 آذار بالموافقة على تجميد المحكمة الآن، وفي المقابل سيستغل برّي نفوذه لتهدئة الشارع. وإلاّ فسيسوء الوضع أكثر وبسرعة. وأخبر برّي خوجة أنّه بمجرّد تجميد المحكمة، فالأحزاب المعارضة ستصر على تشكيلة 19-11 في مجلس الوزراء التي ستمنحهم الثلث المعطّل أو على تشكيلة 19-10-1 التي ستضم وزيراً وسطيّاً تابعاً لهم. وتذمّر خوجة قائلاً إنّ تيّار عون المعارض في قوى 8 آذار لا يقدّم أي تنازل للأكثريّة باستثناء إخراج مناصريه من الشارع.

وقال خوجة إنّه قد قطع كل سبل الحوار مع حزب الله، بموافقة من حكومته. واختتم قائلاً «نمر في وقت عصيب جداً». فسوريا اتخذت قرار تدمير لبنان، من خلال تأليب مجموعات عديدة بعضها على بعض، حتى يطلب اللبنانيّون رجوع السوريّين لوقف سفك الدماء. فاز كل من السنيورة و14 آذار بمعارك عديدة حتى الآن، أفاد خوجة، لكنّه تساءل عما إن كان لدى الحكومة اللبنانيّة وقوى 14 آذار القدرة على مواصلة الكفاح لوقت طويل. وهمس خوجة للسفير قائلاً «علينا مساعدة سعد (الحريري) ووليد (جنبلاط) وحتى (سمير) جعجع»، بالمال والسلاح. (ملاحظة: اجتمع السفيران قبل ساعات قليلة من اندلاع الاشتباكات بين الطلاب السُّنة والشّيعة، التي انتشرت من محيط الجامعة (العربيّة) إلى طريق المطار، الأمر الذي أطاح التغطيّة الإعلاميّة لمؤتمر باريس 3. (انتهت الملاحظة)

التوقيع: فيلتمان

إيمييه.. 14 آذار والعمل الإسرائيلي القذر

رقم الوثيقة: 06BEIRUT2413

التاريخ: 18 تموز 2006

الموضوع: السفير الفرنسي، الغاضب من استهداف إسرائيل للقوات المسلّحة اللبنانيّة، قلق من زرع أعداء السّيادة اللبنانيّة الشقاق بين فرنسا والولايات المتحدة.

مصنفة من: السفير جيفري د. فيلتمان

ملخص:

1. مع اعترافه بأنّ ثمّة شيئ غير مناسب في ما يتعلّق بنشاطات القاعدة العسكريّة (التابعة للجيش اللبناني) في الجمهور، وصف السفير الفرنسي إيمييه الضربات الإسرائيليّة الأخيرة على منشآت الجيش اللبناني بـ «غير المعقولة». إذا كانت الحملة الإسرائيليّة ستكمل على الوتيرة ذاتها، فلدينا جميع الأسباب

لإجلاء الرعايا الفرنسيّين من لبنان، كما قال. وفيما بدا أنّ ائتلاف «**14 آذار**» قد عقد آماله على أن يقصقص الإسرائيليّون أجنحة حزب الله، تشكّك إيمييه في إمكان أن تنجح هذه الحملة في ذلك. عبّر عن نذير الشؤم المتمثّل بارتفاع مكانة حزب الله أكثر مع شنّه المزيد من الهجمات بالقذائف الصاروخيّة على «إسرائيل»، في الوقت الذي نجح فيه أعداء السّيادة اللبنانيّة بالتسبّب بالصدع بين الولايات المتحدة وفرنسا في مجلس الأمن. تنبّأ أنّه، ما لم يتمكن مجلس الأمن من التصرّف سريعاً إزاء الأزمة المتفاقمة، فستعمد فرنسا إلى «**اتخاذ مبادراتها الخاصّة**» في المجلس، ما سيُعتبَر، بحسب اعتراف إيمييه نفسه، انتصاراً لحزب الله ولسوريا. (نهاية الملخص) [28]

دمّر الجيش .. دمّر الدولة

2. في زيارة مقتضبة قام بها السفير لنظيره الفرنسي برنار إيمييه خلال فترة بعد الظهر من يوم 18 تموز، وصف إيمييه الهجوم الإسرائيلي الصباحي على الوحدة الهندسية في القوات المسلّحة اللبنانيّة في الجمهور (بالقرب من وزارة الدفاع) بـ«غير المعقول». كان يجب إبلاغ إسرائيل بوضوح أنّه «**إذا دمّرتِ الجيش، تدمّرين الدولة**»، قال. «**هل يريدون إعطاء البلد لإيران وسوريا وحزب الله؟**» عبّر إيمييه عن قلقه العميق من أن يُدفع الجيش الذي لم يردّ عموماً على الهجمات الإسرائيليّة، للاصطفاف إلى جانب حزب الله.
3. قال إيمييه إنّه كان قد تحدّث سابقاً في ذلك النهار مع قائد الجيش «**المصدوم**»، الجنرال ميشال سليمان. سليمان، الذي كان «**مرتبكاً ولكن منطقيّاً جداً**»، أخبر إيمييه أنّ القوات المسلّحة اللبنانيّة لن تطلق النار غضباً إلا إذا هوجمت مجدّداً. السفير قال لإيمييه إنّه كان ثمّة معلومات بأنّ للوحدة المذكورة أو للعاملين فيها نشاطات مثيرة للشكوك وربّما سهّلت هجمات حزب الله. وافق

إيمييه على أنّ هناك «**أمراً مريباً**» يحيط بـ«**الجمهور**»، لكن، رغم ذلك، رأى أنّ الأخطار المحدقة بلبنان هي أكبر من المخاطرة بمزيد من الهجمات على القوات المسلّحة.

مخاوف تتعلّق بالإجلاء

4. إذا أكملت الحملة الجويّة الإسرائيليّة على الوتيرة ذاتها التي كانت عليها سابقاً هذا اليوم، تابع إيمييه، فلدينا جميع الأسباب الموجبة لإجلاء رعايانا من لبنان، وبسرعة. كان «**قلقاً جداً**» بخصوص البيئة الأمنيّة للإجلاء على نطاق واسع إذا ما تكرّر القصف الإسرائيلي على المدنيّين والبنى التحتيّة والقوات المسلّحة اللبنانيّة، مجدداً. «**سيطلقون النار علينا**» قال.

5. وافق إيمييه السفير على أنّ الوقف المباشر لإطلاق النار سيجعل حزب الله (هو) المنتصر. سيكون ذلك «**كارثة**»، قال، ولكنّه، على الأقل، سيمنح اللبنانيّين فرصة للتنفس. وفيما يبدو أنّ ائتلاف «**14 آذار**» بقيادة سعد الحريري يريد من إسرائيل أن تقوم بـ«العمل القذر» في ما يتعلّق بنزع سلاح حزب الله، لن تنجح الحملة الإسرائيليّة في القيام بذلك إذا ما أكملت على الوتيرة هذه. في الوقت ذاته، لم تؤدِّ قدرة حزب الله على قصف إسرائيل بصواريخه الخاصّة سوى إلى ارتفاع مكانته أكثر فأكثر. المستقبل مخيف، قال إيمييه.

خطورة الصدع الأمريكي/ الفرنسي في مجلس الأمن

6. توقع إيمييه أن تتخذ فرنسا «**خلال الأيام المقبلة**»، في مجلس الأمن، مبادرة لاتخاذ قرار حول الوضع الحالي. كان قلقاً للغاية بشأن إمكان اتفاق الولايات المتحدة وفرنسا على قرار كهذا. سوف يكون «انتصاراً رائعاً» لأعداء السّيادة

اللبنانيّة إذا ما تمكنوا من إحداث الانشقاق بين الولايات المتحدة وفرنسا حول لبنان، قال إيمييه.

التوقيع: فيلتمان

ويكيليكس: «إسرائيل» ودعم 14 آذار

طلبت «**إسرائيل**» من الولايات المتحدة أن تقدّم دعمها مباشرة لقوى 14 آذار عوضاً عن الدولة اللبنانيّة خشية من احتمال أن يسيطر حزب اللّه عليها. الطلب الإسرائيلي جاء خلال الاجتماع الأوّل للجنة «**الحوار الأمريكي الإسرائيلي المشترك حول لبنان**» الذي عُقد في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بالقدس المحتلة برئاسة مساعد وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان. وبحسب وثيقة صادرة عن السفارة الأمريكيّة في تل أبيب بتاريخ 6 حزيران 2008 قال رئيس دائرة الأبحاث السياسيّة في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، نمرود بركان، خلال الاجتماع، إنه يجب على «**إسرائيل**» والولايات المتحدة العمل على دعم «**المعتدلين**» في لبنان، معتبراً أنّ قوى 14 آذار «**شجاعة لكنّها مخصية**». ورداً على مداخلة لفيلتمان عن ضرورة دعم «**القوات المسلّحة اللبنانية**» للوقوف في وجه حزب اللّه، قال بركان إنّ دعمها «**لا فائدة منه، لأنّها لن تواجه حزب الله أبداً مباشرة ويمكن أن تقع تحت سيطرته في نهاية المطاف**». واقترح بركان في المقابل العمل على تقوية قوى الأمن الداخلي بوصفها «**ميليشيا سنيّة**.»[29]

كيف تشاور الفرنسيون والأميركيون لتجميد المحكمة قبل تأسيسها

مع استقالة الوزراء الشّيعة والوزير يعقوب الصرّاف من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، فتحت قوى المعارضة صفحة جديدة من المواجهة السياسيّة، استكملت في الأوّل من كانون الأوّل 2006 باعتصام في ساحات العاصمة، تبعته دعوة للإضراب العام والتظاهر في 23 كانون الثاني 2007 بهدف حمل السنيورة إمّا على الاستجابة

للمطالب وإمّا الاستقالة، وعلى رغم نجاح المعارضين بتجييش ما يقارب مليون ونصف المليون من اللبنانيّين إلى ساحتيّ الشهداء ورياض الصلح، صمد رئيس الحكومة داخل السرايا من دون أن يرف له جفن نتيجة ما تلقاه من دعم دولي غير مسبوق. كان فريق السنيورة في تلك المرحلة يدافع عن العدالة وعدم التفريط بها محاولاً إقناع اللبنانيّين بعدم تسييس قضيّة اغتيال الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري.

غير أنّ كلام الحريري هذا عن العدالة، تنقضه اليوم بشكل مطلق الوثائق الأمريكيّة المُسرّبة عبر موقع «**ويكيليكس**» والتي تكشف بما لا يقبل الشّك النظرة الدوليّة إلى قضيّة الحريري وكيفيّة إعطاء الدول الغربيّة الأولويّة لدعم السنيورة قبل الاهتمام بكشف الحقيقة.

الزمان: 22 كانون الثاني 2007

المكان: باريس

رقم الوثيقة: 257

كاتب الوثيقة: جوزيا روزنبلات

الحدث: اجتماع فرنسي – أمريكي يبحث في المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان.

بحسب الوثيقة المذكورة قال نظير مستشار الأمن القومي الأمريكي في فرنسا موريس غوردو- مونتاني للسفير الأمريكي في باريس في 22 كانون الثاني 2007 «إنّ البعض يدعو فرنسا إلى تجميد الخطط الهادفة إلى تأسيس محكمة دوليّة للبنان حتى الخريف المقبل على أمل أن يؤدي هذا التأخير إلى السماح لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة بفك الطوق السياسي المفروض عليه. غوردو – مونتاني أشار أيضاً إلى أنّ الرئيس جاك شيراك لا يحبذ إرجاءً، لكنّه يكرر اقتراح أن يطلب اللبنانيّون الأمر.

وفي إطار الربط بين موعد إطلاق المحكمة الدوليّة والوضع السياسي طرحت

خلال الاجتماع فكرة وضع المحكمة في الثلاجة حتى الوقت الذي يناسب السنيورة على أمل أن يكون التأخير حافزاً لرئيس الحكومة ليخرج نفسه من وضعيّة الحائط المسدود التي وصل إليها.[30]

خلاصة إلى حين

وفي الخلاصة، تصطدم الاتهامات السياسيّة بالأدلّة القضائيّة والقانونيّة في عمليّة اغتيال تعتبر الأضخم في العصر الحديث، ألا وهي جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فمنذ اليوم الأوّل للاغتيال تمّ توجيه الاتهام إلى سوريا وحلفائها في لبنان من قبل قوى 14 آذار، وإلى حزب الله من قبل «**إسرائيل**» في اليوم التالي..! وبعد أربع سنوات يُبرّأ السوريون، وبقرار من لجنة التحقيق الدوليّة يطلق سراح الضباط الأربعة المتهمين، وبقدرة قادر تتحوّل بوصلة الاتهام من سوريا نحو حزب الله حسب البوصلة الإسرائيلية التي أثبتت مركزيتها في الأمر.

وحتى يكون البحث مُجدياً، لا بدّ من البحث ما خلف الستار، وليس ما يعرض على الشاشات، بمعنى آخر، لا بدّ من قراءة هذا الحدث الضخم على أنّه يندرج ضمن خطة تُعدّ للمنطقة من تصميم وإخراج أمريكي - إسرائيلي ومعاونة أوروبيّة، تحت مسمّى «**الفوضى الخلاّقة**» كخطة مدروسة للوصول إلى «**الشرق الأوسط الجديد**» الموعود.

وهنا، بدأت تتبلّور ملامح الخطة بوتيرة متسارعة، فقبل عمليّة الاغتيال بفترة وجيزة تمّ التمديد للرئيس الأسبق للجمهورية إميل لحود، وصدر القرار 1559، وقانون محاسبة سوريا صدقّه الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن، والعراق يتخبط، والعمل جارٍ على قدم وساق لتقسيمه كتمهيد لتقسيم باقي دول المنطقة؛ من منطلق تصوير أنّ الاختلاف الإثني والديني والعرقي لم يعد مصدر غنى، بل

على العكس، هو مصدر للاقتتال الداخلي، وبالتالي لا بدّ من التقسيم، وكل هذا يندرج في خطة «**الشرق الأوسط الجديد**» لتأمين المصالح الأمريكيّة – الإسرائيليّة بالمنطقة.

زد على ذلك، أنّ بعض الدراسات الصادرة في واشنطن أكّدت أنّ ما حصل في عدوان تموز 2006 في لبنان لا علاقة له أبداً باسترداد الجنديّين اللذين أسرهما حزب الله، إنّما هي كانت عمليّة أمريكيّة معداً لها مسبقاً بتنفيذ إسرائيلي من أجل المضيّ في خلق «**الفوضى الخلاّقة**»، والتي لم تنتهِ بصدور القرار 1701.

من هنا، يبدو واضحاً أنّ المستفيد الأكبر من عمليّة اغتيال الحريري هو مشروع «**الفوضى الخلاّقة**» في منطقةٍ الصدف فيها ممنوعة، إذ هي تشكل خزّان وقود العالم لخمسين سنة قادمة على الأقل.

ومنذ تشكيل المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان للتحقيق باغتيال الحريري؛ والاصطفاف حاد بين اللبنانيّين المنقسمين إلى جماعة 8 آذار المعارضة للمحكمة، والتي تشكّك في نزاهة المحكمة وخصوصاً بعد إطلاق سراح الضباط الأربعة، وتتهمها بالتسييس والخضوع للرغبات الدوليّة، واعتبارها أداة للنيل من المقاومة ومن حزب الله بالتحديد، وجماعة 14 آذار مؤيّدة للمحكمة، ومتمسكة بها، وتعتبرها الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة وكشف المجرمين، ومنع استمرار القتل والاغتيالات في لبنان.

وبعد إطلاق سراح الضباط الأربعة، وتراجع حدّة التوتر السوري – السعودي قام رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري بزيارة تاريخيّة لدمشق ولم يكتفِ بهذا، إنّما صرّح لصحيفة الشرق الأوسط بوجود شهود زور ضلّلوا التحقيق وأساؤوا إلى العلاقات بين سوريا ولبنان، وعندها تحوّلت قضيّة شهود الزّور إلى أولويّة بالنسبة لجماعة الثامن من آذار وبدؤوا بالمطالبة بكشف هوياتهم ومن خلفهم، ومن فبركهم..؟ بينما كانت جماعة الرابع عشر من آذار ترفض ذلك، وهذا ما أدى إلى استقالة قوى الثامن من آذار من حكومة الوحدة الوطنيّة.

وفي 23 أيار 2009 نشرت صحيفة «**دير شبيغل**» الألمانيّة ما مفاده أنّ القرار الظّني بقضيّة اغتيال الحريري سيوجّه أصبع الاتهام إلى حزب الله، وكان لدى الحزب مصادر أخرى تؤكد هذا التوجه، عندها ما كان من الحزب إلاّ أن شنَّ معركة دفاعيّة استباقيّة معتمداً على مبررات وذرائع أمنيّة وسياسيّة وقانونيّة ليثبت وهن المحكمة، وفقدانها معايير النزاهة والمهنيّة متسائلاً، لماذا تمّ استبعاد «**إسرائيل**» كمتهم محتمل بجريمة الاغتيال طالما كانت «**إسرائيل**» المستفيد الأكبر من العمليّة..؟ وذلك لعلمه أنّ أي قرار ظني يتهمه سيتم استخدامه لتشّويه صورة المقاومة.

في هذه الأثناء جرت مساع حثيثة لاحتواء الأزمة، وكانت تدور حول إمّا منع صدور القرار الظني، أو تطويق تداعياته السياسيّة والأمنيّة المحتملة على الساحة الداخليّة اللبنانيّة، لكن تمّ إفشال هذه المساعي من قبل أمريكا وحليفها شديد التأثير على الرئيس سعد الحريري الأمير بندر بن سلطان.

هذا ولم يكن الفارق الزمني كبيراً بين صدور قرار 1559 – الذي يعتبر ترجمة قانونيّة دوليّة لقانون محاسبة سوريا، والذي كان قد صدّق عليه الرئيس الأمريكي في وقت سابق– وعمليّة اغتيال الرئيس الحريري، بمعنى آخر، جاءت عمليّة الاغتيال لتُستخدم كورقة ضغط من أجل تطبيق كامل بنود القرار المذكور الذي دعا إلى إخراج القوات الأجنبيّة من لبنان ونزع سلاح المقاومة، وكله في إطار الانتقام من سوريا لعدم تعاونها بالموضوع العراقي و«**عملية السلام**»، وما ساعد على ذلك الرغبة الفرنسيّة بقيادة شيراك بتحسين العلاقة مع الأمريكيّين، وكانت الساحة الأفضل لذلك هي لبنان.

ومن الجهة السوريّة لم يكن صدور القرار 1559 ليوقف الرئيس بشّار الأسد عن المضي بخطته من أجل التمديد للرئيس أميل لحود ممّا أدّى إلى خضّات أمنيّة في البلد، وأثار غضب الأمريكيّين والفرنسيّين والسعوديّين.

وفي هذه الأثناء لم تكن السعوديّة مكتوفة الأيدي، بل كانت تُعِدّ وتنسق مع الأمريكيّين والفرنسيّين و(المعارضة السوريّة) وعلى رأسها عبد الحليم خدام الذي

كان انشق عن الحكم في وقت سابق وغادر إلى باريس، ومن أجل إسقاط نظام بشّار الأسد استنهضت كل قواها، وحتى عملت على استنهاض قوى إقليميّة للمُضيّ بمشروعها كتركيا، لكن حينها جاء الرد التركي بعدم التعاون.

وبعد ذلك، انفجار عنيف مُزلّزل يهزّ بيروت والمنطقة بأكملها في الرابع عشر من شباط 2005، إنّه الرئيس رفيق الحريري قد تمّ اغتياله.

وبدأت الاتهامات تنهمر من هنا وهناك، وكلها موجّهة نحو هدف واحد، سوريا والنظام الأمني اللبناني الحليف لها، متمسكين بنظريّة أنّ الاغتيال كان نتيجة لمتفجرات مزروعة تحت الأرض في وقت كانت أكّدت فيه القوى الأمنيّة اللبنانيّة التي كانت تتولى التحقيق أنّ الانفجار وقع من فوق الأرض والأدلّة والبراهين كثيرة.

وكان لباريس دور لافت، أولاً بفتح فنادقها وقصورها ومنابرها لمن سمّوا أنفسهم لاحقاً جماعة الرابع عشر من آذار، وثانياً من خلال الهمس المتواصل في آذان الأمريكيّين أنّه يجب الاقتصاص من سوريا لفعلتها هذه، والقصاص يجب أن يبدأ من لبنان، فبإضعافها وإخراجها من لبنان سيتزعزع النظام في دمشق وينهار من تلقاء نفسه، ويتسلّم (السُنَّة) الحكم في سوريا بدل العلويّين، وبالتالي يكون قد أُحدثت كوة في (الهلال الشّيعي) الذي دأب الرئيس شيراك يردد تخوفه منه.. وهذا ما كان متوقعاً، فالرئيس الحريري كان الصديق المقرّب جداً من للرئيس الفرنسي شيراك، وبالتالي من الطبيعي لشيراك أن يسعى للاقتصاص مِمن تجرّأ على اغتيال صديقه، وكان محسوماً بالنسبة له أنّ سوريا هي الفاعلة.

وبناءً على طلب المعارضة المدعومة فرنسيّاً وأمريكيّاً تمّ تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق برئاسة الضابط الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد.

وبعد أقل من شهرين على الاغتيال أعلن الرئيس السوري بشّار الأسد أنّه سيسحب قواته من لبنان، لأنّها أصبحت مصدر انقسام بين اللبنانيّين. في هذه الأثناء يوافق مجلس الأمن على تشكيل لجنة تحقيق دوليّة للتحقيق في قضيّة اغتيال الحريري برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس.

ولكن، أكثر ما كان يزعج الفرنسيّين والأمريكيّين هو الدعم المتواصل الذي ما زال يقدمه بشّار الأسد لحزب الله والمنظّمات الفلسطينيّة الرافضة لأوسلو، وعدم ضبط حدوده مع العراق، وهذا ما دفع وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة رايس إلى الدعوة إلى استصدار قرارين من مجلس الأمن، الأوّل يدين سوريا لعدم تعاونها بالتحقيق الدولي، والثاني يتناول سائر (الارتكابات) الأخرى.

لكن حدث ما لم يكن بالحسبان، الحدود اللبنانيّة الإسرائيليّة اشتعلت بعد عمليّة أسر لجنديّين إسرائيليّين قامت بها المقاومة في 12 تموز2006، و هذا ما سمح لسوريا بالتقاط أنفاسها، ولم يتوانَ شيراك عن اتهام سوريا بافتعال هذه الحرب بالتنسيق مع حزب الله لتخفيف الضغط عن نفسها. في هذه الأثناء انشغل العالم بمحاولة إطفاء الجبهة المشتعلة، بينما كان الرئيس الأسد يلتقط أنفاسه بعد الهجمة الشرسة التي كان يقودها شيراك وبوش الابن ضد سوريا.

وبعد تشكيل لجنة تحقيق دوليّة للتحقيق بعمليّة اغتيال الرئيس الحريري برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس المعروف بفساده وعلاقاته الوثيقة بالمخابرات الأمريكيّة، وأوّل ملامح فساده ظهرت عندما بدأ التحقيق مرتكزاً على خلفيّة سياسيّة، وعداء ظاهر يحمله مسبقاً لسوريا- على الرغم من تعاونها بالتحقيق-، وليس على أدلّة علميّة، بالإضافة إلى استناده بالتحقيق على شهود زور.

لم تكن «**إسرائيل**» تضيّع الوقت في هذه الأثناء، إنّما كانت تستثمر كل جهودها وخبراتها الاستخباراتيّة من أجل التجسّس على حزب الله بعدما أيقنت أنّ هزيمته في الميدان صعبة جداً، وبالتالي رأت أنّ استغلال ما تعتقد أنّها متفوّقة على المقاومة فيه، ألا وهو التكنولوجيا، للقضاء على حزب الله، لكن كالعادة، عين المقاومة كانت بالمرصاد، وتمّ الكشف عن الكثير من أنظّمة تجسّس وشبكات جواسيس في مناطق لبنانية مختلفة.

وفي هذه الأثناء كانت الساحة الدوليّة تتعرّض لتغيّرات وتبدلات انعكست على بوصلة الاتهام التي فجأة بدأت تتحوّل من سوريا إلى حزب الله، وظهر ذلك من خلال التسريبات الإعلاميّة للتحقيق، وهذا ما ينقض بالأصل مبدأ سريّة التحقيق،

وهو أمر يجدر به أن يبطل التحقيق، لكن لم يكن أحد ليحاسب، فالتسريبات غالباً مفتعلة، ولها أهدافها، وكان آخر وأهم هذه التسريبات ما نشرته «**دير شبيغل**» الألمانيّة، والفيلم الذي بثته قناة CBC الكنديّة.

وجاء فيلم قناة الـ CBC ليعزّز اتهام حزب الله باغتيال الرئيس الحريري، لكن هذه المرة (بأدلّة ووثائق) ترتكز على الاتصالات الهاتفيّة، وكما بات معروفاً، فإنّ دليل الاتصالات ليس بدليل يعتد به بعدما تمّ الكشف عن حجم الاستباحة التي يقع تحتها قطاع الاتصالات في لبنان من قبل العدو الإسرائيلي لدرجة أنّه يمكن أن يفبرك الاتصالات التي يريدها من هاتف أي كان.

وكانت قناة «**الجديد**» أخذت المبادرة وبثت تقريراً تفند فيه فيلم الـ CBC وفضحت ثغراته، متسائلة لماذا لا يمكن لإسرائيل أن تقتل رفيق الحريري؟ واضعة بين أيدي الرأي العام دراسة تحليليّة علميّة لعمليّة انفجار 14 شباط **لخافيير لاروش**، وهو موظف معروف في المحكمة الدوليّة، والذي يقول فيه إنّ الاحتمال الأكبر لانفجار الحريري ناتج عن قنبلة جويّة مزوّدة بمواد متفجرة تزيد على 500 kg من الـ TNT، لكن هذا الاحتمال يعني أنّ «**إسرائيل**» هي من قام بالاغتيال، ولأنّ هذا احتمال ممنوع الغوص فيه؛ تمّ سحبه من التداول في التحقيق الدولي، وختم بعبارة سرّي للغاية.

وبتاريخ 2010/8/9 عقد الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله مؤتمراً صحافيّاً كشف فيه الكثير من القرائن والوثائق التي تشير لتوّرط «**إسرائيل**» بعمليّة الاغتيال، إن كان من حيث طائرات التجسّس التي لم تغادر سماء بيروت ولبنان قبل وأثناء وبعد جريمة الاغتيال؛ مركزة على مناطق تواجد الرئيس الحريري حيث لا يوجد أي مركز أو سكن لأي من قادة المقاومة، إضافة إلى تسجيل لنشاط طائرة أواكس التي كانت متواجدة في سماء بيروت في تلك الأثناء، مذكراً بالعمل المتواصل الذي دأبت «**إسرائيل**» عليه لزرع الفتنة والتفرقة بين حزب الله والرئيس الحريري.

بالإضافة إلى ذلك كشف السيّد نصر الله في هذا المؤتمر عن سّر عمليّة

أنصاريّة، حيث تمكنت المقاومة حينها من اعتراض خط بث صور كانت تقوم بها إحدى طائرات التجسّس MK، وبذلك توقعت المقاومة أنّ عمليّة ما ستنفذ في المكان الذي يتم تصويره، وهكذا كان، وتمّ القضاء على أغلب عناصر وحدة الكومندوس الإسرائيلي وقتها، بالمقابل، الجانب الإسرائيلي لم يكن لديه سوى الاعتراف بحقيقة كلام السيّد نصر الله.

لكن، هل يجدي كل هذا مع لجنة تشاركها المخابرات الإسرائيليّة بالتحقيق؟ والضباط الإسرائيليّون يلتقون المحققين الدوليّين ويزودونهم بالمعلومات!! بينما مواعيد القرارات ومضمونها معلومة مسبقاً لإسرائيل التي كانت تعمل ليل نهار على صدور قرار ظني يتهم فيه حزب الله بعمليّة الاغتيال من أجل إضعافه وتقويضه وتشويه صورته بعدما فشلت عن تحقيق ذلك في الميدان، ولأجل هذا الهدف عملت «**إسرائيل**» على تجنيد جميع طاقاتها السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة والإعلاميّة للترويج لهذه النظريّة، لكن، ومع ذلك كله، لم يجد حزب الله ضيراً من التعاون مع لجنة التحقيق الدوليّة، وسمح لها بالتحقيق مع بعض مسؤوليه في حينه.

وانضم إلى الإعلام الإسرائيلي الإعلام الأمريكي في حملة تشويه ممنهجة لصورة المقاومة، وفي هذا الإطار لم يتردّد الإعلام الأمريكي بالقول إنّ أي محاولة سوريّة - سعوديّة لتجنيب لبنان تداعيّات القرار الاتهامي الذي سيصدر عن لجنة التحقيق الدوليّة سيكون انتكاسة لواشنطن وللأطراف التي تعمل تحت لوائها في لبنان.

في حين أن تاريخ المحاكم الدوليّة حول العالم غير مطمئن، ولا يوحي بالثقة، فغالباً ما كانت محاكم المنتصر، ناهيك عن الأخذ بأقوال شهود الزّور والتسريبات التي تنتهك مبدأ سريّة التحقيق، فكيف بمحكمة وِلدت بطريقة ملتبسة وغير مصادق عليها بحسب الأصول الدستوريّة اللبنانيّة، إنّما أُنشئت بموجب القرار الدولي رقم 1757 الصادر تحت الفصل السابع، وهكذا كان، لأول مرة في تاريخ العلاقات الدوليّة والقانون الدولي ينشئ مجلس الأمن محكمة دوليّة بموجب الفصل السابع

لا تنظر بجرائم حرب، ولا بجرائم ضد الإنسانيّة، ولا بجرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعيّة التي تعتبر المبرّر الوحيد لإقامة محاكم جنائيّة دوليّة بموجب الفصل السابع، مما يعني بكلمة أخرى، إنّ الثوابت التي تحكم عمل هذه المحاكم هي ثوابت المصالح الدوليّة، ما يجعلها عرضة للتّسييس، وأهم عوامل الضعف في هذه المحاكم هي طبيعة الموظفين الدوليّين الذين ليس لهم أي ارتباط معنوي أو أخلاقي بالقضيّة، ممّا يُسهّل عمليّة شراء ذممهم بحفنة من الدولارات كما حصل مع ليمان، ناهيك عما حصل مع لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق التابعة للأمم المتحدة.

وفي الحقيقة، إنّ عمل المحكمة الدوليّة في لبنان تشوبه ثغرات قانونيّة كثيرة وإجراءات مشبوهة تحت حجة برنامج حماية الشهود «**الزّور**» ــــ كالمحاكمات الغيابيّة والأخذ بالإفادات الخطيّة ــــ وهي ثغرات لا يصعب اكتشافها، وليس أولها ولا آخرها طلب بيانات تخص شرائح كبيرة من المجتمع اللبناني، ممّا يعني استباحة لخصوصيّة شعب بأكمله، كل هذا أدى إلى استقالات كثيرة لموظفين كبار بالمحكمة. بالإضافة إلى اعتمادها الأدلّة الظرفيّة بدلاً من الأدلّة القطعيّة، علماً أنّ الأدلّة الظرفيّة التي لو أُريدَ فعلاً استعمالها بعدالة، لكانت الأدلّة التي قدمها السيّد نصر الله في مؤتمر الصحافي بتاريخ 2010/8/9 تقود حتماً إلى مسؤوليّة «**إسرائيل**» عن الاغتيال، إلاّ أنّ كل شيء يُستخدم باستنسابية بما في ذلك هذه القاعدة.

وقد بلغ عدد التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق الدوليّة أحد عشر تقريراً، اثنان منها للرئيس الأوّل للّجنة القاضي الألماني ديتليف ميليس، و7 لخلفه القاضي البلجيكي سيرج براميرتز، واثنان لخلفه القاضي الكندي دانيال بلمار، تباين المتهم فيها، فمن ميليس الذي كان في تقريره يوجّه كل المسؤوليّة إلى سوريا، إلى برامرتز الذي تكلّم بتقريريه الأوّلين بطريقة فنيّة وتقنيّة، حتى وصل إلى تقريره الثالث الذي حسم فيه أنّ عمليّة الاغتيال تمّت نتيجة عمليّة انتحاريّة لأصولي، ولم يتبنَّ أي من روايات تقرير ميليس حول سيارة الميتسوبيشي الذي ادعى (الشاهد) «**الصدِّيق**»

أنّه رآها في حمانا وفي مخيم بالزبداني في سوريا قبل وقوع جريمة الاغتيال، واصفاً التعاون السوري مع اللجنة الدوليّة بالمرضي، وقد استمر على وصفه كذلك خليفة برامرتز القاضي الكندي دانيال بلمار في تقريره العاشر والحادي عشر.

وفي 18 كانون الثاني 2011 أعلن المدّعي العام في المحكمة الخاصّة بلبنان، القاضي دانيال بلمار، انطلاق المرحلة القضائيّة لعمل المحكمة عبر تقديم القرار الظّني الأوّل الذي دارت حوله الكثير الكثير من التسريبات- على الرغم من تأكيد بلمار على السريّة التامة للتحقيق – إلى أن صدر القرار الظّني يوم 2011/6/28، وتبلّغه لبنان رسميّاً يوم 2011/6/30، صدر كما توقعته «**إسرائيل**» منذ اليوم التالي لجريمة الاغتيال، وكما توقعته «**ديرشبيغل**» و CBC الكنديّة بعدها..!.

ولم يعد يخفى على أحد أن هناك لائحة طويلة من سياسيّين وإعلاميّين من الصف الأوّل عملوا على اختلاق وتركيب شهود الزّور، على رأسهم مروان حمادة ولا تنتهي اللائحة بفارس خشّان. ومن أبرز شهود الزّور الذين حرفوا التحقيق عن مساره (الشاهد) الذي سمّي بالشاهد الملك محمد زهير الصدِّيق الذي ادعى أنّه ضابط في الجيش السوري، وادعى أنّ لديه تسجيلات تثبت مسؤوليّة الرئيس لحود وسوريا والضباط الأربعة عن قتل الحريري.

وكان الصدِّيق يتنقل من بلد لآخر عبر الطائرة الخاصّة بسعد الحريري –حسب بعض المصادر- الذي تبيّن أنّه على علاقة وثيقة به من خلال برنامج «**الحقيقة ليكس**» الذي بثته قناة الجديد، حتى استقر به الأمر بباريس التي رفضت تسليمه للدولة اللبنانيّة عندما طالبت به لمحاكمته، لكن الدلال الذي كان يتلقاه في فرنسا/ شيراك بدأ يتلاشى مع خروج شيراك من الحكم، وبدأ يتملّمل من الشُّح المادي مهدداً بين الحين والآخر بعقد مؤتمر صحافي يوضح فيه حقيقة مواقفه، الأمر الذي اضطر بلمار للطلب من الأنتربول الدولي رفع المذكرة الحمراء عن الصدِّيق.

والصدِّيق لم يكن شاهد الزّور الوحيد، إنّما هناك من اعترف أنّه هُدّد وضُرب

لإدلاء باعترافات مزوّرة من قبل مروان حمادة وغيره كإبراهيم نديم جرجورة وهسام هسام، وربّما لا يكون آخرهم المعارض السوري نزار نيوف الذي أخذ حيّزاً كبيراً من الاهتمام العالمي لقبوعه بالسجون السوريّة فترات طويلة.

في هذه الأثناء، كانت الأدلّة الظرفيّة التي غالباً ما تكون مرتكزة على الاتصالات تفقد مصداقيتها يوماً بعد يوم، وهذا ما تكشّف في المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الاتصالات شربل نحاس، فحجم الاستباحة التي يرزح تحتها قطاع الاتصالات في لبنان من قبل العدو الإسرائيلي أدّى إلى تحرك الاتحاد الدولي للاتصالات وإصداره إدانة واضحة للقرصنة الإسرائيليّة على شبكات الاتصالات اللبنانيّة، علماً أنّ «**إسرائيل**» ومنذ عام 1998، تعتبر من أكثر الدول المتقدمة في قطاع الاتصالات.

والقول بأنّ عمل المحكمة الدوليّة الخاصّة يشوبه الكثير من الثغرات لم يعد مجرّد كلام إعلامي أو تحليل السياسي، إنّما هو تقرير مكتوب من قبل نائب الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة غيرهارد ليمان، وذلك في كانون الثاني 2006، ذاكراً أنّ المجتمع الدولي لم يراعِ حقيقة أنّ السلطات السياسيّة تقودها شخصيّات معادية للنظام السوري، وهذه الشخصيّات تدعم أيّ تحقيق موجّه ضد سوريا، وغيرها الكثير من الثغرات، وكذلك عدم تواني لجنة التحقيق عن إقامة حلف عريض مع الأطراف السياسيّة المعارضة لسوريا، وهنا كانت تأخذ طرفاً بالمعادلة، وحتى وصل التّسييس إلى المدّعي العام في المحكمة الخاصّة بلبنان دانيال بلمار الذي بدل من أن يسرع ويبت بالملف الخاص بشهود الزّور، أخذ في المماطلة والتسويف والتهرّب من حسم الملف كأسلوب عمل.

وعلى الرغم من هذا كله، كان بلمار دائماً ما يصر على مهنيّة المحكمة، وعدم تسييسها، لكن ماذا ينفع هذا الكلام بعدما كشف الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله بالصورة أنّ غيرهارد ليمان نائب الرئيس الأوّل للجنة التحقيق الدوليّة، باعَ وثائق من التحقيقات في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأنّه طلب مبلغ مليون دولار مقابل كامل مستندات التحقيق، وبالحقيقة هو باع رزمة وثائق

تتضمن إفادات معظم الشهود، ومعطيّات تتعلّق بالتحقيق بمبلغ أربعين ألف دولار فقط، تمت الصفقة في إحدى منتجعات جونية، في وقت دأب اللواء جميل السيّد على المطالبة بوثائق من المحكمة تحدد من كان وراء اتهامه وزجّه بالسجن مدة أربع سنوات، وكانت المحكمة تماطل وترفض متمسكة بسريّة الوثائق وبحجج واهية.

فأي تسييس يمكن إنكاره بعد الآن، بعد أن دخل ولي الدم سعد الحريري في بازار المساومة على المحكمة مقابل رزمة من المطالب محدّدة بورقة تم تقديمها للجانبّين القطري والتركي هي عبارة عن رزمة تجاوزات للدستور والقوانين، وهو الذي ما برح يردّد ليل نهار أنّه المدافع الأوّل عن دولة القانون والمؤسّسات، لكن المعارضة لم تمشِ بهذه المقايضة لعدة أسباب أهمها، أنّ مضمونها جاء مخالفاً لما تضمنته الورقة السعوديّة - السوريّة التي نجحت أمريكا بإحباطها.

وربّما لا يكون هذا الفصل هو الأخير من القصة، إنّما ما كان لوقعه الصدى الأهم بحق داخليّاً أو دوليّاً، هو وثائق «**ويكيليكس**» التي لنا تحفّظ شديد على توقيت نشرها مع ما تمر به المنطقة من ثورات وخضّات هنا وهناك، ولا نستطيع وضعها إلاّ في خانة تلك الخضّات السياسيّة والطائفيّة التي تسهم في خدمة مشروع «**الفوضى الخلاّقة**»، ولا يمكننا تصديق أنّها تسرّبت من دون علم الإدارة الأمريكيّة، وما يدور في وسائل الإعلام حول ملاحقة ومحاكمة جوليان أسَنج صاحب موقع «**ويكيليكس**» ما هو إلا إخراج مكشوف لمحاولة إثبات عدم علم الإدارة الأمريكيّة بالأمر لتمرير ثنائيّة الهدم والبناء في المنطقة، والإدارة الأمريكيّة لحد الآن لم تُكذّب هذه الوثائق ولو بتصريح يتيم.

لكنّ في الوقت نفسه، فضحت هذه الوثائق الكثير من الأمور التي لم تشكل مفاجأة بقدر ما أمنت التوثيق القانوني لها.

فمثلاً لا يخفى على أحد أنّ محكمة الحريري أُريدَ لها أن تكون وسيلة للتآمر على

المقاومة في لبنان، ووسيلة لإضعاف سوريا بالتعاون مع أطراف لبنانيّة لم تعد تُنكر هذا الأمر صراحة، سيما بعد الأحداث الأخيرة في سوريا.

ومن أهم ما فضحته هذه الوثائق الإخلاص الذي يقدمه محققو المحكمة الدوليّة للسفير الأمريكي في لبنان وطاقم عمله، بدءاً من ميليس وانتهاء ببلمار، ففي مجمل أحاديثهم يضعون أنفسهم في خانة واحدة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، في مواجهة سوريا تارة، وفي وجه خطر حزب الله تارة أخرى، وفي الموقع الداعم لقوى 14 آذار والحريص عليها، فما كان يعتبر سرّياً للمحافظة على سلامة التحقيق لم يكن كذلك داخل أروقة السفارة الأمريكيّة.

ومن أهم ما نشرته تلك الوثائق -التي كانت بأغلبها مصنّفة باسم السفير الأمريكي جيفري فيلتمان- ما يظهر الرأي الحقيقي لكثير من الساسة اللبنانيّين تجاه المقاومة، بدأً من سعد الحريري الذي توّعد حزب الله، إلى جماعة 14 آذار التي أيّدت إطالة أمد حرب تموز، إلى بطرس حرب الذي حرّض على احتلال مارون الراس وبنت جبيل، وتخوّفه من خروج حزب الله منتصراً من حرب تموز، مؤيداً الرئيس السنيورة في أنّ الحل يكمن بإعادة مزارع شبعا للبنان كي يفقد حزب الله مبرر حمله للسلاح»، ناهيك عن الوزير الياس المُرّ الذي انتقد الأداء الضعيف للجيش الإسرائيلي، هذا غير جعجع الذي أبدى استعداده لقتال حزب الله، والرئيس السابق أمين الجميل الذي أعتبر أنّ انتصار حزب الله في حرب تموز سيشكل كارثة على لبنان، وبالتالي سيسيطر الحزب بشكل كامل على البلد، وليس أخراً وليد جنبلاط الذي كان حينها ما يزال في جماعة 14 آذار، ولم يخفِ تخوّفه من شبكة اتصالات حزب الله، كما تخوّفه من الميليشيات المسلّحة السُّنيّة، أمّا مروان حمادة فقد كان همّه الأوّل أن تقوم السلطات الأمريكيّة بالضغط على الخليجيّين لتمرير المال السياسي لجماعة 14 آذار، ولم يفلت من هذه الوثائق السفير السعودي عبد العزيز خوجة والسفير الفرنسي برنار إيمييه.

وهنا نسأل، أيّة مصداقيّة بقيت لهذه المحكمة بعد كل ما تكشّف من شهود زور مفبركين، ووثائق تثبت حجم التآمر الدولي، والتسريب الناجم عن فساد المحققين تارة، وتسريب مقصود مسيّس تارة أخرى، والهدف ليس حزب الله فقط، إنّما كل قوى الممانعة في لبنان والمنطقة، على أمل أن يستطيع المجتمع الدولي تقويضها بعد الفشل الإسرائيلي الذريع في الميدان.

وخاتمة إلى حين أيضاً..

بعد الذي تقدم من أدلّة ومعطيات موثّقة لم يعد اتهام المحكمة الدوليّة بالتّسييس وتمييع العدالة وتوظيفها في لعبة الأمم من باب الترف أو الكيديّة السياسيّة، فمحكمة خرقت كل قواعد الإجراءات القانونيّة لا يمكن أن تجلب الحقيقة، وفريق من المحققين الانتهازيّين المرتشين لا يمكن أن تكون نتائج تحقيقاتهم سليمة ومنزّهة عن التوظيف السياسي والاستخباراتي، فضلاً عن فسادهم الشخصي، وإذا كان البعض يقول إنّه من المبكر الحكم على عمل المحكمة، وعلى القرار الاتهامي قبل صدوره، وأنّهم لن يقبلوا بقرار اتهامي لا يستند إلى أدلّة وإثباتات قاطعة – كلام سعد الحريري- فهذا كلام تبيّن أنّه عديم المصداقيّة، لأن القرار الاتهامي صدر متهماً أربعة من حزب الله بجريمة الاغتيال، ودون أن يحمل أيّة أدلّة (معلنة)، كما وعدنا الرئيس سعد الحريري..! ومع هذا تلقفته قوى 14 آذار تلقف الأولاد للكرة، وبادرت وسائلهم الإعلاميّة لاستكمال حملة تشويه منظّمة لصورة المقاومة ولسلاحها، كل ذلك قبل أن يتبيّنوا الأدلّة الدامغة، والإثباتات التي لا تقبل الشك..! لا بل أكثر من ذلك، وجّه سعد الحريري (بنفس اليوم) كلمة متلفزة إلى اللبنانيّين من مقره الباريسي؛ تبنّى فيها القرار الاتهامي بالكامل، متناسياً وعده السابق الذي لربّما سقط تحت الضغط الأمريكي هو الآخر. ولأنّ عمليّة التدقيق في نصوص قرارات اتهاميّة صدرت سابقاً عن محاكم دوليّة استثنائيّة شبيهة بالمحكمة الدوليّة الخاصّة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري تدلّ على أنّ نصوص القرارات الاتهاميّة لا تتضمّن أدلّة أو قرائن أو إثباتات، بل يُنتظر إظهار الأدلّة وقياس مدى صدقيتها خلال انعقاد جلسات هيئة المحكمة. تلك الجلسات قد تستغرق سنين تبقى خلالها التهم قائمة، وقد يتمّ التراجع عنها أو تعديلها بعد الإعلان عنها وعرض فريق الادعاء الدولي ما لديه وتقديم فريق الدفاع معلومات مضادّة، علماً بأنّ قواعد الإجراءات والإثبات تتيح عدم الإعلان عن القرار الاتهامي إلاّ لبعض الدول، لهذا يبدو من مجريات الأمور أنّ هذا السيناريو يهدف إلى إبقاء لبنان في أزمة

مفتوحة تتداخل فيها المصالح المحليّة والإقليميّة والدوليّة، بهدف إبقاء المقاومة وحلفائها تحت ضغط عمليّة ابتزاز مفتوحة على بازار من المساومات المتعددة، علّ ما فشلت به الحرب العسكريّة المباشرة في إضعاف حزب الله، تنجح من خلال هذه الطرق الملتوية، ويبقى السؤال مفتوحاً على مصراعيه حول مستقبل هذا الصراع وانعكاساته على الوضع في لبنان والمنطقة العربيّة التي تبدّلت خريطتها السياسيّة بفعل الثورات، والحراك الشعبي، وهذا ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول مستقبل محكمة أصبحت عارية من أيّة مصداقيّة، وفي ظلّ متغيّرات سياسيّة دراماتيكيّة قد تغيّر وجه المنطقة، تستمر الإجابة على سؤال «**الفوضى الخلاّقة**» بالتصاعد سياسيّاً وأمنيّاً في منطقة ستبقى محطّ أنظار المشروع الأمريكي-الصهيوني ما بقيّ فيها مقاومة وممانعة.

وبعد أن استطاعت أمريكا -والغرب عموماً- فرض لعبة الدّم في سوريا، و«**إسرائيل**» عاجزة حالياً عن شن حرب كلاسيكيّة منتصرة، وقلّة قليلة، بل شبه نادرة من اللبنانيّين الذين يؤمنون حقاً أنّ المحكمة غير مسيّسة.. بل أضيف، إنّ المحمكة هي سياسيّة بالأساس، ويكفي أنّ رئيس المحكمة ثبت أنّه ناشط صهيوني، وبلمار ليس أقل منه، ولا الكثير من قضاتها ومحققيها، ولكن، ما أريد قوله وأخشاه، أنْ تنتقل لعبة الدّم تلك إلى الداخل اللبناني بفعل ارتدادات قرارات المحكمة الدوليّة، عندها تكون أهم أهداف جريمة اغتيال الرئيس الحريري قد تحقّقت، لأنّ النار هذه المرة ستعم المنطقة بأكملها. ولا يدعي مدع أنّه سيكون بمنأى عن لظاها، ومع النار ستعم الفوضى التي أرادتها وتريدها أمريكا و«**إسرئيل**»، والتي قد تؤدي إلى الإسهام في تقسيم دول المنطقة طائفياً ومذهبياً، وعندها ستقع المقاومة في حرج شديد، ليس أقله ضغط الشارع.

وأخيراً، وإنْ كنّا في هذا الكتاب؛ قد قدّمنا عرضاً مقنعاً لهذا المشروع ولأهدافه، وجواباً نعتقده مقنعاً أيضاً لسؤال من اغتال الرئيس الحريري؟ ولمصلحة أي مشروع؟ إلاّ أنّ المرحلة لا تبشر بالخير، ولا بالاستقرار، سيما بعد صدور القرار

الظّني، وما خفيّ يبقى أعظم، إلاّ إذا ما تداركت القوى المخلصة الأمـر، على قاعدة: أنّ درء المفاسد مُقدّم على جلب المصالح، وعلى القول المشهور للرئيس رفيق الحريري: «**ما في حدا أكبر من بلدو.**»

وأخـيراً، أختم بعبارةٍ رجاء للرئيس سليم الحص، الذي قال يوماً: «**نرجو أن يُجترح حل للأزمة الأخيرة في لبنان على قاعدة تنمية الحياة الديمقراطيّة الفاعلة، فتكون هذه الأزمة هي الأخيرة فعلياً؛ فلا يشهد لبنان أزمات وطنيّة بعد اليوم.**»[31]

هوامش الفصل التاسع:

1) أنظر: جريدة الأخبار، 2011/3/14.
2) أنظر: جريدة الأخبار، م. س.
3) أنظر: جريدة الأخبار، م. س.
4) أنظر: جريدة الأخبار، م. س.
5) أنظر: جريدة الأخبار، م. س.
6) جريدة الأخبار، 2011/3/25.
7) جريدة الأخبار، م. س.
8) جريدة الأخبار، 19/3/ 2011.
9) أنظر: موقع الأخبار، وثائق «**ويكيليكس**».
10) أنظر: موقع الأخبار، وثائق«**ويكيليكس**».
11) أنظر: موقع الأخبار، وثائق«**ويكيليكس**».
12) جريدة الأخبار، 2011/3/15.
13) أنظر: موقع الأخبار، وثائق «**ويكيليكس**».
14) جريدة الأخبار، 2011/3/25.
15) جريدة الأخبار، م. س.
16) جريدة الأخبار، م. س.
17) جريدة الأخبار، م. س.
18) جريدة الأخبار، م. س.
19) جريدة الأخبار، 2011/3/18.
20) جريدة الأخبار، م. س.
21) جريدة الأخبار، 2011/3/21.
22) جريدة الأخبار، 2011/3/18.
23) جريدة الأخبار، 2011/4/5.
24) جريدة الأخبار، 2011/3/18.
25) جريدة الأخبار، م. س.
26) جريدة الأخبار، 2011/4/6.
27) جريدة الأخبار، م. س.
28) جريدة الأخبار، 2011/3/15.
29) موقع الأخبار، وثائق «**ويكيليكس**».
30) موقع قناة otv، 11/3/2011.
31) أنظر: مقدمة كتاب قراءات في المشهد اللبناني، أ. د. محمد الحموري، ط1، بيروت 2007، دار الأمير للثقافة والعلوم.